



مكتبة السمااني الجامعية العالمية

ضوابط المصالحة في

دراسة فقرية تطبيقية مقارنة

تأليف

عبدالمنعم زين الدين

دار الولادة ®



(١٨)

مِكَاتِبُ الْسَّيِّدِ الْجَامِعِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ

ضَوَاطِ الْمَالِ الْمُوْقَوْفِ

دراسة فقرية تطبيقية مقارنة

تأليف
عبد المنعم زين الدين

دار التَّوازِير®



* قال الله تعالى: «لَنْ تَنْأِيَ الْبِرَّ حَتَّىٰ تُفْعَلُوا وَمَا تُفْعَلُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يُدْرِكُ عَلِيمًا» [آل عمران: ٩٢].

* قال رسول الله ﷺ: «إِذَا ماتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُتَفَضَّلُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يُدْعَى لَهُ».

* عمر بن الخطاب: وقف أرضه التي في خير؛ فحبس أصلها، وجعل غلتها في الفقراء والمساكين.

* عثمان بن عفان: اشتري بئر رومة، ووقفه ليستقي منه المسلمين على أن دلوه فيه كسائر دلاء المسلمين.

* خالد بن الوليد: احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله.

* أبو طلحة: وقف أرضه (بيتحاء) على الفقراء والمساكين، والتي كانت أحب أمواله إليه.

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف إلى جامعة دمشق، كلية الشريعة، قسم الفقه الإسلامي وأصوله، بإشراف د. أحمد حسن، وناقشه د. تيسير أبو خرشيف، ود. بلال صفي الدين وحاصل بها المؤلف درجة الماجستير برتبة حيد جداً وذلك في ١٤٢٠٥٢٠٠٢٠٠٩.

ضوابط المال الموقوف

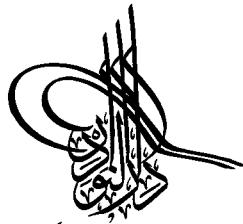
دراسة فقهية تطبيقية مقارنة

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ الْطَّبْعَةُ اُولَى ٢٠١٢ - هـ ١٤٣٣

ردمك: ١ - ٦١ - ٤٥٩ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ ISBN: ٩٧٨ - ٩٩٣٣ - ٤٥٩ - ٦١ - ١



9789933459611



سُورِيَّة - لَبَنَان - الْكُوَيْت

مُوَسَّسَةُ دَارِ النَّوَادِرِ، فَسُورِيَّة * شَكِّيَّةُ دَارِ النَّوَادِرِ الْلَّاِنَّيَّةُ، مَدِينَةُ الْكُوَيْت
سُورِيَّة - دَمْشَق - ص. ب: ٣٤٣٠٦ - هَاف: ٢٢٧٠٠١ - فَاكس: ٢٢٧٧٠١١ (٠٠٩٦٣١) (٠٠٩٦٣٢)
لَبَنَان - بَيْرُوت - ص. ب: ٥٨٠/١٤ - هَاف: ٦٥٢٥٢٨ - فَاكس: ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١) (٠٠٩٦١٢)
الْكُوَيْت - الصَّالِحَيَّة - بَرْجُ السَّحَاب - ص. ب: ٤٣٦ - حُولَى - الرَّمَزُ البرِيدِي: ٣٢٠٤٦
هَاف: ٢٢٢٧٧٢٥ - فَاكس: ٢٢٢٧٣٧٢٢ (٠٠٩٦٥٠) (٠٠٩٦٥)

www.daralnawader.com info@daralnawader.com

أَسْسَاءَتْ: ١٤٣٣ - ٢٠١٢ م دَارُ الْنَّوَادِرُ الْلَّاِنَّيَّةُ الْمُدِيرُ الْعَالَمُ وَالْمُهَبِّ الْقَيْمَنِي

الْأَهْدَاءُ

إلى من أنوار للعالم مشاعل النور والهدایة

«سیدی رسول الله ﷺ»

إلى من سار على نهجه ونشر هديه وخدم سنته

«العلماء العاملون»

إلى من غرسوا في قلبي عشق البحث عن الحقيقة

«أساتذتي»

إلى من رعى وأشرف على هذا الجهد المترافق

«الدكتور أحمد حسن»

حفظه الله ورعاه

إلى هؤلاء أهدي بحثي سائلاً مولاي القبول

إنه سميع مجيب

عبد النعم زين الدين





المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أَمَابُعد :

لعل من نافلة القول أن نذكر أن الوقف شيء قديم جداً، فالإنسان مفطور على حب الخير وفعله منذ أن وُجد على هذه البسيطة كائناً من كان، مدنياً يعيش في مجتمعات ويتعاون مع بني جنسه.

لكن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المجتمعات السابقة للإسلام عرفت أشكالاً أولية وبدائية من الأوقاف بالموازنة مع الوقف الإسلامي؛ إذ كان الشائع حينها وقف أماكن العبادة وبعض المكتبات، إلا أن الوقف بمعنىه الواسع الشامل إنما تبلور مع بزوغ فجر الإسلام في المدينة المنورة؛ إذ تعددت أهدافه وأغراضه، حيث حدّ النبي ﷺ صاحبته على الوقف، فلبوا نداء النبي، وبدؤوا بخدمة هذا الوقف حتى توسع في عهد الصحابة، فابتكرروا الوقف الذرري، والذي هو تشريع إسلامي محض كما تُقر بذلك موسوعة «أمريكانا»^(١)، وهو أمر لم تعرفه القوانين الغربية.

ثم اقتصت كثرة الأوقاف وتشعب جهات المنتفعين بها التفكير في إنشاء تنظيم إداري للإشراف على الأموال الموقوفة، وضمان حسن التصرف بها بما يحقق

(١) (ينظر: الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، د. متذر قحف، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، نقلأً عن موسوعة أمريكانا، ج ١١، كلمة FOUNDATION).

المصلحة العامة ومصلحة المنتفعين على السواء.

ويرجع أقدم تنظيم إلى العصر الأموي، حيث سُجلت الأحباس في ديوان خاص بها، ثم في عهد العباسين وُضع لإدارة الوقف رئيس يسمى (صدر الوقف)، ثم توالت التعديلات والاهتمامات بالوقف حتى خُصصت له في معظم الأقطار اليوم وزارة خاصة تشرف على شؤونه، وتدير ريعه ومصارفه وموارده، تُسمى وزارة الأوقاف.

لذا فقد اعنى فقهاء المسلمين قديماً بدراسة الوقف، وأولوه اهتمامهم، وجاءت مؤلفاتهم حافلة بتخصيص باب أو فصل يُعرف باسم: باب الوقف، يتضمن تعريفه وأركانه وشروطه ومصارفه والأحكام المتعلقة به من هلاك واستبدال ووضع ناظر إلى غير ذلك من الأحكام التي درسها الفقهاء، ثم جاءت دراسات الفقهاء المعاصرین محاولة بحث السبل الكفيلة في تنمية وتطوير الوقف، وجعله يتماشى مع العصر الحديث والمتتطور.

لكن ورغم كل ذلك: لا يخفى على أحد حال الأوقاف الإسلامية اليوم، والتي باتت تشكو من إهمال وجمود وتعطيل لكثير من خيراتها ومنافعها، وعجزها في كثير من الأحيان عن مسايرة التطور والحداثة مع بروز بعض المعاملات والأوضاع الاقتصادية التي فرضت نوعاً جديداً من التعامل بين الناس، ولا شك أن أهم ما تناوله التغيير: الشيء موضوع الوقف (الموقف)، والذي ربما كان في الماضي البعيد يتناول أشياء محددة كالبئر والأرض والعقار، أما في الوقت الراهن فربما كانت الحاجة ماسة إلى دراسة أشياء أخرى ذات جدوى ونفع أكثر، وتناسب هذا العصر، كوقف النقود والأسهم والمنافع، ووقف منافع الآلة الصناعية، أو وقف الحقوق المالية كحق التأليف وبراءة الاختراع، وبيان ما يصلح منها للوقف مما لا يصلح وفق ضوابط محددة.

وما تقدّم كان حافزاً لي أن أخوض غمار هذا الموضوع تحت عنوان: ضوابط المال الموقوف.

ومما زاد في رغبتي في دراسة هذا البحث:

- ١ - تزايد الاهتمام - بعد التنبه إلى الخطر الذي يحيق بالأوقاف الإسلامية وينذر بتعطيلها - من قبل الدول والمنظمات الإسلامية بدراسة السُّبُل الكفيلة بالنهوض بحال الوقف، عن طريق تقديم الدراسات وعقد المؤتمرات، والتي لا تقل في مجموعها عن ثلاثة أو أربعة مؤتمرات في كل عام، منها مؤتمرات سنوية دائمة في دولة الكويت، تنظمها الأمانة العامة للأوقاف.
- ٢ - الحاجة إلى رفع درجة الوعي الواقفي، وتنشيط حركة وقافية تتناسب مع متطلبات المجتمع الحديث، وتنقية مفهوم الوقف من الشبهات والمعوقات التي أدت إلى العزوف عنه.
- ٣ - الحاجة إلى بيان الحكم الشرعي لبعض أنواع الموقوفات التي أصبحت ضرورية في عصر التطور والحداثة، مثل وقف النقود والسنادات ومنافع الآلات ومنافع الأشخاص وحقوق التأليف والاختراع.
- ٤ - الحاجة إلى النظر في شروط المال الموقوف، ودراستها وتمحیصها لبيان ما يصلح منها أن يكون ضابطاً تنتظم تحته أنواع المال الموقوف مما لا يصلح.

* الدراسات السابقة:

ومما زاد في رغبتي وكان دافعاً لي لاختيار هذا الموضوع أنني لم أجد - على حد علمي وبمحضي - أي كتاب متخصص قام بدراسة ضوابط المال الموقوف، على الرغم من الدراسات الكثيرة قدّمتها وحديثاً حول الوقف، إلا أن جل هذه الدراسات إن لم نقل كلها - تناولت هذا الموضوع دون إسهاب، وباختصار شديد، وفي

سياق بيان شروط الموقف، وكثير منها قديم جداً، لم تتضح لديه المستجدات وأهمية العمل على تكيف تطبيقات الوقف مع هذه المستجدات، مثل:

كتاب: «رسالة في جواز وقف النقود»، وهو كتاب قديم لأبي السعود العمادي (٨٩٨ - ٩٨٢هـ)، مخطوط بدار الكتب القومية بمصر، اقتصر على نقول مقتضبة من كتب فقهاء المذاهب الذين يجيزون وقف النقود، بدون تعليق أو شرح، وبدهي أنه قاصر عن إعطاء تطبيقات معاصرة كونه كتاباً قديماً.

وكتاب: الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، للمؤلف: منذر القحف.

وكتاب: «الأموال التي يصح وقفها وكيفية صرفها»، و«رؤى اجتهادية في المسائل الفقهية المعاصرة للوقف» وكلاهما للدكتور وهبة الزحيلي، وهما كتابان بحجم صغير جداً ضمن سلسلة كتيبات تصدرها دار المكتبي تحت عنوان: بين الأصالة والمعاصرة.

وغير ذلك من الكتب التي لم تتناول الضوابط التي تميز الشيء الذي يصح وقفه من غيره، ومناقشة تلك الضوابط لبيان الصحيح منها من غيره، مع بيان الأمثلة التطبيقية لذلك.

أما فيما يتعلق بالدراسات الجامعية الحالية: فلم أجده - بعد التقصي - سوى رسالتين تُبحثان الآن في كلية الشريعة بدمشق، ولم تُنجزا بعد، الأولى تحت عنوان: «الوقف الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية»، والثانية: «شرط الواقف وسلطةولي الأمر في تقديره»، ولا يخفى أنه لا علاقة لهما بما نحن في صدد بحثه، أما الأولى فهي عن دور الوقف، والثانية عن شرط الواقف، وكلاهما لا يتناولا الموقف ولا ضوابطه، وإنما ذكرتهما هنا خشية اللبس، ولنفي التقارب والتداخل بينهما وبين موضوع البحث.

هذه الأسباب وغيرها كثيرة جعلتني أعزّم على خوض غمار هذا البحث الهام والشائق، وكلّي أمل بالله أن يعيّنني ويوافقني، وأن أصل إلى تحقيق أهداف هذه الدراسة.

* أهداف الدراسة :

- ١ - دراسة شروط المال الموقوف، ومناقشتها لبيان ما يصلح منها أن يكون ضابطاً للموقوف وما لا يصلح، والخروج بضوابط للمال الموقوف تدرج تحتها تطبيقات الشيء الموقوف.
- ٢ - تطبيقات تتناول دراسة حكم الموقوفات التي تناولها الفقهاء بالبحث قدّيماً؛ كالمرهون والكتب والسلاح والعقار، وبيان الحكم الراجح مع الدليل.
- ٣ - تطبيقات تتناول دراسة حكم الموقوفات التي لم يتناولها الفقهاء السابقون؛ كبراءة الاختراع وحق التأليف والأسمهم ومنافع الآلة الصناعية، أو تناولوها لكن باختصار دون أن تكون لديهم الضرورات التي تقضي بالتعامل بها في الوقت الراهن مع بروز بعض التطبيقات الممكنة التي تخرجها عن دائرة المنع التي كانت سائدة قدّيماً؛ كوقف النقود وغيرها.

وليس من أهداف هذه الدراسة الحديث عن استبدال الموقوف أو بيعه، إلا ما يرد عرضاً في ثنايا البحث دون إفراد فصل أو مبحث خاص به. ولعل سائلاً يقول: إذا كان الاستبدال جائزًا فلماذا البحث في الشروط والتطبيقات؟ يكفي أن نستبدل ما لا تنطبق عليه شروط الموقوف بأخر مجمع على صحة وقته.

نقول: إننا نبحث في صحة وقف هذه الأشياء بعينها؛ لأن لها وجهاً من الفوائد ليست لغيرها، ثم إنها ربما تكون في زمان أو مكان ما هي المتوافرة دون غيرها من المُجمَع على صحة وقته.

وبالإضافة إلى ذلك: فإن الاستبدال لا يرد هنا؛ لأنه إنما يكون في حالات مخصوصة ولأسباب معينة، بعد أن يكون الشيء الموقوف قد وُقِفَ وفقاً صحيحاً، أما الحديث عن موقوف لا يصح وقه ابتداءً نسبته فيما بعد فهذا لا يمكن، حيث إنه لم ينعقد الوقف صحيحاً، وبالتالي لم يخرج الموقوف عن ملك صاحبه، وعليه: فإن عليه دفع زكاته، وأولاده وورثته اقتسامه بعد وفاته مع سائر ممتلكاته.

وهذا ما صرخ به الحنابلة في سياق حديثهم عن عدم صحة وقف القناديل في

المساجد^(١).



(١) ينظر: المعتمد في فقه الإمام أحمد، جمع نيل المأرب للشيباني، ومنار السبيل لابن ضويان، تأليف: علي بلطه جي، ومحمد وهبي سليمان، دقه محمد الأرناؤوط، طبع دار الخير بدمشق، ط١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، ٨ / ٢.

صعوبات البحث

لما كانت الضوابط في فقه الوقف من ضمن مشكلات الوقف - حيث حولت «الأوقاف إلى صيغة متشابكة من الأنظمة، إضافة إلى الجمود عند صيغ معينة دون التراجع عنها، وهو ما أدى إلى انكماس الوقف وأضلاله، وخاصة قوانين التصرف بعقارات الأوقاف»^(١) -، فإنه من المفيد البحث في هذه الضوابط، ودراستها وتقييمها؛ لمحاولة الخروج منها بضوابط صحيحة ومن ثم ترجيح ما يمكن أن يعتمد منها ضابطاً لا يمكن تجاوزه، وتعديل بعض تلك الضوابط التي ضعف الدليل عن ترجيحها.

وسيكون بحثنا حول ضوابط الموقوف؛ باعتباره موضوع الوقف وغايته ومحله، وهذه الضوابط تفتقر إلى الدقة والأدلة القوية من كتب الفقهاء وأغلبها قائم على الاجتهاد - وهي إحدى الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث -. وقد بحثها الفقهاء باختصار دون إسهاب - وهذه ثانية الصعوبات -، وفي إطار حديثهم عن شروط الموقوف، وذلك لا يتجاوز بضع صفحات في أغلب الكتب، وهذه الصفحات المعدودة هي محل بحثنا، وموضوع الرسالة.

أسأل الله أن يعينني فيها، ويكتب لي السداد والصواب، إنه سميع مجيب.



(١) الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، سليم هاني منصور، مؤسسة الرسالة، ناشرون بيروت، ط١ ، ٢٠٠٤ - ١٤٢٥ م، ص ١٧٤ .

مناج البحث

نظراً لأهمية موضوع البحث وفي محاولة للخروج بنتائج موضوعية مثمرة قابلة للتطبيق في إطار الحكم الشرعي، فقد أثرت أن أتبعد في دراستي: المنهج الاستقرائي والتحليلي، معتمداً في الوقت نفسه على الدراسة الفقهية المقارنة، وقوام ذلك: استعراض الآراء الفقهية في المسألة مع تقصٌّ لكل الأدلة الواردة ومناقشتها على هدي من المنهج العلمي الموضوعي، ثم ترجيح ما كان أقوى حجة وأقرب إلى مقاصد الشرع والمصلحة، واعتماد المنهج الاستقرائي يقتضي تتبع واستقراء جميع الآراء وتحميسها بغية وضع ضوابط للموضوع محل الدراسة.

كما يقتضي المنهج التطبيقي المقارن لا يقتصر على الدراسة النظرية البحثة وإنما دعم ذلك بذكر التطبيقات العملية على كل ضابط، وإبراد بعض الأمثلة التي تفيد البحث، وسيكون ذلك باعتماد المقارنة بين المذاهب الإسلامية حيث أمكن ذلك، ومقارنة ذلك بالقانون المصري لعام ١٩٤٦ م حيث أمكن إغناءً للبحث.

وتحقيقاً لمقتضيات المنهج العلمي على أكمل وجه، سأقوم بعزو الآراء إلى أصحابها وسأجتهد في نقلها من كتبهم المعتمدة، ولنأخذ رأي فريق من كتب فريق آخر، مع تخريج للأحاديث التي ترد أثناء البحث، وذلك من مظانها، مع ذكر لدرجة الحديث ما لم يكن مخرجاً في أحد «الصحيحين».

كما سألتزم بتوثيق الآيات القرآنية، وسيكون ذلك في المتن لمكانتها وقدسيتها، وسأقوم بترجمة الأعلام التي تُذكَر أثناء البحث، بالإضافة إلى توضيح وشرح المصطلحات الفامضة، وعندما أقوم باقتباس حرفياً سأجعله بين قوسين،

وسأذكر اسم المرجع في الحاشية، وعندما لا يكون الاقتباس حرفيًا فسأكتفي بذكر الكلمة «ينظر» قبل اسم المصدر.

وأما فيما يتعلق بالمصادر التي ستدكر أثناء العزو في الحاشية فسأذكرها مفصلاً بذكر الكتاب وأسم المؤلف مع رقم الجزء والصفحة ودار النشر وتاريخ الطبعة إن وُجد ذلك، وذلك في المرة الأولى، أما ما يتكرر من المصادر فيما بعد فسأكتفي بذكر الكتاب والمُؤلف والجزء والصفحة، ثم سأذكر المعلومات التفصيلية عن الكتاب في فهرس المصادر والمراجع الذي سيكون مع جملة الفهارس العلمية التي سأتحقّها بختام الدراسة تعبيماً للفائدة.



خَطَّةُ الْبَحْثِ

قمت بتقسيم البحث إلى خمسة فصول: فصل تمهيدي وأربعة فصول أساسية، والفصول إلى مباحث، ثم المباحث إلى مطالب على الشكل التالي:
المقدمة: وتتضمن: (أهمية البحث - الدراسات السابقة - أهداف الدراسة - منهج البحث).
* الفصل التمهيدي: (حقيقة الوقف وبيان أهميته).

المبحث الأول: حقيقة الوقف.

المطلب الأول: تعريف الوقف.

المطلب الثاني: مشروعية الوقف وحكمته.

المطلب الثالث: صفة الوقف وركته وشروطه.

المبحث الثاني: أهمية الوقف وما آل إليه في الوقت الحاضر.

تمهيد: الوقف عبر التاريخ.

المطلب الأول: أهمية الوقف ودوره.

المطلب الثاني: مشكلات الوقف وما آل إليه في الوقت الحاضر.

* الفصل الأول: ضابط (مالية الموقوف).

المبحث الأول: حقيقة المال وبيان أقسامه.

المطلب الأول: تعريف المال لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أقسام المال.

المطلب الثالث: مصدر مالية الأشياء عند الفقهاء.

المبحث الثاني: وقف الحقوق وتطبيقاته القديمة والمعاصرة.

المطلب الأول: وقف الحقوق (وقف منافع الآلة الصناعية).

المطلب الثاني: وقف حق الارتفاع.

المطلب الثالث: وقف حق الابتكار (الاختراع - التأليف - الترجمة)، و(الاسم التجاري والعلامة التجارية).

المبحث الثالث: وقف ما ليس بمتقون شرعاً.

المطلب الأول: وقف آلات اللهو (المعازف والمزامير وغيرها).

المطلب الثاني: وقف الكلب - مالية الكلب عند الفقهاء.

المطلب الثالث: وقف السندات وشهادات الاستثمار.

المبحث الرابع: خلاصة ضابط (المالية في الموقوف).

المطلب الأول: أقوال الفقهاء وأدلتهم.

المطلب الثاني: المناقشة والترجيح.

* **الفصل الثاني: ضابط التأييد (أو الانتفاع بالموقوف مع بقاء عينه).**

المبحث الأول: وقف العقار.

المطلب الأول: آراء الفقهاء.

المطلب الثاني: أدلتهم.

المطلب الثالث: ما يدخل مع الأرض في الوقف.

المطلب الرابع: ماذا يصنع بالعقار إذا خرب.

المبحث الثاني: وقف المنقول.

المطلب الأول: وقف التقدّم.

الفرع الأول: تحرير محل التزاع.

الفرع الثاني: الأقوال في المسألة.

الفرع الثالث: المناقشة والترجيح.

الفرع الرابع: ضوابط في وقف التقدّم.

المطلب الثاني: وقف نماذج من المتنقلات التي يُنتفع بها باستهلاكها.

الفرع الأول: وقف الطعام.

الفرع الثاني: وقف الماء.

الفرع الثالث: وقف الشمع.

الفرع الرابع: وقف المزروعات والرياحين.

الفرع الخامس: وقف الأشجار.

المطلب الثالث: وقف الحيوانات.

المطلب الرابع: وقف الكتب.

الفرع الأول: مذاهب الفقهاء.

الفرع الثاني: ضوابط في وقف الكتب.

الفرع الثالث: دور الوقف في انتشار الكتب والمكتبات عبر التاريخ.

المبحث الثالث: خلاصة ضابط التأييد في الموقف (أقوال الفقهاء وأدلتهم

والمناقشة).

* الفصل الثالث: ضابط (ملكية الموقوف للواقف ملكية تامة).

المبحث الأول: الوقف حال الخيار.

المطلب الأول: ملكية المبيع والثمن حال الخيار.

المطلب الثاني: الوقف حال الخيار (أقوال الفقهاء).

المطلب الثالث: الترجيح.

المبحث الثاني: وقف المستأجر.

المطلب الأول: وقف المستأجر من قبل المؤجر.

المطلب الثاني: وقف المستأجر من قبل المستأجر.

المطلب الثالث: المناقشة والترجيع.

المبحث الثالث: وقف أراضي الحوز.

المبحث الرابع: وقف الحرّ نفسه.

المبحث الخامس: وقف المرهون.

المبحث السادس: وقف الإقطاعات.

المبحث السابع: وقف الإرصاد.

المبحث الثامن: وقف ملك الغير.

المطلب الأول: وقف الفضولي مال غيره.

المطلب الثاني: وقف العاصب للمغصوب.

المطلب الثالث: وقف المستحقّ.

المبحث التاسع: فروع تتعلق بملكية الموقوف للواقف.

المطلب الأول: وقف الشيء قبل قبضه.

المطلب الثاني: وقف ما كان ثمنه دماً أو خنزيراً.

المطلب الثالث: وقف مال المرتد.

المطلب الرابع: وقف من عليه دين حال الصحة أو المرض.

المبحث العاشر: خلاصة أقوال الفقهاء في الأخذ بضابط (ملكية الموقوف للواقف) أو عدم الأخذ به.

* الفصل الرابع: ضابط (قابلية الموقوف أو عدم قابليته للإفراز).

المبحث الأول: وقف المشاع.

تمهيد: مفهوم المشاع.

المطلب الأول: وقف المشاع الذي يقبل القسمة.

المطلب الثاني: وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة.

المطلب الثالث: تطبيقات تتعلق بوقف المشاع.

١ - الشيع في المنقول.

٢ - وقف العلو دون السفل.

٣ - الشيع في المضاربة.

٤ - الشيع في المسجد.

المطلب الرابع: نوعاً الشيع وقسمته.

المبحث الثاني: وقف ما لا يقبل نقل الملكية بالبيع ونحوه.

المبحث الثالث: وقف ما في الذمة منفرداً.

المبحث الرابع : وقف الحصص والأسهم في الشركات.

المطلب الأول : وقف الحصص .

المطلب الثاني : وقف الأسهم في الشركات.

المبحث الخامس : خلاصة أقوال الفقهاء في ضابط (قابلية الموقف أو عدم قابليته للإفراز) .

* خاتمة : النتائج والتوجيهات .

* الفهارس العامة :

١ - فهرس الآيات .

٢ - فهرس الأحاديث .

٣ - فهرس تراجم الرجال .

٤ - فهرس الألفاظ الغربية .

٥ - فهرس المراجع .

٦ - فهرس المواضيع .



الفصل التمهيدي

(حقيقة الوقف وبيان أهميته)

ينقسم هذا الفصل إلى مباحثين:

الأول: حقيقة الوقف ، وبيان أهميته .

الثاني: أهمية الوقف وما آل إليه في الوقت الحاضر .

الفصل التمهيدي

(حقيقة الوقف وبيان أهميته)

المبحث الأول

(حقيقة الوقف)

تعريف الوقف وبيان مشروعيته وصفته وأركانه

* المطلب الأول - تعريف الوقف :

في اللغة: إن كلاماً من ألفاظ الوقف والتحبيس والتسبيل تُعبر عن معنى واحد، وهو الحبس عن التصرف، يقال: وقفت كذا، أي: حبسته، وأوقفته: لغة تيممية رديئة، لكن العامة من الناس عليها، ويقال: أحبس لا حبس، على العكس من (وقف) رداءةً وجودةً، ومنه الموقف: لحبس الناس فيه للحساب.

ثم اشتهر إطلاق كلمة الوقف على اسم المفعول، وهو الموقوف، ويُعبر أهل المغرب عن الوقف: بالحبس، حتى إنه يقال: وزير الأحباس^(١).

وفي الاصطلاح الشرعي: نستطيع أن نميز فيه ثلاثة تعاريف عند الفقهاء، هي:

(١) لسان العرب: جمال الدين بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط٦، ١٩٩٧م، مادة (حبس) و(وقف).

١-تعريف الوقف عند أبي حنيفة^(١):

«هو حبس العين على حكم ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة على جهة الخير»^(٢).

(١) أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت الكوفي التميمي بالولاء، فقيه، مجتهد، إمام الحنفية، مؤسس المذهب الحنفي، وكان أصله أفغانياً؛ لأن جده أسر عند فتح مدينة كابول، ونقل إلى الكوفة، ووُلد بالكوفة عام ٨٠ هـ، ونشأ بها، وتفقه على حmad بن أبي سليمان، وكان لا يقبل جواز الدولة، بل ينفق من دار كبيرة له لعمل الغز، وعنده صناع وأجراء، وأراده عمر بن هبيرة على القضاء في الكوفة، فامتنع، وأراده المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليه ليفعل، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل، وقال أمير المؤمنين: أقدر على الكفاءة، فأمر به إلى الحبس، وتوفي ببغداد عام ١٥٠ هـ، ودفن بمقابر الخيرزات... من آثاره: الفقه الأكبر في الكلام، المستند في الحديث رواية الحسن بن زياد المؤذن، والرد على القدرة.

يُنظر: تقرير التهذيب، ابن حجر أَحْمَدَ بْنُ عَلِيٍّ، دار الرشيد، دمشق، ط١، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م، ترجمة (٧٥٣)، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحال، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م، ترجمة (١٧٧٧٢)، الطبقات السننية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي (١٠٠٥ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٠ هـ-١٩٧٠ م، ٨٦/١.

(٢) يُنظر: شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. طـ٤٦. تـ٥/٤٦.

الهداية شرح البداية، علي المرغيناني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م، ١٥/٣.

اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني الغنمي الميداني، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٩٣ م، ١٨٠/٢.

رد المختار على الدر المختار، محمد أمين، تحقيق: محمد صبحي حلاق وعامر حسين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م، ٤٠٦/٦.

وبناءً على ذلك: فإن الموقوف يبقى على ملك الواقف، فيصح له بيعه أو الرجوع عن وقفه لأنه ما زال على ملكه؛ ولأن الأصح عند أبي حنيفة أن الوقف جائز غير لازم كالعارية.

٢ - تعريف الوقف عند جمهور الفقهاء - عدا المالكية -:

ذهب الصالحان من الحنفية - وبرأيهما يُفتَنِي -، والشافعية، والحنابلة في الأصح إلى: عدم بقاء الوقف على ملك صاحبه، وخروجه ليصبح حبيساً على حكم ملك الله تعالى، وبالتالي فقد جاء تعريفهم للوقف بألفاظ متقاربة، نختار منها تعريف الحنابلة: «هو تحبس مالك مطلقاً التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه، بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته، بصرف ريعه إلى جهة برّ تقرباً إلى الله تعالى»^(١).

٣ - تعريف الوقف عند المالكية :

عرف المالكية الوقف بأنه: إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاوئه في ملك معطيها ولو تقديرًا، أو هو جعل المالك منفعة مملوكة - ولو بأجرة - أو جعل الغلة لمستحق، بصيغة، مدة ما يراه المحبس^(٢).

(١) يُنظر الهدایة، المرغیباني، ٩٢٤ / ٢ (مرجع سابق)، مغني المحتاج، الشرینی، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ٥٢٢ / ٣، کشف النقاع على متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوي، تحقيق: محمد أمين الضناوي عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٧ م، ٤٤٧ / ٣.

(٢) يُنظر: (منح الجليل شرح مختصر سيدی خلیل، محمد علیش، دار الفکر، بيروت، ط١، ١٩٨٤ م)، ١١٨ / ٨.

(حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م)، ١١١ / ٨.

أي : إن المالك يحبس العين عن أي تصرف تمليلي ، ويترعرع بريعيها لجهة خيرية تبرعاً لازماً، معبقاء العين على ملك الواقف، ولا يشترط فيه التأييد، فيصح ولو لمدة معينة^(١).

غير أنها نلتمس تعريفاً للوقف واضح العبارة سهل المعانى للدكتور منذر قحف^(٢) «الوقف هو حبسٌ مؤبدٌ ومؤقتٌ لمالٍ، للانتفاع المتكرر به أو بشرمته في وجهٍ من وجوه البر العامة أو الخاصة»^(٣).

الألفاظ ذات الصلة :

الهبة: تشمل الهدية والصدقة والعطية؛ لأن معاناتها متقاربة، فإن كانت بقصد التقرب إلى الله بإعطائهما لمحاج فهي صدقة، وإن حُملت إلى مكان المهدى له ترددًا

= (الفرق، شهاب الدين الصنهاجي المشهور بالقرافي، تحقيق: رواس قلعة جي دار المعرفة، بيروت، د. ت - د. ط)، ١١١ / ٢، (الشرح الصغير بحاشية الصاوي)، محمد بن أحمد الدردير، دار المعارف، مصر، د. ت - د. ط)، ٩٧ / ٤ - ٩٨ .

(١) ينظر: (الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر)، د. سليم هاني منصور، مؤسسة الرسالة، ناشرون بيروت، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ص ١٩.

(٢) د. منذر قحف: باحث معاصر في الاقتصاد الإسلامي، ولد في دمشق سنة ١٩٤٠ م، نال الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة يوتا، أميركا، سنة ١٩٧٥ م، وهو محاضر في دورات تدريبية عديدة في جوانب الاقتصاد المختلفة، يعمل باحثاً في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة. ينظر: الوقف الإسلامي، د. منذر قحف، الصفحة الداخلية للغلاف (مرجع سابق).

(٣) الوقف الإسلامي، تطوريه، إدارته، تنميته، د. منذر قحف، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ٦٢.

منه وتكريراً له فهي هدية، وإن فهي هبة، وإن كانت في مرض الموت فهي عطية، فالهبة: عقد يفيد التمليلك بلا عوض حال الحياة^(١)، بخلاف الوقف؛ فهو لا يفيد تمليلك العين، كما لا ينتهي بوفاة طبقة من الموقوف عليهم.

العمرى: ما يجعل للإنسان طول عمره، فإذا مات تردد على المعطي، لأن يقول رجل: «أعمرتك داري هذه مدة حياتك أو ما حيت، فهي نوع من الهبة كانت في الجاهلية، فأبطل الشرع التوقيت فيها، وجعلها هبة للمعمر له في حياته ولورثته من بعده»^(٢).

الرقبي: اتفاق اثنين على أن من مات منهما قبل الآخر يكون ماله للآخر، سُميت بذلك لأن كلاً منهما يتربّى موت الآخر قبل موته.
وقد أجاز أكثر العلماء العمرى والرقبي على أنهما نوعان من الهبة، ومنع الحنفية والمالكية الرقبي وأجازوا العمرى^(٣).

المتبعة: أن يقول مثلاً: «هذا الجدار لك سكنى» أو هذه الأرض لك منحة، فهي عارية باتفاق الحنفية، فالمنحة: هي بذلك المنافع، فإذا أضيفت إلى عين يُتنفع

(١) يُنظر: فتح الديار، ابن الهمام، ١١٣ / ٧، مغني المحتاج، الشريبي، ٣٩٦ / ٢ (مراجع سابقان).

المغني، ٥٩١ / ٥ (المغني، عبدالله بن قدامة، تحقيق: تركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م).

(٢) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ٣٩٨٤ / ٥ (مراجع سابق).

(٣) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ٩٧ / ٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٩٧ / ٤ - ٦٢٤، المغني، ابن قدامة، ٥ / ٥، الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ٣٩٨٥ / ٥ - ٣٩٨٦ (مراجع سابقة).

بها مع بقاء عينها، عمل بحقيقة التعريف، أما إذا أضيفت إلى عين يُستفَعُ بها باستهلاكها كالطعام، فإنها تكون هبة^(١).

الإعارة: هي تملك المفعة بغير عرض عند جمهور الحنفية والمالكية، وإيادة المفعة بلا عرض عند الشافعية والحنابلة، وعلى التعريف الأول فلم يستعير الإعارة لغيره، وعلى التعريف الثاني ليس له ذلك.

الإجارة: هي تملك المفعة بعرض.

الوصية بالمنفعة: ملك المفعة فقط في الموصى به.

الإباحة: الإذن باستهلاك الشيء أو استعماله، ولا يُكسب صاحبه حق التصرف في الشيء المباح له، بخلاف التملك^(٢).

* * *

* المطلب الثاني - مشروعية الوقف :

تتضمن المصادر الثلاثة: (القرآن والسنّة والإجماع) دلالات واضحة على مشروعية الوقف، وأخرى تشير إليه على أنه نوع من أنواع البر والصلة والإتفاق في وجوه الخير:

١ - القرآن الكريم :

- قال الله تعالى ﴿لَئِنْ نَتَأْلُوا إِلَيْهِ حَقَّ تُفِقُوا مِمَّا تَحْبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

(١) يُنظر: بداع الصنائع، الكاساني، ٢١٥ / ٦، الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ٣٩٨٦ / ٥ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ٤ / ٢٨٩٦ - ٢٨٩٧ (مرجع سابق).

وجه الاستدلال: ما رواه أنس بن مالك^(١) قال: كان أبو طلحة^(٢) أكثر الأنصار بالمدينة مالاً، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء^(٣)، وكانت مستقبلة المسجد، وكان

(١) أنس بن مالك: الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله، خدمه وهو ابن عشر سنين، ولازمه عشر سنين، كناه النبي ﷺ «أبا حمزة»، وأمه أم سليم ﷺ، دعا له النبي ﷺ فقال: «اللهم أكثر ماله وولده، وبارك له وأدخله الجنة» فكان ﷺ من أكثر الناس مالاً، ودُفِنَ وله من الأولاد بضعة وعشرون ومئة، وطال عمره فعاش أكثر من مئة سنة، توفي بالبصرة سنة ٩٣ هـ.

يُنظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، ترجمة (٢٧٧) (مرجع سابق).

(٢) أبو طلحة: هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو النجاري المدني، أبو طلحة، صحابي، شهد بدرًا والمشاهد كلها، وهو عم أنس بن مالك ﷺ، قال عنه أنس: قتل أبو طلحة يوم حنين عشرين رجلاً، وأبلى يوم أحد بلا عظيمًا، وشُلت يده التي وقى بها رسول ﷺ، وقال: عاش أبو طلحة بعد رسول ﷺ ٤٠ سنة، لم يفطر فيها إلا في يوم أضحى أو فطر، وكان في أيام النبي ﷺ لا يصوم لاستغفاله بالغزو. يُنظر: (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الجبل، تأليف يوسف بن عبد البر، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ترجمة (٨٥٠)).

(٣) (بيرحاء): اختلفوا في ضبط هذه اللفظة على أوجه، قال القاضي رحمه الله: رويتنا هذه اللفظة عن شيوخنا بفتح الراء وضمها مع كسر الباء، وبفتح الباء والراء وهذا الموضع يُعرف بقصر بني جديلة قبل المسجد، وهو حاطط يسمى بهذا الاسم ومعنى الحاطط هنا: البستان، وقال في «الفاق»: إنها فيعلى (بيرحى) من البراح، وهي الأرض المنكشفة الظاهرة، وقيل: بيرحاء: بفتح الراء وضمها والمد فيها، ويفتحهما والقصور، وهي اسم حال وموضع بالمدينة، وقيل: اسم بستان طيب عذب.

يُنظر: (النهاية في غريب الحديث، المبارك بن محمد الجزري، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، مادة (برح)، ح١/١١٤) وـ (محمد فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم، دار عالم الكتب الرياض، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، ٦٩٣/٢) وـ (د. مصطفى البغا على صحيح البخاري، ١/٤٨٣) (مرجع سابق).

رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، قال أنس: فلما أنزلت هذه الآية: «لَن نَنَالُوا الْرَّحْنَ تُفْقُوا مِمَّا تَحْبُّونَ»، قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إن الله تعالى يقول في كتابه: «لَن نَنَالُوا الْرَّحْنَ تُفْقُوا مِمَّا تَحْبُّونَ»، وإن أحب أموالي إلى بيরحاء، وإنها صدقة لله أرجو برها وذرها عند الله، فضعها حيث أراك الله، فقال رسول الله ﷺ: «بَخِ! ذلك مال رابع»^(١)، ذلك مال رابع، وقد سمعت ما قلت، وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين»^(٢).

(١) (بخ): كلمة تقال عند الرضا والإعجاب بالشيء، قال ابن دريد: معناه تعظيم الأمر وتقديره. يُنظر: (د. مصطفى البغا على صحيح البخاري، ١ / ٤٨٤)، ومحمد فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم، ٢ / ٦٩٣ (مراجعة سابقة).

(٢) (رابع): شك ابن مسلمة فقال - أو رايح - وقال إسماعيل وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك (رابع)، وهو على اللفظين يعني: رابع، أي: ذو ربع كثير يجيئه أصحابه في الآخرة، ورایح: من الرواح، وهو الرجوع، أي: يرجع نفعه لصاحبه. يُنظر (صحيح البخاري بتحقيق د. مصطفى البغا، ١ / ٤٨٣ - ٤٨٤) (مراجعة سابق).

(٣) أخرجه البخاري عن أنس بن مالك، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، برقم (١٣٩٢)، ح ١ / ٤٨٣ (مراجعة سابق).

ومسلم عنه في كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين، برقم (٩٩٨)، ح ٢ / ٦٩٣ (مراجعة سابق).

والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الوقف، باب الصدقة في الأقربين، ٦ / ١٦٤ (مراجعة سابق).

والنسائي في السنن: كتاب الأحباس، باب كيف يكتب العبس، برقم (٣٦٠٤)، ح ٦ / ٥٤٢ (مراجعة سابق).

كتنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الهندي البرهان فوري، تحقيق: بكري حيانى وصفوة السقا، منشورات مكتبة التراث الإسلامي، حلب، ط١، ١٩٩٧ هـ - ١٣٩٧ م، =

قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طِبَّتْ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْتُمْ لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ... الْآيَة﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وهذه الآيات وغيرها تفيد مشروعية الإحسان وإنفاق المال في وجوه الخير التي من أبرز صورها الوقف.

٢ - السنة النبوية :

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه ^(١) أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينفع به، أو ولد صالح يدعو له» ^(٢).

= طبع المطبعة، حلب كتاب الوديعة، باب الإكمال، برقم (٤٦٤٥)، ح ١٦ / ٣٣٦.
زاد البخاري في رواية: قال أبو طلحة: أفعل ذلك يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وفي بني عمه، صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز، برقم (٢٦١٧)، ح ٢ / ٩٣٥ (مرجع سابق).

(١) أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر الدوسى، الصحابي المحبوب، أسلم عام خير، وشهدها مع رسول الله، ثم لازمه ملازمة تامة، كان أحفظ الصحابة للحديث ببركة دعاء النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه له بذلك، وشهد له النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه أنه حريص على العلم وال الحديث، توفي بالمدينة سنة ٥٧٥هـ. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، ترجمة (٥١٤٤) (مرجع سابق).

(٢) أخرجه: مسلم عن أبي هريرة، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، برقم (١٦٣١)، ح ٣ / ١٢٥٥ ، والترمذى عنه، كتاب الأحكام، باب في الوقف، برقم (١٣٦٧) (مراجعة سابقة)، وأبو داود عنه، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصدقة عن الميت، برقم (٣٦٥١) (٢٨٨٠)، والنمسائي عنه، كتاب الوصايا، باب فضل الصدقة عن الميت، برقم (٣٦٥١) (مراجعة سابقة)، والإمام أحمد في مسنده برقم (١٣٨٨)، ح ٢ / ٣٧٢، مسنون الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

وجه الاستدلال: قال النووي^(١) في شرح هذا الحديث: فيه دلالة على صحة الوقف وعظيم ثوابه، ثم قال: «فالصدقة الجارية هي الوقف»^(٢).

بـ- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه قال «من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً بالله وتصديقاً لوعده الله، كان شبعه وريته وبيوله وروثه حسنات في ميزانه»^(٣).

جـ- عن ابن عمر قال: أصاب عمر أرضاً بخير، فأتى النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله! إني أصبت أرضاً بخير، لم أصب مالاً قط هو أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها». قال: فتصدق عمر في عمر، أنه لا يباع أصلها، ولا يتباع، ولا يورث، ولا يوهب، قال: فتصدق عمر في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضعيف،

(١) النووي: هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي. الدمشقي الشافعى، أبو زكريا، فقيه، محدث، حافظ، لغوى، مشارك في العلوم، ولد بتوى من أعمال حوران في سنة ٦٣١هـ، وتوفي بها سنة ٦٧٧هـ، من تصانيفه الكثيرة: الأربعون النووية، روضة الطالبين، ورياض الصالحين. (يُنظر: طبقات الشافعية، أبو بكر ابن أحمد قاضي شبهة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان)، ترجمة (٤٥٤).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ح ١١/٨٥-٨٦.

(٣) أخرجه البخاري عن أبي هريرة، كتاب الجهاد، باب من احتبس فرساً، برقم (٢٦٩٨)، ح ٢/٩٦٣، والنمسائي عنه في كتاب الخيل، باب علف الخيل، برقم (٣٥٨٢)، والإمام أحمد في مسنده برقم (٨٨٦٦)، ح ١٤/٤٥٥ (مراجعة سابقة).

معنى الحديث: من هيا وأعد فرساً في سبيل الله بغية الجهاد امثلاً لأمر الله وتصديقاً وعد الله من الثواب، فإن ما يرويه من الماء وفضله، يوضع ثواب هذه الأشياء في ميزانه حسنات. (د. مصطفى البغا على صحيح البخاري، ح ٢/٩٦٣) (مرجع سابق).

لا جناح على من ولد لها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقاً، غير متمويل فيه^(١).

٣ - الإجماع: ما قام به أصحاب رسول الله ﷺ، حيث وقفوا من عقاراتهم وأموالهم الشيء الكثير، مما يُعد إجماعاً منهم على مشروعية الوقف، حتى قيل: إنه ما بقي أحد من أصحاب رسول الله ﷺ له مقدرة إلا وقف^(٢).

إن التأمل في النصوص السابقة، يوضح لنا فروقاً بين الصدقة العادمة والوقف، حيث يوجد في الوقف معنى الجريان في شكل العطاء، وبقى الأصل، فيما يكون في الصدقة العادمة شكل العطاء لمرة واحدة، ولا يبقى الأصل^(٣).

الحكمة من تشريعه:

مما لا شك فيه أن الوقف مشروع لأنّه يحقق فوائد عظيمة كثيرة تعود على الفرد والمجتمع والأمة، فهو بالنسبة للواقف يفتح له باب التقرب إلى الله، بتحصيل الأجر والثواب من جراء تسبيل المال في سبيل الله، وهذا التسبيل يحقق رغبته في بقاء الثواب جارياً له حتى بعد موته، ثم إنّه يستطيع بالوقف صلة الأرحام، وبر الأقارب.

وأما فائدته على المجتمع والأمة: فهو واضح فيما ينھض به الوقف من خدمات ومشاريع يكون فيها النفع العام للفقراء والمساكين، مما يشكل لهم مورداً ثابتاً للمساعدة والعون.

(١) متفق عليه: (تقدم تخرّيجه).

(٢) ينظر: (أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ١٧٨، أحكام الأوقاف، أحمد بن عمر الشيباني، المعروض بالخصوص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م).

(٣) ينظر: (الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، د. منذر قحف، ص ١١٠-١١١) (مرجع سابق).

* المطلب الثالث - صفة الوقف وأركانه وملكيته:

الفرع الأول - صفة الوقف:

١ - ذهب الإمام أبو حنيفة إلى اعتبار الوقف عقداً جائزًا غير لازم، يجوز للواقف الرجوع عنه كالعارية، ويُبطل بموته، ويورث عنه، ولا يلزم إلا بأحد ثلاثة أمور:

أن يحكم الحاكم بلزمته: إذا اختصم الواقف مع الناظر، وأراد الواقف الرجوع عن الوقف بعلة عدم اللزوم، فإذا قضى القاضي بلزمته فإنه يلزم؛ لأنَّه أمر مجتهد فيه وحُكمُ الحاكم يرفع الخلاف.

أن يعلقَه بموته: فيلزم كالوصية من الثالث بالموت، لا قبله.

أن يجعله وقفاً لمسجد: ويفرزه عن ملكه ويأذن فيه بالصلاحة، فإذا صلَّى فيه إنسان زال ملك الواقف عنه؛ لأنَّه بذلك يصبح خالصاً للله ﷺ «وَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ»، ولا يخلص بمجرد الإفراز^(١).

وقد استدل أبو حنيفة على رأيه بدللين:

أ - قوله عليه الصلاة والسلام: «لا حبس عن فرائض الله»^(٢)، فلو كان الوقف

(١) ينظر: فتح القيدير، ابن الهمام، ٥ / ٣٧ - ٤٠ - ٦٢، اللباب، الغنيمي، ٢ / ١٨٠، الدر المختار، الحصকفي، ٣ / ٣٩١، الهدایة، المرغيناني، ٣ / ١٥ (مراجع سابقة)، البنایة شرح الهدایة، أبو محمد محمود بن أحمد العیني، دار الفکر، بيروت، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، ٦ / ٤٠٦ - ٨٨٩ - ٨٩٠، رد المختار، ابن عابدين، ٦ / ٤٠٦ (مراجع سابق).

(٢) أخرجه الدارقطني عن ابن عباس، كتاب الفرائض، رقم الحديث ٤٠١٧)، سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، علق عليه: مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ٦ / ١٦٢ الوقف، باب من قال =

يُخرجُ المال الموقوف عن ملك صاحبه (الواقف)، لكان حبسًا عن فرائض الله؛ لأنَّه يحول بين الورثة وبين أخذ نصيبيهم المفروض لهم شرعاً.

ولا يدلُّ هذا الحديث مع ضعفه على مقصود الإمام ومطلوبه؛ لأنَّ المراد به إبطال عادة الجاهلية التي تصرُّ الإرث على الذكور الكبار دون الإناث الصغار منهم.

بـ - ما روي «أنَّه ﷺ جاء ببيع الحبس»^(١) فإذا جاء الرسول بذلك، فليس لنا أن نستحدث حبساً آخر؛ إذ الوقف: تحبس العين، فهو غير مشروع، فلزم الوقف هو في شرع من قبلنا لا في شرعنا، وشرعنَا ناسخ له^(٢).

ولا دلالة في هذا القول أيضاً على ما ذهب إليه الإمام؛ لأنَّ الحبس الممنوع هو ما كان يُحبسُ للأصنام والأوثان، وقد جاء رسول ﷺ ببيعه وإبطاله قضاءً على الوثنية^(٣)، أما الوقف الإسلامي فهو نظام جاء به الإسلام، قال الشافعي^(٤)

= لا حبس عن فرائض الله، السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البهقي، دار المعرفة، بيروت، د. طـ. تـ، وهذا الحديث فيه ابن لهيعة وأخوه عيسى، وهما ضعيفان.

(١) رواه ابن أبي شيبة، ١٠٩ / ٥ البيوع، باب في الرجل يجعل الشيء حبسًا في سبيل الله (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية، بومباي، الهند، د. تـ. طـ).

(٢) ينظر: الهدایة شرح بداية المبتدی، برهان الدين علي بن أبي بكر المرغینانی، تحقيق: محمد تامر وحافظ حافظ، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ٩٢٤ / ٢.

(٣) الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٢٨ھـ - ٢٠٠٧م، ص ١٣٤.

(٤) الشافعي: هو محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي القرشي المطلي، أبو عبدالله، أحد الأئمة الأربع عند أهل السنة وإليه نسبة الشافعية كافة. قال المبرد: كان الشافعي أشعر الناس وأدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات، وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمة الله تعالى: ما أحد =

رحمه الله: «لم يحبسْ أهل الجاهلية فيما علمت، إنما حبس أهل الإسلام»^(١).

٢ - ذهب الجمهور من الصاحبين والمالكية والشافعية والحنابلة: إلى اعتباره لازماً، لا ينفع بإقالة ولا غيرها، وينقطع تصرف الواقف فيه، ويزول ملكه عن العين الموقوفة، فلا يملك الرجوع عن الوقف^(٢)، واستدلوا على رأيهم بدللين:

أ - حديث ابن عمر^(٣): «أن عمر بن الخطاب^(٤) أصاب أرضاً من أرض خير فقال: يا رسول الله! أصبت أرضاً بخير، لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه، فما تأمرني؟ فقال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، فتصدق بها عمر على أن

= من بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعية في رقبته منه. كان حاذقاً بالرمي وأتقى وهو ابن عشرين سنة، وكان ذكياً مفترطاً، له تصانيف كثيرة منها: الرسالة في أصول الفقه، والأم في الفقه، توفي في مصر سنة ٢٠٤ هـ رحمه الله تعالى. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملائين، بيروت، ط ١٩٩٢ م، ١٠، ٢٦ / ٦.

(١) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، الشريبي، ٣ / ٥٢٢ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: شرح فتح القدير، ابن الهمام، ٥ / ٤١٩، البنية، العيني، ٦ / ٨٩٠، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١٢٦ - ١٢٧ (مراجعة سابقة).

المهذب، الشيرازي، ٣ / ٦٨٠ (المهذب، في فقه الإمام الشافعى، أبو إسحاق الشيرازي)، تحقيق: د. محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، والديار الشامية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ م)، كشاف القناع، البهوتى، ٣ / ٤٩٠ (مراجعة سابقة).

(٣) عبدالله بن عمر: بن الخطاب صحابي قرشي عدوى، هاجر مع أبيه، شهد الخندق وما بعدها، ولم يشهد بدرًا ولا أحدًا لصغر سنّه توفي بمكة ٧٣ هـ وهو آخر من توفي بها من الصحابة. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ)، ٤ / ١٨١.

(٤) عمر بن الخطاب: أبو حفص، أمير المؤمنين، ثاني الخلفاء الراشدين، وضع التاريخ الهجري ودون الدواوين، قتل أبو لؤلؤة وهو يصلى الصبح سنة ٢٣ هـ (الإصابة، ابن حجر، ٤ / ٥٨٨).

لا تباع ولا توهب ولا تُورَث، في الفقراء وذوي القربي والرقارب والضعيف وابن السبيل، لا جُناح على من ولِيَها أن يأكل منها بالمعروف ويُطعم غير متّمِلٍ^(١). ويُستدل بالحديث على منع التصرف في الموقوف؛ لأن الحبس معناه المنع، لكن يلاحظ أن هذا الحديث لا يدل على خروج المال عن ملك الواقف.

بــ استمر عمل الأمة منذ صدر الإسلام إلى اليوم على وقف الأموال على وجوه الخير، ومنع الواقف وغيره من التصرف فيها^(٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، رقم الحديث ٢٥٨٦، ح ٩٢٠ / ٢ (صحيح البخاري)، تحقيق: د. مصطفى البغا، دار العلوم الإنسانية، دمشق ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م).

- ومسلم في الوصية، باب الوقف، برقم (١٦٣٢ - ١٦٣٣)، ح ١٢٥٥ / ٣ (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج القشيري النسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت، د. طـ. د. ت).

- وأبو داود في الوصايا، باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف برقم (٢٨٧٨) (سنن أبي داود)، سليمان بن الأشعث السجستاناني الأزدي، تحقيق: عزت عبيد الدعايس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٩٩٧ م).

- والترمذى في الأحكام، باب في الوقف، برقم (١٣٧٠) (سنن الترمذى)، أبو عيسى بن سورة، تحقيق: مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩ م).

- والنمساني في الأحباس، كيف يُكتب الحبس، برقم (٣٦٠٠ - ٣٥٩٩)، ح ٦ / ٥٤٠ (سنن النمساني بشرح السيوطي)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).

- والدارقطني في السنن، كتاب الأحباس، برقم (٤٣٥٦)، ح ٤ / ١١٢ (سنن الدارقطني)، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مجدي الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).

(٢) يُنظر: الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، ص ١٣٥ (مرجع سابق).

واستدلوا على بقاء الملك في العين الموقوفة للواقف بحديث عمر المتقدم، حيث قال له النبي ﷺ «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها»^(١). ففيه إشارة للتصدق بالغة مع بقاء ملكية الموقوف على ملك الواقف، ومنع أي تصرف تمليكي للغير، بدليل فهم عمر عندما تصدق بها على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث^(٢).

والخلاصة: إن تعريف المالكية أدق دليلاً وأقوى حجة، وأشمل؛ لدخول أنواع من الموقوفات فيه لا تستوعبها التعريفات في المذاهب الأخرى كالتوقيت مثلاً، وإن كان تعريف الجمهور هو المشهور بين الناس.

ولا شك أن الأخذ برأي الجمهور يضمن سلامة الموقف، وفيه الأخذ بالأحوط في مصلحة الفقراء، وهو مطلوب.

الفرع الثاني - أركان الوقف:

عند الحنفية: ركته الصيغة التي تصدر من الواقف، وتدل على مقصوده في إنشاء الوقف، مثل أن يقول: أرضي هذه موقوفة^(٣).

وعند الجمهور: للوقف أركان أربعة^(٤):

١ - الواقف: وهو الشخص الذي يقف المال، ويُشترط فيه الأهلية، والتي

(١) متفق عليه، (تقدمة تخريرجه).

(٢) يُنظر: الوصايا والوقف، د. وهبة الرحيلي، ص ١٣٦ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٤٠٩ / ٦، وشرح فتح القدير، ابن الهمام، ٤١٨ / ٥ - ٤١٩ (مراجع سابقة).

(٤) يُنظر: القوانين الفقهية، ابن جزي، ص ٣٦٩ (القوانين الفقهية، أبو عبدالله محمد بن جزي، الكبي المالكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، مغني المحتاج، الشربيني، ٥٢٣ / ٣، كشاف القناع، البهوتى، ٤٤٧ / ٣) (مراجع سابقان).

تعني توافر الشروط التالية فيه: (الحرية، والعقل، والبلوغ، والرشد: بأن لا يكون محجوراً عليه لسفه أو غفلة أو إفلاس، وأن يكون مالكاً للموقوف ملكية تامة).

٢ - الموقوف: وهو العين المحبوسة التي تجري عليها أحكام الوقف، ويُشترط فيه:

أن يكون مالاً متصوّماً، سواء كان عقاراً أو منقولاً، معلوماً، مملوكاً للواقف ملكاً تاماً.

وزاد الحنفية على ذلك: أن يكون الموقوف عقاراً لا منقولاً إلا في حالات معينة، كأن يكون تابعاً للعقار، أو جرى به العرف، وأن يكون مفرزاً غير شائع، ولم يشترط ذلك أبو يوسف والشافعية والحنابلة^(١).

٣ - الموقوف عليه: هو من يستحق الانتفاع بالعين الموقوفة: ويُشترط فيه إن كان معيناً - أن يكون أهلاً للتملك، أما إن كان غير معين فيجب أن يكون معلوماً، وأن يكون جهة خير أو بر يحتسب الإنفاق عليها قرية الله، وذهب أبو حنفية ومحمد إلى اشتراط التأييد، وخالفهم الجمهور في ذلك فلم يشترطوا التأييد في الموقوف عليه، فيصبح الوقف ولو إلى جهة تقطع، ويُصرف الموقوف بعد انقطاعها لجهة أخرى^(٢).

(١) يُنظر: بداع الصنائع، ٣٢٩ / ٥، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١١٨ / ٤، مغني المحتاج، الشربيني، ٥٢٤ / ٣، المعني، ابن قدامة، ٢٢٩ - ٣٣٦ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: اللباب، الغنيمي، ١٨٥ / ٢، رد المحتار، ابن عابدين، ٤١٢ - ٤١١ / ٦، الشرح الكبير، الدردير، ٤ / ١٢١ - ١٣١، الشرح الصغير، الدردير، ٤ / ١٠٢، مغني المحتاج، الشربيني، ٥٢٦ / ٣ - ٥٢٧، المهدب، الشيرازي، ٦٧٤ / ٣، المعني، ابن قدامة، ٨ / ٢٠٧ - ٢١٣، شرح متنه الإرادات، البهوي، ٣ / ٩٦٧ (مراجع سابقة).

- ٤ - الصيغة: وهي اللفظ الذي يصدر عن الواقف، ويدل على الوقف، ويُشترط فيها:
- أ - التأييد: إلا عند المالكية، حيث لم يشترطوه.
 - ب - التجيز: فلا يجوز أن يكون معلقاً بشرط، ولا مضافاً للمستقبل، ولم يشترطه المالكية.
 - ت - الإلزام: فلا يصح تعليقه بشرط الخيار إلا عند المالكية.
 - ث - عدم الاقتران بشرط باطل.
 - ج - بيان المصرف: وهو شرط عند الشافعية دون غيرهم من الجمهور^(١).
- الفرع الثالث - ملكية الموقوف:**
- اختلف الفقهاء في ملكية الموقوف: هل هي لله؟ أو للواقف؟ أو للموقوف عليهم؟ .

(١) ينظر: الدر المختار، الحصকفي، ٤١٥ - ٤٠٩ / ٦ (الدر المختار، شرح تنوير الأ بصار، محمد الحصكفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط، ١٩٩٨م)، حاشية الدسوقي على الشر الكبير، ١٣٧ - ١٣٦ / ٤، مغني المحتاج، الشريبي، ٥٣٢ / ٣ - ٥٣٤، المعني، ابن قدامة، ٢٢٠ - ٢١٥ / ٨ (مراجعة سابقة).

للمزيد من التفاصيل حول شروط الوقف ينظر: أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، محمد الكبيسي، بغداد، ١٩٧٧م، ٩٦٧ / ٣ وما بعدها، الوصايا والأوقاف والمواريث في الشريعة الإسلامية، عبد الوودود السريتي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٩٢م، ١ / ٣١١ وما بعدها، الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، محمد كمال الدين إمام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٩م، ١٩٦ وما بعدها، محاضرات في الوقف، محمد أبو زهرة: دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١م، ص ١٢٩ وما بعدها، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي د. وهبة الزحيلي، ص ١٦٠ - ١٦٢ (مراجعة سابقة).

ذهب أبو حنفية: إلى أن الموقوف يبقى على حكم ملك الواقف، ولا يزول عن ملكه، ويصح له الرجوع عنه وبيعه^(١).

وذهب الصاحبان - وبرأيهما يُفتَّى عن الحنفية -، والشافعية، والحنابلة في الأصح: إلى أن الموقوف يخرج عن ملك الواقف، ويصير حبيساً على حكم ملك الله تعالى، ولا يدخل في ملك الموقوف عليه.

وقال الحنابلة في الصحيح: يزول ملك الواقف عن الموقوف، وتنتقل ملكيته إلى الله إذا كان موقوفاً على جهة بِرٍ عامة، أما إذا كان الموقوف عليه معيناً كشخص أو طبقة، فإن ملكية الموقوف تكون للموقوف عليه^(٢).

المالكية: تبقى عين الموقوف على ملك الواقف مع منع أي تصرف تمليلي للغير، وجعل المنفعة مملوكة مدة ما يراه، فالوقف لا يقطع حق الملكية عن الواقف، وإنما يقطع حق التصرف^(٣).

وأتفق العلماء على أن الموقوف إذا كان مسجداً فإن لا ملك فيه لأحد (الواقف أو الموقوف عليه) وأن المساجد لله^(٤).

(١) يُنظر: فتح القيدير، ابن الهمام، ٥ / ٣٧، اللباب، الغنيمي، ٢ / ١٨٠، الدر المختار، الحصকفي، ٣٩١ / ٣ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: الدر المختار، الحصكفي، ٣ / ٣٩١، اللباب، الغنيمي، ٢ / ١٨٠.

المهذب، الشيرازي، ١ / ٤٤٣، مغني المحتاج، الشريبي، ٢ / ٣٧٦.

المغني، ابن قدامة، ٥ / ٥٤٦، كشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٦٧ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ٤ / ٧٦، الشرح الصغير، الدردير، ٤ / ٩٧ - ٩٨.

الفرق، القرافي، ٢ / ١١١، القوانين الفقهية، ابن جزيء، ص ٣٧.

(٤) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ١٠ / ٧٦٠٢ (مراجع سابق).

المبحث الثاني

أهمية الوقف ودوره وما آلت إليه في الوقت الحاضر

* تمهيد - الوقف عبر التاريخ:

عرفت جميع الشعوب عبر التاريخ أشكالاً من الوقف، قام بها الملوك والأغنياء غالباً، وأهمها دور العبادة، ثم الأراضي الزراعية للاستفادة من غلاتها بتوزيعها على الفقراء والمساكين، أو الاستعانة بها في سداد بعض نفقات دور العبادة، وتذكر موسوعة (غروlier) أن الإغريق قد عرفوا هذا النوع من الوقف كما عرفه الرومان، وكذلك الموسوعة الأمريكية تؤكد أن كثيراً من تلك الأوقاف كانت على المكتبات والتعليم والأوقاف الدينية^(١).

أما في العصر الإسلامي: فالقرآن الكريم يحدثنا أن الكعبة هي أول بيتٍ بني للعبادة.

قال الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي يَكْرَهُ مُبَارَّكًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦]، ومن هذه الآية فإن الكعبة هي أول وقف على الإطلاق (على رأي من قال إن آدم هو أول من بنوها)، وإلا فهي أول وقف في الإسلام دين إبراهيم (على رأي من قال إن إبراهيم هو أول من بنوها)^(٢).

(١) موسوعة (غروlier)، ج ٨، كلمة Foundation - موسوعة (أمريكانا)، ج ١١، كلمة Foundation - نقلأً عن كتاب الوقف الإسلامي، منذر قحف، ص ٢٠ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٢/١١٥ - ١١٨ (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عرفان العشا وصدقى جميل، دار الفكر، بيروت، ط، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).

وفي العصر النبوي بدأ الوقف في المدينة المنورة ببناء مسجد قباء، وتحذّلنا السيرة النبوية عن شراء النبي لأرضٍ كانت لأيتام من بنى النجار، دفع ثمنها ثمانمائة درهم، وبنى فيها مسجده الشريف، فكان بذلك هو الذي أوقف أرض مسجده المطهر^(١).

وكذلك تحفظ كتب السيرة للخلفاء الراشدين بعض الأوقاف، منها: وقف عمر بن الخطاب لأرضه في خير، والتي استشار فيها النبي، فجعلها في الأقربين، فنشأ بذلك الوقف الأهلي أو الدرري^(٢).

وعثمان بن عفان الذي اشتري بئر رومة ووقفه ليستقي منه المسلمين، عندما انتدب النبي أصحابه إلى شرائه، وقال: «من يبتاع بئر رومة غفر الله له»^(٣).

* * *

* المطلب الأول - أهمية الوقف ودوره:

تأتي أهمية الوقف من دوره الكبير في كافة المجالات الخدمية والتعاونية لفئات المجتمع عامة، وخاصة منها فئة المحتاجين والفقراء.

(١) خاتم النبّين، أبو زهرة، ٦٤٢ / ٢ (خاتم النبّين، محمد أبو زهرة، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ط - د. ت).

(٢) متفق عليه، تقدم تخریجه كما تقدّمت ترجمة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان.

(٣) أخرجه النسائي عن الأحنف بن قيس، ٤٦ / ٦ - ٤٧ في الجهاد، باب فضل من جهز غازياً، وفي إسناده عمرو بن جادان البصري، لم يوثقه غير ابن حبان، وباقى رجاله ثقات (سنن النسائي بشرح السيوطي: مرجع سابق)، ويُنظر: جامع الأصول، الجزري، ٦٣٧ / ٨ - ٦٣٨ (جامع الأصول في أحاديث الرسول، المبارك محمد بن الأثير الجزري، دار الفكر، بيروت، تحقيق: د. أرناؤوط، ط ٢، ١٩٨٣ م).

«إن فكرة الوقف تقوم على تنمية قطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الخاص، والقطاع الحكومي، وتحمّل هذا القطاع مسؤولية النهوض بمجموعة من الأنشطة لا تتحمّل الممارسة السلطوية للدولة، كما أنه يفيد بإعادتها عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص؛ لأن طبيعة هذه الأنشطة تدخل في إطار البر، والإحسان، والرحمة، والتعاون، لا في قصد الربح الفردي، ولا في ممارسة قوة القانون وسلطته... لذلك فإن النظام الإسلامي يجعل من الوقف إخراجاً لجزء من الثروة الإنتاجية في المجتمع من دائرة المنفعة الشخصية، ومن دائرة القرار الحكومي معاً، وتخصيصاً لذلك الجزء لأنشطة الخدمة الاجتماعية العامة، برأ بالأمة، وإحساناً لأجيالها القادمة»^(١).

أما عن دور الوقف: فهو يشمل «تحقيق الاحتياجات البشرية كافة من مأكل، وملبس، ومسكن، ونقل، وتعليم، وتطبيب، وترفيه، وحق العمل، وحرية التعبير، وممارسة الشعائر الدينية»^(٢).

ولتفصيل ذلك نمر سريعاً على ملاحظة دور الوقف في التنمية الاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، والحضارية، والصحية.

أولاً - دور الوقف في التنمية الاجتماعية:

يقوم الوقف على «عمليات تغيير اجتماعي، تركز على البناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وتقديم الخدمات المناسبة لهم في جوانب التعليم، والصحة، والإسكان، والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات

(١) الوقف الإسلامي، تطويره، إدارته، تنميته، د. متذر قحف، ص ٧٠ - ٧١ (مرجع سابق).

(٢) التنمية في الإسلام، إبراهيم العسل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ٧٢.

المحلية، بحيث تنفذ من خلال توحيد الجهود الأهلية والحكومية»^(١).

ولذا فإنه ساهم وعلى مر العصور بالدور الاجتماعي في النواحي التالية:

١ - نشر روح التعاون والمحبة بين الناس: لتصبح العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع قائمة على التعاون، وتبادل المنافع، والمحبة، والترابط، والقضاء على البخل والأثانية والشُّح بالنسبة للوافدين^(٢).

٢ - الوقف مؤسسة اجتماعية: «فبالمؤسسات يتتطور المجتمع، وإن فإن المجتمع الذي يرتبط فيه بالأشخاص، وتدور في فلکهم مجتمع مختلف، وشتان بين مجتمع حول القيم الخيرية إلى مؤسسات، فاستمرت وتوورثت، ومجتمع بقيت قيمه رهينة الأشخاص، تحيا بحياتهم وتمرض بمرضهم وتنشط بنشاطهم»^(٣).

٣ - تنمية الأخلاق، والتحفيظ من الفساد، وشيوخ الرحمة: تنمو مع الوقف أخلاق البذل والتضحية بعيداً عن النفع المادي، وفي هذا قوة للمجتمع^(٤)، ويتؤمن الغذاء والسكن والكساء يعيش الأفراد بسكينة واطمئنان بعيداً عن التفكير بالسرقة،

(١) إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، فؤاد عبدالله العمر، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ٤١.

(٢) يُنظر: منهجهة الاقتصاد الإسلامي في التنمية الاجتماعية، حسين حسين شحاته، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، عدد ١٧٢ - ١٩٩٥، ص ٣٧.

(٣) لماذا تراجع الوقف الاجتماعي، محمود عكام، تحقيق من مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، عدد ١٧٢ - ١٩٩٥، ص ٣٧.

(٤) يُنظر: دور الوقف في تنمية المجتمع، مدحت حافظ إبراهيم وأخرون، ندوة إحياء الوقف في الدول الإسلامية، جامعة قناة السويس (بور سعيد ٧ - ٩ مايو ١٩٨٨ م)، د. ط - د. ت، ص ٥٤١.

والجريمة، والرذيلة، ولذا فانتشار الوقف يجعل المجتمع أكثر انسجاماً واستقراراً، تقلُّ في الاعتداءات والجرائم^(١)، ويؤدي انتشار الوقف للتخلص من الأنانية، وسلطة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان^(٢).

٤ - الرعاية الاجتماعية: والتنمية من خلال توفير الحاجات الأساسية للناس على مر العصور من خلال مؤسساته المختلفة: تربوية، واستشفائية، واجتماعية، كالتكايا والزوايا^(٣).

ويرز دور الوقف حيث يحقق مقاصد الشريعة التي أُنزلت من أجلها: وهي: حفظ الدين، والنفس والنسل، والمال، والعقل^(٤)، وهذه الرعاية في توزيع المنافع

(١) يُنظر: التكافل الاجتماعي في الإسلام، عبدالله ناصح علوان، دار السلام، القاهرة، ط٥، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، ص ١٩، والوقف الإسلامي، أحمد الريضوني، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسسكو، د. ط، ٢٠٠١م، ص ٦٥.

(٢) يُنظر: الوقف أحد الصيغ التنموية الفاعلة في الإسلام، عبد المحسن محمد العثمان، الندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الإسلامي في الهند عام ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ص ٣٨.

(٣) التكية: كلمة تركية، وهي رباط الصوفية (المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وغيره، المكتبة العلمية، طهران، د. ت، ح ١/٢٥٩).

الزاوية: الزاوية من البناء بركته؛ لأنها جمعت بين قطرتين وضمت بين ناحيتين، والزاوية: المسجد غير الجامع، ليس فيه منبر، والزاوية: مأوى للمتصوفين والقراء، وجمعها زوايا. (المعجم الوسيط، مصطفى، ١/٤١٠) (مرجع سابق).

(٤) المواقف في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩١م، شرح وعناية عبدالله دراز، فهرست عبد السلام محمد، ٢/٩ - ١٢. وينظر: فلسفة الوقف في الشريعة الإسلامية، رضوان السيد، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد ٢٧٤ (١٢/٢٠٠١م)، ص ٨١.

والموارد شكلت ضمانة أدت إلى تطور المجتمع في الدولة الإسلامية بكل طوائفه: الإسلامية والمسيحية واليهودية، حيث كانت تصرف واردات الأوقاف أحياناً على غير المسلمين من اليهود والمسيحيين^(١).

٥ - المشاركة في القضاء على الفقر: من خلال توفر الحاجات الأساسية للفقراء والمساكين، ورعايتهم صحيحاً وتعليمياً^(٢)، فقد كانوا يجدون في التكايا والزوايا ما يقيهم من الجوع والعرق، ويعالج ما بهم من أمراض^(٣)، وهذه المؤسسات الوقفية لم يكن لها إدارة واحدة مركبة، كما لم تقتصر على فئة دون أخرى، بل انتشرت على نطاق واسع، وطالت جميع فئات المجتمع^(٤).

٦ - الإسهام في البناء الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية: ارتبطت الأوقاف بالأسرة، والعائلة، والطائفة، والطرق الصوفية، ودعمت التضامن الاجتماعي، وبذلأ أقامت شبكة علاقات اجتماعية يجمعها الوقف^(٥).

(١) يُنظر: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، حسان حلاق، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٣١، وينظر: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العهد العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، د. ط. ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص٢١٢.

(٢) يُنظر: التنمية وعلاقتها بالوقف الخيري، مبعد علي الجارحي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، عدد ١٧-١٩٩٥م، ص٥٦.

(٣) يُنظر: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص١٣٥ وينظر: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٢٨٢.

(٤) يُنظر: نحو تفعيل دور نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة: إبراهيم غانم اليومي، مجلة المستقبل - العربي، بيروت، عدد ٢٦٦ (٤/٢٠٠١م)، ص٤٣.

(٥) يُنظر: الأوقاف والسياسة في مصر، إبراهيم غانم اليومي، دار الشرق، بيروت، ط١، =

وعندما شارك الأمراء والملوك وكبار الأغنياء بأوقاف كُتبت باسمائهم، منع ذلك من مظاهر الظلم والتسلط عليها، فكان أن ساهم في العدالة والتكافل، مما ميزه عن غيره من المجتمعات التي كانت تسودها المظالم^(١).

٧ - القيام بدور الرعاية الاجتماعية في ميادين مختلفة مثل: وقف تزويع الفقيرات^(٢)، وتعريف المكفوفين^(٣)، وتوزيع الخبز المجاني^(٤)، ووقف المقابر^(٥)، وغير ذلك مما شمل نواحي عديدة لم تكن في الحسبان.

ثانياً - دور الوقف في التنمية السياسية: سمح بالعديد من الأنشطة منها:

١ - تمويل الأنشطة السياسية: كالمؤسسات ذات النشاط السياسي (المساجد، المعاهد الدينية، المدارس والجامعات...)، حيث يكون لها مصدر تمويل بعيد

.٨٤ - ٨٣ ، ص ١٩٩٨-١٤١٨ هـ =

(١) يُنظر: حلقة نقاشية (الأوقاف والتنمية) محمد عمارة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٢٣٥ (٩ ١٩٩٨م)، ص ١٣٢.

(٢) يُنظر: رحلة ابن بطوطة، ابن بطوطة، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت - د. ط، شرحه وكتب حواشيه طلال حرب، ص ١٢.

(٣) يُنظر: أثر الوقف في الجانب التوجيهي للمجتمعات، صالح بن غانم السدلان، ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، (١٨ - ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ) وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مكة المكرمة، د. ت - د. ط، ص ٣٢.

(٤) يُنظر: أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني، حلاق، ص ٣٣ (مرجع سابق)، رحلة ابن بطوطة، ابن بطوطة، ص ١٢٢ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: من روائع حضارتنا، مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، ١٤٠٧-١٤٨٧ م، ص ١٢٦.

عن الدولة، وأصحاب المصالح^(١)، حيث ترك للأفراد تحمل مسؤوليتهم في التبرع للمصالح العامة لل المسلمين، عن طريق التبرع الطوعي عوضاً عن الأدخار وكنز المال^(٢) وهذا ما ساهم في تخفيف سلطة الحاكم التي ربما كانت في بعض الأحيان مستبدة^(٣).

٢ - تعزيز العلاقة بين المجتمع والدولة: فهو مصدر قوة للمجتمع بما يوفره من مؤسسات، وما يلبية من حاجات، ومصدر لقوة الدولة بما يخفّف عنها من أعباء القيام بتلك الخدمات، وبما يوفره للدولة من موارد مساهمة في حفظ الأمن، والقيام بواجب الدفاع عن البلاد^(٤).

٣ - وقف حاجزاً منيعاً في وجه أهداف الاستعمار في البلاد الإسلامية: فالاستعمار عمل على إضعاف اللغة العربية ونشر لغته، وكان للأوقاف التي تدعم المدارس والمساجد والزوايا التي تعلم اللغة العربية دوراً كبيراً في استمرار تلك المدارس، كما في الجزائر والمغرب إبان الاحتلال الفرنسي^(٥).

(١) ينظر: نظريات التنمية السياسية المعاصرة، نصر محمد عارف، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط١، ١٩٩٢-١٤١٢هـ، ص ٣٦٥.

(٢) ينظر: السياسات المالية، دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، منذر القحف، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٩-١٤١٩هـ، ص ٢٤.

(٣) ينظر: الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، راشد الغنوشي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص ١٥٩.

(٤) ينظر: نحو تفعيل دور نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة، غانم، ص ٤٥ (مرجع سابق).

(٥) ينظر: الوقف وأثره التنموي، علي محمد جمعة، ندوة نحو دور تنموي للوقف (١-٥/١٩٩٣م) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، د. طـ. د. ت، ص ١٢٥.

وليس ذاك فحسب ، بل إن موارد الوقف كانت تدعم جهاد المقاومة ضد الاستعمار ، وتتوفر الموارد لمجابهة الاستعمار^(١).

٤ - الحَدُّ من النفوذ الأجنبي: حيث إن المنظمات التي تتلقى دعمها من خارج البلد تخضع لتحقيق توجهات تلك البلد ، والتي ربما تتعارض مع مصالحها الحقيقة ، فتنشأ علاقة غير متكافئة بينهما (المنظمات المانحة والمنظمات الأهلية) ، الأولى تريد تحقيق أهداف معينة ، والثانية تحتاج بشدة إلى التمويل ، أما الوقف فيبرز دوره هنا ، في تلبية احتياجات المجتمع كلها من داخل المجتمع بما لا يراه من هو خارجه ، وتكون علاقة المؤسسات الوقفية مع المنظمات الأهلية علاقة تعاون ومشاركة ، لا سلط وهيمنة^(٢).

ثالثاً - دور الوقف في المجال العسكري :

ساهم الوقف في الدولة الإسلامية في المجال العسكري بشكل فعال ومتفرد ، وحمل عبء التمويل الحربي ، للجهاد والدفاع عن الأمة ، ومن أبرز مساهمات الوقف في هذا المجال :

١ - أوقاف الأسلحة: كانت هناك أوقاف يُصرف ريعها وغلتها على الخيول والسيوف وأدوات الجهاد والنبال ، للدفاع عن الشعور والحدود^(٣).

وكان له دور في الإنفاق على الأسوار ، والقلاع ، والأبراج حول المدن والقرى

(١) يُنظر: الأوقاف والسياسة في مصر ، غانم ، ص ٣٦٣ - ٣٦٤ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الأوقاف والتنمية ، حلقة نقاشية ، فهمي هويدى ، المستقبل العربي ، عدد ٢٣٥ / ٩ / ١٩٩٨ م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٢٩.

(٣) يُنظر: من روائع حضارتنا ، السباعي ، ص ١٢٦ (مرجع سابق) ، وأحكام الوقف ، الخصائص ، ص ٢٦٠ (مرجع سابق).

لحمايتها من العدوان، وكثرت هذه الأوقاف زمن الزنكيين والأمويين^(١).

٢ - أوقف تجهيز الجيوش: قال الله تعالى: ﴿أَنفِرُوا خَفَافًا وَثِقَالًا وَجَهْدُكُمْ يَا أَتَوْلَكُمْ وَأَنْفِسُكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٤١].

وتطبيقاً لهذه الآية التي تحض على الجهاد بالمال، وغيرها كثير، فقد قامت أوقاف تُصرف غلتها على المجاهدين، وتتجهز بها الجيوش^(٢).

٣ - وقف تخلص الأسرى: الذين يقعون في أيدي العدو، فيُصرف ذلك الوقف في سبيل افتتاحهم وتخلصهم، والتخفيف عنهم، ومشاركتهم مصابهم^(٣).

٤ - تأمين ما يحتاجه المرابطون: من سلاح وذخيرة، وطعام، وشراب، وضمان الصرف على الأبراج والقلاع، وقاعات السلاح، مما ساهم في صد غزوات العدو ضد البلاد الإسلامية على مر العصور^(٤).

رابعاً - دور الوقف في المجال الصحي:

العناية بالصحة ومعالجة الأمراض عرفه الأمة منذ زمن بعيد، ويأتي الوقف ليقوم بدوره في هذا المجال، ويزور دوره في النواحي الآتية:

(١) يُنظر: دور الوقف في التنمية، عبد العزيز الدوري، المستقبل العربي، بيروت، عدد ٢٢١ / ٧ / ١٩٩٧م، ص ٨، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، سعيدوني، ص ١٤٩ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: النظم الإسلامية، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٦، ١٩٨٢م، ص ٣٦٩، من رواح حضارتنا، السباعي، ص ١٢٦ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الوقف والمجتمع، يحيى محمد بن جنيد الساعاني، كتاب الرياض، عدد ٣٩ - ١٩٩٧م، ص ٦٠.

(٤) يُنظر: الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، محمد الدسوقي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، العدد ٦٤، القاهرة، د. ط. ٢٠٠٠م، ص ٩٧.

١ - انتشار المستشفيات: التي ينفق عليها من غلة الوقف، وهي كثيرة متعددة، تتناول جميع الاختصاصات؛ العضوية، والعقلية، والعصبية^(١).

٢ - توفير التمويل لتأليف كتب الصيدلة والطب: مما ساعد على كثرتها ووفرتها^(٢).

٣ - تخفيف العبء عن الدولة: فيما تحمله الأوقاف من مساهمات تؤدي إلى التقليل من الإنفاق الحكومي في مجال الصحة؛ لينصرف اهتمامها إلى نشاطات أخرى^(٣).

خامساً - دور الوقف في المجال التعليمي :

العلم مقاييس رقي الأمم، وقد ساهم الوقف بهذا الرقي مساهمة كبيرة من خلال:

١ - تمويل المدارس: من خلال إنشاء الكتاتيب، والزوايا، والمساجد، والمدارس، ملتقي العلماء والمفكرين، وتأمين عيش الطلاب في تلك المدارس، حتى أصبحت تلك المساجد جامعات يؤمهاآلاف الطلاب، مثل: جامع الأزهر، وجامع القرويين^(٤).

(١) يُنظر: الوقف الإسلامي وأثره في الحياة الاجتماعية في المغرب، السعيد بوركيه، ندوى مؤسسات الأوقاف في العالم العربي الإسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ط، ١٩٨٣م، ص ٢٤٥.

(٢) يُنظر: الوقف وبنية المكتبة العربية، يحيى محمود ساعاتي، مركز الملك الفيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٨ـ١٩٨٨م، ص ١٠٦.

(٣) يُنظر: الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، منصور، ص ٩٠ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: الأوقاف والسياسة في مصر، اليومي، ص ٢١٠ (مرجع سابق)، والحضارة الإسلامية، عبد الرحمن حسن جبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨ـ١٩٩٨م، ص ٦٠٧، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، محمد أمين، (٦٤٨ - ١٢٥٠، ٥٩٢٣)، =

٢ - توفير الكتب وبناء المكتبات : مما أدى إلى انتشار الثقافة بين جميع فئات الشعب ، بما فيها الفقراء العاجزين عن اقتناء الكتب النفيسة غالبية الثمن ، مثل اللقطاء ، والأيتام ، والإماء من النساء ، الذين بفضل توافر الكتب بين أيديهم أصبحوا علماء كباراً^(١) .

سادساً - دور الوقف في المجال الديني :

لا تنفك المنشآت الدينية في غالبيها عن الوقف ، ومن ذلك :

١ - بناء المساجد ، والتكايا ، والزوايا : تُعد المساجد من أكثر المؤسسات التي تناولها الوقف بالإنشاء والرعاية ، ليس بالبناء فحسب ، بل برفع مرتبات العاملين فيها ، أئمةً ، ووعاظاً وخداماً^(٢) ، ثم تأتي بعد ذلك التكايا والزوايا ، التي كانت تقوم برعاية الفقراء والمسافرين المنقطعين في المأوى والطعام ، وغير ذلك من النشاطات الدينية المختلفة^(٣) .

٢ - مساعدة الناس في تأدية الشعائر الإسلامية : كانت هناك أوقاف تؤمن من المأوى والسكن للحجاج في طريقهم ، وفي إطعامهم يوم عرفة ، وأوقاف تقدم الطعام للصائمين في شهر رمضان ، وأخرى تؤمن المصاحف في أماكن معينة ليتسنى للناس قراءتها^(٤) .

= دار النهضة العربية ، القاهرة ، د. ط - د. ت ، ص ٢٤٢ .

(١) يُنظر : الوقف وبنية المكتبة العربية ، ساعاتي ، ص ١٨ (مرجع سابق) ، المكتبات في الإسلام ، محمد ماهر حمادة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٩٤ م ، ص ١٩٥ .

(٢) يُنظر : الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي ، الدسوقي ، ص ٩٤ (مرجع سابق) .

(٣) يُنظر : الأوقاف والسياسة في مصر ، البيومي ، ص ٣٠٧ (مرجع سابق) .

(٤) يُنظر : الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر ، منصور ، ص ١٥٥ - ١٥٧ (مرجع سابق) .

سابعاً - دور الوقف في المجال الاقتصادي:

- ١ - ساهم في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: حيث ينفق من موارد الوقف على تأمين الغذاء والسكن والملابس، وغيرها، وتُستثمر بعض موارد الوقف في التجارة والصناعة والزراعة^(١).
- ٢ - حفظ المال والأموال المنتجة: عن طريق استمراريتها دون توقف، والانتفاع بها مدة طويلة، ولأجيال متعددة^(٢).

ولاشك أننا في حديثنا عن دور الوقف لم نسْهَب في شرح جميع ما ساهم به، بل ذكرنا ذلك مختصراً وموجاً، وإن كان له أدوار أخرى كثيرة، لم يتسعَ لنا التوسيع في شرحها خشية الحشو والإطالة في مبحث ضمن فصل تمهيدي^(٣).

* * *

* المطلب الثاني - مشكلات الوقف وما آل إليه في الوقت الحاضر:

عاني الوقف في الفترة الزمنية المتأخرة من مشكلات وتحديات أضعفـت دوره، بحيث لم يُعْدْ خافياً على أحد ما يعنيه الوقف من جمود وعجز، يجعله قاصراً

(١) يُنظر: الدور التنموي للوقف الإسلامي، يوسف خليفة اليوسف، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد ٢٨ ، عدد ٤ (شتاء ٢٠٠٠م)، ص ١٥١.

(٢) يُنظر: دور الوقف في النمو الاقتصادي، صالح كامل، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، عدد ١٥٥ - ١٩٩٤م، ص ١٧.

(٣) لمزيد من التفصيل حول دور الوقف يُنظر: الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، منصور، من ص ٣٧ حتى ١٦٠ (مرجع سابق). وقد اعتمدت على خطوطه العريضة في حديثي عن دور الوقف، وفي إرشادي إلى المصادر المفيدة في ذلك ومراجعتها ومطابقتها.

عن القيام بالدور المنشود منه، ولهذا أسباب كثيرة منها:

- ١ - سيطرة الدولة على الأوقاف: حيث أحقت ممتلكات الأوقاف بالوزارات، مما أدى إلى ضعف المبادرة الأهلية، فقد الوقف لقيمة الاستقلالية^(١).
- ٢ - إلغاء الأوقاف: وتصفيتها في بعض الدول، وعلى سبيل المثال: ما ألغاه محمد علي من الأوقاف في مصر، مما أفقده تأييد العلماء، وفي القرن العشرين عمدت بعض الدول الحديثة إلى تصفية الوقف، كما في تركيا وتونس وغيرها^(٢).
- ٣ - جمود فقه الوقف: حيث حَوَّلت الضوابطُ - في فقه الوقف - الوقف إلى صيغة جامدة لا يمكن تعديلها، وعدم الاعتماد على الاجتهاد في تطوير فقه الوقف^(٣).
- ٤ - سرقة بعض الأوقاف ونهبها: بسبب الظروف الاجتماعية والأمنية المختلفة التي مرت بها تلك البلاد، والاعتداء عليها، والاستهتار برعايتها من قبل الموظفين القائمين^(٤) على شؤونها، ومن لم يكن عندهم وَرَع ديني، فسهّلوا السرقة والنهب لهذه الممتلكات الوقفية.
- ٥ - عدم تقدير قيمة الوقف جيداً: حيث توهّم الكثير، بساطة دوره، ولم يعرفوا ما يشكله من قوة في الميزانية، حيث بلغت الأوقاف في مصر في القرن الثاني

(١) يُنظر: الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، منصور، ص ١٦٧ وما بعدها (مرجع سابق)، والدور التنموي للوقف الإسلامي، اليوسف، ص ١٠٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ٢٧ (مرجع سابق)، والوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، منصور، ص ١٧١، ١٧٢ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي، الدسوقي، ص ٦٨ - ٦٩ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: الوقف وبنية المكتبة العربية، ساعاتي، ص ١٧٩ (مرجع سابق).

عشر الهجري حوالي ثلث الأراضي الزراعية، فضلاً عن أوقاف الدور والحوانيت^(١).

٦ - كثرة مشاكل الوقف الذري : والشكوى المتعلقة بسوء إدارته ، مما فتح الباب للإلغاء في كثير من الدول وتصفيته ، كما في لبنان ، ومصر ، وسوريا ، والعراق ، والمغرب^(٢) .



(١) يُنظر: الوقف ودوره في تنمية المجتمع الإسلامي ، الدسوقي ، ص ٤٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: تحولات العلاقة بين نظام الوقف ، ومؤسسات المجتمع المدني في بلدان الهلال الخصيب ، مروان قباني ، ندوى نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٣م ، ص ٧٠٨ - ٧٢٢ .

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

ضابط مالية الموقوف

يتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: حقيقة المال وبيان أقسامه.

المبحث الثاني: وقف الحقوق وتطبيقاته القديمة والمعاصرة.

المبحث الثالث: وقف ما ليس بمتقون شرعاً.

المبحث الرابع: خلاصة ضابط (المالية في الموقوف) عند الفقهاء.

الفصل الأول

ضابط مالية الموقف

المبحث الأول

حقيقة المال وبيان أقسامه

* المطلب الأول - مفهوم المال لغةً واصطلاحاً.

المال هو محل الملكية، ومحل المعاملات كالبيع، والإجارة، والشركة، والوصية، وهو ضرورة من ضروريات الحياة، وجاءت مقاصد الشريعة بحفظه، كما جاءت بحفظ الدين، والعقل، والنفس، والنسل^(١)؛ ولذا سنذكر تعريفه في اللغة، واصطلاح الفقهاء.

المال: لغةً: «ما ملكته من شيء...» . وقال ابن الأثير: المال في الأصل: ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتني ويُملك من الأعيان^(٢).

اصطلاحاً: وردت له عدة تعاريف متقاربة عند الجمهور، بخلاف الحنفية: عند الحنفية: «هو ما يميل إليه الطبع، ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة، منقولاً كان أو غير منقول»^(٣).

وهو تعريف ناقص؛ لأنّه لا يشمل الخضروات والفواكه، والتي لا يمكن

(١) يُنظر: المواقف، الشاطبي، ٩ / ٢ - ١٢ (مرجع سابق).

(٢) لسان العرب، ابن منظور، ١١ / ٦٣٥ (مرجع سابق).

(٣) رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣ (مرجع سابق).

ادخارها كما لا يمكن إخراجها عن المالية، وهو يُحَكِّمُ الطبع، وهو غير مستقر بين وقت وآخر وبين إنسان وآخر^(١).

وقال ابن نجيم^(٢) من الحنفية: «وفي الحاوي القدسي: المال اسم لغير الآدمي، خلق لمصالح الآدمي، وأمكن إحرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار»^(٣).

«فخرج بهذا التعريف الأمور المعنوية التي لا تقبل طبيعتها البقاء والادخار، كالمنافع المجردة مثل سكن الدار وركوب السيارة، والحقوق الممحضة كحق التعلیي وحق المسيل»^(٤).

عند المالكية: «ظاهر المال إذا أطلق يشمل العين، والعَرَضَ» وفسر «العرَضُ» بكونه «منفعة أو معنى لا يمكن عقلاً الإشارة إليه حسناً، إلا إذا أضيف إلى مصدره وأمكن استيفاؤه»^(٥).

عند الشافعية: «لا يقع اسم المال إلا على ما له قيمة بيع بها، وتلزم متلفه

(١) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدله، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط٤، الإعادة التاسعة، ٢٠٠٦ / ٤٢٧٦ - ٩٦٩ هـ.

(٢) ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي، أخذ العلم عن شرف الدين البقيني، وشهاب الدين الشلبي وغيرهم، من مؤلفاته: الأشباه والناظير، توفي سنة ٩٦٩ هـ. يُنظر: (الفوائد البهية، اللكتوني الهندي، دار الأرقام، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ)، ص ٢٢١.

(٣) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢٧٧ (مرجع سابق).

(٤) الأوراق النقدية، د. أحمد حسن، ص ١٣٨ (الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، د. أحمد حسن، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٢٢ هـ)، وينظر: فقه المعاوضات، د. أحمد الحجي الكردي، مطبوع مؤسسة الوحدة، منشورات جامعة دمشق ١٩٨٢ م)، ص ١٩٠.

(٥) شرح حدود ابن عرفة: ابن عرفة الرصاعي التونسي، ط١، تونس ١٣٥٠ هـ، ص ٣٨٠.

وإن قَلَّ . . . والمتممَّل ما يُقدَّر له أثر في النفع . . .^(١)

عند الحنابلة: «المال ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة، كعقارات وجمل ودود قر، . . . أما ما لا نفع فيه، كالحشرات، وما فيه نفع محرم . . . فليس مالاً»^(٢).

ويمكن لنا أن نجمع بين هذه التعريفات لنقول في تعريف المال: هو ما يملكه الإنسان ويحوزه، مما له قيمة ونفع، عيناً كان أم منفعة، يلزم مُتلهِّه بضماني، متقدماً كان أو ثابتاً.

* * *

* المطلب الثاني - أقسام المال:

قسم الفقهاء المال عدة تقسيمات باعتبارات مختلفة، أهمها:
أولاً - من حيث العينية:

يقسم المال من حيث العينية إلى: أعيان من جهة وحقوق ومنافع من جهة أخرى، والأعيان: هي التي لها مادة وجرم محسوس، كالدار، والسيارة . . . أما المنفعة: هي الفائدة الناتجة من الأعيان، كسكنى الدار، وركوب السيارة ونحو ذلك»^(٣).

والحق: «اختصاص يُقرّ به الشرع، سلطة على شيء أو اقتضاء أداء من آخر،

(١) الأشباء والنظائر: جلال الدين السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م، ص ٢٥٨.

(٢) المعني، ابن قدامة، مع الشرح الكبير، ٤٣٩ / ٥ (مرجع سابق).

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ٢٨٧٧ / ٤ (مرجع سابق).

تحقيقاً لمصلحة معينة^(١) وبعبارة أخرى: «الحق: هو ما يقرره الشرع لشخص من اختصاص يؤهله لممارسة سلطة معينة أو تكليف بشيء، فهو قد يتعلق بالمال كحق الملكية، وحق الارتفاق بالعقار... وقد لا يتعلق بالمال كحق الحضانة...»^(٢).

وقد حصر الحنفية معنى المال في الأعيان المادية، وأما المنافع والحقوق فليست أموالاً عندهم، إنما هي ملك لا مال^(٣).

أما الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنابلة، فالمنافع والحقوق أموال عندهم؛ لأنها المقصودة من الأعيان^(٤)، وهو الصحيح الراجح؛ لأنها لا يمكن إلا أن تكون كذلك، نظراً لفائتها ونفعها وقصد الناس لها.

ثانياً - من حيث إباحة الانتفاع وحرمة:

ويقسم المال أيضاً من حيث إباحة الانتفاع وحرمته إلى: مُنَقَّمٌ وغير مُنَقَّمٌ.
فالمنتقم: ما كان محراً، وأباحت الشرع الانتفاع به كالعقارات والمطعومات.
وغير المنتقم: ما لم يُحرِّزْ، أو ما لا يباح الانتفاع به في الشرع إلا في حالة الاضطرار كالخمر^(٥).

(١) الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، الدكتور: فتحي الدرني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٧م، ص ١٩٣.

(٢) الفقه الإسلامي وأدله، د. وبة الرحيلي، ٤ / ٢٨٧٧ (مراجع سابق).

(٣) ينظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٥ / ٥٠ (مراجع سابق).

(٤) ينظر: المواقف، الشاطبي، ٢ / ١٧، والأشباه والنظائر، السيوطي، ص ٣٢٧، وكشاف القناع، البهوي، ح ١ / ٧ (مراجع سابقة).

(٥) ينظر: الدر المختار، الحصকفي، ٤ / ١١١ وما بعدها (مراجع سابق).

ثالثاً - من حيث استقراره في محله وعدم استقراره إلى : عقار ومتقول : فالعقار : هو مالا يقبل النقل من مكان لآخر ، وهو عند الحنفية الأرض لا غير ، أما عند المالكية فيشمل الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر^(١) . والمتقول : هو ما يُنقل ويتحول من مكان لآخر ، سواء كان حيواناً أو سلعة أو أدلة من الأدوات^(٢) .

رابعاً - من حيث تماثل أحاده أو أجزائه وعدم تماثلها إلى : مثلي وقيمي : فالمثلي : «ما له مثيل أو نظير في الأسواق من غير تفاوت في أجزائه أو وحداته تفاوتاً يعتدُّ به في التعامل ، والأموال المثلية أربعة : المكيلات ، والموزونات ، والعدديات المتقاربة في الحجم كالجوز والبيض ، وبعض أنواع الذرعيات ، وهي التي تتساوى أجزاؤها دون فرق يُعتدُّ به كأثواب الجوخ ...».

والقيمي : «هو ما ليس له نظير أو مثل في السوق ، أو له مثل ولكن مع التفاوت المعتمد به بين وحداته في القيمة ، مثل أفراد الحيوان والأراضي ...» . والمال المتقوَّم أعم من القيمي ، لأنَّه يشمل القيمي والمثلي^(٣) .

خامساً - من حيث بقاء عينه بالاستعمال وعدم بقائها إلى : استهلاكي واستعمالي : فالاستهلاكي : هو الذي لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاك عينه كالطعام ، والنقود التي تُستهلك بخروجها من يد مالكها ، وإن كانت أغراضها باقية بالفعل .

(١) يُنظر : رد المحتار ، ابن عابدين ، ٤٠٨ / ٣ ، بداية المجتهد ، ابن رشد ، ٢ / ٢٥٤ (مرجعان سابقان) .

(٢) يُنظر : الفقه الإسلامي وأدلته ، د . وهبة الزحيلي ، ٤ / ٢٨٨١ (مرجع سابق) .

(٣) يُنظر : الفقه الإسلامي وأدلته ، د . وهبة الزحيلي ، ٤ / ٢٨٨٥ (مرجع سابق) .

والاستعمالي : هو ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ، كالعقارات والمفروشات والكتب ونحوها ، دون أن يهلك من استعماله لأول مرة ، بغض النظر عن حالات الاستعمال المتكررة^(١) .

لذا فإن التقسيم الأول للمال يدفعنا للحديث عن حكم وقف المنافع والحقوق ، القديمة منها كحق الارتفاع ، والحديثة منها كحق التأليف وبراءة الاختراع ، ومنافع الآلة الصناعية .

والتقسيم الثاني يدفعنا للحديث عن حكم وقف ما ليس بمثقب شرعاً كآلات اللهو ، وكلب الصيد والحراسة ، وهذا ما أفردت له الحديث في هذا الفصل ، لنخلص بعد دراسة هذه التطبيقات إلى بيان موقف الفقهاء من اعتبار مالية الموقوف أو عدم اعتبارها ضابطاً للموقوف ، مع بيان الراجح من مفهوم المالية المطلوب في الموقوف وما يندرج تحته .

أما التقسيم الثالث والرابع والخامس ، فيدفعنا للحديث عن وقف العقار والمنقول (المثلي منه والقيمي) ، (الاستهلاكي والاستعمالي) ، وهذا ما أفردت له الحديث في الفصل الثاني .

* * *

* المطلب الثالث - مصدر مالية الأشياء عند الفقهاء :

قبل الحديث عن وقف الحقوق ، لابد من التعرف على مناط مالية الأشياء - مادية كانت أم معنوية - عند الفقهاء :

(١) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ٤ / ٢٨٩١، والأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، د. أحمد حسن، ص ١٤٥ (مرجعان سابقان).

حيث اشترط الحنفية لتحقق صفة المالية توافر العينية والقيمة، وأكدوا مفهوم العينية المطلوب باشتراط الحيازة وإمكان الأدخار، وبذل أخرجوا الحقوق والمنافع من مفهوم المالية، حيث لا توافر فيها العينية^(١).

أما جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة، فاشترطوا المنفعة لتحقق صفة المالية، والتي بدورها يقدّرها عرف الناس:

فقد عَرَفَ المالكية المال بأنه «ما يقع عليه الملك، ويستبد به الملك»^(٢).
إذاً: تمكين الشارع للملك من محل الملك، يجعل ذلك مالاً يمنع غيره من استخدامه إلا بإذنه.

قدرته على التصرف في شيء تصرفاً صحيحاً شرعاً تجعل من هذا الشيء مالاً، فالملك أساس المالية، «ومعلوم أن الملك لا يجري إلا فيما فيه نفع، وما له قيمة عرفاً بداهة؛ لأنه اختصاص، ولا معنى للاختصاص بشيء لا نفع فيه، ولا قيمة له، والملك معنى شرعي، أو مجرد علاقة معنوية شرعية.

فالخلاص: أن الملك والمنفعة كليهما معنيان شرعيان، أحدهما حق والآخر مال»^(٣).

وأما الشافعية: فتعريفهم للمال فيه معنى المنفعة واعتبار العرف فيها «لا يقع اسم المال إلا على ما له قيمة يباع بها، وتلزم مُتَلِّفَهُ، وإن قَلَّتْ، وما لا يطرحه الناس...»^(٤).

(١) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٥٠ / ٥ (مرجع سابق).

(٢) المواقفات، الشاطبي - وهو من المالكية - ، ١٧ / ٢ (مرجع سابق).

(٣) الفقه الإسلامي المقارن، د. محمد فتحي الدريري، منشورات جامعة دمشق، ط٧، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م)، ص ٢٩٤.

(٤) الأشياء والنظائر، السيوطي - وهو من الشافعية - ، ص ١٩٧ (مرجع سابق).

وهذا يعني أن منفعة الأشياء وسلطة العرف في تقديرها هي مناط مالية للأشياء، حيث يتضح من التعريف بألفاظه التي تدل على العموم أن ما يقع عليه اسم المال وما يقوّمه الناس، وما يضمّن متلفه، وما لا يطرحه الناس، كل ذلك مرجعه للعرف في تقدير المنفعة.

وتظهر المنفعة واضحة كمناط للمالية في تعريفهم للمال: «إن المال ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة وضرورة؛ كعقار، وجمل، ودودة قز، وديدان الصيد، وطير لقصد صوته كبلبل وبيغاء».

وأما ما لا نفع فيه كالحشرات، وما فيه نفع محروم كالخمر، وما لا يباح إلا لضرورة كالمية، وما لا يباح اقتناه إلا لحاجة فليس بمال»^(١).

والمنفعة ليست عين الشيء المادي، بل أثره، فنلاحظ من التعريف أن ما لا نفع فيه - ولو كان عيناً - لا يُعد مالاً كالحشرات، أما ما فيه نفع يدرك بالعقل والعرف فهو مال، حتى وإن كان محقرًا بين الناس كالديدان إذا استُخدمت طعمًا لصيد الأسماك.

وبهذا نخلص إلى: أن جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة جعلوا المنفعة والعرف في تقديرها مناطاً للمالية، وبعبارات تحوم حول هذا المعنى، بخلاف الحنفية الذين جعلوا العينية شرطاً لا بد منه إضافة للمنفعة والقيمة.

وعليه: فإن الحقوق والمنافع تدخل في المالية عند الجمهور، ولا تدخل في مفهوم المال عند الحنفية، وهذه مقدمة لا بد منها قبل التعرف على حكم وقف الحقوق والمنافع عند الفقهاء، وهو ما سنأتي عليه إن شاء الله.

(١) المغني، ابن قدامة، مع الشرح الكبير، ٤٣٩ / ٥ (مرجع سابق).

المبحث الثاني وقف المنافع

* المطلب الأول - مذاهب الفقهاء في وقف المنافع :

اختلف الفقهاء في حكم وقف المنافع على ثلاثة أقوال :

القول الأول : وقال به الحنفية : يجوز وقف الحقوق تبعاً، ولا يجوز وقفها مستقلة إلا استثناء، حيث ذهبا إلى أن الحقوق المجردة والمنافع ليست أموالاً، ولذا فلا يصح وقفها دون الأعيان القائمة بها، أما وقفها تبعاً فيصح، كحق الشرب والمرور تبعاً لوقف العقار؛ لأن من الأحكام ما يثبت تبعاً ولا يثبت مقصوداً^(١) اتباعاً للقاعدة الفقهية : (يُغْتَرِفُ فِي التَّابِعِ، مَا لَا يُغْتَرِفُ فِي الْأَصْلِ)^(٢).

ومع ذلك فقد أجاز الحنفية وقف المنفعة استثناءً في الأحكار، والأحكار :

(١) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٣٩٣ / ٣ - ٣٩٥ (مراجع سابق)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م،

. ٢١٦ / ٥

- والفقه الإسلامي وأداته، د. وهبة الزحيلي، ٧٦٣٤ / ١٠ (مراجع سابق).

- ورؤية اجتهادية في المسائل الفقهية المعاصرة للوقف، د. وهبة الزحيلي، دار المكتبي دمشق، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ص ٤٩.

- والوصايا والوقف، د. وهبة الزحيلي، ص ١٦١ (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: المدخل الفقهي، القواعد الكلية والمؤيدات الشرعية، د. أحمد الحجي الكردي، منشورات جامعة دمشق، ط٨، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ص ١٠٠ (م) (يُغْتَرِفُ فِي التَّوَابِعِ، مَا لَا يُغْتَرِفُ فِي غَيْرِهَا).

هي الأراضي المملوكة للدولة، تعطيها بعض الناس يستغلونها مقابل ضريبة يؤدونها، وتستقر أيديهم عليها، ولا يتعرض لهم أحد، ولا تخرجهم الدولة منها طالما استمروا في دفع أجرتها وضريبتها للدولة^(١).

وهذه الأرضي لا يصح وقفها من قبل الناس الذين يستغلونها؛ لأنهم ليسوا بمالكين لها^(٢)، غير أن فقهاء الأحناف أجازوا وقف البناء في هذه الأرض، وحوانيت السوق المبنية على أرض من أراضي الأحكار^(٣).

جاء في «أحكام الأوقاف» للخصف^(٤): «قلت: فما تقول في حوانيت السوق، لو أن رجلاً وقف حوانيت من حوانيت السوق؟ قال: إن كانت الأرض إجارة في أيدي القوم الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها، فالوقف جائز فيها من قبل أنا قد رأيناها في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها وتقسم بينهم، لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يزعجهم عنها، وإنما له عليهم غلة يأخذها منهم، قد تداولتها أيدي الخلف عن السلف، ومضى عليها الدهور، وهي في أيديهم يتبايعونها ويؤجرونها، وتجوز فيها وصاياتهم، ويهدمون بناءها ويغيرونه ويبنون غيره،

(١) ينظر: أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. محمد سراج، سعد سماك للنسخ والطباعة، القاهرة، د. ط، ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م، ص ٧٥ - ٧٦.

(٢) ينظر: أحكام الأوقاف، الخصف، ص ٣٤، والفقه الإسلامي وأدله، د. وهبة الزحيلي، ٧٦١٣ / ١٠ (مرجع سابق).

(٣) ينظر: أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. محمد سراج، ص ٧٥ - ٧٦ (مرجع سابق).

(٤) الخصف: أبو بكر أحمد بن عمرو الشيباني، الإمام الصدر الكبير والعلم الشهير، المعروف بالخصاف، قاضي القضاة ببغداد المتوفى سنة ٢٦١هـ، كان فوضياً، حاسباً، عارفاً بمنذهب أبي حنيفة، له كتاب: الشروط والنفقات وأدب القاضي وغيرها. ينظر: (طبقات الفقهاء: الشيرازي)، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، بيروت، د. ط - د. ت)، ص ١٤٦.

فكذلك الوقف فيها جائز»^(١).

القول الثاني: يجوز وقف الحقوق والمنافع مطلقاً، ذهب إلى ذلك المالكية، حيث أجازوا وقف الحقوق والمنافع لأنها أموال متقومة عندهم، ومن هذه المنافع المملوكة بأجرة: منفعة الخلو^(٢)، فيجوز وقفها، كما أفتى بذلك جمع من العلماء، منهم الشيخ أحمد السنهوري، وما عليه عمل أهل مصر، وأفتى به الناصر اللقاني^(٣)،

(١) أحكام الأوقاف، الخصائص، ص ٣٤ (مرجع سابق).

(٢) الخلو المتعارف في الحوانين: «هو أن يجعل الواقف أو المتولى أو المالك على الحانوت قدرأ معيناً يؤخذ من الساكن، ويعطيه به تمسكاً شرعاً، فلا يملك صاحب الحانوت بعد ذلك إخراج الساكن الذي يثبت له الخلو، ولا إجاراتها لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم، فيقتني بجواز ذلك قياساً على بيع الوفاء، الذي تعارفه المتأخرن احتيالاً على الربا، حتى قال في مجموع النوازل: اتفق مشايختنا في هذا الزمان على صحة بيعه لاضطرار الناس إلى ذلك» (رد المحتار، ابن عابدين، ٩ / ٣٠ - ٣٠) (مرجع سابق).

وبعبارة أخرى: **الخلو**: «يُطلق على استحقاق المستأجر وضع يده على الحانوت، في مقابلة الدرهم التي دفعها للمالك أو الواقف أو المتولي، وعلى تلك الدرهم أيضاً... وهو يعطي صاحبه القرار ما دام لم يدفع له المبلغ، بخلاف الأحكار؛ فإن له القرار ما دام هو يدفع الحكر» (الوقف، عبد الجليل عبد الرحمن عشوب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م)، ص ١٠٤.

ويختلف عن الإجارة «التي تنتهي بانتهاء مدتها ما لم يتلق الطرفان على تجديدها» ينظر: (الفقه الإسلامي وأدله، د. وهبة الزحيلي، ٥ / ٣٨٦٣) (مرجع سابق).

(٣) اللقاني: هو أبو عبدالله محمد بن الحسن، العلامة النظار الأصولي، ولد سنة ٨٧٣ هـ،قرأ العلم نحوأ من ستين سنة، إليه انتهت رئاسة العلم، له: حاشية على جمع الجواب، وحاشية على شرح السعد في العقائد، تصدق بما له قبل وفاته بيده على طلبة العلم الفقراء، توفي سنة ٩٥٨ هـ.

حيث أجازوا بيع الخلو، وإرثه.

وعليه: فمن استأجر داراً مدة معلومة، فله وقف منفعتها في تلك المدة، وينقضي الوقف بانتهاء تلك المدة؛ لأن المالكية لا يشترطون التأبيد في الوقف، ولأنه قد ملك المنفعة، بخلاف الموقوف عليه؛ فإنه لا يملك المنفعة بل الانتفاع، وهو لا يجوز له وقف تلك المنفعة، حيث لا ملكية له على رقبة الموقوف ولا على منفعته بأجرة^(١).

وبعبارة أدق: فإن للمالك والمستأجر وقف المنفعة، بخلاف الموقوف عليه فلا يملك ذلك.

جاء في حاشية الدسوقي^(٢): «أنه يصح وقف كل مملوک ولو بالتعليق، سواء كان عقاراً أو منقولاً، أو منفعة»^(٣).

وقال الحطّاب^(٤): «الظاهر قول ابن عرفة بصحة الحبس في المستأجر؛ لأن

= (ينظر: شجرة النور، ص ٢٧١: شجرة النور الزكية، محمد محمد مخلوف، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٣١).

(١) يُنظر: حاشية الدسوقي، ١١٩ / ٤، الشرح الكبير، الدردير، ١١٨ / ٤ (مرجع سابقان).

(٢) الدسوقي: محمد بن عرفة، أبو عبدالله، الفقيه المالكي، متبحر في الأصول، والتفسير، والنحو، والحديث، من كتبه: الحدود وتفسير القرآن، توفي سنة ٨٠٣ هـ في تونس.

ينظر: (الديباج لمذهب، ابن فرحون العمري، مصر، ط ١، ١٣١٥هـ)، ص ٣٣٧، و(الضوء اللامع، السخاوي، مكتبة القديسي، القاهرة، د. ط، ١٣٥٣هـ)، ٩ / ٢٤٠، و(الأعلام، الزركلي، ٧ / ٢٧٢) (مرجع سابق).

(٣) حاشية الدسوقي، ٤ / ٧٥ (مرجع سابق).

(٤) الحطّاب: محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني، فقيه مالكي، ولد بمكة ٩٠٢هـ، ومات بطرابلس سنة ٩٥٤هـ، من كتبه: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، وهدية السالك.

الوقف لا يُشترط فيه التأييد، ولا يُشترط كون المحبس مالك الرقبة، بل ما هو أعم كالمنفعة، وإلى ذلك أشار خليل^(١) بقوله (وإن بأجرة)^(٢).

القول الثالث: لا يجوز وقف المنافع والحقوق، وهو مذهب الشافعية والحنابلة^(٣).

ومن قال بذلك الجعفرية، واحتجوا على ذلك بأنه لا ينطبق عليه مفهوم الوقف الذي هو تحبس الأصل وتسبيل المنفعة^(٤).

أما الشافعية والحنابلة: فالرغم من أنهم قد عدُوا الحقوق والمنافع أموالاً^(٥)،

= يُنظر: شجرة النور الزكية، ص ٢٧٠، الفتح المبين، المراغي، ٣ / ٧٥، الأعلام، الزركلي، ٧ / ٥٨ (مراجع سابقة).

(١) خليل: هو خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي، الفقيه المالكي، من أهل مصر، كان مدرس المالكية بالشیخونیة، (أكبر مدرسة بمصر آنذاك) وقام بالإفتاء والتصنیف، من کتبه: المختصر، وهو أشهر مختصر في فقه المالكية، وعليه المعول، وله أكثر من ستيّن شرحاً وحاشية، وله التوضیح، والمناسك، توفي سنة ٧٧٦ھ في مصر.

يُنظر: الدرر الكامنة، العسقلاني، ٢ / ١٧٥، الدياج المذهب، ابن فرحون، ص ١١٥، الأعلام، الزركلي، ٢ / ٣٦٤ (مراجع سابقة).

(٢) مواهب الجليل محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالخطاب، تحقيق: زكريا عمارات، دار عالم الكتب، السعودية - الرياض، طبعة خاصة، ١٤٢٣ھ - ٢٠٠٣م، ص ٧ / ٦٢٩.

(٣) يُنظر: معنى المحتاج، الشريني، ٢ / ٣٧٧ (مراجع سابق)، شرح متنه الإرادات، المسمى دقائق أولي النهى بشرح المتنه، منصور البهوي ١٠٥١ھ، تحقيق: عبدالله تركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ھ - ٢٠٠٠م، ٤ / ٣٣٥.

(٤) يُنظر: الفقه على المذاهب الخمسة (الأربعة + الجعفرية) محمد جواد معنیة ١٩٦٠م، دار الجود، بيروت، ط ٧، ١٤٠٢ھ - ١٩٨٢م، ص ٥٩٥.

(٥) يُنظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ص ١٥٨، والمغني، ابن قدامة، ٥ / ٤٣٩ (مراجع =

غير أنهم لم يجيزوا وقف المنافع كالحنفية؛ لأنهم اشترطوا في الموقوف أن يكون عيناً، واحترزوا بذلك عن المنفعة^(١)، حتى وإن ملكها مؤيداً كالموصى له بالمنافع، فلا يصح له وقفها أيضاً^(٢).

وكذلك فإنهم اشترطوا في العين الموقوفة أن تصح إجارتها، وبذلك احترزوا عن الخلوات^(٣).....

= سابقان)، والأحوال الشخصية (الأهلية - الوصية - الوقف - التركات) أحمد الحجي الكردي، منشورات جامعة دمشق، ط٧، ٢٠٠١ م - ١٤٢١ هـ، ص٦٠٢.

(١) يُنظر: حاشية إعana الطالبين على حل ألفاظ المعين، عثمان شطا الدمياطي ١٣٠٠هـ، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ٣/٢٧٤، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ابن شهاب الدين الرّملي ١٠٠٤هـ، المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشّيخ، د. ت - د. ط، ٣٥٦ / ٥، وشرح منتهي الإرادات، البهوي، ٤ / ٣٣٥ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: حاشية الرشيدی على نهاية المحتاج ١٠٩٦هـ، مطبوع بهامش نهاية المحتاج للرملي ١٠٠٤هـ، المكتبة الإسلامية - لصاحبها رياض الشّيخ، د. ط - د. ت، ٣٥٧ / ٥.

(٣) الخلو المتعارف عليه اليوم يُعرف بأنه: تنازل المستأجر عن منفعة العقار مقابل بدل من دون مراعاة مدة الإجارة. (نظريّة الأجرة)، د. أحمد حسن، ص١٢٢ (مرجع سابق). وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي الخلو تخريجاً على إجارة المستأجر العين المستأجرة في المدة التي يملك فيها المنفعة، (مجلة مجمع الفقه الإسلامي)، الدورة الرابعة، العدد الرابع، ج٤، جدة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص٢٢٩ - ٢٢٣٠). ولا يصح تخريج خلو الحوائط على مسألة إجارة العين المستأجرة؛ لأن تلك الإجارة تختلف مضمون الخلو المتعارف عليه من عدم انضباطه بمدة، وهو ما نص المجمع على تحريمها. (نظريّة الأجرة)، د. أحمد حسن، ص١٢٦ (مرجع سابق). ولم يتحدث الفقهاء قدّيماً عن الخلو المتعارف اليوم، أما المتأخرون من الفقهاء: فقد قال بصحة الخلو كثرة من متأخري الحنفية والمالكية، مثل =

فلا يصح وقفها عندهم^(١)، كما لا يصح وقف منفعة العين المستأجرة، فمن استأجر داراً أو أرضاً لمدة معينة فلا يصح منه وقف منفعتها^(٢)؛ وذلك لأنَّه مَلِكَ المنفعة وحدها دون الرقبة، والمنفعة فرع عن الرقبة وتابعة لها، فلا يصح وقفها منفردة عن العين حتى وإن صَحَّتْ إجارتها^(٣).

ولأنها - كما قال الشيعة الإمامية - ليس لها وجود خارج عن العين، فلا يمكن الانتفاع بها مع بقائها، ولا يمكن استيفاؤها مجردة عن العين، وإذا استحال الانتفاع امتنع جواز الوقف^(٤).

* المناقشة والترجيح :

نلاحظ أنَّ الذين أجازوا وقف المنفعة تبعاً قد خالقوها هذا القول في الأحكار،

= الشيخ سيدى محمد البونى، والشيخ الرهونى، والشيخ النماق، وناصر الدين اللقانى، وابن عابدين، وقال بيطلانه جمع كثير من فقهاء المالكية، منهم الشيخ ميارة، والشيخ عبد الواحد بن عاشر، والجلالى. (البيوع الشائعة وأثر ضوابط المبيع على شرعايتها، د. محمد توفيق رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، ط٥، ١٤٣٠ـ٢٠٠٩م، ص ٢٣٥ وما بعدها).

(١) يُنظر: حاشية الشبراملى على نهاية المحتاج ١٠٨٧هـ، مطبوع بهامش نهاية المحتاج للرملى ٤١٠٠هـ، المكتبة الإسلامية - لصاحبها رياض الشيخ، د. طــ د. ت، ٥ / ٣٥٧.

(٢) يُنظر: حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ضبطه وصححه الشيخ عبد العزيز الخالدى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦ـ١٩٩٦م، ٨ / ٦٦.

(٣) يُنظر: حاشيتا قليوبى وعميرة على منهاج الطالبين، أحمد سلامة القليوبى وأحمد البرلسى عميرة، دار إحياء الكتب العربية، د. طــ د. ت، ٣ / ١٠٠.

(٤) يُنظر: الروضة البهية، العاملى، ١٧٤ / ٣، اللمعة الدمشقية، العاملى، ٣ / ١٧٣ (مرجان سابقان).

فأجازوا وقف المنفعة لمن لا يملك العين، ولا وجه للتفريق بين الأحكار وغيرها من يملكون المنفعة دون العين كالمستأجر مثلاً، «إذا استأجر شخص داراً أو حانوتاً ونحوهما من المنازل، فله الانتفاع بها كيف شاء؛ من السكن بنفسه، أو إسكان غيره بالإجارة أو بالإعارة»^(١).

وإذا كان يجوز له إيجار ما قد استأجره، أفلًا يجوز له وقف ما استأجره؟ وكلاهما يشترك في إباحة المنفعة لغيره، الأول بأجرة والثاني بدونها، ثم إن الذين منعوا وقف المنفعة مطلقاً فهم محجوجون بما ذهبا إليه من أن الحقوق والمنافع أموال، ومتى تحققت المالية فلا داعي للتفريق بين ما هو عين وما هو منفعة، ثم إنها يمكن استيفاؤها حتى ولو لم يكن الواقف مالكاً للعين، كما يمكن استيفاؤها من المستأجر وهو ليس بمالك للعين.

وبذا نخلص إلى ترجيح القول الثاني القائل بجواز وقف المنفعة والحقوق؛ حيث إنها أموال، ويمكن استيفاؤها حتى ولو لم يملك الواقف عينها، يقوى ذلك أن الموقوف عليه لا يختلف استيفاؤه للمنفعة بين أن يكون الواقف مالكاً للعين، أو مستأجر لها، أو موصى له بمنفعتها، فما يهمه هو الانتفاع، وهو متتحقق في كل تلك الصور، والله سبحانه أعلم.

* * *

* المطلب الثاني - التطبيقات المعاصرة في وقف المنافع :

المنفعة: «هي الفائدة الناتجة عن الأعيان؛ كسكنى الدار وركوب السيارة

(١) ينظر: رد المحhtar، ابن عابدين، ١٩ / ٥ وما بعدها، والفقه الإسلامي وأدله، د. وهبة الزحيلي، ٣٨٤٢ / ٥ (مرجعان سابقان).

ولبس الثوب ونحو ذلك»^(١).

وتُعدُّ المنفعة متقومة إذا توافر فيها شرطان:

أولاً: أن يتعارف الناس على أن لها قيمة^(٢).

ثانياً: أن يكون الانتفاع بها مباحاً في الشرع^(٣).

وقد أفرز العرف في وقتنا الحاضر صوراً جديدة من المنافع المتقومة، فما حكم وقفها على جهة التأييد؟.

أولاً - وقف منافع الآلة الصناعية:

بناءً على ما رجح لدينا من صحة ما ذهب إليه القائلون بجواز وقف المنافع وحدها^(٤)، فإننا يمكن أن نتصور آلة صناعية كآلة نسيج مثلاً، يوقف صاحبها منافعها

(١) الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ٤/٢٨٧٧ (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: الأشباء والنظائر، السيوطي، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٩هـ، ص ٢٥٨.

(٣) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٤/٣، بداية المجتهد، ابن رشد ٢/١٥٨.
معنى المحتاج، الشريبي، ٢/١١، كشاف القناع، البهوي، ٣/١٥٢ (مراجع سابقة).
ويلاحظ أن الحنفية وإن اشترطوا العينية لكون الشيء مالاً، لكنها عندهم ليست مصدراً
لمالية الشيء، فمالية الشيء لا تُستمد من كونه عيناً، كحبة الشعير لها عين وجود خارجي
ومع ذلك فليست بمال؛ لأنها لا قيمة لها عرفاً.

يُنظر: (الأوراق النقدية، د. أحمد حسن، ص ١٤١ مراجع سابق).

يقول ابن عابدين: «والمالية ثبتت بتمويل الناس كافة أو بعضهم، والقائم يثبت بها وبإباحة
الانتفاع به شرعاً، مما يباح بلا تمويل لا يكون مالاً كحبة حنطة، وما يتمول بلا إباحة انتفاع
لا يكون متقوماً كالخمر...» (رد المحتار، ابن عابدين، ٤/٤) (مراجع سابق).

(٤) يُنظر: حاشية الدسوقي، ٤/١١٩، الشرح الكبير، الدردير، ٤/١١٨ (مراجع سابقة).

دون عينها، لتأمين دخل للموقوف عليه لفترة محددة، على شكل دخل دوري، أو دفعات متساوية.

ويكون ذلك بأن ينص الواقف على التبرع بإيرادات أصل استثماري معين، يوقف لفترة زمنية محددة، يعود بعدها الأصل للواقف.

ويسمي هذا في النظام الأمريكي : الهدية المؤقتة (temporary gift)، ويعامل هناك المعاملة الضريبية المميزة نفسها التي يعاملها الوقف من حيث التخفيف، ويكون بأن تخصص إيرادات هذا الأصل لجهة من وجوه البر، كجمعية إسلامية في مكان معين، ولزمن محدد كعشر سنوات مثلاً.

ويمكن أن يكون الموقوف عليه هو نفسه الأمين عليها، يقوم برعاية هذا الأصل واستثماره وتوزيع إيراده على المستحقين له، الذين إما أن يكونوا أيتاماً حتى يكبروا مثلاً، أو أرملة حتى تتزوج، أو لوجه من وجوه البر لعدد محدد من السنوات، يعود بعدها الأصل إلى الواقف أو إلى ورثته بعد موته^(١).

وهذا يوافق أصلاً من أصول السادة المالكية في فقه الوقف؛ حيث إنهم لا يشترطون التأييد، ويمكن عندهم أن يكون الوقف مؤقتاً يعود بعدها الموقوف للواقف أو لورثته بعد موته^(٢).

جاء في الشرح الصغير: «يجوز الوقف مدة ما يراه المحبسُ، فلا

(١) ينظر: الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، د. منذر قحف، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ (مرجع سابق).

(٢) ينظر: بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م، ١٠ / ٤.

يُشترط فيه التأييد»^(١).

ثانياً - وقف حق الارتفاق:

لم يجز الحنفية وقف حق الارتفاق، مثل: حق المرور، أو المجرى، أو المسيل، أو العلو، أو السفل^(٢)؛ لأن المنافع والحقوق عندهم ليست أموالاً، لكنهم أجازوا وقف تلك الحقوق كالمحرى والمسيل تبعاً للأرض؛ لأن الحكم قد ثبت في التبع ولا يثبت مقصوداً، وهو ما نصَّ عليه الحنفية^(٣). أما المالكية: فقد

(١) الشر الصغير محمد بن أحمد الدردير، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ١١/٤.

(٢) حق المرور: هو حق صاحب عقار داخلي بالوصول إلى عقاره من طريق يمر فيه، سواء أكان عاماً غير مملوك لأحد أم خاصاً مملوكاً.

- حق المجرى: هو حق صاحب الأرض بعيدة عن مجراه الماء في إجراء الماء من ملك جاره إلى أرضه ليسقيها.

- حق المسيل: هو حق صاحب الأرض في إجراء مجراه على سطح الأرض، أو تمديد أنابيب في داخلها، لصرف المياه الزائدة أو غير الصالحة حتى تصل إلى مصرف عام، فالمجرى لجلب المياه للأرض، والمسيل لصرف المياه غير الصالحة عنها.

- حق العلو: يثبت لصاحب الطابق العلوي على صاحب الطابق السفلي، ولا يزول بانهدام السفلي أو العقار كله.

- حق السفل: ألا يتصرف صاحب العلو تصرفاً يضر بمن هو في الأسفل، كوضع متاع ثقيل جداً قد يؤثر في السقف. يُنظر: (رد المحتار، ابن عابدين، ٤/٣٧٣، والفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٤/٢٩٠١ وما بعدها) (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٦/٢، أحكام الأوقاف، الخصائص، ص ٢٦٦، رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٤٩، الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٤ (مراجعة سابقة)، الأموال التي يصح وقفها وكيفية صرفها، د. وهبة الزحيلي، دار المكتبي، دمشق، =

أجازوا وقف الحقوق والمنافع منفردة؛ ولذا فإن من أنواع الوقف الجائز عندهم وقف حق الارتفاع^(١).

أما الشافية والحتابلة: فقد أجازوا وقف العلو دون السفل، أو السفل دون العلو في العقار، لا لأنهم أجازوا وقف المنفعة، فهم لا يجيزون وقفها كما مر^(٢)، بل لأنهم عدُوا أن علو الدار وسفلها عينان، يجوز وقف إحداهما دون الأخرى؛ لأنه يصح بيع إحداهما دون الأخرى، والوقف تصرفٌ يُزيل الملك إلى من يثبت له حق التصرف، فجاز كالبيع^(٣).

وبناءً على قول المجيذين لوقف حق الارتفاع - سواء من قال بصحته تبعاً^(٤) أو مقصوداً مستقلاً^(٥) - فإننا يمكن أن نتخيل صوراً وقفيّة جديدة لوقف حق الطريق

= ط ١، هـ ١٤١٨ - ١٩٩٧ م، ص ١٦.

(١) ينظر: حاشية الدسوقي، ١١٩ / ٤، الشرح الكبير، الدردير، ١١٨ / ٤، الذخيرة، شهاب الدين القرافي، ٦٨٤ - هـ ١٤٠٥ - تحقيق: محمد بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م، ٦ / ٣١٢.

(٢) ينظر: حاشية إعابة الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٣٢٤ (مرجع سابق)، وشرح متهى الإرادات، البهوي ٤ / ٣٣٥ (مرجع سابق).

(٣) ينظر: روضة الطالبين وعملة المفتين، يحيى بن شرف النووي، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ - هـ ١٩٨٥ م، ٥ / ٣١٥، والمجموع وتكميلته: شرح المهدب للنووي، والتكميلة بقلم بخيت المطبي، مكتبة الإرشاد، السعودية - جدة، د. ط - د. ت، ١٦ / ٢٤٨.

(٤) ينظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٦ / ٢، أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢٦٦ (مرجعان سابقان).

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي، ١١٩ / ٤، الشرح الكبير، الدردير، ١١٨ / ٤ (مرجعان سابقان).

(أو العبور)، وهو حق ارتفاق:

الصورة الأولى: أن يُشَيِّء إنسانٌ - يملك عقاراً - حقاً طريق في عقار لم يكن موجوداً، كأن يمر في المصلون إلى المسجد لكونه أقرب من الطريق المخصصة للمسجد، لكن دون أن يقف عين الأرض (مكان الطريق)، إنما يقف منفعةً وحقاً المرور، فَيَلْزِمُ نفسه وورثته من بعده بهذا الحق، بحيث لا يلغيه أحد بعد موته، وهذا الحق لا يمنع المالك من التصرف في ملكه مع المحافظة على حق المرور للعبارين إلى المسجد، كأن يقيم بناءً في هذا الطريق، لكن يضمّنه جسراً أو ممراً إلى المسجد.

الصورة الثانية: أن يكون حق الطريق مملوكاً لشخص غير المالك الأرض، فيرغب في ثواب الوقف، فيجعل هذا الحق له ولغيره معاً (كما وقف عثمان بن عفان بئر رومة مع كونه له حق فيها كأي فرد من أفراد المسلمين) ^(١).

وكلتا الصورتين يمكن أن يكون الوقف فيها مؤقتاً بمدة كعشرين سنة مثلاً، أو معلقاً على حادثة معينة كانتellar شق طريق، أو مؤبداً دون تعليق أو تأقيت.

ويترن عن هاتين الصورتين صور أكثر مرونة في التطبيق، منها:

١ - حق العبور مجاناً لجميع الحالات الذاهبة إلى مكان بِرٌّ أو خير، كمسجد مثلاً في طريق مملوك ملكاً خاصاً لأفراد أو جمعية أو بلدية.

٢ - حق العبور مجاناً لسيارات الخدمة العامة، كالإسعاف والإطفاء ودور العجزة ودور الأيتام.

٣ - حق العبور مجاناً لأصناف من الناس ذوي الحاجات الخاصة، كالمعاقين وكبار السن.

(١) تقدم تحريره.

٤ - حق العبور مجاناً في أوقات خاصة، كساعة قبل وبعد صلاة الجمعة في طريق خاص مؤدّى إلى مسجد يقصده الناس.

وهذه الصور سواء أكان العبور فيها مجاناً أم بثمن مخفض فهو يأخذ الحكم نفسه، ويمكن أيضاً أن تكون مؤبدة أو مؤقتة.

وهناك صور تشبه وقف حق الارتفاع، كمن يقف حق استعمال أرض كمصلى لصلاة العيد فقط لمدة ساعة أو ساعتين في يوم العيد، حيث لا يحتاجها المصلون إلا في هذه المدة القليلة، فيقف مالكها حق الارتفاع فيها بقدر الحاجة، دون أن يقف أصل الأرض، ويبقى له حق استعمالها في الأوقات الأخرى واستغلالها، ويشبه حق الصلاة حق وقوف سيارات المصلين في ساعة معينة كوقت صلاة الجمعة في مكان قريب من أحد المساجد^(١).

ثالثاً - وقف حق الابتكار: (الاختراع، التأليف، الترجمة):

إن الحديث عن حكم وقف حق الابتكار والاختراع، هو فرع عن تصور ماليته أو عدم ماليته في الفقه الإسلامي، والتكييف الفقهي لطبيعته، ومدى قابليته للاعتراض؛ ولذا سنبدأ بالحديث عن تكييفه الفقهي:

«إن القيمة المالية في الشيء إنما يُيرزها بل يوجد لها العرف الاجتماعي؛ لأن إقبال الناس على الشيء بالاستفادة منه أو إعراضهم عنه هو الذي يلعب الدور في إعطاء ذلك الشيء أو عدم إعطائه القيمة»^(٢).

(١) يُنظر: الوقف الإسلامي: تطوره - إدارته - تنميته، د. منذر قحف، من ص ١٨٦ حتى ١٨٩ بتصرُّف.

(٢) قضايا فقهية معاصرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، الفارابي، دمشق، ط٥، ١٩٩٤م، ٩٠ / ١.

وقد أفرز العرف مستجدات منها حق الابتكار والتأليف، وقد نشأ مفهوم الابتكار حديثاً مع التقدم العلمي والصناعي، الذي أبرز ضرورة تشجيع المبتكرين من خلال وجود اعتراف قانوني يحمي ملكيتهم لما ابتكروه، ويحفظ حقوقهم في استثماره واستغلاله؛ ولذا فهو من الموضوعات الحديثة التي لم يتناولها الفقهاء قديماً، ولعل أقدم ما نجده في هذا السياق: أقوال مقتضبة للإمام القرافي المالكي^(١) في كتابه: (الفرق)^(٢).

فما حكم وقف حق الابتكار وما يلحق به على وجه التأييد؟.

قبل الشروع في بيان حكمه لا بد من تعريف حق الابتكار أولاً:

- تعريف الابتكار: عرَّفَهُ الدكتور فتحي الدرني^(٣) بقوله «هو الصورة الفكرية التي تفتقَّد عنها المَلْكَة الراسخة في نفس العالم أو الأديب ونحوه، مما يكون قد

(١) القرافي: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن إدريس، من علماء المالكية، مصرى المولد والمنشأ والوفاة، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها: الذخيرة، وأنوار البروق في أنواع الفروق المشهور بالفروق، توفي سنة ٦٠٤ هـ (الأعلام، الزركلي ١ / ٩٤) (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: شهاب الدين القرافي، دار المعرفة، بيروت، د. ت - د. ط، ٣ / ٢٧٥.

(٣) الدرني: الدكتور فتحي الدرني: عالم معاصر حائز على الدكتوراه في الفقه وأصوله ١٩٦٥م، ودبلوم العلوم السياسية ١٩٥٤م، ودبلوم في العلوم القانونية، ودبلوم التربية وعلم النفس، له كتب عديدة منها: المناهج الأصولية، وأصول التشريع الإسلامي، ونظريات التعسف في استعمال الحق، وأصول المعاملات، وأصول الفقه الإسلامي، والنظريات الفقهية، وبحوث ودراسات في الفكر الإسلامي، وهو عالم محاضر في كلية الآداب والحقوق بجامعة الجزائر وغيرها. (الفقه الإسلامي المقارن، د. فتحي الدرني، ص ٧٥٢ - ٧٥٤) (مرجع سابق).

أبدعه هو، ولم يسبقه إليه أحد»^(١).

- شرح التعريف: الابتكار هو الصورة الفكرية، وليس العين بحد ذاتها، فالعين من كتاب ونحوه إنما هي مظهر لهذه الصورة الفكرية، وهي تدرك بالعقل وحده، وهذه الصورة تتسم بعنصر الإبداع والتميز، لا التكرار والانتحال، إلا إذا كان تكراراً فيه عنصر التجديد والتطوير، كالترجمة مثلاً، حيث تتضمن ابتكاراً نسبياً، من حيث: بذل الجهد في الفهم، وصياغة الأسلوب^(٢).

- موقع الابتكار من مفهوم المال شرعاً:

سبق الحديث عن مفهوم المال في بداية هذا الفصل، وكيف أن جمهور الفقهاء من المالكية، والشافعية والحنابلة، يعدون الحقوق والمنافع أموالاً^(٣). فإذا كانت الحقوق أموالاً فهل الابتكار حق؟.

بما أن الابتكار يتضمن جهداً علمياً يقوم به العالم أو المفكر، فإنه لاشك يُعدُّ حقاً، حيث سمي النبي ﷺ الجهد العلمي الذي ينتفع به الناس عملاً عندما قال في الحديث الصحيح: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعوه له»^(٤).

وجه الاستدلال: هو في قوله ﷺ: (أو علم ينتفع به)، حيث عدَّ النبي ﷺ

(١) الفقه الإسلامي المقارن، د. فتحي الدرني، ص ٢٧٣ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الفقه الإسلامي المقارن، د. حمزة حمزة، منشورات جامعة دمشق، د. ط، ١٤٢٣ هـ -

٢٠٠١، ص ١٣٧ ، والفقه المقارن، د. فتحي الدرني، ص ٢٧٣ و ٢٧٤ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: المواقف، الشاطبي، ١٧ / ٢ ، الأشباه والنظائر، السيوطي، ص ٣٢٧ ، كشف النقانع، البهوي، ١ / ٧ (مراجعة سابقة).

(٤) مسلم، كتاب الوصية، برقم (٣٠٨٤) (تقدم تخرجه).

عملأً يلحق صاحبها ثوابه بعد الموت ، استثناء من الأعمال التي ينقطع ثوابه منها ، حيث أضافه لصاحبها ، وهذه الإضافة تفيد الاختصاص ، وما الحق في حقيقته سوى اختصاص ، فالحق «اختصاص يقر به الشرع سلطة على شيء ، أو اقتضاء أداء من آخر ، تحقيقاً لمصلحة معينة»^(١) .

لكن هذه الحقوق منها ما هو مالي يقبل الاعتياض عنه ، ومنها ما هو مجرد شخصي لا تقبل طبيعته التعويض كحق الحياة ، فهل الابتكار حق مالي يقبل التعويض أم لا؟ .

الحكم الفقهي للابتكار:

يقول القرافي^(٢) : «وما كان متعلقاً بنفس المؤرث وعقله لا ينتقل للوارث . . . فالورثة يرثون المال ، فيرثون ما يتعلق به تبعاً ، ولا يرثون عقله . . . وما لا يورث لا يرثون ما يتعلق به كفكره ، ورأيه ، ومناصبه ، وولاياته ، وأرائه الاجتهادية . . . ولا ينتقل من ذلك شيء للوارث؛ لأنه لم يرث مستنته وأصله»^(٣) .

فالقرافي قرر أن الاجتهدات لا تورث لعدم ماليتها ، وهو إذ يبين ذلك فإنه ليس رأياً خاصاً به ، وإنما هذا حكم لا خلاف فيه ، وهو كون الاجتهداد ينسب لصاحبها ، ولا يرثه أحد في ذلك .

إذن فالقرافي يتحدث عن الحق العلمي للمؤلف المتمثل في نسبة الكتاب أو الاجتهداد لمؤلفه ، وعدم جواز التنازل عنه أو وراثته ، ولا يتحدث القرافي رحمة الله

(١) الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده ، د. فتحي الدرني ، ص ١٩٣ (مرجع سابق) .

(٢) القرافي: شهاب الدين (تقدمت ترجمته) .

(٣) الفروق ، القرافي ، ٣ / ٢٧٥ وما بعدها (مرجع سابق) .

عن الحق المادي أصلًا، وبدهي أن ورثة المؤلف لا يمكنهم أن ينسبوا هذا الحق العلمي لهم، وإنما الاختصاص والنسبة للمؤلف مطلقاً^(١)، أما العرف العالمي المعاصر لمالية الابتكار فهو لم يكن في زمن القرافي^(٢).

أما الفقهاء المعاصرون فقد ذهبوا إلى أنه تجوز المعاوضة على حق الابتكار مستدلين بما يلي :

١ - المصلحة المرسلة : فتداول ثمرات العلم النافع ، هو مقصد شرعي قطعي ، تُبني عليه الأحكام ، وهي مصلحة عامة ؛ لأنـه بالعلم تتحقق مصلحة عامة لكل المجتمع ؛ ولذا فالقول بتحريمها ، وعدم اعتبار ماليتها ، يفضي إلى انقطاع العلماء ، وينقض الأصل التشريعي الذي يقضي بأنـ لكل إنسان حقه في ثمرة مجده الذاتي^(٣) .

وهذا ما ذهب إليه الدكتور : وهبة الزحيلي^(٤) فقال : «حق المؤلف حق مَصْوَنٌ

(١) نظرية الأجور في الفقه الإسلامي ، د. أحمد حسن ، ص ٩٦ ، دراسة تحليلية مبتكرة لفقه المعاملات المالية ، دار أقرأ ، سوريا - دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م .

(٢) ينظر المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٣) ينظر : قواعد الأحكام ، العز بن عبد السلام ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، د. ط ، ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م ، ٢ / ١٦٥ - ١٦٠ ، والمغني مع الشرح الكبير ، ابن قدامة ، ٤٣٩ / ٥ ، والفقه المقارن ، د. الدرني ، ص ٢٩٩ ، والفقه المقارن ، د. حمزة ، ص ١٤٥ (مراجعة سابقة) .

(٤) د. وهبة الزحيلي : عالم معاصر ، من مواليد دير عطية / سوريا ١٩٣٢م - دكتوراه في الحقوق (الشريعة الإسلامية) من جامعة القاهرة ، تقلّب في الوظائف التربوية والعلمية والإدارية في جامعة دمشق وغيرها ، له ما يزيد عن ٥٠ كتاباً ، منها : آثار الحرب في الفقه الإسلامي ، أخلاق المسلم ، الأسرة المسلمة ، نظرية الضرورة ، نظرية الضمان ، الفقه الإسلامي وأدله ، التفسير المنير ، والتفسير الوجيز ، والتفسير الوسيط ، وغير ذلك من الكتب ، هذا غير البحوث =

في تقديره شرعاً، على أساس قاعدة الاستصلاح، أو المصلحة المرسلة... والمؤلف قد بذل جهداً كبيراً في إعداد مؤلفه، فيكون أحق الناس به، سواء فيما يمثل الجانب المادي، وهو الفائدة التي يستفيدها من عمله، أو الجانب المعنوي، وهو نسبة العمل إليه، ويظل هذا الحق خالصاً دائماً له ثم لورثته...

وبناءً عليه: «يعتبر إعادة طبع الكتاب أو تصويره اعتداءً على حق المؤلف... وسرقة موجبة لضمان حق المؤلف... كذلك الترجمة ينبغي أن يكون نشرها بإذن المؤلف، وباتفاق معه، وحق المؤلف أو الناشر حيث يتجلّى في المطالبة بما يحقق الكتاب من ربح بنسبة متوازنة، أو بحسب الاتفاques والأعراف الشائعة»^(١).

٢ - الاستدلال بمعنى المالية: استدل القائلون بمشروعية الاعتباض عن حق الابتکار بأن الإنتاج الفكري حق مالي وليس حقاً مجرداً، حيث إنه بمنفعته يشكل مناط المالية عند الشافية والحنابلة، وكذلك يتحقق أحد معنيين للمالية عند المالكية بالإضافة إلى العينية^(٢)؛ ولذا فمحله مالي، حيث أجاز الفقهاء ورود العقد على المنافع، والمنافع أموال عند الجمهور، وإن تداول المؤلفات والمعاوضة عليها بمال هو أمر تستدعيه الضرورة والحاجة المُلحّة، فيكون جائزًا بالاستحسان^(٣)، وهذا

= المقدمة إلى المؤتمرات والمقالات الهامة في الدوريات. ينظر: (الوصايا والوقف، صفحة الغلاف من الداخل، طبعة دار الفكر) (مرجع سابق).

(١) الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ٤ / ٢٨٦١ وما بعدها.

(٢) ينظر: شرح حدود ابن عرفة - مالكي -، ص ٣٨٠، والأشباه النظائر، السيوطي - شافعي -، ص ٣٢٧، والمغني مع الشرح الكبير، ابن قدامة - حنبلي -، ٥ / ٤٣٩ (مراجعة سابقة).

(٣) ينظر: الفقه الإسلامي المقارن، د. فتحي الدرني، ص ٢٩٧ وما بعدها، الفقه المقارن، د. حمزة حمزة، ص ١٤٥ وما بعدها (مراجعة سابقة).

بالإضافة إلى كونه منفعة، والمنفعة هي المقصود من جميع الأموال^(١).

٣- الاستدلال بمعنى الملك: استدل القائلون بالجواز بتعريف المال على أنه ما يقع عليه اسم الملك، ويستبد به المالك، وبأن الملكية هي اختصاصٌ حاًجز، تُعرف به شرعاً، وهو في المعنويات تكفي فيه النسبة إلى الشخص، بخلاف الماديات التي يُشترط فيها الحيازة، وهذا التعريف ينطبق على الابتكار، فهو - الابتكار - يقع عليه اسم الملك؛ حيث إنه مال في تعريف الجمهور للمال بما يشمل المنافع، والمال يُستبد به تصرفاً واستغلالاً واستعمالاً^(٢).

الاعتراض: قد تسقط إحدى هذه السلطات الثلاث، فلا يستطيع المؤلف استعمال أو استغلال مؤلفه أو التصرف فيه، فيسقط استبداده فيه ولا يسمى مالاً عندها ولا ملكاً.

الرَّد: الملك هو علاقة اختصاصية في العين أو المنفعة^(٣)، وأما السلطات الثلاثة: (التصرف والاستعمال والاستغلال) فهي آثار للملك وليس عين الملك، وكذلك فإن الحقيقة قد فرقوا بين الملك والمالية، والملك عندهم يَرِدُ على الأعيان والمنافع، بخلاف المال الذي لا يَرِدُ إلا على الأعيان عندهم^(٤)، وورود الملك على

(١) يُنظر: قواعد الأحكام، العز بن عبد السلام، ٢/١٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الفقه الإسلامي المقارن، د. فتحي الدريري، ص ٣٠ وما بعدها، والفقه المقارن، د. حمزة حمزة، ص ١٤٨ وما بعدها (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: الفروق، القرافي، ٢/٢٠٨-٢٠٩، والأشباه والنظائر، السيوطي، ص ٣٤٠ وما بعدها (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدله، د. وهبة الزحيلي، ٤/٢٨٧٧، والفقه المقارن، د. حمزة، ص ١٤٩ (مرجعان سابقان).

المنافع والحقوق عندهم يجعل من الابتكار ملكاً.

وبهذا يتحقق الاختصاص للمؤلف في مؤلفه، سواء بملك العين أو المنفعة؛ لأنها منفعة يمكن ضبطها وشاع الانتفاع بها، فجاز أن ترِد عليها المعاوضة^(١).

٤ - الاستدلال بالعرف: وهو عُرف إسلامي عالمي، والعرف مصدر لنشوء الحق فيما لا نصّ فيه، ولم يَرِد نص يصادمه في هذا الموضوع، بل إن قواعد الشرع تفرضه؛ حيث إن العدل الديني يكون بتطبيق أصل مُهِمٌ، وهو أن يكون الجزاء على قدر الجهد الذاتي، قياساً على العدل الأخرى، حيث يكون الثواب على قدر العمل، وعليه فللمؤلف والمبتكر حق ومتنفعه على قدر جهده وعمله الذهني تحقيقاً لمبدأ العدل.

الاعتراض: هناك ما يعارض هذا العرف في الشّرع، ألا وهو تحريم كتمان العلم.

الرَّد: إن ذلك لا ينفي ما للمؤلف من حق في إنتاجه المبتكر، فالحرمة واردة على الكتمان لا على المعاوضة^(٢).

الرأي الراجع:

يظهر من الأدلة السابقة قوة حجة أصحاب الرأي القائل بجواز الاعتياض عن حق الابتكار، وخصوصاً ما استدلوا به من المصلحة المرسلة والعرف، واعتبار حق الابتكار حقاً مالياً وملكاً يقبل الاعتياض.

(١) يُنظر: الفقه الإسلامي المقارن، د. فتحي الدرني، ص ٣٠٢ وما بعدها، الفقه المقارن، د. حمزة حمزة، ص ١٤٩ (مرجع سابقان).

(٢) يُنظر: الفقه الإسلامي المقارن، د. فتحي الدرني، ص ٢٩٥ و ٣٣٤ و ٣٣٧ (مرجع سابق).

وتظهر أهمية هذا الرأي في هذا العصر جلية واضحة بشكل كبير؛ حيث إن أكثر المبتكرين والمؤلفين يأنفون من التنازل عن حقهم أو نشر إبداعاتهم إلا لمن يقدر لهم ما بذلوه من جهد، تقديرًا مادياً ومعنوياً.

وإن إغلاق الباب في وجه جواز الاعتياض عن حقهم في ابتكارهم أو مؤلفاتهم سيُضعف إنتاجهم، ويصرف اهتمامهم لنشر هذه المبتكرات في بلاد غالباً ما تكون غير إسلامية، مما يعكس ضرراً على البلاد الإسلامية، يتمثل في تخلفها العلمي والصناعي والثقافي، وقدها للكفاءات العلمية المتميزة، أو يجعل العلماء يعيشون حالة من الركود الذهني والإحباط النفسي، سببه عدم تشجيعهم على مواصلة إبداعهم وابتكارهم عن طريق تقديم العوض المادي لهم عن تلك الابتكارات، وما قدموه فيها من جهود.

مما يفرض علينا الميل للقول بجواز الاعتياض عن حق الابتكار، من تأليف وترجمة واختراع، وما يلحق به من برامج الحاسوب الآلي ورقات الكومبيوتر^(١)، واعتباره حقاً مالياً محفوظاً لصاحبه ولورثته من بعده.

وهذا ما ذهب إليه مجتمع الفقه الإسلامي، فقد جاء في القرار رقم ٢٥ بشأن الحقوق المعنوية: «التأليف أو الاختراع أو الابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معترضة لتمويل الناس لها، وهذه الحقوق يُعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها»^(٢).

(١) يُنظر: قضايا فقهية معاصرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، الفارابي، دمشق، ط١، ١٩٩٩م، ٤٦ / ٢ - ٥٠، ونظريّة الأجور، د. أحمد حسن، ص ٩١، والبيع، الشائعة

د. توفيق البوطي، ص ٢٢٢ (مرجعان سابقان).

(٢) مجلة مجتمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج ٣، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨م، ص ٢٥٨١.

وقف حق الابتكار: (التأليف والترجمة والاختراع):

بناءً على ما رجح لدينا من اعتبار حق الابتكار حقاً مالياً يقبل الاعتراض، فإنه يبرز بوصفه صورة جديدة من صور وقف الحقوق التي يملكتها صاحب الابتكار أو التأليف، ويكون ذلك بتصریح صاحب الحق في المؤلف أو الابتكار بوقف حق استغلال ذلك الملك، وهذا ما نجده في كثير من الكتب القديمة، حيث يصرّح المؤلف أنه ترك حق نشر كتابه صدقة لله تعالى، وهذا يعني أن المؤلف يبيع لأي شخص الانتفاع من ذلك الكتاب - ولو بنشره وتوزيعه - على أن يكون الربح صدقة لوجه الله، أو أن يكون ربح المؤلف وما يجنيه من إيراد من حق المؤلف من ثمن الطبعة أو أكثر صدقة لله تعالى.

كما أن الوقف للكتب يتناول جميع أنواع الاستغلال الممكن لهذا الحق، كتحويله إلى فيلم سينمائي أو ديسكات كمبيوتر، مما لم ينصّ عليه المؤلف؛ لأنه مشمول بالوقف، فلا يقتصر على النشر بالورق دون غيره.

ومثل حق استغلال الأموال المعنوية المعاصرة: حق استغلال الأموال المعنوية التراثية القديمة، فكثير من المؤلفين القدماء صرّحوا بأنهم يضعون كتبهم بين يدي طلاب العلم، واتجهت نياتهم للوقف أو المحوا إلى ذلك، ثم وصلت إلينا مؤلفاتهم، وبدأت حركة نشر التراث، وقام المحققون بجهود كبيرة تختلف نسبة جهد المحقق فيها من كتاب لآخر، فقد تكون كبيرة في بعض الكتب، وقد تكون قليلة رمزية في كتب أخرى، وقد يكون لاسم المحقق أثر في رواج الكتاب أو العكس.

وهذه الجهد ينبغي أن يستحق عليها المحقق الأجر، غير أن هذا لا يعني هضم حقوق المؤلفين الأصليين، حيث يجب أن تُصرف وفق ما اتجهت إليه إرادتهم

الوقفية - الصريحة أو الضمنية - وهذا ما ينبغي على وزارات الأوقاف في البلاد الإسلامية أن تحافظ عليه، وأن تصون حق استغلال الأماكن المعنوية القديمة التراثية التي أوقفها مؤلفوها أو مبتكروها عوضاً عن أن تُترك هذه الحقوق للناشرين وكأنها ملك شخصي لهم.

فعلى قوانين الأوقاف أن تحميها، وأن تفرض على ناشري هذه الكتب التراثية تقديم بدل حق المؤلف بنسبة محددة تُصرف على وجوه التعليم كالمدارس والجامعات^(١)، ويمكن أن تُصرف في المجالات الثقافية الضرورية، كتمويل المِنْح الطلابية، وترويج الكتب على نطاق واسع، وإصدار المجلات والموسوعات، ونشر الثقافة الكومبيوترية إلى غير ذلك^(٢).

ولعل مستند ما ذهبنا إليه - من جواز وقف حق الابتكار والتأليف - هو قول رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم يُنتفع به أو ولد صالح يدعو له»^(٣).

ووجه الاستدلال: في قوله ﷺ: (أو علم يُنتفع به)، ففيها إشارة - ولو بعيدة - إلى الحقوق الأدبية، فإذا كان الانتفاع بالعلم متكرراً فيمكن وقفه، كبراءة الاختراع وحق التأليف.

(١) يُنظر: الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، د. منذر قحف، ص ١١٣ و ١٨٣ وما بعدها (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، د. محمد الأرناؤوط، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ٨٦.

(٣) أخرجه مسلم عن أبي هريرة، كتاب الوصية، برقم (٣٠٨٤) (تقدّم تخريجه).

رابعاً - وقف الاسم التجاري والعلامة التجارية :

وكذلك فإن الاسم التجاري^(١) والعلامة التجارية^(٢) هي من الحقوق المعنوية التي ينبغي أن يكون وقفاً لها جائزًا، وأن ينظمها قانون الأوقاف الإسلامية^(٣).

وقد ذكر ابن حزم^(٤) وفقاً شبيهاً بهذا فقال: «وكان عليه السلام يكتب إلى

(١) الاسم التجاري، أو الشعار التجاري كما يسميه البعض: هو اسم يستخدمه التاجر ليميز محله التجاري عن غيره من المحلات التجارية، وقد يكون هذا الاسم مستعاراً، مثل ذلك: (الثوب الأنيق) أو (الصالون الأخضر)، ولتوظيف الاسم التجاري فإن التاجر يكتبه على فروع المحل وواجهة محله وإعلاناته، وللأسم التجاري قيمة مالية؛ حيث إنه يجوز لصاحبه التصرف فيه. يُنظر: مبادئ القانون التجاري، دراسة مقارنة، د. زهير كريم، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٥م، ص ٢٠٥، ونظريّة الأجور في الفقه الإسلامي، د. أحمد حسن، ص ١٠١ (مراجع سابق)، والقانون التجاري، د. محمد فريد العريني، د. جلال وفاء محمدين، دار المطبوعات، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص ٣٤٠).

(٢) العلامة التجارية: «هي كل إشارة يضعها التاجر على المنتجات التي يقوم بصناعتها أو يبيعها؛ وذلك تمييزاً لها من السلع والمنتجات الأخرى» (نظريّة الأجور في الفقه الإسلامي، د. أحمد حسن، ص ١٠١). وينظر: مبادئ القانون التجاري، د. زهير كريم، ص ٢٠٧، القانون التجاري، د. العريني، ص ٣٤٥ (مراجع سابقة). «وقد جرى العرف المعاصر على اعتبارهما (الاسم التجاري والعلامة التجارية) منافع متقومة، وهما محركتان بتسجيبلهما لدى الجهات الرسمية... والعرف هو مستند هذه المنفعة وسبب تقوتها». (نظريّة الأجور في الفقه الإسلامي، د. أحمد حسن، ص ١٠٣) (مراجع سابق).

(٣) يُنظر: الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، د. منذر قحف، ص ١١٢ - ١١٣ (مراجع سابق).

(٤) ابن حزم: الظاهري، علي بن أحمد بن سعيد الفقيه المجتهد الظاهري، ولد ٣٨٤هـ وعمّر أكثر من تسعين سنة، لا يقول بالقياس، له تصانيف عديدة منها: المحلي والأحكام والناسخ والمنسوخ.

الولاة والأشراف إذا أسلموا بكتب، فيها: السنة والقرآن، فلا شك فتلك الصحف لا يجوز تملكها لأحد، لكنها لل المسلمين كافة، يتدارسونها موقوفة لذلك»^(١).

وإن كان الاستدلال به أصرح في صحة وقف الكتب، وهي من المنقولات التي سيأتي الحديث عنها في الفصل القادم إن شاء الله.

كما ينبغي أن يلتحق بها في الجواز وقف الرخص التجارية: «وهي تلك التصاريح التي تُصدرها جهة الإدارة من أجل السماح باستغلال المحال التجارية، أو مزاولة النشاط التجاري، وذلك مقابل رسوم خاصة يتم تحصيلها»^(٢)؛ لأن «هذه الرخصة تخول حاملها ممارسة العمل التجاري، وبما أنه قد بذل المال والجهد في سبيل الحصول عليها، وهي محربة لتسجيلها لدى السلطات، فهي إذاً منفعة مالية متقومة، جرى العرف المعاصر على ماليتها»^(٣).

* * *

= ينظر: (البداية والنهاية، إسماعيل بن كثير، تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ط٥، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ١٢ / ١٠٠).

(١) المحتوى بالأثار، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، دار الفكر، ١٨١ / ٩.

(٢) القانون التجاري، د. العريني، ص ٣٤٨ (مرجع سابق).

(٣) نظرية الأجور في الفقه الإسلامي، د. أحمد حسن، ص ١٠٩ (مرجع سابق).

المبحث الثالث

وقف ما ليس بمتقون شرعاً

اشترط الفقهاء في الموقوف أن يكون متنقاً به، تحصل من وقفه فائدة للموقوف عليه؛ كاللبن، والثمرة، أو منفعة السكينة واللبس، وهذه المنفعة يجب أن تكون مباحة غير محرمة، وإلا فلا يجوز وقف تلك العين التي يحرم الانتفاع بها، كما أنه لا يصح وقف ما لا منفعة فيه أبداً؛ لأن الوقف هو عبارة عن حبس الأصل وتسبيل المنفعة، والأصل الذي لا منفعة فيه لا يتحقق فيه شرط تسبيل المنفعة، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء^(١).

- غير أنها ستعرض للحديث عن بعض الأعيان التي اتفق الفقهاء على عدم تقويمها شرعاً، وبعض الأعيان التي هي محل خلاف بين الفقهاء في تقويمها أو عدم تقويمها، لنرى حكم وقف مثل هذه الأعيان، ومن ذلك آلات اللهو (المعازف والمزامير وغيرها)، والكلب، والخنزير، وسباع البهائم التي لا تصلح للصيد،

(١) ينظر: الاختيار لتعليق المختار، عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، دار المعرفة، بيروت، د. ط - د. ت، ٢٠٥ / ٣، وحاشية الدسوقي، ١١٨ / ٤ (مرجع سابق)، والإقطاع، الخطيب الشربيني، ومعه حاشية البجيرمي، دار المعرفة، بيروت، د. ط، ١٣٩٨ - ١٩٧٨م، ٢٠٥ / ٣، ومغني المحتاج، الشربيني، ٢ / ٣٧٧، وحواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج، ٦٧ / ٨، والمغني مع الشرح الكبير، ابن قدامة، ٦١٩ / ٧ (مرجع سابق)، والكافي، ابن قدامة، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤١٤ - ١٩٩٤م، ٣٢٠ / ٢، والفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ١٨٨ / ٨، والأحوال الشخصية، د. الكردي، ص ٢٠٦ (مرجع سابق).

وما لا تصح إيجارته كالفحول من أجل الضرائب والإنزاء.

* * *

* المطلب الأول - وقف آلات اللهو (المعازف والمزامير وغيرها) :

لا شك أن السؤال الذي يفرض نفسه قبل الحديث عن وقف آلات اللهو هو:
هل آلات اللهو متنقمة شرعاً؟ .

اتفق الفقهاء من المذاهب الأربعة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) في المشهور من مذاهبهم على تحريم استعمال الآلات كالمعازف والمزامير والطبول والعود والناي وغيرها^(١) .

واستثنى كثير من الفقهاء - منهم الغزالى^(٢) وابن حجر^(٣) - من حرمة آلات

(١) يُنظر: الاختيار، الموصلي، ٣ / ٢٠٥ (مرجع سابق)، والشروانى على التحفة، ٨ / ٦٧ ، والإقناع، الشرييني، ٣ / ٢٠٥ ، والكافى، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠ ، وكشاف القناع، البهوتى، ٤ / ٢٦٩ - ٢٧٢ (مراجع سابقة).

ويُنظر: إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالى، تحقيق: صدقى جميل العطار، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ٢ / ٢٣٥ و ٢٤٤ و ٢٣٢ ، والفقه الإسلامى وأداته، د. الزحيلى، ٤ / ٢٦٦٤ و ٢٦٦٥ (مراجع سابق).

(٢) الغزالى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالى، الطوسي، حجة الإسلام، فقيه الشافعية، الفيلسوف النظار، له مصنفات كثيرة منها: إحياء علوم الدين، المستصفى في أصول الفقه، وغير ذلك، توفي سنة ٥٠٥ هـ رحمه الله.

يُنظر: (طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٥ / ١٦٥ ، الأعلام، الزركلى، ٧ / ٢٣) (مراجع سابق).

(٣) ابن حجر: العسقلانى، أحمد بن محمد بن حجر العسقلانى، من كبار الشافعية، فقيه، محدث، مؤرخ، تصدى لنشر الحديث، وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة، من تصانيفه: =

اللهو، استثنوا (الدُّف)^(١)؛ لما ورد من دليل على إياحته^(٢)، واستثنى بعضهم (الطلبل) في إشهار الزواج^(٣) وعند الحرب^(٤)، أما باقي آلات اللهو من معازف ومزامير وغيرها، فقد استدل الفقهاء على تحريمها بما يلي:

= فتح الباري شرح صحيح البخاري، توفي سنة ٨٥٢ هـ.

يُنظر: (البدر الطالع، الشوكاني، ٨٧ / ١، الأعلام، الزركلي، ١٧٨ / ١) (مراجع سابق).

(١) الدُّف: مشروع عند الجمهور: فقد اتفق الفقهاء على جواز استعماله في العرس، واختلفوا في غير العرس، فأجازه الحنفية في الغزو، وأجازه المالكية في قول، والشافعية في المعتمد في كل سرور، أما المالكية في المشهور عندهم فذهبوا إلى عدم استعماله في غير العرس، والشافعية ذهبوا في قول إلى عدم جواز استعماله في غير العرس والختان.

يُنظر: حاشية ابن عابدين، ٣٤ / ٥، بداع الصنائع، الكاساني، ٦ / ٢٦٩، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٣٣٩ / ٢، حاشية العدوي على الخرشفي، ٣٠٤ / ٣، شرح النووي على صحيح مسلم، ٤٢٣ / ٦، نهاية المحتاج، الرملي، ٢٨٢ / ٨، المغني ابن قدامة، ١١٥ / ٨.

وينظر: نظرية الأجور في الفقه الإسلامي، د. أحمد حسن، ص ٧٧ - ٧٨ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: إحياء علوم الدين، الغزالى، ٢٣٢ / ٢ و ٢٦٤ (مراجع سابق). والدليل هو إقرار النبي وسكتونه عند سماع ضرب الدُّف في بيته من الجواري. يُنظر: (فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م) حديث رقم ٥١٤٧، ٢٥٤ / ١١؛ ولذا فهو مشروع في النكاح عند العقد وعند الدخول والوليمة. يُنظر (فتح الباري، ابن حجر، ٢٥٤ / ١١) و(الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٤ / ٢٦٦٦) (مراجع سابقان).

(٣) يُنظر الاختيار، الموصلي، ٢٠٥ / ٣، والهدایة، المرغینانی، ٤ / ١٣٩١، حاشية العدوی على الخرشفي، ٣٠٤ / ٣ (مراجع سابقة).

(٤) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٧ / ٢٨٠، إحياء علوم الدين، الغزالى، ٢٣٩ / ٢، رد المحتار، ابن عابدين، ٩ / ٦٤ - ٦٥ (مراجع سابقة).

من القرآن:

قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشَرِّى لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُصِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يُغَيِّرُ عَلَيْهِ وَتَتَخَذَهَا هُرُوزًا أُفَزِّيَكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [لقمان: ٦].

وجه الاستدلال: قال ابن عباس^(١) والحسن البصري^(٢) ومجاهد^(٣): (لهو

(١) ابن عباس: عبدالله بن عباس بن عبد المطلب، الصحابي الجليل، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، دعا له النبي ﷺ بقوله: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)، مات بالطائف سنة ٦٨ هـ عن عمر يناهز ٧١ سنة، لقب بحبر الأمة وترجمان القرآن.

(يُنظر: الإصابة، ابن حجر، ٤ / ١٤١، ترجمة رقم (٤٧٨٤)) (مرجع سابق).

(٢) الحسن البصري: ابن يسار، أبو سعيد إمام أهل البصرة، الفقيه، من سادات التابعين، لازم الجهاد وشارك في غزوات إلى خراسان مع جمع من الصحابة، كان يدخل على الولاة، فيأمرهم وينهاهم، لا يخاف في الحق لومة لائم، توفي في البصرة سنة ١١٠ هـ.

(يُنظر: تذكرة الحفاظ، ١ / ٧١، تذكرة الحفاظ، الإمام أبو عبدالله شمس الدين بن أحمد الذهبي ٧٤٨ هـ، تصوير إحياء التراث العربي عن طبعة وزارة المعارف الحكومية بالهند، د. ت.).

و(تهذيب الأسماء، ١ / ١٦١، تهذيب الأسماء واللغات، الحافظ أبو زكريا محيي الدين ابن شرف النووي ٦٧٦ هـ، طبع إدارة الطباعة المنيرية بمصر، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت).

و(حلية الأولياء، ٢ / ١٣١ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني ٤٣٠ هـ، تصوير عن مطبعة السعادة بمصر، ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م).

و(الأعلام، الزركلي، ٢ / ٢٤٢) (مرجع سابق).

(٣) مجاهد: بن جير المخزومي، التابعي المكي المقرئ المفسر الفقيه الحافظ، أحد التفسير عن ابن عباس، كان شيخ القراء والمفسرين، أخرج أحاديث أصحاب الكتب الستة، استقر في الكوفة، مات وهو ساجد، سنة ١٠٤ هـ وعمره ٨٣ سنة.

ال الحديث) هو: المزامير والمعازف وآلات الطرب^(١). وقد ذُكرت في الآية على وجه الدِّمْ بأنها سبيل للإضلال.

من السنة:

قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلونَ الْحِرْرَ^(٢) والحرير والخمر والمعازف»^(٣).

= يُنظر: (الخلاصة، ٣ / ١٠) خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري ٩٢٣هـ، مطبعة الفجالة الجديدة بمصر، نشر مكتبة القاهرة، د. ت).

و(طبقات ابن سعد، ٥ / ٤٦٦، الطبقات الكبرى، أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري ٢٣٠هـ، طبع دار صادر، بيروت - لبنان، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م).

و(ميزان الاعتدال، ٣ / ٤٢٩، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الحافظ المؤرخ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد العجادي، طبع عيسى البابي الحلبي بمصر، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).

و(الأعلام، الزركلي، ٦ / ١٦١) (مرجع سابق).

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٧ / ٢٧٧ (مرجع سابق)، ومختصر تفسير ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقي، ت ٧٧٤هـ تحقيق: محمد علي الصابوني، دار الفكر، بيروت، د. ط - د. ت، ٣ / ٦٢.

(٢) الْحِرْرَ: الزنا، المعازف: آلات اللهو (د. مصطفى البغا على صحيح البخاري، ٥ / ٢١٢٣) (مرجع سابق).

(٣) أخرجه البخاري عن أبي مالك الأشعري، كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحلُّ الخمر ويسميه بغير اسمه، برقم (٥٢٦٨)، ٥ / ٢١٢٣ (مرجع سابق). وقد أخرجه الإمام البخاري بصورة التعليق، ولذلك ضعفه ابن حزم، ووصله أبو داود الإسماعيلي (المغني عن حمل الأسفار في تخریج ما في الإحياء من أخبار، زین الدين عبد الرحيم العراقي ٦٥٨٠هـ =

وجه الاستدلال: أن المعازف هي آلات اللهو^(١)، وقد وردت في سياق الحديث عن أناس في آخر الزمان يعمدون إلى أمور أربعة محرمة، فيقترون بها مستحلين لها، وقد اقترن المعازف في الحديث الشريف بأمور محرمة - الزنا، والحرير بالنسبة للرجال، والخمر - حرمة قطعية، فلا أدلة على أن تلحق بهم المعازف في الحكم من هذا الاقتران.

المعقول: «وهو أن هذه الآلات تُطربُ، وتدعى إلى الصد عن ذكر الله تعالى، وعن الصلاة، وإلى إتلاف المال، فحرمت كالخمر»^(٢).

وأرى أن هناك دليلاً من العُرف يضاف إلى جملة هذه الأدلة: وهو أن العرف

= تحقيق: صدقى جميل، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، مطبوع بهامش الإحياء، ٢ / ٢٣٥ .

غير أن ابن حجر قال: الحديث صحيح على شرط البخاري، وأما دعوى ابن حزم وما سبق إليه ابن الصلاح، من التعليق، فالحديث معروف الاتصال بشرط الصحيح، حيث قطع الإسناد في مكان وذكره متصلًا في مكان آخر. (فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، ١١ / ١٧٦ - ١٧٩) (مراجع سابق).

وللإمام أحمد من حديث أبي أمامة: «إن الله قد أمرني أن أمحق المزامير والمعازف»، وله من حديث قيس بن سعد بن عبادة: «إن ربي حرم على الخمر والكوبية والقيمة»، وله في حديث مكحول لأبي أمامة باستحلالهم الخمور وضربيهم بالدفوف، وكلها ضعيفة، ولأبي داود من حديث ابن عمر: «سمع مزماراً فوضع أصبعيه على أذنيه»، قال أبو داود: منكر. (المغني عن حمل الأسفار، العراقي، ٢ / ٢٣٥) (مراجع سابق).

(١) فتح الباري، ابن حجر، ١١ / ١٧٦ وما بعدها، د. مصطفى البغى على صحيح البخاري، ٥ / ٢١٢٣ (مراجع سابقان).

(٢) الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٤ / ٢٦٦٥ (مراجع سابق).

قد جرى بين أهل التقى والصلاح بالتنزه عن حضور مجالس المعاذف والمزامير، وتنزية المساجد وأماكن العبادة عنها.

وبناء على هذه الأدلة على حرمتها، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى اعتبارها غير مرتقبة شرعاً:

حيث ذهب جمهور الفقهاء (الصاحبان من الحنفية - والفتوى على قولهما - والمالكية والشافعية والحنابلة) إلى أن آلات اللهو غير مرتقبة، حيث لا يجوز الانتفاع بها، ولا يصح بيعها، ولا استئجارها^(١).

وعليه: فمن أتَلَفَ شيئاً منها لا يضمنه على قول الصالحين، وهو المفترى به، بخلاف أبي حنيفة، حيث قال بالضمان، وعدَّ هذه الآلات أموالاً لصالحتها للانتفاع بغير العزف، أما استخدامها للمحرَّم فهو بفعل إنسان مختار فلا يعني سقوط التقويم^(٢)؛ ولذا فيجوز بيعها، ويضمن متلفها قيمتها عنده، لكن القيمة التي يضمنها هي قيمة تلك الآلات وهي غير صالحة للهو، كالعود مثلاً، تجب قيمة ما فيه من أحشاب.

وقف آلات اللهو (المعاذف والمزامير):

بما أن آلات اللهو والمعاذف ليست مرتقبة عند جمهور الفقهاء، فقد ذهب الجمهور أيضاً إلى عدم صحة وقف تلك الآلات؛ لأنها غير مرتقبة، حيث لا يجوز

(١) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٩/٦٤ - ٦٥، الاختيار، الموصلي، ٣/٢٠٥، الشرواني على التحفة، ٨/٦٧، الإقناع، الشريبي، ٣/٢٠٥، الكافي، ابن قدامة، ٢/٣٢٠، كشاف القناع، البهوي، ٤/٢٦٩ وما بعدها (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: الهدایة، المرغینانی، ٤/١٣٩١ (مراجع سابق).

بيعها ولا يصح استئجارها لأن منافعها محرمة^(١)، بل لقد قال البعض: من أدام سمعها رُدَّت شهادته^(٢).

جاء في «الإقناع»: «لا يجوز وقف آلة اللهو لأنها محرمة»^(٣).

وقال ابن قدامة^(٤): «لا يصح وقف ما لا يجوز بيعه»^(٥).

وجاء في «حاشية التحفة»: «لا يصح وقف ذي منفعة لا يستأجر لها كآلية اللهو»^(٦).

(١) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٣٩٣ / ٣ - ٣٩٥، الشرواني على التحفة، ٦٧ / ٨.

- الإقناع، الشريبي، ٢٠٥ / ٣، روضة الطالبين، النwoي، ٣١٦ / ٥.

- المجموع ونكلمه، النwoي، ٢٤٨ / ١٦، الكافي، ابن قدامة، ٣٢٠ / ٢.

- المغني مع الشرح الكبير، ابن قدامة، ٦٢١ / ٧ (مراجع سابقة).

- وشرح الزركشي على مختصر الخرقى، عبدالله الزركشي، مكتبة العبيكان، الرياض، تحقيق: عبدالله الجبريني، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ٢٩٢ / ٤ - ٢٩٣ / ٤.

(٢) قال ذلك الإمام الشافعى والقرطبى وغيرهم: (الاشغال بالغناء على الدوام سمه تردد به الشهادة). يُنظر: (الجامع لأحكام القرآن، القرطبى، ٢٨٠ / ٧)، و(الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ٤ / ٢٦٦٥) (مراجع سابقان).

(٣) الإقناع، الشريبي، ٣ / ٢٠٥ (مراجع سابق).

(٤) ابن قدامة: هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، من قرى فلسطين، خرج من بلدته أيام الصليبيين، استقر في دمشق، من تصانيفه: المغني والكافى، توفي سنة ٦٢٠ هـ.

يُنظر: (ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ١ / ٢٥١، والأعلام، الزركلى، ٤ / ٦٧) (مراجع سابقان).

(٥) الكافي، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠ (مراجع سابق).

(٦) حاشية الشرواني على التحفة، ٨ / ٦٧ (مراجع سابق).

وهذا هو المشهور من مذاهب الفقهاء، إلا ما وجدته عند المالكية من جواز وقف المملوك حتى ولو كان لا يجوز بيعه.

قال الدسوقي^(١): «يجوز وقف مملوك ولو كان المملوك الذي أريد وقفه لا يجوز بيعه كجلد أضحية، وكلب صيد، وعبد آبق، خلافاً لبعضهم»^(٢).

حيث بين أن المشهور من مذهب المالكية هو جواز وقف ما لا يصح بيعه، غير أن في إلحاق آلات اللهو بما ذكره من جلد الأضحية وكلب الصيد نظر؛ لأن جلد الأضحية لا يجوز بيعه بالنسبة للمضحي فقط دون غيره، لا لعدم تقومه شرعاً، ولا لحرمة الانتفاع به كما هو الحال في آلات اللهو، أما إلحاقها بكلب الصيد فالمالكية غير متفقين على حرمة بيعه، حيث: «أجاز بيعه سحنون، قال: نعم وأحاج بثمنه»^(٣).

لذا فإن الرأي الراجح: هو عدم جواز وقف تلك الآلات، حيث إنها غير متفوقة، لا يباح الانتفاع بها، فهي وبالتالي لا تتحقق المقصود من الوقف، وهو «نفع الموقوف عليه، ومثوبة الواقف»^(٤).

والواقف إنما يعمد للوقف ابتغاءً للثواب والأجر، فإذا كان ما وقفه يحرم الانتفاع به فسيكون له نصيب من هذا الوزر؛ لأنه سبب فيه.

لكن يُستثنى من عدم جواز وقف تلك الآلات (الدُّف)، الذي استثناه كثير من

(١) الدسوقي: ابن عرفة، الفقيه المالكي (تقدمت ترجمته).

(٢) حاشية الدسوقي، ٤/١١٨ (مرجع سابق).

(٣) التاج والإكليل، المواق، مطبوع بهامش مواهب الجليل، تحقيق: زكريا عمران، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة خاصة، ٢٠٠٣هـ - ٢٠٠٦م.

(٤) الوصايا والرقف، د. وهبة الزحيلي، ص ١٦١ (مرجع سابق).

الفقهاء لما ورد فيه من دليل إباحة دون غيره.

* * *

* المطلب الثاني - وقف الكلب (وما يلحق به من الخنزير، وسباع البهائم التي لا تصلح للصيد، والفحول من أجل الضراب).

تمهيد: «اشتهر الكلب من بين الحيوانات بالوفاء لكل من أحسن إليه ولو لمرة واحدة»^(١).

ثم إن للكلب خصالاً محمودة، نذكر منها عشر خصال مستمدة من خصال حميدة للإنسان التقى الصالح:

الأولى: أنه دائم الخوف، وهي صفة من صفات الصالحين الذين يخافون من الله دائماً.

الثانية: أنه لا يستقر بمكان معين دائماً، وهي علامة من علامات المتكلمين الذين يمشون في مناكبها.

الثالثة: أنه لا ينام من الليل إلا النذر اليسير، وذلك من صفات المحسنين وقُوَّام الليل.

الرابعة: أنه إذا مات لا يكون له ميراث، وذلك من أخلاق الزاهدين في الدنيا.

الخامسة: أنه لا يتخلى عن صاحبه حتى ولو ضربه وجفاه، وذلك من صفات المربيين المحبين.

السادسة: أنه يقنع من الدنيا بأي مكان، وذلك من علامات المتواضعين.

(١) فضل الكلاب على كثير من لبس الثياب، أبو بكر محمد بن خلف بن المرزبان، دار الكتب المصرية، القاهرة، تحقيق: إبراهيم يوسف، د. طـ٤. ت، ص ٣٥.

السابعة: أنه إذا طُرد من مكان ثم دُعى إليه عاد دون ترْفُع، وهذا من صفات الراضين.

الثامنة: أنه إذا أبعد عن مكان ثم أعيد إليه عاد دون حقد على من أبعده، وذلك من صفات الخاضعين.

التاسعة: أنه إذا حضر طعاماً واجتمع عليه الناس جلس هو بعيداً، وذلك من صفات المساكين.

العاشرة: أنه إذا حضر مع رجل مكاناً، فإنه يرحل عن ذلك المكان دون أن يحمل شيئاً معه، وذلك من صفات المتجردين^(١).

وللكلب منافع أخرى أبرزها الوفاء لصاحبها، وحمايته وحماية ماله ومتاعه ومنزله، يلازم صاحبه ويذود عنه، ويصطاد دون أن ينال من صيده، بل يقدمه إلى صاحبه بكل أمانة.

وفي مقابل هذه المزايا فإن للكلاب طباعاً سيئةً قذرةً، فهي ترجع في قيتها، وتأكل النتن ولحوم الجيف، ولها طبيعة عدوانية تعتمد على الحيوانات الضعيفة أحياناً، وعواوتها مزعجة للناس مقلقاً لراحتهم ليلاً، وهي تخيف المارة ولا سيما الأطفال^(٢).

وبما أن دين الإسلام هو دين نظافة وطهارة؛ فإنه يرشد إلى أضرار الكلب، وينهى عن اقتناه إلا لفائدة مرجوة متطرفة، مثل وجوده في مكان لحراسة الماشية

(١) هذه الصفات العشر ينسب قولها للإمام الحسن البصري، ينظر: (فضل الكلب على كثير من لبس الثياب، ابن المرزيان، ص ٣٤) (مرجع سابق).

(٢) ينظر: البيوع الشائعة، د. توفيق البوطي، ص ٢٩١ - ٢٩٣ (مرجع سابق).

أو الزرع، ثم إن الملائكة لا تدخل البيت الذي هو فيه؛ لكثرة أكله للنجاسات، ولكرامة رائحته، ولأن بعض الكلاب شيطان.

لذا فقد وردت جملة من الأحاديث الصحاح عن رسول الله، بعضها تزم اقتتاء الكلب، وتأمر بقتله، وتبيح ذلك حتى للمُحرِّم، وتنهى عن ثمنه، وبعضها يبيّن امتناع الملائكة من دخول البيت الذي يوجد فيه، وتجعله نجساً، وكذلك سؤره نجاسة مغلظة، تحتاج لمراتٍ عديدة متكررة من التنظيف والتطهير لتلك الأواني التي يشرب منها.

هذه الأحاديث وغيرها كانت دافعاً للفقهاء للبحث في مالية الكلب، هل هو متقوم شرعاً أم لا؟ وبناء على ذلك هل يضمن متلفه قيمته أم لا؟ وهل يجوز بيعه وشراؤه وإجارته؟.

و قبل الحديث عن مذاهب الفقهاء في ذلك، سوف نعرض هذه الأحاديث، والتي كانت سبباً في إفراد الكلب عن غيره من الحيوانات بالحديث عن تقوّمه أو عدم تقوّمه، وحكم وقفه بمعزل عن حكم وقف الحيوانات بشكل عام.

١ - ما ورد في النهي عن ثمن الكلب: فيما رواه مسلم وغيره عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه^(١): «أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن»^(٢).

(١) أبو مسعود الأنصاري: الصحابي الجليل، عقبة بن عمرو بن ثعلبة بن أسيرة، من الخزرج، يُعرف بالبدري لأنَّه سكن أو نزل ماء بدر، شهد العقبة ولم يشهد بدرًا، توفي سنة ٤٢ هـ.

يُنظر: (الاستيعاب، ابن عبد البر، ٤ / ١٧٥٦ - ١٧٥٧) ترجمة رقم (٣١٧٣) (مرجع سابق).

(٢) أخرج مسلم واللفظ له عن أبي مسعود الأنصاري، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي، برقم (١٥٦٧)، ١١٩٨ / ٣ (صحيح مسلم) (مرجع سابق). =

ومسلم عن جابر بن عبد الله^(١): «زَجَرَ النَّبِيُّ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ»^(٢).
ومسلم والترمذى عن رافع بن خديج^(٣): قال رسول الله ﷺ: «شَرُّ الْكَسْبِ:

= والنمساني عنه، كتاب الصيد، باب النهي عن ثمن الكلب، برقم (٤٣٠٣)، وعن أبي هريرة
برقم (٤٣٠٤)، ٢١٥ / ٧ (سنن النمساني) (مرجع سابق).

وأبو داود عنه برقم (٣٤٨١)، وعن أبي هريرة برقم (٣٤٨٤)، وعن جابر برقم (٣٤٧٩)،
٢٧٨ - ٢٧٩ / ٣ (سنن أبي داود) (مرجع سابق).

وابن ماجه عنه، كتاب التجارات، باب النهي عن ثمن الكلب وعسب الفحل، برقم (٢١٥٩)،
وعن أبي هريرة برقم (٢١٦٠)، ١٨ / ٣ - ١٩ (سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني،
تحقيق: بشار معروف، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٨-١٩٩٨).

والترمذى عن جابر، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهة ثمن الكلب والسنور، برقم
(١٢٧٩)، ٣٧٣ / ٣ (سنن الترمذى) (مرجع سابق).

والحاكم في المستدرك، وقال صحيح على شرط مسلم، كتاب البيوع عن أبي هريرة،
٢ / ٣٣. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: يوسف المرعشلي،
دار المعرفة، بيروت، د. ط - د. ت.

(١) جابر بن عبد الله: بن عمرو بن حرام، الصحابي الجليل، الأنصاري الخزرجي السلمي، أحد
المكرثين للرواية عن النبي ﷺ، روى ١٥٤٠ حديثاً، استشهد أبوه يوم أحد، غزا مع
رسول الله تسع عشرة غزوة، وشهد بيعة العقبة، وشهد صفين مع علي، عاش ٩٤ سنة،
وذهب بصره آخر عمره، وكان آخر الصحابة موتاً بالمدينة سنة ٥٧٨هـ.

يُنظر: (أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، أبي الحسن علي بن محمد
الجزري، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط ١٤١٥-١٩٩٤م)، ١ / ٣٠٧.

(٢) أخرجه مسلم عن جابر، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر
البغى، برقم (١٥٦٩)، ١١٩٩ / ٣ (صحيح مسلم) (مرجع سابق).

(٣) رافع بن خديج: بن رافع بن عدي، الصحابي الجليل، أبو عبدالله الأنصاري، الأوسى =

مهر البَغْيِ، وثمنُ الكلب، وكسبُ الحجَّاجَمَ»^(١).

وأبو داود عن ابن عباس رض: «نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، وإن جاء بطلب ثمن الكلب فاماً كفه تراباً»^(٢).

٢ - ما جاء في الأمر بقتل الكلاب: ما رواه مسلم والنسائي وغيرهما، عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو ماشية»^(٣).

= المدنى، استصغره النبي ﷺ يوم بدر فرده، وأجازه يوم أحد فشهادها وشهد الخندق وأكثر المشاهد، استوطن المدينة، وروي له ٧٨ حديثاً، أخذ عن كبار التابعين، وشهد صفين مع علي، مات سنة ٧٤ هـ بالمدينة.

يُنظر: (الاستيعاب، ابن عبد البر، ٤٩٥ / ١، أسد الغابة، ابن الأثير، ١٩٠ / ٢) (مرجعان سابقان).

(١) أخرجه مسلم عن رافع بن خديج، كتاب المسافة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي، برقم (١٥٦٨)، ١١٩٩ / ٣ (صحيح مسلم) (مرجع سابق).

والترمذى عنه في كتاب البيوع، باب ما جاء في ثمن الكلب برقم (١٢٧٥)، ١٧٣ / ٣ (سنن الترمذى) (مرجع سابق). وقال الترمذى - حديث حسن صحيح (تفقيح تحقيق أحاديث التعليق، ابن عبد الهادى الحنبلى، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: أيمان صالح شعبان)، ٥٨٠ / ٢.

(٢) أخرجه أبو داود عن ابن عباس برقم (٣٤٨٢)، ٢٧٩ / ٣ (سنن أبو داود) (مرجع سابق). ورواته رواة ثقات مخرج لهم في الصحيحين (تفقيح أحاديث التعليق، ابن عبد الهادى)، ٥٨٠ / ٢ (مرجع سابق).

(٣) أخرجه مسلم - واللفظ له - عن ابن عمر، كتاب المسافة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتناتها: إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك، برقم (١٥٧١)، ١٢٠٠ / ٣ (صحيح مسلم) (مرجع سابق)، والنسائي في كتاب الصيد، باب الأمر بقتل الكلاب برقم (٤٢٨٩)، ٢٠٩ / ٧ (سنن النسائي) (مرجع سابق)، ومالك في الموطا، =

٣ - ما جاء في النهي عن اقتناء الكلاب إلا لصيد أو حراسة: في الحديث المتفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ قال: «من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من عمله قيراط^(١) إلا كلب حوث أو ماشية»، ورواية «إلا كلب صيد أو ماشية»^(٢).

٤ - إباحة قتله للمحرم بحج أو عمرة: استثناءً مما يحرم على المحرم قتله من الحيوانات في الحديث المتفق عليه عن عائشة رضي الله عنها^(٣) قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ «أربع كلهن فاسق، يُقتلن في الحِلْلِ والحرام: الحدأة، والغراب، والفارأة، والكلب العقور»^(٤).

= ٣٦٤ (موطأ الإمام مالك، رواية محمد بن الحسن، تأليف مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبهي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م).

(١) القيراط في الأصل: نصف دائ، والمراد هنا: مقدار معلوم عند الله، أي: ينقص ثواب جزء من أجزاء عمله الصالح، قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل، أو قيراط من الفرض وقيراط من التفل. يُنظر: (عدمة القاري شرح صحيح البخاري، بدرا الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث، بيروت، د. ط - د. ت)، ٩٨ / ٢١.

(٢) أخرجه البخاري واللفظ له، كتاب المزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث برقم (٢١٩٧) و(٣١٤٦)، ٨١٧ / ٢ (صحيح البخاري) (مرجع سابق). ومسلم، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب برقم (١٥٧٤)، ١٢٠١ / ٣ (صحيح مسلم) (مرجع سابق). ومالك في الموطأ، ٣٦١ / ٣ (الموطأ) (مرجع سابق).

(٣) عائشة بنت أبي بكر: أم المؤمنين، زوجة رسول الله محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ، أفقه النساء وأعلمهن، توفيت ٥٨ هـ. يُنظر: (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ).

(٤) متفق عليه واللفظ لمسلم، أخرجه البخاري، كتاب بده الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يُقتلن في الحرام برقم (٣١٣٦)، ١٢٠٤ / ٣، وعن ابن عمر برقم (٣١٣٧)، =

ويستفاد من هذا الحديث جواز قتل هذه الأصناف من الحيوانات للمُحرِّم، وإذا أبى ذلك للمُحرِّم فهو مباح للحلال (غير المُحرِّم) بالطريق الأولى، ومعنى الكلب العقور: أي الكلب المؤذى^(١).

٥ - نجاسة سُوره نجاسة مغلظة: أخذًا من الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إذا ولع الكلب في إناء أحدكم فليُرْقِه ثم ليغسله سبع مرات أولاً هن بالتراب»^(٢).

ولذا فقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى نجاسة سُور الكلب نجاسة مغلظة^(٣)، بخلاف المالكية الذين ذهبوا إلى طهارة سُوره، ورددوا على الحديث بأن غسل الإناء الذي ولع فيه الكلب سبع مرات إنما هو عبادة^(٤) (أي: أمر تعبد لا يُشترط فيه ظهور الحكمة)، وهذا ضعيف، والراجح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن الأصل وجوب الغسل من النجاسة، ولو كان الأمر

= ١٢٠٥ / ٣ (صحيح البخاري) (مرجع سابق)، ومسلم عن عائشة، كتاب الحج، باب ما يندب للمُحرِّم وغيره قتله برقم ١١٩٨ ، ٢ / ٨٥٦.

(١) عمدة القاري، العيني، ١٠ / ١٧٩ - ١٨١ (مرجع سابق).

(٢) متفق عليه عن أبي هريرة واللفظ لمسلم، أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب الماء الذي يُغسل به شعر الإنسان برقم ١٧٠ ، ١ / ٧٥ (صحيح البخاري) (مرجع سابق)، ومسلم عنه في كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب برقم ٢٧٩ ، ١ / ٢٣٤ (صحيح مسلم) (مرجع سابق).

(٣) يُنظر رد المحتار، ابن عابدين، ١ / ٢٠٥ ، وعني المحتاج، الشريبي، ١ / ٨٣، وكشاف القناع، البهوتى، ١ / ٢٢١ (مراجع سابقة).

(٤) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ١ / ٤٣ - ٤٤ (مراجع سابق).

للتعبد لما أمر النبي بيارقة الماء^(١).

بل إن الشافعية والحنابلة ذهبا إلى نجاسة الكلب أصلاً، فضلاً عن نجاسته

سورة^(٢).

وقد بنى المالكية على ذلك: القول بظهور الكلب، سواء أكان مأذوناً في اتخاذه؛ ككلب الحراسة أو الماشية أم لا^(٣).

أما الحنفية: فالرغم من قولهم بنجاسة سورة، غير أنهم قالوا إنه ليس بنجس العين (الجسم)؛ لأنَّه يُنفع به حراسة واصطياداً^(٤)، بخلاف الشافعية والحنابلة الذين قالوا إنه نجس العين^(٥).

٦ - عدم دخول الملائكة بيته في كلب: ففي الحديث المتفق عليه عن أبي طلحة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تدخل الملائكة بيته في كلب ولا صوره»^(٦).

(١) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ١ / ٢٨٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: المنهاج القويم، ابن حجر الهيثمي، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ص ٨١، والمغني، ابن قدامة، ١ / ٧٠، والبيوع الشائعة، د. توفيق البوطي، ص ٢٩٢ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ١ / ٨٣ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ١ / ١٩٢ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: مغني المحتاج، الشريبي، ١ / ٧٨، وكشاف القناع، البهوي، ١ / ٢٠٨ (مراجع سابقة).

(٦) متفق عليه عن أبي طلحة واللطف لهما: آخر جه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب: إذا قال أحدكم أمين والملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه برقم

٣٠٥٣، ١١٧٩ / ٣ (صحيح البخاري) (مرجع سابق).

ومسلم عنه في كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان برقم (٢١٠٦٠)، ٣ / ١٦٦٥ (صحيح مسلم) (مرجع سابق).

واستدلاًًاً بهذا الحديث فقد قال بعض علماء التفسير: بأن كلب أصحاب الكهف كان يجلس أمام الكهف لا دخله؛ لأن الملائكة لا تدخل بيته هو فيه كما ورد في الحديث الصحيح، ولقد أوردوا هذا القول عند تفسيرهم لقول الله تعالى حكايةً عن أصحاب الكهف^(١): ﴿ وَمَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُؤُودٌ وَنَقْلِبُهُمْ ذَاتَ الْيَمَنِ وَذَاتَ الشِّمَاءِ وَكُلُّهُمْ بَتِيسْطُ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨].

٧ - أن بعض الكلاب شياطين: وهي الكلاب السوداء غالباً، أخذأً مما ورد في الحديث الصحيح عن أبي ذر الغفارى رض^(٢) عن رسول الله صل قال: «الكلب الأسود شيطان»^(٣).

مالية الكلب عند الفقهاء، وهل منافعه متقومة شرعاً أم لا؟
قبل الحديث عن حكم وقف الكلب، لابد أن نعرّج على معرفة أقوال الفقهاء حول مالية الكلب، هل هو متقوّم شرعاً يجوز بيعه وشراؤه ويضمّن متلفه؟ أم لا؟
وي يمكن إجمالاً مذاهب الفقهاء في قولين:

(١) قال ابن عباس: بالوصيد: بالباب، قال ابن جريج: «يحرس عليهم الباب، وهذا من سجيته وطبيعته، حيث يربض بيابهم كأنه يحرسهم، وكان جلوسه خارج الباب لأن الملائكة لا تدخل بيته في كلب كما ورد في الصحيح» (مختصر تفسير ابن كثير، ٤١٢/٢) (مرجع سابق).

(٢) أبو ذر الغفارى: جندب بن جنادة (الصحابي الجليل) أسلم وأرسله النبي صل إلى قومه داعياً، أبطأ في غزوة تبوك ثم لحق بالمسلمين ولم يختلف، توفي بالرينة سنة ٣١هـ.

يُنظر: (الإصابة، ابن حجر، ٨٤/٦، ترجمة رقم ٩٨٦١) (مرجع سابق).

(٣) أخرجه مسلم عن أبي ذر الغفارى، كتاب الصلاة، باب دنو المصلى من المسورة برقم (٥١٠)، ١/٣٦٥، وله شاهد عن جابر في صحيح، مسلم كتاب المسافة، باب تحريم ثمن الكلب برقم (١٥٧٢)، ٣/١٢٠٠ (مرجع سابق).

أـ القول الأول: الكلب متقوّم يجوز بيعه - على خلاف بينهم في حكم البيع بين الكراهة والإباحة -، ويضمن متلّفه قيمته، وأصحاب هذا القول هم: (الإمام أبو حنيفة، ومحمد من الحنفية، والإمام مالك في الموطأ، وسحنون وابن رشد وابن القاسم من المالكية، والحارثي من الحنابلة).

واشترط هؤلاء في الكلب أن يكون مأدوناً باتخاذه، بأن يكون كلب صيد أو زرع، ولم يشترط ذلك سحنون وابن رشد^(١) من المالكية، حيث جعلوا الكلب متقوّماً سواء أكان مأدوناً باتخاذه أم لا^(٢). (أي: سواء أكان معلّماً أم غير معلّم)^(٣).

(١) ابن رشد: محمد بن أحمد بن محمد، أبو الوليد، القرطبي، الفقيه المالكي، وهو جد ابن رشد الفيلسوف، تولى القضاء بقرطبة أربع سنوات، من كتبه: المقدمات الممهّدات والبيان والتّحصيل في الفقه، ومحضر شرح معاني الآثار للطحاوي، ولد سنة ٤٥٥هـ، وتوفي سنة ٥٢٠هـ.

يُنظر: (الدياج المذهب)، ابن فرحون، ص ٣٧٨، الأعلام، ٢١٠ / ٦ (مرجعان سابقان)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي ١٠٨٩هـ، طبعة القدسية، القاهرة، ١٣٥٠هـ، ٦٢ / ٤.

(٢) يُنظر: الحجة على أهل المدينة، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: مهدي الكيلاني، عالم الكتب، بيروت، عن مطبعة المعارف الشرقية بالهند، د. ط. ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ٢ / ٧٥٤، وما بعدها، وشرح معاني الآثار، أحمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ، ٤ / ٥٩، التاج والإكليل، المؤاق، ٦ - ٧٠، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ٣ / ٦٧٠ - ٦٧٥، الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ٦ / ٤٣٩ - ٤٤٠.

(٣) الكلب المعلم: هو ما ورد دليل إباحة الصيد به في الآية الكريمة: «فَلَمْ يَجِدْ لَكُمْ أَطْيَبَتُّ وَمَا عَلَّمْتُمْ قَوْنَ الْجَوَارِجَ مُكَلِّبَيْنَ» [السائد: ٤]، وفي الحديث المتفق عليه عن عدي بن حاتم: «إذا

قال محمد بن الحسن^(١) «قال أبو حنيفة: لا بأس بثمن كلب الصيد ولا بأس ببيعه»^(٢).

وجاء في «الاتاج والإكليل»: «وأجاز بيعه سحنون»^(٣)، قال: نعم وأحج بثمنه،

= أرسلت كلب المعلم فقتلَ فكِلْنَ، وإذا أكل فلا تأكل؛ فإنما أمسك على نفسه» أخرجه البخاري، كتاب الإجارة، باب كراهة الطرق ليلاً برقم ١٩٢٩، ١٥٢٩ / ٣ (صحيح البخاري ومسلم) (مراجعة سابقة).

والمراد بالمعلم: هو الذي إذا أغراه صاحبه على الصيد طلبه، وإذا زجره انجر، وإذا أخذ الصيد حَبَسَه على صاحبه، ويكتفي تكرر ذلك منه مرتين، وقال البغوي: بل لا بد من تكرره ثلاث مرات. يُنظر: (فتح الباري، ابن حجر برقم ٥١٥٨)، ٦٠٠ / ٩ (مرجع سابق). واشترط الحسن البصري والنخعي وقتادة وأحمد وإسحق ألا يكون أسوداً لأنه شيطان، ولم يشترط ذلك جمهور العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة.

يُنظر: (النووي على صحيح مسلم، باب الخطبة أيام مني، كتاب الحج، ٧٤ / ١٣) (مرجع سابق).

(١) محمد بن الحسن الشيباني: فقيه مجتهد، صاحب الإمام أبي حنيفة، وله كتب عديدة في الفقه الحنفي، منها: الجامع الكبير والجامع الصغير والحججة على أهل المدينة، ولد سنة ١٣٥هـ، وتوفي ١٨٩هـ. يُنظر: (طبقات الحنفية، ١٤٩ / ١٢، ومعجم المؤلفين، كحالة، ٢٢٩ / ٣) (مراجعة سابقان).

(٢) الحجة، محمد بن الحسن، ٢ / ٧٥٤ (مرجع سابق).

(٣) سحنون: عبد السلام بن سعيد التنوخي، الفقيه المالكي، من حمص، ولد سنة ١٦٠هـ، بالقيروان، وتوفي في سنة ٢٤٠هـ، وتفقه بابن القاسم وابن وهب وأشبہ وغیرهم، صنف كتاب المدونة في مذهب الإمام مالك، وعليها يعتمد أهل القيروان.

يُنظر: (الديجاج المذهب، ابن فرحون، ص ١٦٠، وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢ / ٣٥٢، طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٥٦، الأعلام الزركلي، ٤ / ١٢٩) (مراجعة سابقة).

وابن رشد مثل قول سحنون، قال ابن نافع وابن كنانة وأكثر أهل العلم: وهو الصحيح في النظر؛ لأنه إذا جاز الانتفاع به وجب أن يجوز بيعه... قال ابن القاسم^(١): ولا شيء على من قتل كلباً من كلاب الدور بخلاف ما إذا قتل كلب صيد أو زرع، فعليه قيمته^(٢).

وجاء في «شرح مختصر الخرقى»^(٣): (وقول الخرقى: (وبيع الكلب باطل وإن كان معلماً)؛ لأن بعض العلماء أجاز بيع المعلم دون غيره، وإليه ميل بعض

(١) ابن القاسم: عبد الرحمن بن القاسم، أبو عبدالله، الفقيه المالكي، الحافظ، صاحب الإمام مالك عشرين سنة، روى عنه كثيرون منهم الإمام البخاري والنسائي، كتب المدونة عن الإمام مالك، وهي أجمل كتبه.

ينظر: طبقات الفقهاء، الشيرازي، ص ١٥٠، وفيات الأعيان، ابن خلkan، ٢ / ٣١١، الديباج المذهب، ابن فرحون، ص ١٤٦، الأعلام، الزركلي، ٤ / ٩٧ (مراجع سابقة). والفتح المبين في طبقات الأصوليين، الشيخ عبدالله مصطفى المراغي، ط ٢، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ١ / ١٢١.

(٢) التاج والإكليل، المؤاق، ٦ / ٦٧٠ - ٧١ (مراجع سابق).

(٣) الخرقى: عمر بن الحسين بن عبدالله، أبو القاسم، البغدادي، الفقيه الحنبلي، أخذ العلم عن أصحاب الإمام أحمد حتى صار عالماً بارعاً في المذهب وأحد أئمته، له تصانيف كثيرة، منها: المختصر في الفقه، ويُعرف بمختصر الخرقى، وهو أهم متن في الفقه الحنبلي، توفي في دمشق سنة ٣٣٤هـ.

ينظر: طبقات الحنابلة، القاضي أبو حسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي ٥٢٦هـ، تحقيق: محمد حامد الفقى، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ٢ / ١٢، وشنرات الذهب، ابن العماد، ٢٦١ / ٢، الأعلام، الزركلي، ١ / ١٩٦، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٣ / ٧٨٥ (مراجع سابقة).

المتأخرین من أصحابنا، و منهم الحارثی^(١).

أدلةهم :

استدل القائلون بمالية الكلب وبأن منافعه متفوقة إذا كان كلب صيد أو حراسة
بالأدلة التالية :

أولاً: إن كلب الصيد أو الحراسة مستثنى في الحكم من باقي الكلاب التي جاء
الأمر بقتلها، أو النهي عن اقتتالها أو تحريم بيعها وغير ذلك، وبيان ذلك :

١ - الاستثناء الوارد في حديث الأمر بقتل الكلاب : حيث استثنى النبي ﷺ
من الكلاب المأمور بقتلها كلب الصيد والحراسة، فعن ابن عمر رضي الله عنه أن
رسول الله ﷺ: «أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو ماشية»^(٢)، والمستثنى يأخذ
حکماً مخالفًا لما قبله، وإلا لما استثنى؛ ولذا فلا يجوز قتلها، وما ذاك إلا لأنها
متفوقة، فإذا أقدم أحد على قتلها ضمن قيمتها.

٢ - الاستثناء الوارد في حديث النهي عن اقتتال الكلب : حيث استثنى النبي ﷺ
كلب الزرع أو الضرع أو الحراسة حين قال: «من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من

(١) شرح الزركشي على مختصر الخرقى ، ٣ / ٦٧٠ . وقد نقل المرداوى في الإنصاف عن الحارثي
أيضاً القول بذلك .

يُنظر : (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد ، تأليف علاء
الدين علي بن سليمان المرداوى ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ،
بيروت ، ١٩٩٧ م ، ودار إحياء التراث العربي) ، ٧ / ١٠ والحارثي: هو أبو محمد مسعود
ابن أحمد بن مسعود الحنبلي ، توفي سنة ٧١٥ هـ ، له شرح المقنق (شرح الزركشي على
مختصر الخرقى ، ٣ / ٦٧٥ - ٦٧٠) (مرجع سابق).

(٢) آخرجه مسلم وغيره (تقدّم تخرّيجه).

عمله قيراط إلا كلب حرث أو ماشية»، وفي رواية: «إلا كلب صيد أو ماشية»^(١). فتقييد الكلب المنهي عن اتخاذه بأن لا يكون كلب حراسة أو صيد يجعل لهذا الأخير حكماً مختلفاً عما قبله، ويجعل النهي عن الاقتناء منصباً على ما عداه من الكلاب^(٢).

ويؤكد ذلك ما ترجم به البخاري^(٣) لهذا الحديث وهو قوله: «باب اقتناة الكلب للحرث»^(٤) ليفهم من ذلك أن له حكماً مختلفاً عما سواه، وما ترجم به مسلم وهو قوله: «وبيان تحريم اقتناتها إلا لصيد أو زرع أو ماشية»^(٥).

٣ - الاستثناء الوارد في حديث النهي عن ثمن الكلب: فعن جابر رض قال: «نهى رسول الله عن ثمن السنور والكلب إلا كلب صيد»^(٦) حيث استثنى

(١) متفق عليه واللفظ للبخاري (تقدمة تخرجه).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذى، محمد بن عبد الرحمن المباركفورى، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت - د. ط، ٢٥٧ / ١.

(٣) البخارى: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبدالله البخارى، صاحب الصحيح، أخذ عن أصحاب الشافعى: الحميدى والزغفرانى وأبى ثور، ولد فى شوال سنة ١٩٤ هـ، وتوفي فى قرية خزتك (قرب سمرقند) ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦ هـ، من كتبه: التاريخ الكبير، وخلق أفعال العباد، والضعفاء، والأدب المفرد.

يُنظر: طبقات الشافعية، ابن شهبة، ٨٤ / ١، ترجمة رقم (٢٨)، طبقات الحنابلة، الفراء، ١ / ٢٧١، شذرات الذهب، ابن العماد، ١٣٤ / ٢، الأعلام، ٢٥٨ / ٦ (مراجعة سابقة).

(٤) صحيح البخارى، ٨١٧ / ٢ (مراجعة سابقة).

(٥) صحيح مسلم، ١٢٠٠ / ٣ (مراجعة سابقة).

(٦) أخرجه النسائي، كتاب الصيد، باب الرخصة في ثمن الكلب برقم (٤٣٠٦)، ٢١٦ / ٧ (سنن النسائي) (مراجعة سابقة).

النبي ﷺ كلب الصيد من النهي الوارد على بيع الكلاب، فدلّ على أن بيعه جائز، وأن النهي منصبٌ على ما سواه، وهذا ما ترجم له النسائي بقوله: «باب الرخصة في ثمن كلب الصيد»^(١).

الاعتراض: اعترض القائلون بعدم مالية الكلب على هذا الحديث من حيث السند فقالوا: إنه ضعيف، وكذلك شأن كل الأحاديث التي تُورِّد الاستثناء من النهي عن ثمن الكلب، فما ورد من أحاديث صحاح في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء^(٢).

ثانياً: ما ورد عن بعض الصحابة أنهم أوجبوا الضمان على من أتلف كلب صيد أو حراسة، ومن ذلك:

١ - ما رُوي أن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهماً، وقضى في كلب ماشية بكبش^(٣).

(١) سنن النسائي، ٧/٢١٦ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: (شرح سنن ابن ماجه، عبد الرحمن بن أبي بكر، أبو الفضل السيوطي، مكتبة المطبوعات حلب، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٩٦)، ١/١٥٦، وتنقيح تحقيق أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي، ٢/٥٨٢ (مرجع سابق)، والتحقيق في أحاديث الخلاف، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ٢/١٩١، والدرية في تخريج أحاديث الهدایة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل، تحقيق: عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، د. طـ. د. ت، ١٦١، ٢/٢، وتلخيص العجير، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: عبدالله هاشم اليماني المدني، مدينة النشر: المدينة المنورة، د. ط، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، ٣/٣.

(٣) شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٤/٨٥ (مرجع سابق).

٢ - ما رُوي أن عثمان أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً^(١).

الاعتراض:

١ - من حيث المتن: اعترض القائلون بعدم مالية الكلب على ذلك بقولهم: «حتى لو ثبت هذا عن عثمان فهو لا يُحتاج به بمقابل ما ثبت عن رسول الله، ومع ذلك فإن ما ثبت عن عثمان خلاف ذلك، حيث خطب ذات مرة وأمر بقتل الكلاب»^(٢).

٢ - من حيث السند: ثم إن هذه الروايات كلها ضعيفة باتفاق أئمة الحديث، لا يُحتاج بها^(٣).

ثالثاً: الكلب المعلم هو حيوان يُنتَجُ به بالصيد الحلال الذي لا ينكر جوازه أحد، وفي حراسة الماشية، وما كان الانتفاع به جائزًا فشراؤه وبيعه كذلك، ولا يُلغى ذلك عدم جواز أكله، قياساً على الحمار؛ فإنه يُكره أكله، ولكن فيه منفعة الركوب والحمل عليه^(٤).

الاعتراض:

«حتى ولو كان فيه منفعة فإن منفعته غير مملوكة، وإنما أُبيحت للحاجة كماليتها للمضرر، والدليل على أنها غير مملوكة أنها لا تُضمن بالغصب، وكل منفعة

(١) الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط، ٢٠١٣٩٣هـ، ٣/١١.

(٢) الأم، الشافعي، ٣/١٢ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: شرح سنن ابن ماجه، السيوطي، ١/١٥٦ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: الحجة، محمد بن الحسن، ٢/٧٧١ و٧٧٦، والناج والإكيليل، المؤاق، ٦/٧٠ - ٧١ (مرجعان سابقان).

لا تُضمن بالغصب لا يصح الاستئجار عليها»^(١) ولا بيعها ولا شراؤها.

بــ القول الثاني : الكلب ليس بمال شرعاً، ومنافعه غير متفقمة، سواء كان كلب صيد أو حراسة أو غير ذلك، وعليه: فلا يصح بيعه ولا إيجارته، ولا يضمن متلفه قيمته، وأصحاب هذا القول هم الإمام مالك في المدونة، والشافعية، والحنابلة^(٢).

(١) البيان، يحيى بن سالم العماني ٤٨٩هـ، تحقيق: قاسم التوري، دار المنهاج، د. تــ د. طــ ٢٩٠ / ٧

(٢) يُنظر:

- التاج والإكليل، المؤاق، ٦ / ٧٠ - ٧١، معنى المحتاج، الشربيني، ٢ / ٣٧٨.
- المذهب، الشيرازي، ٣ / ٦٧٣، البيان، العماني، ٨ / ٦٢ (مراجع سابقة).
- الوسيط في المذهب، محمد الغزالى أبو حامد، تحقيق: محمد تامر وأحمد إبراهيم، دار السلام扭ورى، مصر، ط١، ١٩٩٧هـ ١٤١٧م، الحاوي الكبير، للماوردي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م / ٧.
- حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٤، روضة الطالبين، النووى، ٥ / ٣١٥.
- المجموع، النووى، ١٦ / ٢٤٨، الرشيدى على التهایة، ٥ / ٣٥٧، نهاية المحتاج الرَّمْلى، ٥ / ٣٦٠، الشروانى على التحفة، ٨ / ٦٧، العبادى على التحفة، ٨ / ٧١، الكافي، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠، الإنصال، المرداوى، ٧ / ١٠، كشاف القناع، البهوتى، ٤ / ٢٤٤.
- المعتمد، الشيبانى، ٢ / ٧، شرح الزركشى على الخرقى، ٤ / ٢٩٢، المعني، ابن قدامة، ٧ / ٦٢١.

- شرح متنى الإرادات، البهوتى، ٤ / ٣٣٥ (مراجع سابقة).
- منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضوبيان، تحقيق: محمد عبد العباسى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ٢ / ١٩٩.

جاء في «الناج والإكليل»: «ابن عرفة: المنهي عن اتخاذه لا يجوز بيعه اتفاقاً، وفي غيره سبعة أقوال، مذهب المدونة منع بيعه»^(١).

وقال الغزالى^(٢): «... الملك فيه غير متقوم؛ فإنه لا يقبل الاعتراض، فهو كالمعدوم»^(٣).

وقال ابن قدامة^(٤): «... لا يجوز بيعه كالخنزير»^(٥).

أدتهم:

استدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه بالأدلة التالية:

أولاً: بالنهي عن ثمن الكلب شرعاً، وهو ما يفيد تحريم بيعه وشرائه؛ فهو غير متقوم، ولا يضمن متلفه، وذلك استدلالاً بما رواه مسلم وغيره بالفاظ متقاربة، فعن أبي مسعود الأنصاري: «أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن»^(٦).

ورواه عن جابر بلفظ: «زجر النبي عن ثمن الكلب...»^(٧) ورواه عن رافع

= العدة شرح العمدة في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تأليف بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ٢٤٤.

(١) الناج والإكليل، المواق، ٦ / ٧٠ (مرجع سابق).

(٢) الغزالى: أبو حامد (تقدمت ترجمته).

(٣) الوسيط، الغزالى، ٤ / ٢٤٠ (مرجع سابق).

(٤) ابن قدامة: (تقدمت ترجمته).

(٥) الكافي، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠ (مرجع سابق).

(٦) أخرجه مسلم (تقدمت تحريرجه).

(٧) أخرجه مسلم (تقدمت تحريرجه).

ابن خديج بلفظ قال النبي : ﷺ «شُرُّ الْكَسْبِ مَهْرُ الْبَغْيِ، وَثُمَّنُ الْكَلْبِ، وَكَسْبُ الْحِجَامِ»^(١).

وجه الاستدلال : يُعَدُّ هذا الدليل عمدة أدلة الفريق الثاني ، حيث دلَّ على تحريم بيع الكلب ، وظاهر النهي يشمل الكلب المعلم وغير المعلم ، سواء أكان مما يجوز اقتناوَهُ أم لا^(٢) ، دلَّ على ذلك نهيُّ النبي عن ثمنه ، وزَجْرُهُ عن ذلك ، ووصفه بشُرِّ الْكَسْبِ ومساواته بمهر الزانية .

الاعتراض :

١ - دعوى النسخ : اعترض الفريق الأول على هذا الدليل بأن هذا الحديث منسوخ بحديث النهي عن قتل الكلاب^(٣) ، فكان تحريم بيعها حين أمر بقتلها ، فلما نُسِخَ الأمر بقتلها نُسِخَ تحريم بيعها كذلك^(٤) .

ومما يدلُّ على النسخ أن أجرَ الحجام نهى عنه النبي ثم رَخَصَ فيه ، فكذلك نهى عن ثمن الكلب ثم رخص فيه ، ويدلُّ على ذلك أن النبي بعد أن نهى عن اتخاذها

(١) أخرجه مسلم والترمذني (تقدمة تخرجه).

(٢) يُنظر : تحفة الأحوذى ، المباركفوري ، ٤ / ٢٣٨ ، وشرح سنن ابن ماجه ، السيوطي ، ١ / ١٥٦ (مرجعان سابقان).

(٣) عن عبدالله بن معلق قال : «أمر رسول الله بقتل الكلاب ، ثم قال : ما بالهم وبآل الكلاب ، ثم رخص في كلب الصيد وكلب الغنم».

أخرجه (مسلم ، كتاب المساقاة ، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه ١٥٧٣) ، ٣ / ١٢٠٠ (مرجع سابق).

(٤) الحجة ، محمد بن الحسن ، ٢ / ٧٥٧ - ٧٥٨ (مرجع سابق).

واقتناتها^(١) رخص لأهل البيت القاصي في اقتناتها^(٢).

٢ - دعوى التخصيص: اعتربوا على الحديث أيضاً من ناحية أخرى، وهي أن النهي أخرجه النسائي^(٣) من حديث جابر: «نهى رسول الله عن ثمن الكلب والسنور إلا كلب صيد»^(٤).

الرد: «إذا كان غير الضاري من الكلاب مأموراً بقتله، فإنما وقع النهي عن ثمن الكلب المباح اتخاذه لا المأمور بقتله؛ لأن المأمور بقتله معدهم؛ لأنه محال إلا أن يطاع رسول الله فيما أمر به من قتله»^(٥).

٣ - اعتربوا على الحديث أيضاً بأن النهي الوارد فيه، ليس للتحريم، بل هو

(١) «من أمسك كلباً فإنه ينقص كل يوم من عمله قيراطاً...» متفق عليه عن ابن عمر (تقدمة تحريره).

(٢) في الحديث الذي أخرجه مسلم عن عبدالله بن معقل عن رسول الله بلفظ: «ثم رخص في كلب الصيد وكلب الغنم» - (مسلم، كتاب المساقاة، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه، برقم ١٥٧٣)، ١٢٠٠ / ٣ (مرجع سابق)، ومالك في الموطأ، ٣٦١ / ٣ (مرجع سابق).

(٣) النسائي: هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، القاضي الفقيه، شيخ الإسلام، ولد في سنة ٢١٥ هـ، ورحل إلى خراسان والعراق والمحاجز ومصر والشام في طلب العلم، برع في الحديث والإسناد، من كتبه: المجتبى، والسنن الكبرى، والضعفاء والمتركون، وخصائص الصحابة، توفي في الرملة سنة ٥٣٠ هـ.

يُنظر: (طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ١٤ / ٣، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٦٩٨ / ٢، وفيات الأعيان، ابن خلkan، ١ / ٥٩، شذرات الذهب، ابن العماد، ٢٣٩ / ٢ (مراجع سابقة)).

(٤) أخرجه النسائي (تقدمة تحريره).

(٥) الاستذكار، ابن عبد البر، ٤٣٩ / ٦ (مرجع سابق).

محمول على كراهة التزية؛ لأن بيعه ليس من مكارم الأخلاق، فجاء النهي عن البيع تزيهاً؛ ليعتاد الناس هبته وإعارةه والسامحة به.

وأما تسويته في النهي مع مهر البغي وحلوان الكاهن، فمحمول على الكلب الذي لم يأذن الشرع في اتخاذه، ولكن حتى ولو كان وارداً في غيره وكان مشتركاً في النهي مع مهر البغي وحلوان الكاهن، فإن النهي في الحديث يُحمل على العموم الذي يشمل التزية والتحريم في القدر المشترك من الكراهة، ثم تؤخذ خصوصية كل واحد من هذه الثلاثة (ثمن الكلب - مهر البغي - حلوان الكاهن) من دليل آخر، حيث أخذ تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الإجماع، لا من مجرد النهي الوارد في هذا الحديث^(١).

الرُّدُّ: في هذا إخراج للنهي عن معناه الحقيقي - وهو التحريم - بلا مقتضى لذلك، وب بدون دليل^(٢).

ثانياً: استدل أصحاب هذا القول أيضاً على عدم مالية الكلب وعدم تقويم منافعة بأن الكلب لا تصح إجارته ولا هبته، فهو غير متقوَّم ولا يقبل الاعتراض؛ ولذا فهو كالمعدوم^(٣)، وبيع المعدوم غير جائز.

* المناقشة والترجيح:

نلاحظ أن الدليل الذي استند إليه الفريق الثاني - القائلين بعدم مالية الكلب وبأن منافعه غير متقوَّمة شرعاً - هو دليل قوي صحيح، حيث: نهى النبي عن ثمن

(١) يُنظر: فتح الباري، ابن حجر، ٤/٤٢٧، تحفة الأحوذى، المباركفوري، ٤/٤١٧ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: تحفة الأحوذى، المباركفوري، ٤/٤١٧ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الوسيط، الغزالى، ٤/٢٤٠ (مرجع سابق).

الكلب^(١)، وهذا يعني تحريم بيعه وشرائه، وبالتالي عدم ماليته.

وما أورده الفريق الأول من دعوى النسخ لا ينبع له دليل قوي ، فالنسخ ورد على الأمر بقتلها لا على النهي عن ثمنها، وليس بينهما تلازم ، فقد ينهى النبي عن قتلها ومع ذلك يبقى ثمنها محروم وبيعها غير جائز .

وما أوردوه أيضاً من دعوى التخصيص لهذا الحديث بقتره على ما عدا كلب الصيد والحراسة هي أيضاً دعوى تفتقر إلى الدليل القوي ، «حيث إن الأحاديث الصحاح عن النبي في النهي عن ثمن الكلب حالياً عن هذا التخصيص»^(٢) .

وأما التخصيص الوارد في أحاديث صحيحة فهو وارد بشأن النبي عن الاقتاء، لا في سياق النهي عن الثمن^(٣) .

ولذا فإنه يظهر من الأدلة أن القول بعدم مالية الكلب هو أقرب للصواب والله أعلم ، مع الأخذ بالحساب جواز إعارته وهبته إذا كان كلب صيد أو حراسة؟

(١) أخرجه مسلم وغيره (تقدّم تخرّيجه).

(٢) يُنظر: التحقيق في أحاديث الخلاف ، ابن الجوزي ، ١٩١ / ٢ ، تلخيص الحبير ، ابن حجر ، ٣ / ٣ (مرجع سابقان). حيث ورد بروايات كلها ضعيفة ، منها ما فيه الوليد بن عبدالله ، وقد ضعفه الدارقطني ، ومنها ما فيه المثنى بن الصباح ، قال أحمد والرازي : لا يساوي شيئاً ، وهو مضطرب الحديث ، وقال النسائي : متوك الحديث ، وقال يحيى : ليس بشيء .
يُنظر : (تنقیح تحقیق أحادیث التعلیق ، ابن عبد الهادی ، ٥٨١ / ٢) (مرجع سابق).

(٣) في الحديث المتفق عليه : «من اقتني كلباً إلا كلب صيد أو ماشية نقص ... الحديث» (تقدّم تخرّيجه).

قال البيهقي : «الأحاديث الصحيحة في النهي عن ثمن الكلب ليس فيها هذا الاستثناء ، إنما الاستثناء في الاقتاء» (الدرایة في تخريج أحاديث الهدایة ، ابن حجر ، ٢ / ١٦١) (مرجع سابق).

لما له من منافع مباحة كالصيد والحراسة للزرع والماشية والدور البعيدة، أما الكلب المؤذن والضارى الذى لا ينتفع به، فقد صرَّح كثير من الفقهاء أنه: «لا يجوز بيعه اتفاقاً»^(١) دون خلاف بين الفقهاء في ذلك، بما فيهم من قال بماليته.

وقف الكلب:

أخذناً مما سبق بيانه من اختلاف الفقهاء حول مالية الكلب وتقوُّم منافعه، ونظراً لأدلة أخرى سنوردها في ثانياً الحديث عن وقف الكلب، فقد اختلف الفقهاء أيضاً في حكم وقف الكلب، ويمكن رد أقوالهم إلى اتجاهين:

الأول: المجizzون لوقف الكلب المعلم والقابل للتعليم، وهو الذي ينتفع به في الصيد أو الحراسة دون غيره من الكلاب، وأصحاب هذا الاتجاه: أبو يوسف من الحنفية، والمالكية، وهو رأي عند الشافعية، والحارثي^(٢)، وتقي الدين^(٣) من

(١) وابن عرفة المنهي عن اتخاذه لا يجوز بيعه اتفاقاً (التاج والإكليل، المواق، ٦ / ٧٠) (مرجع سابق).

(٢) الحارثي: مسعود بن أحمد بن زيد بن عياش الحارثي البغدادي ثم المصري، فقيه، محدث، حافظ، قاضي القضاة، ولد سنة ٦٥٢هـ، عُني بالحديث وصنف وشرح بعض سنن أبي داود، وخَرَج لنفسه (أمالي)، وشرح قطعة من كتاب المقنع في الفقه، كان مفتياً مناظراً، عارفاً بمذهبه، توفي سنة ٧١١هـ، في القاهرة، ودُفن في القرافة.

يُنظر: (الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب، ٤ / ٣٨٧) (مرجع سابق).

(٣) تقي الدين: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية، الحراني، الدمشقي، الحنبلي، أبو العباس، شيخ الإسلام، الفقيه الأصولي المفسر التحوي، ولد بحران، سنة ٦٦١هـ، وأتقن العلوم والتحرير والتصنيف، وصار من كبار الحنابلة، له مصنفات عديدة، منها فتاوى ابن تيمية، والسياسة الشرعية، ونظرية العقد وغيرها.

الحنابلة، والشيعة الإمامية والزيدية^(١).

وما ذكرناه من قول أبي يوسف هو تخرير على قوله بصححة وقف الحيوان تبعاً، بخلاف الإمام أبي حنيفة ومحمد، حيث إن الحنفية في الأصل لم يجيزوا وقف المتنقول إلا تبعاً، أو إذا ورد به دليل خاص كالسلاح والكراع، أما المتنقول منفرداً كالحيوان مثلاً فلا يصح وقه إلا تبعاً للأرض عند أبي يوسف، أما أبو حنيفة فلا يصح عنده وقف الحيوان؛ لأنه متنقول لا يتحقق فيه شرط التأييد، وعند محمد لا يصح لأنه متنقول لم يجرِ التعارف بوقفه^(٢). (وسيأتي الحديث عن ذلك مفصلاً في الفصل الثاني).

= يُنظر: البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني ٧٩٤هـ، طبع دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م، ٦٣ / ١، والدرر الكامنة، ابن حجر، ١٥٤ / ١، شذرات الذهب، ابن العماد، ٦ / ٨٠، والفتح المبين، المراغي، ١٣ / ٢، الأعلام، الزركلي، ١٤٠ / ١ (مراجعة سابقة).

(١) يُنظر: البناء، العيني، ٩٠٦ / ٦ وما بعدها، الحجة، محمد بن الحسن، ٧٥٤ / ٢ وما بعدها، حاشية الدسوقي، ١١٨ / ٤، نهاية المحتاج، الرئمي، ٣٧٨ / ٢، العبادي والشرواني على التحفة، ٧١ / ٨، الإنصاف، المرداوي، ١٠ / ٧، كشف القناع، البهوي، ٤ / ٢٤ (مراجعة سابقة).

- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، جعفر بن الحسن الهندي (المحقق المحلي)
من كتب الشيعة الإمامية، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، د. ط - د. ت، ١٦٧ / ٢.
- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن عبيد المرتضى، من كتب الشيعة
الزيدية، دار الكتاب الإسلامي، د. ط - د. ت، ١٥٢ / ٥.

(٢) يُنظر: البناء، العيني، ٩٠٦ / ٦ (مراجعة سابق).

وبناء على قول أبي يوسف بجواز وقف الحيوانات - كالبقر مثلاً - تبعاً للأرض، فإننا نعود إلى قول أبي حنيفة ومحمد بجواز بيع الكلب وعدده كسائر الحيوانات متقدماً يضمن متلفه^(١)؛ لنجعل من ذلك قولها مخرجاً على هذه الأقوال ملخصه:

يجوز وقف الحيوان تبعاً للأرض عند أبي يوسف، ومن جملة الحيوانات المتقدمة (الكلب) عند أبي حنيفة ومحمد؛ ولذا فيجوز وقف هذا الكلب تبعاً للأرض أخذأً من تجويز أبي يوسف لوقف الحيوان تبعاً، ومن عد أبي حنيفة محمد الكلب مالاً متقدماً يقبل الاعتراض.

وأما المالكية: فعلى الرغم من أن مذهب «المدونة» هو عدم عد مالاً متقدماً يصح بيعه، إلا أنهم عدوا الوقف شيئاً آخر غير البيع، فيصبح عندهم وقه حتى لو لم يجز عندهم بيعه، ولعل المستند في ذلك هو القاعدة الفقهية: «يُغترف في القرية ما لا يُغترف في المعاوضة»^(٢).

قال الدسوقي^(٣): «ويصح وقف مملوك ولو كان ذلك المملوك الذي أريد وقه لا يجوز بيعه، كجلد أضحية وكلب صيد خلافاً لبعضهم»^(٤).

وجاء في «معني المحتاج»: «لا يصح وقف كلب معلم أو قابل للتعليم

(١) ينظر: الحجة، محمد بن الحسن، ٢ / ٧٥٤ (مرجع سابق).

(٢) ذكرها الشرواني في شرحه على التحفة (الشرواني على تحفة المحتاج، ٨ / ٦٧) (مرجع سابق).

(٣) الدسوقي: من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٤) حاشية الدسوقي، ٤ / ١١٨ (مرجع سابق).

كما بحثه السبكي^(١)؛ لأنَّه غير مملوك، هذا في الأصح، والثاني يصح على رأي^(٢).

وجاء في «الإنصاف»: «وأما الكلب فالصحيح من المذهب أنه لا يصح وقفه... وقال الحارثي في شرحه: وقد تُخرج الصحة من جواز إعارة الكلب المعلم كما خُرج جواز الإجارة لحصول نقل المتفعة... قال الشيخ تقي الدين: يصح وقف الكلب المعلم...»^(٣).

وجاء في «شرائع الإسلام»: «يصح وقف كل ما يصح الانتفاع به... وكذا يصح وقف الكلب المملوك...»^(٤).

وجاء في «البحر الزخار»: «ويصح وقف الكلب لصحة الانتفاع به كالفرس»^(٥).

أدتهم:

استدل المجizzون لوقف الكلب على ما ذهبوا إليه بأنَّ القصد من الوقف هو

(١) السبكي: علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام، تقي الدين السبكي، الفقيه الشافعي، المحدث المفسر، النحوبي، الأديب، قاضي القضاة، ولد بمصر سنة ٦٨٣ هـ، ولد قضاء الشام سنة ٦٣٩ هـ، من مصنفاته - التي زادت على المئتين - الابتهاج في شرح المنهاج، والدر النظيم، توفي في القاهرة، سنة ٧٥٦ هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ١٣٩ / ١، البدر الطالع، الشوكاني، ٤٦٧ / ١، الدرر الكامنة، ابن حجر، ١٣٤ / ٣، الأعلام الزركلي، ١١٦ / ٥ (مراجعة سابقة).

(٢) مغني المحتاج، الشريبي، ٣٧٨ / ٢ (مراجعة سابق).

(٣) الإنصاف، المرداوي، ١٠ / ٧ (مراجعة سابق).

(٤) شرائع الإسلام، الهندي، ١٦٧ / ٢ (مراجعة سابق).

(٥) البحر الزخار، المرتضى، ١٥٢ / ٥ (مراجعة سابق).

حصول المتنعة، وفي الكلب متنعة في الصيد أو الحراسة فجواز وقفه^(١)، وهذه المتنعة هي متنعة مباحة، ويتحقق معها بقاء عين الموقوف^(٢)، ومما يقوي جواز وقفه القياس على جواز إعارته^(٣)، وجواز الوصية به^(٤)، وكذلك فإن بيعه جائز إذا كان معلّماً، والنهي عن البيع هو لغير كلاب الصيد والحراسة^(٥).

الثاني: المانعون: الذين لم يجيزوا وقف الكلب حتى لو كان معلّماً، وأصحاب هذا الاتجاه هم: أبو حنيفة ومحمد من الحنفية، وهو الأصح عند الشافعية، وال الصحيح عند الحنابلة^(٦).

أما أبو حنيفة فلأنه لا يجيز وقف المتنقول مطلقاً^(٧) - حتى ولو كان مالاً كما هو حال الكلب عنده كما رأينا -، ومن جملة المتنقول الحيوانات، ومنها الكلاب. وأما محمد فيجيز وقف المتنقول، لكن فيما تعارفه الناس^(٨)، والفتوى على

(١) يُنظر: المذهب، الشيرازي، ٣/٦٧٣، الإنصال، المرداوي، ٧/١٠، البحر الزخار، المرتضى، ٥/١٥٢ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: شرائع الإسلام، الهذلي، ٢/١٦٧ (مراجع سابق).

(٣) يُنظر: الإنصال، المرداوي، ٧/١٠ (مراجع سابق).

(٤) يُنظر: البيان، العماني، ٨/٦٢ (مراجع سابق).

(٥) يُنظر: الحجة، محمد بن الحسن، ٢/٧٥٤، الإنصال، المرداوي، ٧/١٠ (مراجعان سابقان).

(٦) يُنظر: العناية، البابري، ٦/٢١٦، مغني المحتاج، الشريبي، ٢/٣٧٨، الكافي، ابن قدامة، ٢/٣٢٠، وشرح متنهى الإرادات، البهوي، ٤/٣٣٥ (مراجع سابقة).

(٧) يُنظر: العناية، البابري، ٦/٢١٦. (مراجع سابق).

(٨) يُنظر: تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق، تأليف: فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، دار المعرفة، بيروت، ط١، المطبعة الأميرية بولاق، مصر، سنة ١٣١٣هـ، أعيد =

قول الإمام محمد عند الحنفية، ووقف الكلب ليس مما تعارفه الناس، وإن كان مالاً كما ذهب إلى ذلك أيضاً.

وأما الشافعية والحنابلة: فهم القائلون بعدم مالية الكلب، وعدم تقوُّم منافعه كما رأينا^(١)؛ ولذا فهم يقولون بعدم جواز وقفه، مستدلين على ذلك بأن الوقف تملك، والكلب لا يملك؛ لأنَّه لا يجوز بيعه^(٢) ولا إجارته ولا هبة^(٣)، وقد نصَّ الشافعي على أنه ليس بمال^(٤)؛ ولذا فهو غير متقوُّم ولا يقبل الاعتياض، فهو كالمعدوم^(٥).

= طبعه بالأوفست)، ٣٢٧ / ٣.

(١) يُنظر: الوسيط، الغزالى، ٤ / ٢٤٠، والكافى، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: مغني المحتاج، الشرييني، ٢ / ٣٧٨، والمذهب، الشيرازى، ٣ / ٦٧٣، البيان، العمرانى، ٨ / ٦٢، حاشية إعانت الطالبين، الدمياطى، ٣ / ٢٧٤، روضة الطالبين، النوى، ٥ / ٣١٥، المجموع، النوى، ١٦ / ٢٤٨، الرشيدى على النهاية، ٥ / ٣٥٧، نهاية المحتاج، الرَّملى، ٥ / ٣٦٠، الشروانى على التحفة، ٨ / ٦٧، العبادى على التحفة، ٨ / ٧١، الكافى، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠، الإنصاف، المرداوى، ٧ / ١٠، كشف القناع، ٤ / ٢٤٤، شرح الزركشى على الخرقى، ٤ / ٢٩٢ (مراجع سابقة). والمعتمد في البهوتى، ص ٢٤٤، شرح نيل المأرب للشيباني، ومنار السبيل لابن ضوبان، أعده: فقه الإمام أحمد بن حنبل، جمع نيل المأرب للشيباني، تدقير محمد الأرناؤوط، دار الخير، دمشق، ط١، علي بطحه جي ومحمد وهبي سليمان، ١٤٢١هـ - ١٩٩١م، ٢ / ٧، ومنار السبيل، ابن ضوبان، ٢ / ١٩٩، والعدة شرح العمدة، المقدسى، ص ٢٤٤، شرح متنهى الإرادات، البهوتى، ٤ / ٣٣٥ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: الوسيط، الغزالى، ٤ / ٢٤٠، والبيان، العمرانى، ٧ / ٢٩٠، وكشف القناع، البهوتى، ٣ / ٢٣٩ (مراجع سابقة).

(٤) الحاوي الكبير، الماوردي، ٧ / ٥١٨ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: الوسيط، الغزالى، ٤ / ٢٤٠ (مرجع سابق).

وهو وإن كان فيه منفعة، فقد أتيح الانتفاع به للضرورة على خلاف الأصل، كالميزة للمضطر، لكن هذه المنفعة غير مملوكة؛ لأنها لا تُضمَّن بالغصب^(١)، وبما أنها غير مملوكة فلا يصح وقفه لذلك.

وهذا هو الراجح عند الشافعية في الكلب المعلم أيضًا^(٢)، أما غير المعلم فلا يصح وقفه جزماً^(٣).

* المناقشة والترجيح :

من خلال ما سبق من دراسة مذاهب الفقهاء حول مالية الكلب لمعرفة تقوُّم منافعه أو عدم تقوُّم منافعه، ثم من دراسة مذاهب الفقهاء في حكم وقفه، يتبيّن لنا أنه قد ينفك التلازم بين جواز البيع وجواز الوقف للشيء الموقوف عند الفقهاء؛ إما تساهلاً تطبيقاً للقاعدة الفقهية: «يُغتفر في القرابة ما لا يُغتفر في المعاوضة»^(٤)، وهو ما ذهب إليه المالكية حين منعوا بيع الكلب حال المعاوضة، وأجازوا وقفه حال القرابة^(٥)، أو تشديداً انطلاقاً من أن الموقوف يُشترط فيه شروط أخرى غير

(١) يُنظر: البيان، العمرياني، ٧/٢٩٠، والمغني مع الشرح الكبير، ابن قدامة، ٦٢١/٧ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٨/٧، والمذهب، الشيرازي، ٣/٦٧٣ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: مغني المحتاج، الشريبي، ٢/٣٧٨ (مرجع سابق).

(٤) أوردها الشرواني في شرحه على تحفة المحتاج (الشرواني على التحفة، ٨/٦٧) (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: حاشية الدسوقي، ٤/١١٨، ولفظه: «ويصح وقف مملوك ولو كان ذلك المملوك الذي أُريد وقفه لا يجوز بيعه؛ كجلد أضحية وكلب صيد» (مرجع سابق).

المالية، تبني على التأييد^(١) وتحقيق صفة الجريان ومعنى الدوام، ولا ينسجم مع تلك الشروط ما كان من المنقولات كالحيوانات مثلاً^(٢)، حتى ولو كانت جائزة البيع، ومن ضمنها الكلاب.

وهذا مقتضى قول أبي حنيفة ومحمد، اللذين أجازا بيع الكلب^(٣)، أما في وقه فمقتضى قولهما في وقف المقاول يجعل وقه غير صحيح؛ لأنه من المنقولات التي لم يجرِ التعارف بوقفها^(٤).

وقد يتحقق التلازم بين جواز البيع وجواز الوقف للشيء الموقوف؛ لاشراكهما في علة التملك، فما جاز بيعه جاز وقهه، وما لم يجز بيعه لم يجز وقهه، وهو ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة حين منعوا بيع الكلب، ومنعوا وقهه أيضاً^(٥).

* الترجيح :

يبدو لنا أن من نظر إلى مقصود الوقف في تحقيق انتفاع الموقوف عليه، فتساهم في شروط الشيء الموقوف استناداً إلى القاعدة الفقهية: «يُغتفر في القرابة ما لا يُغتفر في المعاوضة»: قوله أقرب للصواب؛ حيث إن للكلب المعلم منافع لا يذكرها أحد كالحراسة والصيد وغير ذلك، بغض النظر عن كونها متقومة أم لا - كما

(١) يُنظر: البناء، العيني، ٦ / ٩١١ (مرجع سابق).

(٢) المرجع السابق، ٦ / ٩١٠ - ٩١١.

(٣) يُنظر: الحجة، محمد بن الحسن، ٢ / ٧٥٤ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: العناية، البابتي، ٢١٦ / ٦، وتبين الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٧ (مرجعان سابقان).

(٥) يُنظر: مغني المحتاج، الشريبي، ٢ / ٣٧٨، والمجموع للنووي، ١٦ / ٢٤٨، والكافي، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠، والإنصاف، المرداوي، ٧ / ١٠ (مراجع سابقة).

اختلف في ذلك الفقهاء - غير أنها موجودة، وهي حال الوقف تُطرح بغير ثمن ودون مقابل؛ ولذا فلا يرد عليها النهي الذي تضمّنه الحديث الذي ينهى عن ثمن الكلب^(١). وهذا ما يوافق مذهب المالكية^(٢).

وفي الرد على المانعين من الشافعية والحنابلة:

نرى أنه لم يتحقق التلازم عندهم دائماً بين جواز البيع وجواز الوقف للشيء الموقوف؛ فقد تحقق عندهم التلازم في المنع من بيع الخنزير ووقفه، حيث لم يجيزوا بيعه ولا وقفه^(٣)، وهو ما وافقهم عليه الشيعة الإمامية، وألحق الحنابلة بذلك سباع البهائم وجوارح الطيور التي لا تصلح للصيد^(٤).

غير أنهم - الشافعية والحنابلة - لم يتحققوا هذا التلازم بين وقف الفحل للضراب والإذراء، وبين إجارته لذلك، حيث لم يجيزوا إجارته لذلك لعدم إمكان تسليم المتفعة، ومع ذلك فإنهم أجازوا وقفه لذلك - للضراب والإذراء -، معللين بأن الوقف قربة يُحتمل ويعتبر فيها ما لا يُحتمل ولا يُغتفر في المعاوضات^(٥)، وهو

(١) الحديث أخرجه مسلم وغيره (تقدّم تخرّجه).

(٢) يُنظر: حاشية الدسوقي، ١١٨ / ٤ (مراجع سابق).

(٣) يُنظر: المجمع، النwoي، ٢٤٨ / ١٦، كشاف القناع، البهوي، ٢٤٤ / ٤، والكافاني، ابن قدامة، ٣٢٠ / ٢ (مراجع سابقة).

(٤) يُنظر: كشاف القناع، البهوي، ٢٤٤ / ٤، والإنصاف، المرداوي، ٧ / ١٠ (مراجع سابقة).

(٥) يُنظر: حاشية إعنة الطالبين، الدمياطي، ٢٧٤ / ٣، الشروانى والعبادى على التحفة، ٦٧ / ٨، والوسيط، الغزالى، ٢٤٠ / ٤، روضة الطالبين، النwoي، ٣١٦ / ٥، نهاية المحتاج، الرّملي، ٣٥٧ / ٥ (مراجع سابقة).

مذهب المالكية الذين يجيزون وقف الحيوانات مطلقاً^(١).

أما الحنفية فهم على مذهبهم في منع وقف المنقول الذي لم يتعارف الناس وقفه، ومن ضمن ذلك عندهم وقف الثور للإنزاء، فهو ليس بقربة مقصودة، وليس بمنقول متعارف وقفه^(٢).

ولذا فإننا يمكن لنا أن نرجح جواز وقف الكلب إذا كان معلمًا لينتفع به في عدة أمور، يمكن أن نتصور منها:

- ١ - حراسة العقارات والمباني الواقية وما فيها من مواشٍ وممتلكات.
- ٢ - إعارته للفقراء ليستعينوا به في الصيد ويرجعوا له لينتفع به غيرهم من الفقراء.
- ٣ - وضعها في خدمة المصالح العامة للمسلمين تحت أي دائرة تقوم بذلك، مثل ملاحقة المجرمين الفارّين واللصوص، وكشف المهربيين للمواد المحظورة عبر حدود الدول.

مع الأخذ بالحسبان عدم جواز وقف الخنزير؛ لأنّه لا ينتفع به ولأنّه نجس العين.

= المكتب الإسلامي، دمشق، ط١، ١٣٨٠ هـ بإشراف محمد زهير الشاويش)، ٤٣٩ / ١.

(١) ينظر: جواهر الإكليل، صالح الأزهري، تحقيق: الطيب الهاوالي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م)، ٢ / ٥٠٢، وبلغة السالك، الصاوي، ١٢ / ٤ (مرجع سابق).

(٢) ينظر البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٩ (مرجع سابق)، و(الجوهرة النيرة، محمد بن علي العبادي، المطبعة الخيرية، د. ط - د. ت)، ٦٣٦ / ١، والإسعاف في أحكام الأوقاف، حسام الدين برهان الدين إبراهيم بن موسى بن علي الطرابلسي الحنفي، دار الرائد العربي، بيروت، د. ط، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م)، ص ٢٨.

أما السماد الحيواني: وهو فضلات الحيوانات (الأنعام) التي يربيها الإنسان بغية الاستفادة من لحومها وألبانها، حيث إن هذه الفضلات تشكل سباداً فيه جميع العناصر اللازمة لتغذية النبات وتحسين خصوبة التربة، وهو ما لا يمكن للسماد الكيماوي أن يقوم به^(١).

فقد أجاز المالكية والحنفية في المعتمد عندهم بيع هذه الفضلات؛ لأن فيها منفعة بياح الارتفاع بها شرعاً، أما الشافعية والحنابلة فقد منعوا بيعها لنجاستها^(٢).
ويبدو أن الرأي الراجح جواز وقفها حتى ولو قلنا بنجاستها؛ لأن الوقف قربة يُغتفر فيه مالاً يُغتفر في المعاوضة.

* * *

* المطلب الثالث - وقف السنّدات وشهادات الاستثمار:

مدخل:

مع تطور السوق المالية فقد ظهر ما يُسمى في العرف الاقتصادي (بالسنّدات) التي يتداولها الناس فيما بينهم، فما حكم التعامل بها حلاً وحرمة؟ وعليه فما حكم وقفها؟ .

أولاً - تعريف السنّدات:

السنّد لغةً: هو كل ما يُستند إليه ويُعتمد عليه من حائط وغيره^(٣).

(١) يُنظر: البيوع الشائعة، د. توفيق البوطي، ص ٢٧٢ وما بعدها (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ١٤٣ / ٥، ومواهب الجليل، الخطاب، ٢٥٩ / ٤ - ٢٦١، المجموع النووي، ٢٣١ / ٩، المغني، ابن قدامة، ٣٢٧ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: المعجم الوسيط، الزيارات وغيرها، ٤٥٤ / ٢ (مرجع سابق).

وأصطلاحاً: «السنن هو صك قابل للتداول، ويمثل قرضاً يعقد عادةً بوساطة الاكتتاب العام، وتُصدره الشركات أو الحكومة وفروعها، ويُعتبر حامل سنن الشركة دائناً للشركة له حق دائنية في مواجهتها، ولا يُعد شريكاً فيها»^(١).

وبعبارة أخرى: «السنن: صك مالي قابل للتداول، يُمنح للمكتب لقاء المبالغ التي أقرضها، ويُخوله استعادة مبلغ القرض علاوةً على الفوائد المستحقة، وذلك بحلول أجله، أي: السنن: تعهد مكتوب بمبلغ من الدين لحامله في تاريخ معين، نظير فائدة مقدّرة»^(٢).

ثانياً - حكمها:

قبل معرفة الحكم ما هو تكييفها الشرعي؟ :

اتفق علماء الشريعة والقانون على أن التكييف الشرعي للسنن هو أنها قروض^(٣)، فهي تمثل ديناً على الشركة^(٤)، وصاحب السنن له حق استرداد قيمته من الشركة مضافاً إليه حقه في الفوائد الثابتة^(٥).

(١) أحكام الأسواق المالية، د. هارون، ص ٣٢ (أحكام الأسواق المالية (الأسهم والسنن)) ضوابط الانتفاع بها في الفقه الإسلامي، د. محمد صبري هارون، دار الفائق، الأردن، ط ١، ١٤١٩ـ١٩٩٩م).

(٢) الفقه الإسلامي وأداته، د. الرحيلي، ٣ / ١٨٣٩ (مرجع سابق).

(٣) ينظر: القرض المصرفي، د. البنا، ص ٤٩١ (القرض المصرفي، دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، د. محمد علي، محمد أحمد البنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧ـ٢٠٠٦م).

(٤) ينظر: أحكام الأسواق المالية (الأسهم والسنن)، د. هارون، ص ٣٢٧ (مرجع سابق).

(٥) ينظر: البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، د. عاشور عبد الجود، دار النهضة =

أما حكمها: فتكيفها بأنها قروض يحيلنا إلى شروط القروض في الفقه الإسلامي، والتي لا تُجيز للمقرض أن يشترط نفعاً لقاء قرضه، فالقرض: عقد إرفاق وقربة إذا جرّ نفعاً كان حراماً^(١)، فالدليون ينبغي أن تُستوفى دون زيادة ولا نقصان، والنظر في السنادات يؤكد ما يلي:

- ١ - أن حامل السند يستوفي فائدة ثابتة لقاء دينه، سواء أربحت الشركة أم لا.
 - ٢ - من السنادات ما يصدر بخصوص إصدار، حيث يدفع المكتب أقل من القيمة الاسمية، وحين الاستيفاء يستوفي القيمة كاملة.
 - ٣ - من السنادات ما يصدر بعلاوة زائدة على القيمة التي دفعها المكتب^(٢).
- والسنادات على هذا النحو لا تخرج عن كونها قرضاً يجرّ فائدة، والقرض إذا جرّ فائدة للمقرض كان ذلك ربا؛ لأن الفائدة هنا في مقابل الأجل، وهو ما يسمى (ربا النسيئة) المتفق على تحريمه.

وبناءً على ذلك: فلا يجوز التعامل بالسنادات بيعاً أو شراءً أو إصداراً، وسواء أكان المكتب بائعاً للسنادات أم مشارياً لها؛ لأن التعامل بالسنادات بأي صورة

= العربية، إيداع ١٩٩٠م، ص ١٨٥ ، والقانون التجاري، د. علي جمال الدين، فقرة ١٢٢ ، ص ٨٢ ، دار النهضة العربية ١٩٩٠م.

(١) يُنظر: الربا والقرض، د. أبو سريع، ص ١٠١ (الربا والقرض في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة بالأوضاع الاقتصادية المعاصرة، د. عبد الهادي أبو سريع، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دار الاعتصام، د. ط، ١٩٨٥م) و(المعاملات المصرفية ورأي الإسلام فيها، د. محمد عبدالله العربي، مجمع البحوث الإسلامية ١٩٧٢م)، ص ٤٦٥ ، والقرض المصرفية، د. البنا، ص ٤٩١ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: أحكام الأسواق المالية (الأسهم والسنادات)، د. هارون، ص ٣٢٧ (مرجع سابق).

مما سبق أمرٌ محرم^(١).

وهذا هو قول الكثرة الغالبة من الفقهاء والباحثين المعاصرين^(٢).

ثالثاً - وقفها:

اشترط الفقهاء في الموقوف المالية والتقويم، والتقويم يعني: حل الانتفاع

(١) يُنظر: القرض المصرفي، د. البناء، ص ٤٩١ - ٤٩٢ (مراجع سابق)، (المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الإسلامي، د. علي أحمد السالوس، دار الاعتصام، ط ٣، ١٤٠ - ١٤١، (الربا ومواجهة تحديات العصر، د. خديجة النبراوي، دار النهار، القاهرة، ١٩٩٨م)، ص ٢٣٣، الربا والقرض، د. أبو سريع، ص ١٠١ (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: الفتاوى الإسلامية، محمد شلتوت، دار الشروق، ط ١٢٤، سنة ١٩٨٤م، ص ٣٥٥، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، د. محمد عثمان شبير، دار النفائس، الأردن، ط ٣، ١٩٩٩م، ص ١٧٩، فقه الزكاة، د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢١٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٥٢٧ / ١، الشركات في الشريعة الإسلامية، عبد العزيز الخياط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ٢٢٧ / ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، علي أحمد السالوس، دار الثقافة، الدوحة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ١ / ٢٠٩، الأسهم والسنادات وأحكامها في الفقه الإسلامي، د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي السعودية، الرياض ١٤٢٤هـ، د. ط، ص ١٩٢، حكم وداعم البنك وشهادات الاستثمار، د. علي أحمد السالوس، دار الثقافة، شركة المساهمة في النظام السعودي، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، محمد صالح، ط ١، ١٩٤٩م، ص ٣٩٥، الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ١٨٤١ / ٣ (مراجع سابق). وهو ما قرره مجلس مجمع الفقه في دورته السادسة ١٤١٠هـ، قراره رقم ٦ / ١١ / ٦٢، مجلة المجمع مجل ٦، ج ٢، ص ١٧٢٣ (مجلة مجمع الفقه الإسلامي - منظمة المؤتمرات الإسلامية) (الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ٥١٨٨ / ٧) (مراجع سابق).

بهذا المال شرعاً^(١).

وببناءً على هذا: فقول جمahir الفقهاء والباحثين المعاصرین بعمرمة التعامل بالسندات بيعاً وشراءً، يجعل هذا الحكم ينساق على وقها؛ لأنها مما لا يحل الانفاس به شرعاً، ولذا فهي لا تتحقق شرط التقويم المطلوب توافره في الموقوف.

ومما يلحق بها في الحكم: شهادات الاستثمار والمال المودع في صندوق توفير البريد؛ لأنها مما ينطبق عليها حكم السندات، حيث تدفع الدولة فوائد ربوية على أرصدة صندوق البريد، وتتملك الأرصدة وتتصرف فيها، وشهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة (فتة أ - ب - ج) حرام أيضاً؛ لاعتمادها على الميسر أو القمار عن طريق تقسيم مجموع الربا إلى مبالغ مختلفة، لينالها عدد أقل من مجموع المقترضين، توزع باسم الجوائز عن طريق القرعة^(٢).

* * *

(١) ينظر: الوصايا والأوقاف والمواريث، السريتي، ص ١٩١ - ١٩٢، الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، د. إمام، ص ٢١٤ - ٢١١، ووقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، د. منصور، ص ٢٩ - ٣٠، الأموال التي يصح وقفها وكيفية صرفها، د. الزحيلي، ص ٧ (مراجعة سابقة).

(٢) ينظر: الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٥ / ٣٧٩٦ - ٣٧٩٩، الفتوى الإسلامية، شلتوت، ص ٣٥٥، المعاملات المالية، شبير، ص ١٧٩، فقه الزكاة، د. القرضاوي، ١ / ٥٢٧، الشركات في الشريعة الإسلامية، الخياط، ٢٢٧ / ٢، الاقتصاد الإسلامي، د. السالوس، ١ / ٢٠٩ (مراجعة سابقة)، حكم الإسلام في شهادات الاستثمار وصناديق التوفير وودائع البنوك، عبد الرحمن زعيتر، دار الحسن، د. ط - د. ت، ص ٨، حكم ودائع البنك وشهادات الاستثمار، د. السالوس، ص ٦٩ (مراجعة سابق).

المبحث الرابع

خلاصة أقوال الفقهاء في ضابط المالية

* المطلب الأول - أقوال الفقهاء:

يذكر كثير من المؤلفين^(١) اتفاق الفقهاء على اشتراط المالية والتقويم في الشيء الموقوف حتى يصح وقنه، وقد تقدّم تعريف المال عند الفقهاء أو التقويم، فهو يعني حلّ الانتفاع بهذا المال شرعاً^(٢)، غير أن البحث والتدقيق يُظهر لنا أن هذا هو مذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة^(٣).

بخلاف الملكية الذين اشترطوا في الموقوف مجرد الملك، لا المالية والتقويم، وهو أعم منهما، يشمل ما يقع عليه الملك حتى ولو لم يكن قابلاً

(١) يُنظر: الوصايا والأوقاف والمواريث، السريتي، ص ١٩١ - ١٩٢ ، والوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، إمام، ص ٢١١ - ٢١٤ ، والوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، د. منصور، ص ٢٩ - ٣٠ (مراجع سابقة)، والفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، بلفظ: «اتفق الفقهاء على اشتراط كون الموقوف مالاً، متقوماً، معلوماً...»، ٧٦٣٤ / ١٠ (مرجع سابق)، والوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٦١ - ١٦٢ (مرجع سابق)، والأموال التي يصح وقها، د. الزحيلي بلفظ: «هذه الأصول والضوابط أبانها فقهاؤنا الأوائل الذين اتفقوا على اشتراط كون الموقوف مالاً متقوماً معلوماً...»، ص ٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: المراجع السابقة.

(٣) يُنظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ٦ / ٢٢٠ .

معنى المحتاج، الشربيني، ٢ / ٣٧٧ ، المغني، ابن قدامة، ٦ / ٢٣٧ - ٢٣٨ (مراجع سابقة).

للبيع^(١)، ودليلنا على ذلك هو النصوص الواردة في كتب المالكية، والتي تكتفي باشتراط الملك في الموقوف دون المالية أو التقويم، ومن تلك النصوص جاء في «الشرح الكبير» في سياق الحديث عن الموقوف «يصح وإن كان الملك المدلول عليه مملوك بأجرة...»^(٢).

وقال الدسوقي^(٣) في «حاشيته على هذا الشرح»: «يصح وقف مملوك، ولو كان ذلك المملوك الذي أُريدَ وقه لا يجوز بيعه كجلد أضحية وكلب صيد...»^(٤). وهذا نصٌ صريحٌ واضحٌ في جواز وقف ما هو مملوك، حتى ولو لم يكن جائز البيع ككلب الصيد، حتى على قول بعض المالكية بعدم ماليته، وهو مذهب «المدقونة»^(٥).

وعليه: فإن المالكية اشترطوا في الموقوف الملك لا المالية والتقويم^(٦).

(١) الشرح الكبير، الدردير، ١١٨ / ٤ (مرجع سابق).
حاشية الدسوقي، ١١٨ / ٤ (مرجع سابق).

(٢) الشرح الكبير، الدردير، ١١٨ / ٤ (مرجع سابق).

(٣) الدسوقي المالكي (تقدمت ترجمته).

(٤) يُنظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١١٨ / ٤ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: التاج والإكليل، المؤاق، ٧٠ / ٦ (مرجع سابق).

(٦) يلاحظ أن أستاذنا الدكتور وهبة الرحيلي وبعد تقريره اتفاق الفقهاء على اشتراط المالية والتقويم، يبدأ بذكر شروط الموقوف مفصلاً عند الفقهاء، وحين يورد مذهب المالكية في شروط الموقوف فإنه يذكر الملك لا المالية والتقويم، وعلى سبيل المثال: «اشترط المالكية في الموقوف أن يكون مملوكاً لا يتعلّق به حق الغير، مفرزاً إذا كان غير قابل للقسمة، ويشمل المملوك ذات الشيء أو منفعته...» (الفقه الإسلامي وأدلته ٧٦٣٧ / ١٠) (مرجع سابق). ويقول: «أما المالكية فاشترطوا في الموقوف أن يكون مملوكاً، لا يتعلّق به حق =

* المطلب الثاني - المناقشة والترجيح:

على الرغم من اشتراط جمهور الفقهاء (من الحنفية والشافعية والحنابلة) المالية والتقويم في الشيء الموقوف، فإننا نلاحظ حرقهم لهذا الضابط أثناء التطبيقات، ومن ذلك:

١ - عند الحنفية: ذهب الحنفية إلى أن المنافع والحقوق ليست أموالاً^(١)، فهي لا تتحقق صفة المالية، ومع ذلك فقد أجازوا وقف الحقوق تبعاً للعقار كحق الارتفاق^(٢).

ولهم أن يردوا على ذلك: بأنهم أجازوا وقف الحقوق تبعاً، تطبيقاً للقاعدة الفقهية: «يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في الأصل»^(٣).

غير أنه يمكن أن يقال لهم: أنتم اشترطتم المالية في الموقوف دون تفريق بين أن يكون أصلاً أو تابعاً، وحتى في حالة كونه تابعاً، فهو يفتقر إلى صفة ما كالملك أو المالية حتى يجوز الانتفاع به.

ثم إنهم عدُوا الكلب مالاً متقوماً يجوز بيعه^(٤)، ولكنهم منعوا وقفه تخريجاً

= الغير، مفرزاً إذا كان غير قابل للقسمة، ويشمل المملوک ذات الشيء أو منفعته، كما يشمل الحيوان...» (الأموال التي يصح وقفها، ص ١٠) (مرجع سابق).

(١) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٥٠ / ٥ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٣٩٣ / ٣ - ٣٩٥، والبحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٦ / ٥ (مرجع سابقان).

(٣) المدخل الفقهي، د. الكردي، ص ١٠٠ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: الحجة، محمد بن الحسن، ٧٥٤ / ٢ وما بعدها (مرجع سابق).

على مذهبهم القائل بعدم صحة وقف المنقول (ومن ضمنه الحيوانات كالكلاب) مطلقاً، كما ذهب إلى ذلك أبو حنيفة، وإذا لم يجر العرف بوقفه كما ذهب إلى ذلك محمد، والفتوى على قوله^(١)، والكلب منقول لم يجر العُرُف بوقفه.

أي إن الحنفية أجازوا وقف الحقوق والمنافع تبعاً، وهي لا تتحقق ضابط المالية عندهم، وأبطلوا وقف الكلب، وهو ما يتحقق صفة المالية عندهم، وعليه مما اشترطوه من ضابط المالية في الموقوف لم يتزموا به في التطبيقات العملية.

٢ - عند المالكية: حتى الذين قالوا منهم بأن الكلب ليس بمال، فإنهم أجازوا وقفه حتى ولو لم يُجُز بيعه^(٢) وهذا يعني عدم اشتراط المالية كما أسلفنا عندهم.

٣ - عند الشافعية والحنابلة: حيث عدُوا المنافع والحقوق أموالاً تتحقق ضابط المالية^(٣)، ولكنهم مع ذلك منعوا وقف الحقوق والمنافع^(٤)، ووافقهم في هذا المنع الشيعة الإمامية^(٥).

ثم إنهم أجازوا وقف الفحل للضراب والإزياء (أي: وقف الثور لتكثير الأبقار)، مع أن منفعته لا تتحقق صفة التقؤم عندهم، حيث لا تصح (الأجل

(١) يُنظر: العنابة شرح الهدایة، البابرتی، ٦ / ٢١٦، وتبیین الحقائق، الزیلعي، ٣ / ٣٢٧ (مرجع سابقان).

(٢) يُنظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١١٨ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الأسباه والنظائر، السیوطی، ص ١٩٧، والمغنى، ابن قدامة، ٥ / ٤٣٩ (مرجع سابقان).

(٤) يُنظر: مغنى المحتاج، الشربینی، ٢ / ٣٧٧، شرح متہی الإرادات، البھوتی، ٤ / ٣٣٥ (مرجع سابقان).

(٥) يُنظر: الفقه على المذاهب الخمسة، مغنية، ص ٥٩٥ (مرجع سابق).

الضراب) إجارتة؛ لعدم إمكان تسلیم المتفعة^(١) أي: إن الشافعية والحنابلة منعوا وقف الحقوق والمنافع، وهي تتحقق ضابط المالية عندهم، وأجازوا وقف الثور للإنزاء، ومنفعته لا تتحقق ضابط التقويم عندهم.

ومما سبق: فإننا نرجح ألا يكون ضابط (المالية) شرطاً لازماً في الموقوف كي يصح وقفه، وأن الضابط الذي نرجحه بديلاً عنه هو (المنفعة)، بأن يكون الشيء الموقوف يحقق نفعاً للموقوف عليه، سواء أكان مالاً - عيناً أو منفعة - أم كان ملكاً، وهو بهذا الشمول يندرج تحته ضابط المالية.

وعليه: فيصح وقف ما يتحقق ضابط المالية، سواء أكان عيناً أم منفعة، كوقف منافع الآلات الصناعية، ووقف حق التأليف، وبراءة الاختراع، ويصح وقف ما لا يتحقق ضابط المالية ككلب الصيد والحراسة عند من يقول بعدم ماليته، وكوقف روث الأبقار والأغنام لاستفادتها في إصلاح الأراضي الزراعية وجعلها أكثر خصوبة، حتى ولو لم تتحقق ضابط المالية لكونها ملكاً لا مالاً، وكوقف الثور للإنزاء، وخصوصاً إذا كانت الأبقار أيضاً موقوفة.

أمّا ما لا نفع فيه للموقوف عليه فلا يصح وقفه؛ كالخنزير والميّة، ومن طريق أولى ما كان الانتفاع به محرماً؛ كآلات المعاذف والموسيقى والصور التي تُبرّز العورات وغير ذلك . . .



(١) ينظر: نهاية المحتاج، الرئيسي، ٥ / ٣٥٧، حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٤، الفواكه العديدة، المنقور، ١ / ٤٣٩ (مراجع سابقة).

الفصل الثاني

ضابط التأييد

(أو الانتفاع بالموقف مع بقاء العين)

يحتوي هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: وقف العقار.

المبحث الثاني: وقف المنقول.

المبحث الثالث: خلاصة ضابط (التأييد في الموقف) عند الفقهاء.

الفصل الثاني

ضابط التأييد

(أو الانتفاع بالموقوف مع بقاء العين)

المبحث الأول

وقف العقار

مدخل: مفهوم العقار:

العقار لغة: المنزل والضيعة والنخل والأرض ونحو ذلك^(١).

واصطلاحاً: يستخدم الفقهاء مصطلح (العقار) بمعنى يقابل المنقول الذي يمكن تحويله من مكان إلى آخر، وهو عند الحنفية الأرض لا غير، ولا يُعدُّ البناء والشجر عقاراً إلا تبعاً للأرض، فيما يشمل عند المالكية الأرض وما اتصل بها من البناء والشجر^(٢).

* المطلب الأول - آراء الفقهاء في وقف العقار:

اتفق الفقهاء على جواز وقف العقار بلا خلاف^(٣)، بل إن العقار هو المثال

(١) يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (ع ق ر)، ٦ / ٣٦١ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: فتح القيدير، ابن الهمام، ٦ / ٢١٥، رد المحتار، ابن عابدين، ٣ / ٤٠٨، بداية المجتهد، ابن رشد، ٢٥٤ / ٢، أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. سراج، ص ٧٣، الأحوال الشخصية، د. الكردي، ص ٢٠٧، الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ٤ / ٢٨٨٢ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: البناء، العيني، ٦ / ٩٠٦ (مرجع سابق)، المقدمات الممهدات، ابن رشد، ٢ / ٤١٧.

الذي يذكره الفقهاء صورةً تطبيقيةً للوقف المتفق عليه بين الفقهاء، ثم يتحدثون عن الفروع المختلف فيها، وعباراتهم في ذلك تدور حول معنى واحد مفاده: (يجوز وقف العقار كالدور والأرضين والبناء)^(١)، وهو يشمل الحوانيت والحوائط والبساتين والآبار والمقابر والطرق^(٢).

* * *

* المطلب الثاني - أدلةهم :

وهي أدلة تدل بعمومها على مشروعية الوقف، وتميز بأنها صريحة في جواز وقف العقار خاصة.

استدلوا على الجواز بالأدلة التالية:

١ - فعل النبي ﷺ: أخرج البخاري في «صححه» عن عمرو بن العاص قال: «ما ترك النبي ﷺ إلا بغلته البيضاء، وسلامه، وأرضاً تركها صدقة»^(٣).

= (المقدمات الممهّدات، محمد بن رشد القرطبي ٥٢٠ هـ، تحقيق: سعيد عراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م)، الأم، الشافعي، ٤ / ٥٦، شرح منتهى الإرادات، البهوي، ٤ / ٣٣٤، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ٤ / ٢٩٤ (مراجعة سابقة).

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٦، الإسعاف، الطراولي، ص ٢٤، الفواكه الدوائية، النفراوي، ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ (مراجعة سابقة)، فتاوى ابن رشد، ٣ / ١٣٩٠ - ١٣٩١، فتاوى ابن رشد، محمد بن رشد القرطبي المالكي، ٢٠٥ هـ، تحقيق: المختار التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧، نهاية المحتاج، الرَّملي، ٥ / ٣٥٨، العدة شرح العمدة، المقدسي، ص ٢٤٤ (مراجعة سابقة).

(٢) يُنظر: فتح الجليل، عليش، ٨ / ١١٠ (مراجعة سابقة).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب: بغلة النبي ﷺ برقم (٢٧١٨) (صحيح=

٢ - عمل الصحابة: فقد وقف كثير من الصحابة أرضهم، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

أ - وقف عمر بن الخطاب أرضه في خيبر: (عن ابن عمر رض أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً من أرض خيبر فقال: يا رسول الله! أصبت أرضاً بخيبر، لم أصِب مالاً قط نفس عندي منه، فما تأمرني؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا تورث، في الفقراء وذوي القربي والرقب والضعيف وابن السبيل، لا جناح على من ولها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول) ^(١).

ب - وقف أبي طلحة ^(٢) أرضه بالمدينة والتي كانت تسمى بئر حاء ^(٣).

= البخاري، ٣ / ١٠٥٤ (مرجع سابق).

والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الوقف، باب الصدقات المحرمات، ٦ / ١٦٠ (مرجع سابق).

والنسائي في السنن، كتاب الأحباس، ٦ / ٥٣٩، (سنن النسائي بشرح السيوطي) (مرجع سابق).

والدارقطني في السنن، كتاب الأحباس برقم (٤٣٥١) (سنن الدارقطني، ٤ / ١١١) (مرجع سابق).

(١) متفق عليه: (تقدم تخرجه). وهو دليل على جواز وقف الأراضي والعقار. يُنظر: (فتح الباري، ابن حجر، ٥ / ٤٠٣) (مرجع سابق).

(٢) أبو طلحة: (الصحابي الجليل) - (تقدمت ترجمته).

(٣) متفق عليه: (تقدم تخرجه). (عن أنس بن مالك: قام أبو طلحة إلى رسول الله فقال: يا رسول الله! إن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿لَنَنْتَلُوا إِلَّا حَقًّا ثُنِفُوا مَا تَحْبُّونَ﴾ وإن أحب أموالي إلى بئر حاء، وإنها صدقة لله أرجو برها وذرها... الحديث).

ت - وقف أنس بن مالك، والزبير^(١)، وابن عمر أرضهم: أخرج البخاري في «صحيحه» تعليقاً ما نصه: «وأوقف أنس داراً، فكان إذا قدمها نزلها، وتصدق الزبير بدوره، وقال: للمردودة من بناته (المطلقة) أن تسكن غير مضرّة ولا مُضرّ بها، فإن استغنت بزوج فليس لها حق».

ث - وجعل ابن عمر نصيه من دار عمر سكناً لذوي الحاجة من آل عبد الله^(٢).

ج - وقف الأرقم بن أبي الأرقم^(٣) داره على الصفا: «أخرج الحاكم عن عثمان بن الأرقم المخزومي أنه كان يقول: أنا ابن سبع الإسلام، أسلم أبي سبعة، وكانت داره على الصفا، وهي التي كان النبي ﷺ يكonz فيها في الإسلام،

(١) الزبير: بن العوام، بن خويلد بن أسد، حواري رسول الله وابن عمته صفية، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد السادة أصحاب الشورى، أسلم ولوه ١٢ سنة، وقيل ٨ سنين، قُتل سنة ٤٣٦ هـ ولوه ٦٦ سنة، قتله عمرو بن جرموز غدرًا.

يُنظر: (الإصابة، ابن حجر، ٢٥٧ - ٢٥٣ / ٢)، ترجمة رقم (٢٧٧) (مراجع سابق).

(٢) أخرج البخاري تعليقاً في صحيحه، كتاب الوصايا، باب إذا وقف أرضاً أو بثراً، ١٠٢١ / ٣ (صحيح البخاري) (مراجع سابق).

- سنن البيهقي الكبرى، كتاب الوقف، باب الصدقات المحرمات، برقم (١١٦٨١) (سنن البيهقي، ٦ / ١٦) (مراجع سابق).

- كنز العمال، الهندي، كتاب الوقف من قسم الأفعال، برقم (٤٦١٥١) (كتن العمال، ١٦ / ٨٩٣) (مراجع سابق) (قال الذبيحي: صحيح التلخيص، ٣ / ٧٩).

(٣) الأرقم بن أبي الأرقم: كان اسمه عبد مناف بن أسد بن مخزوم، أمّه تماضر بنت خديم السهمية، كان من السابقين للإسلام، قيل أسلم بعد عشرة، شهد بدراً، كانت داره على الصفا يجتمع فيها النبي ﷺ وأصحابه في بداية الإسلام، ثم وقف هذه الدار.

يُنظر: (الإصابة، ابن حجر، ١ / ٤٣ - ٤٤)، ترجمة رقم (٧٣) (مراجع سابق).

وفيها دعا الناس إلى الإسلام، فأسلم فيها خلق كثير منهم عمر بن الخطاب، فسميت دار الإسلام، وتصدق بها الأرقام على ولده، وذكر أن نسخة صدقته: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما قضى به الأرقام، (إلى أن قال) لا تباع ولا تورث^(١). وجه الاستدلال: وقف أنس بن مالك داره بالمدينة، وكذلك الزبير، وابن عمر تصدق بداره محبوسة لا تباع ولا تورث^(٢).

ح - جاء في «الخلافيات» للبيهقي^(٣): قال أبو بكر عبدالله بن الزبير الحميدي^(٤): «تصدق أبو بكر الصديق بداره بمكة على ولديه فهي إلى اليوم، وتصدق عمر برئته عند المروءة على ولده فهي إلى اليوم، وتصدق علي^(٥) بأرضه

(١) أخرجه الحاكم بسنده فيه الواقدي وسكت عنه. ينظر: نصب الرأبة، الزيلعي كتاب الوقف، ٤٨٠ / ٣ (مرجع سابق)، والدارقطني في الفرائض، ٤٥٤ / ٢ (مرجع سابق).

(٢) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٤٠٧ / ٥ (مرجع سابق).

(٣) البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر النيسابوري، الحافظ الفقيه الشافعي، ولد في خسرو جرد سنة ٣٨٤ هـ، ونشأ في بيحقق، درس الفقه الشافعي والعقيدة على المذهب الأشعري، رحل في طلب الحديث، من كتبه: السنن الكبرى، والسنن الصغرى، والخلافيات وغيرها كثيرة.

يُنظر: (طبقات الشافعية الكبرى)، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكى (٦٧٧١ هـ)، تحقيق: الطفاجي والحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م)، ٨ / ٤.

(٤) أبو بكر الحميدي: عبدالله بن الزبير بن عيسى بن عبد الله القرشي الأستاذ، صاحب الشافعي، ورفيقه في رحلته إلى الديار المصرية، أخذ عن شيخ الشافعي، مفتى أهل مكة ومحدثهم، روى عن البخاري في صحيحه، وله مسندة مشهور، مات في مكة سنة ٢١٩ هـ.

يُنظر: (طبقات الشافعية)، ابن شهبة، ٦٦ / ١ ترجمة رقم (١١)) (مرجع سابق).

(٥) علي بن أبي طالب: بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله وصهره، =

وداره بمصر وبأمواله بالمدينة على ولده فذلك إلى اليوم، وتصدق سعد بن أبي وقاص^(١) بربعيه عند المروءة وبداره بالمدينة وبداره بمصر على ولده فذلك إلى اليوم، وعثمان تصدق بدومة - اسم مكان - فهي إلى اليوم، وعمرو بن العاص بالوهط - اسم مكان - بالطائف وداره بمكة والمدينة على ولده فذلك إلى اليوم»^(٢).

١ - الإجماع: فقد نقل كثير من الفقهاء إجماع الصحابة والتابعين على جواز وقف العقار من أراضٍ دور، وحوائط، وغير ذلك^(٣).

٢ - المعقول: من عدة أوجه:

أ - أن الذي يجوز وقفه هو ما يجوز بيعه ويجوز الانتفاع به مع بقاء عينه،

= رابع الخلفاء الراشدين، أحد العشرة المبشرين بالجنة، ولد بمكة وأسلم وهو صغير، شهد جميع الغزوات إلا تبوك، قتله عبد الرحمن بن ملجم غيلة في ١٧ رمضان سنة ٤٠ هـ، روى عن النبي ﷺ ٥٨٦ حديثاً.

يُنظر: (الإصابة، ابن حجر، ٢٦٩ / ٤، الاستيعاب، ابن عبد البر، ٢٦ / ٣، أسد الغابة، ابن الأثير، ٩١ / ٤) (مراجع سابقة).

(١) سعد بن أبي وقاص: سعد بن مالك بن أهيب، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وآخرهم موتاً وأمه حمامة بنت سفيان بن أمية بنت عم أبي سفيان، أول من رمى بسهم في سبيل الله، أحد الستة أهل الشورى، مات سنة ٥١ هـ، قال عنه النبي ﷺ هذا خالي فليُرني امرؤ خاله.

يُنظر: (الإصابة، ابن حجر، ٧٣ / ٣، ترجمة رقم (٣١٩٦)) (مراجع سابق).

(٢) سنن البيهقي الكبير، كتاب الوقف، باب الصدقات المحرمات برقم (١١٦٨٠) سنن البيهقي، ٦ / ١٦١ (مراجع سابق) ذكره في نصب الراية دون تعليق، ٤٨٠ / ٣ (مراجع سابق).

(٣) يُنظر: القوانين الفقهية، ابن جزي، ص ٣٦٤، المقدمات الممهّدات، ابن رشد، ٤١٧ / ٢ (مراجع سابقان). غير أنني لم أجده هذا الإجماع في كتاب الإجماع لابن المنذر.

ويشَكُّل أصلًا يبقى بقاء متصلةً، وهذا يتحقق في العقار^(١).

بــ الوقف مقتضاه التأييد، وبقاء العين مع الانتفاع بها، والعقار متآبد على الدوام، وهو كذلك يُنتفع به مع بقاء عينه^(٢).

تــ من شروط الموقوف أن يكون مالاً متقوماً، ويمكن إفرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار، (والتقوّم: يعني: حل الانتفاع بهذا المال شرعاً) وكلا الشرطين (المالية والتقوّم) يتوافران في العقار؛ فلذا يصح وقفه^(٣).

ونظراً لقوة أدلة جواز وقف العقار، وعدم الخلاف في جواز وقفه، فقد عدَ بعض الفقهاء أن الأصل في الموقوف أن يكون عقاراً.

جاء في «القوانين الفقهية»: «فلا خلاف بين الفقهاء على صحة وقف العقار، بل إن الأصل في الموقوف أن يكون عقاراً؛ لأن صرف المنفعة على وجه التأييد لجهة لا تقطع لا يكون إلا في عين دائمة البقاء، وهو ما لا يتحقق إلا في العقار»^(٤).

وأما القانون المصري (رقم ٤٨ لعام ١٩٤٦م) فقد أجاز وقف العقار والمنقول، والنص في المادة (٨): «يجوز وقف العقار والمنقول، ولا يجوز وقف الحصة في عقار غير قابل للقسمة إلا إذا كان الباقي موقوفاً، واتحدت الجهة

(١) يُنظر: المغني، ابن قدامة، ٧ / ٦٢١ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: درر الحكم، ابن فرموزا، ٢ / ١٣٧، الجوهرة النيرة، العبادي، ١ / ٢٣٥ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: القوانين الفقهية، ابن جزي، ص ٣٦٤، الوصايا والأوقاف والمواريث، السريتي، ص ١٩١ - ١٩٢، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، إمام، ص ٢١٤ - ٢١١، الوقف ودوره، منصور، ص ٣ (مراجعة سابقة).

(٤) القوانين الفقهية، ابن جزي، ص ٣٦٤ (مراجعة سابق).

الموقوف عليها، أو كانت الحصة مخصصة لمنفعة عين موقوفة»^(١).

* * *

* المطلب الثالث - ما يدخل مع الأرض في الوقف:

إذا وقف أرضاً وعليها بناء أو فيهاأشجار وثمار، فهل تدخل مع الأرض في الوقف فيكون الجميع وقفاً، أم تفرد عن الأرض وتبقى على ملك صاحبها؟.

ذهب الحنفية إلى أن البناء يدخل في وقف الأرض تبعاً، إذا كان هناك بناء من دار وغيرها.

أما الأشجار فهناك رواياتان عند الحنفية:

في «فتاوی قاضیخان»^(٢) و«الإسعاف» للطرابلسي^(٣): تدخل الأشجار في وقف الأرض كما تدخل في البيع، ويدخل الشرب والطريق استحساناً؛ لأن الأرض إنما توقف للاستغلال، وهو لا يتسع إلا باستخدام الماء والطريق؛ ولذلک فيدخلان في الوقف قياساً على الإجارة.

لكن لو وقف الأرض مقبرةً فلا تدخل الأبنية والأشجار، وتكون له ولورثته

(١) نظام الوقف في تشريعاته المتعددة، د. بهنسي، ١١ / ٤ (مراجع سابق).

(٢) قاضیخان: حسن بن منصور بن محمود الفرغاني، كان إماماً كبيراً في الفقه الحنفي، أخذ عن المرغيناني، وله: الفتاوی والواقعات والأمالي وشرح الجامع الصغير، توفي سنة ٥٩٢ هـ في ليلة النصف من رمضان.

يُنظر: (الفوائد البهية في تراجم الحنفية، اللكتوی، طبع دار الأرقام، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨، ص ١١١).

(٣) والطرابلسي: هو برهان الدين، إبراهيم بن موسى بن أبي بكر، ابن الشيخ علي الطرابلسي الحنفي، ولد ١٤٤٩ هـ / ١٨٣٥ م، وتوفي ١٥١٦ هـ / ١٩٢٢ م.

من بعده؛ لأنها ليست من لوازم الانتفاع بالأرض عند ذلك لدفن الموتى.
أما الشمار: فلا تدخل الشمار القائمة وقت الوقف؛ سواء كانت مما تؤكل
أو لا، كاللورود والرياحين.

ولو وقف أرضه بجميع حقوقها وكل ما فيها لا يدخل الشمر أيضاً في الوقف
(في القياس)، لكن (في الاستحسان) يلزم التصدق بالشمار على الفقراء على وجه
النذر لا على وجه الوقف، هذا عن الشمار القائمة على الشجر يوم الوقف، أما
ما يستجدد من شمار بعده فيُصرف في وجوه الوقف؛ لأنه غلة الموقوف.

ولو وقف أرضاً وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف إذا كان مما يقطع في
مدة سنة؛ كالشعير والبقل والأس والياسمين وورق الحناء والقطن والباذنجان وزهر
بصل النرجس، وأما إذا كان لا يقطع في سنة أو سنتين فأكثر، فهو ثابت يدخل في
الوقف تبعاً؛ كقصب السكر مثلاً^(١).

وإلى دخول البناء والغرايس في الأرض الموقوفة^(٢) ذهب ابن حزم
الظاهري^(٣).

(١) يُنظر: فتح القيدير، ابن الهمام، ٢١٥ / ٦، الإسعاف، الطرابلسي، ص ٢٤ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: المحتلي، ابن حزم، ١٤٩ / ٨ (مرجع سابق).

(٣) ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أصل جده من فارس، ولد سنة ٣٨٤ هـ يقال إنه صيف ٤٠٠ مجلد، عمر أكثر من تسعين سنة، كان ظاهرياً لا يقول بالقياس،
يُنظر: (البداية والنهاية، ٩٩ / ١٢ - ١٠٠) (البداية والنهاية، إسماعيل بن كثير الدمشقي،
تحقيق: مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، ١٤١٣ هـ -
١٩٩٣ م).

وقف البناء دون الأرض:

ذهب الحنفية إلى أن وقف البناء دون الأرض لا يجوز، فلو بني على أرضه بناء ثم وقف البناء دون الأرض لم يصح وقفه؛ لأن الأصل في الوقف العقار؛ إذ هو الذي يتبدل، أما البناء فهو تبع له، وهو من المنقول الذي لم يرد فيه أثر أو تعامل، فيبقى على أصل القياس من المنع، هذا في الصحيح من مذهبهم.

وقيل: يجوز لأنه ورد أن أبا حنيفة أجاز وقف البناء دون الأرض.

لكن ذكر في «الأصل» أن وقف البناء دون أصل الدار لا يجوز^(١)، وقد ميز الخصاف^(٢) بينها وبين الحوانيت في أرض مستأجرة، فأجاز الثانية ومنع الأولى، وأجاز وقف ما يلحق بالأرض تبعاً لها كالثيران، أما غير ذلك من المنقول فلم يقل بصحته إلا فيما ورد فيه نص كالکراع والسلاح.

قال في «أحكام الأوقاف»: «قلت: فما تقول في رجل وقف بناء دار له دون الأرض؟، قال: لا يجوز.

قلت: فما تقول في حوانيت السوق، لو أن رجلاً وقف حوانيت من حوانيت السوق؟.

قال: إن كانت الأرض إجارة في أيدي القوم الذين بنوها، لا يُخرجهم السلطان عنها، فالوقف جائز فيها؛ من قبل أنَّ قد رأيناها في أيدي أصحاب البناء، يتوارثونها وتُقسم بينهم، لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يزعجهم عنها، وإنما له عليهم غلة يأخذها منهم، قد تداولتها أيدي الخلف عن السلف، ومضى عليها الدهور وهي في

(١) يُنظر: درر الحكماء، ابن فرموزا، ٢ / ١٣٧ (مرجع سابق).

(٢) الخصاف: من الحنفية (تقدمت ترجمته).

أيديهم يتبايعونها ويؤجرونها، وتجوز فيها وصاياتهم، ويهدمون بناءها ويغيرونه ويبنون غيره، فكذلك الوقف فيها جائز.

قلت: فهل يجوز الوقف في غير الأراضين والعقارات؟.

قال: لا يجوز، إلا أن يكون رقيقاً يوقفهم الرجل مع أرضه، أو ثيراناً يوقفها مع الأرض، فإذا وقف ذلك مع الأرض جاز، وإن وقف شيئاً من ذلك دون الأرض لم يجز، إلا ما يُحبس في سبيل الله من الكراع والسلاح، فإن ذلك جائز...^(١).
ونلاحظ أننا تعرضنا لمذهب الحنفية دون غيرهم في مسألة البناء والأشجار، هل يدخل في وقف الأرض؟ وفي وقف البناء دون الأرض؟ ولم نتعرض لباقي المذاهب.

والسبب في ذلك أن جمهور الفقهاء - غير الحنفية - يجازون وقف المنشئ؛ سواء كان مستقلاً بذاته أو تبعاً لغيره^(٢)، أما الحنفية فلم يجازوا وقف المنشئ - ومنه البناء والغراس - إلا تبعاً للعقار^(٣)، أو إذا جرى بوقفه العُرف أو إذا ورَدَ به نصٌ كالكراع والسلاح^(٤) وهذا ما سيأتي الحديث عنه مفصلاً في المبحث القادم، تحت عنوان (وقف المنشئ).

(١) أحكام الأوقاف، الخصّاف، ص ٣٤ - ٣٥ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: شرح منح الجليل، علیش، ٨/١١١، مغني المحتاج، الشريبي، ٢/٣٧٧، المغني، ابن قدامة، ٧/٦٢١ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: البناء، العيني، ٦/٩٠٦، تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣/٣٢٧ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: المبسوط، السرخسي، ٤٥/١٢، الاختيار، الموصلي، ٣/٤٢، اللكتوني على الهدایة، ٤/٤٣٤ (مراجع سابقة).

ماذا يُصنع بالعقار إذا خَرِبَ؟

ذهب الحنفية، وربيعة من المالكية، والحنابلة: إلى جواز بيع الموقوف (العقار) إذا خَرِبَ، ويشترى بثمنه عقار آخر يكون وقفاً بدلاً عنه^(١)، وإن لم يكُن ثمنه لذلك فإنه: يخرج من الوقفية ويُبطل الوقف، ويصير ميراثاً عند محمد من الحنفية^(٢) أما الحنابلة: فيرد ثمنه على أهل الوقف^(٣).

أما المالكية والشافعية: فقد ذهبوا إلى عدم صحة بيع العقار الذي خَرِبَ^(٤)، وبين الإمام مالك قوله على مبدأ سد الذرائع؛ حيث إن في تجحيز بيع الأوقاف إذا خَرِبَتْ: فتح بابٍ واسع أمام التحايل والادعاء على العقار الموقوف بأنه خَرِبَ؛ ولذا فلا يجوز بيع أنقاضه.

واستدل على ذلك ببقاء العقارات الموقوفة من السلف وفيها خراب كثير دون بيعها، واستثنى المالكية من ذلك ما لو شرط الواقف بيعه، وإنما جاز.

وكذلك هدم الدار التي بجوار مسجد ما ليُوسَع بها المسجد، فإنها تباع، وكذلك لو دعت الحاجة لتوسيع طريق أو مقبرة^(٥)، ويشترى بثمنها داراً وتكون

(١) يُنظر: البناء، العيني، ٦ / ٩٣٥ ، القوانين الفقهية، ابن جزي، ص ٣٦٥.

- الكافي، ابن قدامة، ٢ / ٣٣٠ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: البناء، العيني، ٦ / ٩٣٥ (مراجع سابق).

(٣) يُنظر: الكافي، ابن قدامة، ٢ / ٣٣٠ (مراجع سابق).

(٤) يُنظر: مواهب الجليل، الحطّاب، ٧ / ٦٦٢ ، الفواكه الدواني، التفراوي، ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، المهدب، الشيرازي، ٢ / ٣٢٢ ، البيان، العمراني، التفراوي، ٨ / ٧٧ (مراجع سابقة).

(٥) يُنظر: الفواكه الدواني، التفراوي، ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، حاشية العدوبي، ٢ / ٢٦٩ (مراجع سابقان).

وقفاً، والدليل أن مسجد رسول الله ﷺ أدخلت فيه دور كانت موقوفة، وهذه رواية سحنون.

أما ابن القاسم؛ ففي سماعه أنهم إن باعوا الدار ليوسعوا بها المسجد يشترون بثمنها داراً أخرى، لكن يجعلونها في صدقة أبيهم، ولا يقضى عليهم بذلك^(١).

أما الشافعية فقالوا: إن الثمن المدفوع قيمة للعقار الذي أتلف له طريقان:

١ - من قال إن ملكية الموقوف هي للموقوف عليه: وجبت القيمة عنده للموقوف عليه؛ لأنه بدل ملكه.

٢ - من قال إن ملكية الموقوف هي لله قال: يُشتري به مثله ليكون وقفاً مكانه.

ورجح أبو حامد الإسفاريني^(٢) القول الثاني؛ لأن الموقوف عليه يملك الانتفاع لا الرقبة^(٣).

وأخيراً: ماذا عن حكم الهواء الموجود فوق أرض، هل يجوز وقفه دون الأرض؟ .

(١) يُنظر: (المعيار المعرَّب والجامع المغرِّب، عن فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب، تأليف: أحمد بن يحيى الونشريسي، فاس ٩١٤ هـ، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د. ط - د. ت) (المعيار المعرَّب، الونشريسي ١ / ٢٤٥).

(٢) أبو حامد الإسفاريني: أحمد بن محمد بن أحمد، الفقيه الشافعي الأصولي، ولد ٣٤٤ هـ، رحل إلى بغداد وتوفي فيها، شرح مختصر المزن尼، وله: البستان في الفقه، توفي سنة ٤٠٦ هـ.

يُنظر: (طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٤ / ٦١، الأعلام، الزركلي، ١ / ٢٠٣) (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: المذهب، الشيرازي، ٢ / ٣٢٢، البيان، العمراني، ٨ / ٧٧ (مرجعان سابقان).

نص المالكية على جواز ذلك.

يقول محمد أبو زهرة^(١): «وفي مذهب مالك أمر يتعلق بالبيع لم نعثر عليه في المذاهب الأخرى، وهو بيع الهواء؛ فإنه من المقرر أنه يجوز بيع هواء أرض، أو بيع هواء مرتفع فوق البناء، فقد جاء في «الشرح الكبير» ما نصه: «وأما بيع هواء فوق أرض، كأن يقول إنسان لصاحب أرض: يعني عشرة أذرع من الفراغ الذي فوق أرضك أبني فيه بيتك، فيجوز، ولا يتوقف الجواز على وصف البناء؛ إذ الأرض لا تتأثر بذلك».

وإذا كان الهواء يجوز بيعه فهل يجوز وقفه في مذهب مالك عليه السلام؟ الظاهر أنه يجوز، وتكون منافع البناء مقسومة بين مالك الأرض والجهة الموقوفة عليها الأرض، والوقف الذي يتبعه البناء، وإذا كان في الموضوع نظر فهو من جهة القبض، فإذا أمكن تمام القبض في هذا فإن الوقف يجوز، والله سبحانه وتعالى أعلم» ا. هـ^(٢).

ولعل في هذه الفتوى ما يفسح المجال لأنواع معاصرة من الوقف، حيث يوقف صاحب الأرض هواء طابق معين في بناء ذي طوابق متعددة، فيقول قبل البناء: أوقفت حق إعمار وبناء الطابق الثاني مثلاً دون غيره من الطوابق، دون أصل الأرض.

* * *

(١) محمد أبو زهرة: من علماء القرن العشرين، له العديد من المؤلفات، منها: خاتم النبीين، والجريمة، والعقوبة في الفقه الإسلامي، والملكية ونظرية العقد، ومحاضرات في الوقف، وغيرها كثيرة ..

(٢) محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢٥ - ١٢٦ (مرجع سابق).

المبحث الثاني (وقف المنقول)

اشترط بعض الفقهاء في الشيء الموقوف أن يكون موضوعاً على التأييد وقابلًا له، وذلك بأن يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، وما لم يتحقق هذا الشرط فالوقف عندهم باطل، ومن الفقهاء من لم يستلزم ذلك، وأجاز وقف ما لا يقبل التأييد، كما أجاز أن يكون الوقف لمدة محددة.

وفي هذا المبحث سوف ندرس بعض التطبيقات حول شرط التأييد، فتعرضن لوقف المنقول وتطبيقاته كوقف النقود والكتب والطعام وغير ذلك، لنرى مذاهب الفقهاء في صحة وقف هذه الأشياء أو عدم صحة وقفها، ثم نختتم المبحث بدراسة مذاهب الفقهاء حول الأخذ بشرط التأييد في الموقوف أو عدم الأخذ به.

* وقف المنقول :

عندما يتحدث الفقهاء عن وقف المنقول، فإنهم يعنون به وقف ما يقابل العقار، مما ينتقل ويحول من مكان لأخر، سواء كان حيواناً أو سلعة أو أداة من الأدوات، وقد اختلف الفقهاء في حكم وقف المنقول (الاستعمال) على رأيين:

- الرأي الأول: يصح وقف المنقول :

وإلى ذلك ذهب جمهور الفقهاء (محمد وأبو يوسف من الحنفية)، والمالكية في الراجح، والشافعية والحنابلة والظاهرية^(١) وإن كان أبو يوسف قد قيد الجواز

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٦ / ٥، منحة الخالق، ابن عابدين، ٢١٨ / ٥، رد

= المحhtar، ابن عابدين، ٣٦١ / ٤ (مراجعة سابقة).

بما ورد فيه نصًّا بجواز وقه، أو كان تابعاً لغيره لا مستقلاً بذاته^(١)، أما محمد فأجازه فيما تعارفه الناس، أو ورد به نص^(٢).

قال الدسوقي^(٣): «وكذا الثياب والكتب يصح وقها على المذهب، فهي مما فيه الخلاف؛ وذلك لأنَّ الخلاف عندنا جاري في كل منقول، وإن كان المعتمد صحة وقه خلافاً للحنفية؛ فإنهم يمنعون وقه كالمرجوح عندنا»^(٤).

= المدونة الكبرى، مالك بن أنس الأصحابي، ٤١٨ / ٤، (رواية سخنون التتوخي، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

شرح منح الجليل، علیش، ١١١ / ٨، حاشية الدسوقي، ١١٩ / ٤، التاج والإكليل، المواق، ٦٣٠ / ٧، الذخيرة، القرافي، ٣١٢ - ٣١٣ / ٦ (مراجع سابقة).

الفواكه الدواني، النفراوي، ١٦٥ / ٢ (الفواكه الدواني، أحمد بن غنيم النفراوي، دار الفكر، د. ط - د. ت).

معنى المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢، المذهب، الشيرازي، ٦٧٢ / ٣.

البيان العمري، ٦٠ / ٨، روضة الطالبين، النووي، ٣١٤ / ٥.

حاشية الشبراملي على النهاية، ٣٩٥ / ٥، الوسيط، الغزالى، ٤ / ٤، ٢٣٩.

المعني، ابن قدامة، ٦٢٢ / ٧، شرح متهى الإرادات، البهوتى، ٤ / ٣٣٤، الإنصال، المرداوى، ٧ / ٧.

المحلى، ابن حزم، ١٧٥ / ٩ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٦ (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣٦١، شرح اللكتوي على الهدایة، ٤ / ٤، ٤٣٤.

منحة الخالق، ابن عابدين، ٥ / ٢١٨ (مراجع سابقة).

(٣) الدسوقي: من فقهاء المالكية - (تقدمت ترجمته).

(٤) حاشية الدسوقي، ٤ / ١١٩ (مراجع سابق).

وجاء في «حاشية البجيري»^(١) على الخطيب «ويصح وقف المنقول ولو في أرض مخصوصة، كالخزائن في المساجد لإمكان الانتفاع بها»^{(٢)}.

وفي «معنى المحتاج»: «يصح وقف المنقول كعبد وثوب»^{(٣)}.

وقال ابن قدامة^(٤): «يجوز وقف الحيوانات والسلاح والأثاث»^{(٥)}.

وقال البهوتى^(٦): «يصح منقوله كانت كوقف فرس على الغزارة، وأثاث كبساط يقفه ليُفرش بمسجد، وسلاح كسيف أو رمح أو قوس يقفه على الغزارة، وحلبي يقفه على لبس»^(٧).

قال الكاسانى^(٨): «وصح وقف العقار للنصوص، وكذا صح وقف المنقول

(١) البجيري: هو سليمان بن محمود بن عمر، الشافعى المعروف بالبجيري، فقيه ولد سنة ١١٣١ هـ بجirim من قرى الغربية بمصر، من تصانيفه: التجريد لنفع العبيد، توفي سنة ١٢٢١ هـ.

يُنظر: (معجم المؤلفين، كحالة، ٤ / ٢٧٥) (مرجع سابق).

(٢) البجيري على الخطيب، ٣ / ٢٠٤ (مرجع سابق).

(٣) معنى المحتاج، الشرييني، ٢ / ٣٧٧ (مرجع سابق).

(٤) ابن قدامة: هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، من قرى فلسطين، خرج من بلده أيام الصليبيين، استقر في دمشق، من تصانيفه: المعنى والكافى، توفي سنة ٦٢٠ هـ.
يُنظر: (ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ٢ / ١٣٣ ، الأعلام، الزركلى، ٤ / ٦٧) (مراجع سابقان).

(٥) المعنى، ابن قدامة، ٧ / ٦٢١ (مرجع سابق).

(٦) البهوتى: منصور بن يونس البهوتى، شيخ الحنابلة، بمصر، له كتب منها: الروض المربيع وكشاف القناع، توفي سنة ١٠٥ هـ. يُنظر: (الأعلام، الزركلى، ٧ / ٣٠٧).

(٧) شرح متهى الإرادات، البهوتى، ٤ / ٣٣٤ (مرجع سابق).

(٨) الكاسانى: أبو بكر بن مسعود من أئمة الحنفية، كان يسمى ملك العلماء، أخذ عن =

المتعارف وقفه عند محمد، كما صح المنقول مقصوداً إذا تعامل الناس وقفه كالفالنس والمرء والقدوم والمنشار والجنازة وثيابها... والقدور والمراجل والمصاحف، وكذا يصح عند أبي يوسف وقف المنقول تبعاً، كمن وقف ضيعة بغيرها وأكرتها - وهم العبيد - وسائل آلات الحراثة»^(١).

الأدلة: استدل أصحاب هذا الرأي على صحة وقف المنقول بما يلي:

من السنة:

١ - ما رواه أبو هريرة فيما أخرجه الشیخان وغيرهما: قال رسول الله ﷺ: «وأما خالد فقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله»^(٢).

= السمرقندی، توفي سنة ٥٨٧ھ (طبقات الحنفية، عبد القادر أبو الوفا، الرسالة، ط٢، ١٤١٣ھ، ٢ / ١٤٤).

(١) بداع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩ / ٥ (مراجع سابق).

(٢) أخرجه البخاري ومسلم - واللفظ لهما - عن أبي هريرة رض قال: أمر رسول الله صل بالصدقة فقيل: منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس بن عبد المطلب، فقال النبي صل: «ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ورسوله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله، وأما العباس بن عبد المطلب فعم رسول الله، فهو عليه صدقة ومثلها معها» زاد مسلم «ثم قال: يا عمر! أما شعرت أن عم الرجل صنو أخيه».

آخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: «وَفِي أَرْقَابِ»، برقم (١٣٩٩)، ٤٨٧ / ١ (صحيح البخاري) (مراجع سابق)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنها برقم (٩٨٣)، ٦٧٦ / ٢ (صحيح مسلم) (مراجع سابق)، والبيهقي، كتاب الوقف، باب الحبس في الرقيق والماشية والدابة، ٦ / ١٦٣ (السنن الكبرى) (مراجع سابق)، والدارقطني، كتاب الزكاة، باب تعجيل الصدقة قبل الحول برقم (١٩٨٧)، ١ / ١٠٧ (سنن الدارقطني) (مراجع سابق).

والأعتاد: هي ما يُعده المقاتل من حيوان وسلاح وآل جهاد، وكلها من المنقولات، وقد أقرَّ النبي ﷺ خالد بن الوليد على وقف تلك المنقولات، فكان دليلاً على صحة وقفاها، يؤكّد ذلك ما ترجم له البيهقي لهذا الحديث بقوله: «باب الحبس في الرقيق والماشية والدابة»^(١).

٢ - روي أن أم معلق^(٢) جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن أبا معلق جعل ناصحه في سبيل الله، وإنني أريد الحج فأركبه؟ فقال رسول الله ﷺ: «اركبيه؛ فإن الحج والعمرة من سبيل الله»^(٣).

ولهذا الحديث شاهد فيما أخرجه البخاري ومسلم^(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن

(١) سنن البيهقي، ٦ / ١٦٣ (مرجع سابق).

(٢) أم معلق: الأسدية، من أسد من خزيمة، وقيل الأشجعية، وقيل الأنصارية، صحابية جليلة، حجت وزوجها مع رسول الله ﷺ.

يُنظر: (أسد الغابة، ابن الأثير، ٧ / ٣٨٧ ترجمة رقم ٧٦٠٩)، الإصابة، ابن حجر، ٧ / ٣٨٧ ترجمة رقم ١٢٥٩)) (مرجعان سابقان).

(٣) أخرجه البيهقي، كتاب الوصايا، باب الوصية في سبيل الله ٦ / ٢٧٤ (السنن الكبرى) (مرجع سابق)، وأبو داود في السنن، كتاب المناسب، باب العمرة برقم ١٩٨٨ - ١٩٨٩، ٢ / ٣٤٥ (سنن أبي داود) (مرجع سابق)، وأحمد في مستنه، بعنوان: حديث أم معلق الأسدية برقم ٢٧١٠٧، ح ٤٥ / ٧١ (مستند الإمام أحمد) (مرجع سابق)، والحاكم في المستدرك، وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه، ج ١ / ٤٨٢ (المستدرك)، الحاكم (مرجع سابق)، والدارمي في السنن، كتاب الوصايا، باب إذا أوصى بشيء في سبيل الله برقم ٣٣٤٧، ح ٤ / ٢٠٨٢ (مستند الدرامي) (مرجع سابق).

(٤) متفق عليه: واللفظ لهما، أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب ركوب البدن، برقم ١٦٠٤ - ١٦٠٥ (صحيف البخاري، ١ / ٥٥٨) (مرجع سابق).

رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة، فقال: (اركبها)^(١)، فقال: (إنها بدنة)^(٢)، فقال: (اركبها)، قال: (إنها بدنة)، قال: (اركبها ويلك)^(٣) في الثالثة أو في الثانية.

- فعل الصحابة: «ما رواه الخلال^(٤) بإسناده عن علقة^(٥) عن أم شيبة عن

= وأخرجه مسلم، كتاب الحج، باب جواز ركوب البدنة المهدأة لمن احتاج إليها، برقم ١٣٢٢ - ١٣٢٣ (صحيح مسلم، ٩٦٠ / ٢) (مرجع سابق).

(١) اركبها: لتخالف أهل الجاهلية في عدم رکوبهم ما أهدي للحرم (شرح د. مصطفى البغا على صحيح البخاري، ١ / ٥٥٨) (مرجع سابق).

(٢) بدنة: أي: كيف أركبها وهي هدي؟ (شرح د. مصطفى البغا على صحيح البخاري، ١ / ٥٥٨) (مرجع سابق).

(٣) ويلك: الهلاك، قالها تأنياً على مراجعته وعدم امثاله أول الأمر (شرح د. مصطفى البغا على صحيح البخاري، ١ / ٥٥٨) (مرجع سابق). وقيل: هذه الكلمة أصلها لمن وقع في هلكة، فقيل: لأنك كان محتاجاً قد وقع في تعب وجهد، وقيل: هي كلمة تجري على اللسان وتُستعمل من غير قصد إلى ما وُضعت له أولاً، بل تدعم بها العرب كلامها كقولهم «لَا أَمْ لَكَ، لَا أَبْ لَكَ، تَرِبْتَ يَدَاكَ، قاتَلَهُ اللَّهُ . . . إِلَخ» (شرح فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم، ٢ / ٩٦٠) (مرجع سابق).

(٤) الخلال: أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر البغدادي، المشهور بالخلال، الفقيه الحنفي، المفسر، العالم بالحديث واللغة، من أهل بغداد كانت حلقته بجامع المهدى، سمع من أصحاب أحمد، من كتبه: تفسير الغريب، والستة والعلل، توفي في بغداد ٤١١ هـ.

يُنظر: (تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٣ / ٧٨٥، وشذرات الذهب، ابن العماد، ٢ / ٢٦١) (مرجع سابقان).

(٥) علقة: بن قيس بن عبدالله بن مالك النخعي، التابعي الكبير، فقيه العراق، ولد في حياة النبي ﷺ، وسمع من عمر وعثمان وابن مسعود وغيرهم، وكان فقيهاً إماماً، شهد صفين، =

عثمان الحجي أنه جاء إلى عائشة رضي الله عنها فقال: يا أم المؤمنين! إن ثياب الكعبة تكثر عليها، فتزرعها فتحفر لها آباراً فتدفنها فيها حتى لا تلبسها الحائض والجنب، قالت: بئس ما صنعت، ولم تُصب، إن ثياب الكعبة إذا نزعتم لبسها من يضرها من حائض أو جنب، ولكن لو بعثتها وجعلت ثمنها في سبيل الله والمساكين، فكان شيبة يبعث بها إلى اليمن فتباع، فيوضع ثمنها حيث أمرت عائشة». وهذه القصة مثلها لم ينكر فيكون إجماعاً^(١).

- من المعقول:

- ١ - الشيء المنقول عين يجوز بيعها، ويمكن الانتفاع بها مع بقائها، فكذلك يجوز وقفها قياساً على جواز وقف الدور والأرض.
- ٢ - كل ما جاز وقفه تبعاً جاز وقفه منفرداً؛ كالشجرة تبعاً للأرض ومنفصلة عنها.
- ٣ - المقصود من الوقف حصول انتفاع الموقوف عليه بالوقف، وهذا المعنى موجود ليس فقط في الأرض والعقارات، بل في المنقول أيضاً؛ فلذا يجوز وقفه.
- ٤ - في وقف المنقول يحصل تحيس الأصل وتسبييل المنفعة، فصح وقفه

= سكن الكوفة، وتوفي بها سنة ٦٢ هـ وعمره تسعون سنة.

يُنظر: (الطبقات الكبرى، ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري ٢٣٠ هـ، طبع دار صادر، بيروت - لبنان، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م)، ٦ / ٨٦ وما بعدها، وتنكرة الحفاظ، الذهبي، ٤٨ / ١ (مرجع سابق).

(١) يُنظر: المعني، ابن قدامة، ٦ / ٢٣٠، الروض المربع، اليهوي، ص ٣٥٣، البرق اللماع، البارودي، ص ١٧٣ (مراجع سابقة).

كما في العقار^(١).

قال الماوردي^(٢) - وهو يستدل على جواز وقف المتنقول - : «ومن جهة المعنى أنها عين يجوز بيعها، ويمكن الانتفاع بها مع بقائها المتصل، فجاز وقفها كالدور، وقولنا: «وعين» احتراز مما يكون في الذمة؛ لأنه لو كان له في ذمة رجل حيوان من مسلم أو غيره فوقه لم يصح، وقولنا: «يجوز بيعه» احتراز من الولد والحرث، وقولنا: «يمكن الانتفاع بها» احتراز من الحشرات التي لا ينتفع بها، وقولنا: «مع بقائها المتصل» احتراز من الطعام؛ فإنه ينتفع به ولكن سلفه بالانتفاع، وقولنا «المتصل» احتراز من المشمومات؛ فإنه لا يتصل بقاياها، وإنما تبقى يوماً ويومين ثلاثة فقط لا أكثر.

ولأن كل ما جاز وقفه تبعاً لغيره جاز وقفه منفرداً كالشجرة؛ لأنها توقف تبعاً للأرض وتوقف منفردة عنها.

ولأن المقصود من الوقف انتفاع الموقوف عليه، وهذا المعنى موجود فيما عدا الأرض والعقارات، فجاز وقفه^(٣).

(١) ينظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٧ / ٧ و ٥١٨ ، المغني، ابن قدامة، ٦٢١ / ٧ و ٦٢٢ (مرجع سابقان).

(٢) الماوردي: هو علي بن محمد بن حبيب، الماوردي البصري، الفقيه الشافعي صاحب التصانيف الكثيرة، ولد سنة ٣٦٤ هـ توفي سنة ٤٤٥ هـ، من أشهر كتبه: الأحكام السلطانية والحاوي الكبير. ينظر: (طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، مصر، د. ط، ١٣٢٤ هـ، ٢٧٦ / ٥) (مرجع سابق).

(٣) الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٧ / ٧ - ٥١٨ (مرجع سابق).

وقال ابن قدامة^(١) - مستدلاً على جواز وقف المنشول - : «... ولأنه يحصل فيه تحبیس الأصل وتسیل الممنوعة، فصح وقه كالعقار والفرس الحبیس، ولأنه يصح وقه وحده كالعقار»^(٢).

وينبغي التنبيه على أمر، وهو أن المالکية أجازوا وقف المنشول بإطلاق، حتى ولو كان مما یُستهلك عند الانتفاع به كالطعام^(٣) والشراب، أما الشافعية والحنابلة فقد أجازوا وقف المنشول الذي یُنتفع به مع بقاء عینه^(٤)، فلا یجوز عندهم وقف الطعام.

والمنشول الذي یجوز وقهه عند الشافعية لا یختلف الحكم فيه بين أن يكون قابلاً للانتفاع به حالاً كالثمرة، أو مآلًا كالحيوان الصغير^(٥).

وفي المعتمد عندهم: لا یختلف الحكم سواء كان في أرض مملوكة أو مخصوصية، خلافاً للسبكي^(٦).....

(١) ابن قدامة: (تقدمت ترجمته).

(٢) المعني، ابن قدامة، ٦٢٢ / ٧ (مرجع سابق).

(٣) ینظر: مواهب الجليل، الخطاب، ٦٣١ / ٧، شرح منح الجليل، عليش، ١١٢ / ٨ (مرجعان سابقان).

(٤) ینظر: روضة الطالبين، النwoي، ٣١٤ / ٥، الوسيط، الغزالى، ٢٣٩ / ٤، البيان، العمرانى، ٨ / ٦٠، المعني، ابن قدامة، ٦٢٢ / ٧ (مراجعة سابقة).

(٥) ینظر: حاشية إعانة الطالبين، الدمشقى، ٢٧٤ / ٣ (مراجعة سابق).

(٦) السبكي: علي بن عبد الكافى بن علي بن تمام، تقى الدين السبكي، الفقيه الشافعى المحدث، المفسر، قاضى القضاة، ولد بمصر سنة ٦٨٣ هـ، ولد قضاة الشام سنة ٧٣٩ هـ، من مصنفاته - التي زادت على المئتين - : الابتهاج في شرح المنهاج والدر النظيم، = ومحضر طبقات الفقهاء، توفى في القاهرة سنة ٧٥٦ هـ.

وابن الرفعة^(١)؛ لأنه لا يمكن الانتفاع به عندهما.

أما أدلة من قيد الجواز بكون المنشول تابعاً للعقار، أو جرى العرف بوقفه، أو ورد نص بجواز وقفه - وهم الصالحان من الحنفية - فهي:
الأدلة على جواز وقف المنشول تبعاً:

وهذا الجواز يعني أن يقف عقاراً أو أرضاً مما اتفق الفقهاء على صحة وقفه، ويشمل بالوقف كل ما في هذه الأرض أو العقار، من أدوات حراثة أو حيوانات أو أناث منزل، ففي هذه الحالة يصح وقف هذه المنشولات تبعاً للعقار استثناءً من عدم جواز وقف المنشول.

وإلى هذا الرأي ذهب أبو يوسف من الحنفية، واستدل عليه بما يلي:

١ - هذه المنشولات التابعة للعقار هي متممة لتحصيل ما قُصد لأجله الوقف
- وهو تحصيل الغلة - وبما أنها تابعة للعقار، فقد يثبت من الحكم تبعاً ما لا يثبت
مقصوداً.

= يُنظر: البدر الطالع، بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني ١٧٩٤هـ، طبع دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)، ٤٦٧ / ١، وتنكرة الحفاظ، الذهبي، ٤ / ١٥٠٧، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ١٣٩ / ١ (مرجعان سابقان).

(١) يُنظر: حاشية البجيرمي على الخطيب، ٢٠٤ / ٣، حاشية الجمل، العجيلي، ٣ / ٥٧٨ (مرجعان سابقان).

وابن الرفعة: هو أحمد بن محمد بن علي بن الرفعة الأنباري المصري الشافعي الشهير بابن الرفعة، لقب بـ «الفقيه» لغلبة الفقه عليه، من مؤلفاته: المطلب في شرح الوسيط، والكافية، والإيضاح والتبيين، ولد سنة ٦٤٥هـ، وتوفي سنة ٧١٠هـ.

يُنظر: (طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٩ / ٢٤، ومعجم المؤلفين، كحالة، ٣ / ١٣٥) (مرجعان سابقان).

٢ - القياس على جواز بيع حق الشرب تبعاً لبيع الأرض، وجواز وقف البناء - الذي هو في حقيقته أحجار منقوله - تبعاً لوقف الأرض التي بُني عليها، وعدم جواز وقفه منفرداً عنها لأنها من المنقولات^(١).

جاء في «البنياء» للعینی^(٢): «وقال أبو يوسف: إذا وقف ضيعة بغيرها وأكرتها (وهم عبيده) - أي: عبيد الواقف - جاز، وكذلك سائر آلات الحراثة، وكذلك يجوز وقف آلات الحراثة مع البقر؛ لأن المذكور من هذه الأشياء تبع للأرض في تحصيل ما هو مقصود وهو الغلة، وقد ثبت من الحكم تبعاً (أي: بطريق التبعية) ما لا يثبت مقصوداً (أي: من حيث القصد) كالشرب في البيع، أي: كجواز الشرب في بيع الأرض، والبناء في الوقف أي: لجواز وقف البناء تبعاً للأرض، ولا يجوز وقفه مقصوداً، وأبو يوسف مع محمد في جواز وقف المنقول»^(٣).

وما ذكره صاحب «البنياء» من موافقة محمد لأبي يوسف، تابعه عليه ابن

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٦/٥، تبيّن الحقائق، الزيلعي، ٣٢٧/٣، بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩/٥، العناية، البابرتى، ٢١٦/٦، اللكتونى على الهدایة، ٤/٤٣٤، رد المحتار، ابن عابدين، ٣٦١/٤، مجمع الأئمہ، داماد أفندي، ١/٧٤٠، الجوهرة النيرة، العبادى، ٢٣٥/١، ملتقى الأبحر، الحلبي، ٤/٠١١، (مراجعة سابقة).

(٢) العینی: هو محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العینی، الحلبي، ثم القاهري، الفقيه الحنفي، المؤرخ، القاضي، أصله من حلب (قرية عيتاب)، ولد سنة ٧٦٢هـ، واستقر بالقاهرة، وولي فيها قضاء الحسبة، تفرغ للتصنيف، من كتبه: عمدة الباري، والبنياء في شرح الهدایة، وشرح قطر الندى، وغيرها كثیر.

يُنظر: (القواعد البهية، اللكتونى، ص٢٠٧، البدر الطالع، الشوكانى، ٢/٢٩٤) (مرجان سابقان).

(٣) البنية، العینی، ٦/٩٠٥ - ٩٠٦ (مراجعة سابق).

عبددين وابن نجيم.

قال ابن عبدين^(١): «يصح وقف المتنقل تبعاً للعقار والأرض استحساناً؛ فإنه قد يثبت من الحكم تبعاً ما لا يثبت مقصوداً كالشرب في البيع، والبناء في الوقف، وهذا قول أبي يوسف ومحمد معه؛ لأنَّه أجاز إفراد بعض المتنقل بالوقف، فالتابع أولى»^(٢).

وقال ابن نجيم: «و قال أبو يوسف: إذا وقف ضيعة بغيرها وأكرتها - وهم عبيده - جاز، وكذلك سائر آلات الحراثة؛ لأنَّها تبع للأرض في تحصيل ما هو المقصود، وقد يثبت من الحكم تبعاً ما لا يحصل مقصوداً، كالشرب في البيع والبناء في الوقف، ومحمد معه فيه؛ لأنَّه لما جاز إفراد بعض المتنقل بالوقف عنده، فلأنَّه يجوز الوقف فيه تبعاً أولى»^(٣).

ولعل في تخرير قول محمد موافقاً لأبي يوسف نظراً؛ لأنَّ محمد لم يذهب إلى جواز إفراد جميع المتنقل بالوقف، وإنما تجويه للبعض إما بناء على عرف أو نص، وإذا لم يتحقق ذلك في المتنقل الموقوف تبعاً فلن يكون موافقاً لقول محمد؛ لأنَّه يقول: «يجوز وقف ما فيه تعامل من المتنقلات»^(٤)، ولا يجوز وقف

(١) ابن عبدين: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي، فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره، (١١٩٨ - ١٢٥٢هـ)، كان شافعياً، ولزم الشيخ شاكر العقاد فألزمته التحول إلى المذهب الحنفي، من أهم مؤلفاته: رد المحتار، تقييع الفتاوى الحامدية (الأعلام، الزركلي، ٦ / ٢٦٧) (مرجع سابق).

(٢) رد المحتار، ابن عبدين، ٤ / ٣٦١، اللكتوي على الهدایة، ٤ / ٤٣٤ (مرجع سابقان).

(٣) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٦ (مرجع سابق).

(٤) منحة الخالق، ابن عبدين، ٥ / ٢١٨ (مرجع سابق).

المنقولات بإطلاق.

وقف المنقول الذي جرى العرف بوقفه :

لاشك أن للعرف أثراً في ثبوت الحكم، فقد يترك به القياس؛ ولذا فقد أجاز محمد من الحنفية وقف المنقولات التي تعارف الناس وقفها، بخلاف ما لم يتعارف الناس وقفه من المنقولات، فلا يصح وقفه، خلافاً لأبي يوسف الذي أجاز وقف المنقول تبعاً لا مستقلأً بذاته، حتى ولو تعارف الناس وقفه، والفتوى على قول محمد^(١).

واستدل على ذلك بما يلي:

١ - قال رسول الله ﷺ «ما رأه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»^(٢).

ووجه الاستدلال بهذا الحديث واضح، وهو أن ما يستحسن الناس وقفه فلا

(١) يُنظر: الاختيار، الموصلي، ٤٣ / ٣ ، تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٧ .

البنية، العبني، ٩٠٧ / ٦ ، العناية، البابرتى، ٦ / ٢١٧ .

بدائع الصنائع، الكاسانى، ٣٢٩ / ٥ ، منحة المخالق، ابن عابدين، ٥ / ٢١٨ .

البحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٨ / ٥ ، مجمع الأئم، داماد أفندي، ١ / ٧٢٩ (مراجع سابقة).

(٢) حديث موقف على عبدالله بن مسعود، رواه أحمد في مسنده برقم (٣٦٠٠) (مسند الإمام أحمد، ٦ / ٨٤) (مراجع سابق).

والحاكم في المستدرك، ٧٨ / ٣ - ٧٩ ، وقال عنه صحيح الإسناد ولم يخرجاه، قوله شاهد،

وقال عنه في التلخيص: صحيح (التلخيص، الذهبي، ٧٩ / ٣).

وقال الزيلعي عنه: «قلت: غريب، ولم أجده إلا موقوفاً على ابن مسعود، قوله طرق» نصب الرأبة، ٥ / ٢٨٨ بهامش الهدایة، جمال الدين الزيلعي، تحقيق: أيمن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.

شك أنه عند الله جائز الوقف.

٢- حاجة الناس إلى وقف هذه المنقولات، وإلا لما جرى العرف بوقفها^(١).

٣- التعامل والعرف يترك به القياس كما في الاستصناع^(٢)، وإذا كان القياس بطلان جواز وقف المتنقل، فإن التعامل في بعض هذه المتنقلات بالوقف يترك به هذا القياس.

وقد ذكر الفقهاء أمثلة للمنقول الذي جرى العرف بوقفه، ومن تلك الأمثلة:

—المشار والفاس والقدوم^(٣).

المصحف^(٤).

القدور والمراجيل^(٥).

أدوات الجنازة وثيابها^(٦).

- الأشجار^(٧): قال الكاساني^(٨): «ولو وقف أشجاراً قائمة فالقياس أنه لا يجوز؛ لأنه وقف المتنقل، وفي الاستحسان يجوز لتعامل الناس ذلك»^(٩).

(١) يُنظر: الاختيار، الموصلي، ٣ / ٤٣ (مرجع سابق).

٢) المرجع السابق.

(٣) البناء، العيني، ٦ / ٩٠٧، تبيّن الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٧ (مرجعان سابقان).

(٤) تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣٢٧ / ٣، الميسوط، السرّ خسي، ٤٥ / ١٢ (مراجعان سابقان).

(٥) بدائع الصنائع، الكاساندري، ٣٢٩، البنية، العنبر، ٦/٩٠٧ (مراجع سابقان).

(٧) الجمارة، العادي، ١ / ٢٣٥ (مجمع سابة).

(٨) الكاسانه : (تقدمت ت حمته).

(٩) بدائع الصنائع، الكاساندي، ٥ / ٣٢٩ (مجمع سادة).

- آلات الحراثة^(١).

كما ذكر الفقهاء أمثلة للمنقول الذي لم يُجْرِ عَرْفٌ بوقفه، ومن ذلك:

- الثياب^(٢).

- السفينة^(٣).

قال ابن نجيم^(٤): «ولم يذكر السفينة، ولم أر من صرّح بها، ولاشك في دخولها تحت المنقول الذي لا تعاَمِل فيه، فلا يجوز وقفها، وقد وقف بعضهم سفينة على مقام الشافعي، فسألني عنه فأجبت بعدم الصحة بناءً على هذا»^(٥). وقد ذكر في «مجمع الأنهر» أن: «المراد بالتعامل: تعامل الصحابة والتابعين والمجتهدين من أئمة الدين رضوان الله عليهم أجمعين، لا تعارف العوام كما قال بعض الفضلاء»^(٦).

ولم يرد هذا التقييد في غيره من المواضع.

جاء في «الاختيار لتعليق المختار»: «وعن محمد جواز وقف ما جرى فيه التعامل كال fas والقدوم والمنشار والقدر والجنازة؛ لوجود التعامل في هذه الأشياء، وبالتعامل يُترك القياس كما في الاستصناع»^(٧).

(١) تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٧ (مرجع سابق).

(٢) البناء، العيني، ٦ / ٩٠٧ (مرجع سابق).

(٣) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٩ (مرجع سابق).

(٤) ابن نجيم: (تقدمت ترجمته).

(٥) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٩ (مرجع سابق).

(٦) مجمع الأنهر، دمامد أفندي، ١ / ٧٣٩.

(٧) الاختيار، الموصللي، ٣ / ٤٢ - ٤٣ (مرجع سابق).

بل إن ابن عابدين^(١) رحمه الله تعالى يعد العرف الحادث ذا أثر في الحكم، فلا يلزم كونه من عهد الصحابة، حيث قال: «فالظاهر اعتبار العرف في الموضع أو الزمان الذي اشتهر فيه دون غيره، فوقف الفأس والقدوم كان متعارفاً في زمن المتقدمين، ولم يُتعارف في هذا الزمان؛ ولذا فالظاهر أنه لا يصح الآن»^(٢).

وقف المنقول الذي ورد نص بجواز وقفه:

إذا ورد نص من كتاب أو سنة في حكم جزئية مخالفًا بها القاعدة العامة، فإن هذا النص يخصص ويستثنى تلك الجزئية من حكم القاعدة، ويُخرج البعض عن الكل.

وإذا كان الأصل في وقف المنقول عند الحنفية عدم الصحة، فإن ذلك مستثنى منه ما ورد النص بجواز وقفه، وذلك باتفاق أبي يوسف ومحمد، وقد مثلوا لذلك بوقف (الكراع والسلاح)، وهي الخيل والعتاد المعد للقتال في الجهاد في سبيل الله^(٣)؛ وذلك لنص حديث ورد عن رسول الله ﷺ بطريق صحيح متفق عليه قال فيه: «وأما خالد؛ فإنكم تظلمون خالداً، فقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله»^(٤).

ولما رُوي أن أم معلق جاءت إلى النبي فقالت: يا رسول الله! إن أمي معقل جعل ناصحه في سبيل الله، وإنني أريد العجف فأفاركه؟ فقال رسول الله ﷺ: «اركبيه؛

(١) ابن عابدين: (تقدمت ترجمته).

(٢) رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣٦٤ (مراجع سابق).

(٣) يُنظر: الاختيار، الموصلي، ٣ / ٤٣ - ٤٢، اللكتوي على الهدایة، ٤ / ٤٣٤، ملتقى الأبحر، الحلبي، ١ / ٤٠١ (مراجع سابقة).

(٤) متفق عليه (تقدمت تحريرجه).

فإن الحج والعمرة في سبيل الله^(١).

والفتوى على رأي أبي يوسف ومحمد رحمهما الله^(٢) بالرغم من مخالفة أبي حنيفة لهما، حيث قال: لا يصح وقف المتنقول بما فيه الكراع والسلاح؛ لأن العروض تُبَدِّلُ وتتغير، والوقف موضوع في الأصل على التأييد.
لكن الحديث الذي أوردهناه في وقف خالد بن الوليد^(٣) حجة عليه^(٤).

- الرأي الثاني:

لا يصح وقف المتن قول مطلقاً، وإلى هذا القول ذهب الإمام أبو حنيفة رحمة الله^(٥).

واستدل على هذا المنع: بأن المتن قول لا يتحقق فيه شرط الموقوف وهو

(١) أبو داود والحاكم وأحمد (تقدمة تخرجه).

(٢) ملتقى الأبحاث، الحلبي، ٤٠١ / ١ (مراجع سابق).

(٣) خالد بن الوليد: بن المغيرة المخزومي القرشي، سيف الله، أبو سليمان، الصحابي والفاتح الكبير، أسلم قبل مكة، فسرّه رسول الله وولاه الخيل، ولما ولّه أبو بكر وجهه لقتال المرتدين، ثم سيره إلى العراق، ثم إلى الشام، وهو قائد معركة اليرموك، وكان مظفراً خطياً فصحيحاً، توفي بحمص - وقيل بالمدينة - سنة ٢١٥هـ. (ينظر: الإصابة، ابن حجر، ترجمة (٢٢٠٣)) (مراجع سابق).

(٤) ينظر: سبل السلام، الصناعي، ١٨٨ / ٣ (سبل السلام، شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل اليمني الصناعي، تحقيق: أحمد زمرلي وإبراهيم الجمل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨ - ١٩٩٨م).

(٥) ينظر: العناية، البابرتى، ٢١٦ / ٦.

العناية، العيني، ٩٠٦ / ٦ (مراجع سابقان).

التأييد؛ لأنّه يتحمل الهلاك والتلف، بخلاف العقار^(١) ويشمل هذا المنع عنده ما أجازه الصاحبان من وقف الكراع والسلاح، فلا يجوز وقفهما عنده لما ذكرنا^(٢).

وقد أخذ القانون المصري لعام ١٩٤٦ م (٨م) برأي الجمهور من المالكية الشافعية والحنابلة وغيرهم في صحة وقف المنشول، فجاءت المادة الثامنة من هذا القانون بالنص على جواز وقف المنشول مطلقاً دون قيد، أخذـاً بما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وهدف من ذلك إلى التيسير على الواقعين، ولهذا يجوز أن يقف شخص مصنوعه أو متجره، كما يجوز له أن يقف أسهماً في شركة مساهمة، كما يجوز له وقف السيارات والسفن والحبوب^(٣).

* الترجيح :

وبما أنه يجب علينا الأخذ بالاعتبار التغيرات الجارية، والتي تقتضي إيجاد حلول واقعية وعصيرية لمشكلات الوقف، وعلىنا أن نستعين بالأراء الفقهية التي تساعد على تطوير فقه الوقف المعاصر، فعلينا الأخذ بصحة وقف المنشول؛ ليشمل الوقف نواعـٍ عديدة من أوجه الخير والبر؛ لأن الوقف لا يمكن أن يكون مقتصرـاً

(١) يُنظر: سبل السلام، الصناعي، ١٨٨ / ٣.

بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩ / ٥ (مرجع سابقان).

(٢) يُنظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩ / ٥ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: نظام الوقف في تشريعاته المتعددة، د. بهنسي، ١١ / ٤ (نظام الوقف في تشريعاته المتعددة في أحكام الوقف، د. عبد الفتاح إبراهيم بهنسي، مع المذكرات الإيضاحية لتلك التشريعات، مطبعة ومكتبة الشعاع، الإسكندرية - مصر، د. ط - د. ت).

أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. سراج، ص ٧٣ - ٧٥ (أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. محمد سراج، طباعة سعد للنسخ والطباعة، القاهرة، د. ط، ١٩٩٣ م).

على الأرض بحجة أنها قابلة للانتفاع الدائم، فماذا لو أنها تلوث بمخلفات صناعية، أو غمرتها سيول وفيضانات مائة أخرى جتها عن إمكانية الانتفاع بها؟ . ولذا فإن لها عمراً كما هو للمنقولات الآيلة بحكم طبيعتها للانتهاء، كالأشجار والبناء والكتب والثياب^(١).

لذا فإن بعض الفقهاء الذين اشترطوا الدوام في الموقوف صرحوا بأن المراد به الدوام النسبي لا المؤبد، وأن دوام كل شيء بحسبه^(٢). وقد شهد التاريخ الإسلامي وجود أنواع من المنقولات، الموقوفة نذكر منها على سبيل المثال:

١ - وقف تبديل الأواني المكسورة بغيرها سليمة: حيث كان الصبي أو الخادم إذا كسر وعاءً ذهب فاستبدل به بغيره سليماً من مكان الوقف؛ حتى لا يتعرض للتربيخ أو الضرب^(٣)، وهو صورة مكررة لما ذكره ابن بطوطه^(٤) في رحلته الشهيرة، حينما عبر عنه بأنه من أحسن الأعمال الجيدة للقلوب^(٥)، ويمكن أن يشكل صورة رائعة

(١) يُنظر: الوقف الإسلامي، د. القحف، ص ١٠٦ - ١٠٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: البجيرمي على الخطيب، ٢٠٥ / ٣ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: أوقاف المسلمين في العهد العثماني، حلاق، ص ٣٣ (مرجع سابق).

(٤) ابن بطوطه: هو محمد بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن يوسف اللواتي الطنجي أبو عبدالله: رحالة، مؤرخ، ناظم، ولد بطوطة سنة ٧٠٣ هـ، ونشأ بها، وقد طاف بلاد المغرب ومصر والشام والحجاج والعراق وفارس واليمن وغيرها، واتصل بكثير من الملوك والأمراء، وعاد إلى المغرب الأقصى، وانقطع إلى أبي عنان من ملوك بني مرين. وتوفي بمراكن سنة ٧٧٧ هـ. من آثاره: رحلة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ١١٤ / ٧) (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: رحلة ابن بطوطة، ابن بطوطة، ص ١٢٢ (مرجع سابق).

من صور التأمين التعاوني الجائز عند الفقهاء.

٢ - وقف الثياب: وهو وقف ينفق ريعه لكسوة العرايا والفقراء، وستر عورات الضعفاء والعاجزين والمحتاجين (كسوة واقية من برد الشتاء، وأخرى واقية من حرّ الصيف)^(١).

وكذلك وقف الثوب الملوث: إذا تلوث ثوب فقير، ولم يعد يصلح للاستعمال، يذهب إلى مكان الوقف ليأخذ منه ثوباً، أو ما يشتري به ثوباً آخر بدلاً عن الملوث^(٢).

٣ - وقف إعارة الأواني والأدوات المنزلية: كأدوات السفر والمفروشات للولائم وغير ذلك^(٣).

ونظراً لأهمية وقف بعض المنقولات، فإنه يحسن إفرادها بمطالب مستقلة للحديث عنها بتفصيل مفيد، خصوصاً وأن لها من الأدلة ما هو خاص بها دون غيرها من المنقولات، سواء الاستهلاكية منها كالنقود والطعام، أو الاستعمالية كالحيوانات والكتب.

* * *

* المطلب الأول - وقف النقود:

هذه المسألة من المسائل الخلافية الاجتهادية عند الفقهاء، الذين اعتمدوا في

(١) يُنظر: الأوقاف والحياة الاجتماعية بمصر، محمد أمين، ص ١٣٥ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: حاضر العالم الإسلامي، أرسلان، ص ٩ (حاضر العالم الإسلامي، شكيب أرسلان، تأليف لوثر وسب ستووارد، دار الفكر، ط ٤، ١٩٧٢م، نقله إلى العربية عجاج نوبيهض).

(٣) المرجع السابق.

اجتهادهم على مجرد تعليلات دون دليل صريح، وبيان ذلك: أن من أجاز وقف النقود كان مستنده في ذلك هو إمكان استبدالها، حيث إن ما يُردد بدله يقوم مقام بقاء عينه.

أما المانعون؛ فقد كان مستندهم في ذلك هو أن العين الموقوفة لا يصح وقفها؛ لأنها لا يُنفع بها إلا بإتلافها، وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل:

الفرع الأول - تحرير محل النزاع:

اتفق الفقهاء من المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣)

(١) يُنظر: جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، الأزهري، ٢٠٥ / ٢ (جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، صالح عبد السميع الأبي الأزهري، تحقيق: الطيب المنذر، المكتبة العصرية، بيروت، ط، هـ ١٤٢١ - م ٢٠٠٠).

- التفريع، ابن الجلاب، ٣١٠ / ٢ (التفريع، أبو القاسم بن الجلاب، تحقيق: حسين الدهمني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، هـ ١٤٠٨ - م ١٩٩٧).

- فتح الرحيم، الشنقيطي، ١٦٦ / ٢ (فتح الرحيم على فقه الإمام مالك، محمد بن أحمد الشنقيطي، دار الفكر، ط ٣، هـ ١٣٩٩).

(٢) يُنظر: روضة الطالبين، النووي، ٣١٥ / ٥ (مرجع سابق). منهاج الطالبين، النووي، ٢٨١ - ٢٨٢ / ٢ (منهاج الطالبين، محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: أحمد بن عبد العزيز الحداد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، هـ ١٤٢١ - م ٢٠٠٠).

الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٩ / ٧ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: متى الإرادات، الفتوحى، ٣٣٣ - ٣٣٥ / ٤ (متى الإرادات، الفتوحى، مؤسسة الرسالة، ط ١، هـ ١٤٢١ - م ٢٠٠٠)، شرح متى الإرادات، البهوتى، ٣٣٥ / ٤ (مرجع سابق).

والظاهرية^(١) ومحمد وأبي يوسف من الحنفية^(٢) بخلاف أبي حنيفة^(٣) على أنه يجوز وقف المنسوب مثل: (الكراء، والسلاح والمصاحف والكتب)؛ لأن عينها تبقى بالانتفاع بها، وإن كان الصاحبان قيئاً الجواز بما ورد به نص، أو تعارفه الناس، أو كان تابعاً لغيره كما سبق بيانه في المبحث السابق^(٤).

وأما الذهب والفضة فيجوز وقفها لل محلى والزينة عند الشافعية والحنابلة^(٥)، وعند الحنفية إذا تعارف الناس ذلك^(٦)،

(١) يُنظر: المحلى، ابن حزم، ١٧٥ / ٩ (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: السير الكبير، الشيباني، ١ / ٩٩ (السير الكبير، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: محمد إسماعيل، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ)، المبسوط، السرخسي، ١٢ / ٤٥ (دار المعرفة، بيروت، د. ط، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م).

(٣) يُنظر: تحفة الفقهاء، السمرقندى، ٣ / ٥٤٧ (تحقيق: محمد الكتاني، دار الفكر، دمشق، د. ت - د. ط).

اللباب، الغنيمي، ٢ / ١٠١، الاختيار، الموصللى، ٣ / ٥٧، سبل السلام، الصناعي، ٣ / ١٨٨ ، بدائع الصنائع، الكاسانى، ٥ / ٣٢٩ (مراجع سابقة).

الفقه الحنفي وأدله، الصاغرجي، ٣ / ١٤٠ (الفقه الحنفي وأدله، أسعد الصاغرجي، دار الكلم الطيب، دمشق، ط ١، ١٤٢٠ هـ).

(٤) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٦، رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣٦١ . شرح اللكتونى على الهدایة، ٤ / ٤٣٤ (مراجع سابقة).

(٥) يُنظر: روضة الطالبين، النwoي، ٥ / ٣١٥، المغنى، ابن قدامة، ٧ / ٦١٨ (مراجع سابقان).

(٦) استناداً إلى جواز وقف المنسوب الذي جرى العرف بوقفه عند الحنفية، حيث إن الفتوى عندهم على قول محمد، الذي ذهب إلى جواز وقف المنسوب المتعارف وقفه، يُنظر: (الاختيار، الموصللى، ٣ / ٤٣)، (البنيا، العيني، ٦ / ٩٠٧)، بدائع الصنائع، الكاسانى، ٥ / ٣٢٩ (مراجع سابقة).

وهو مقتضى مذهب المالكية^(١)؛ وذلك لأنها منفعة مقصودة، فقد يستأجر الإنسان حلياً من الذهب والفضة للتخلی بها لمن يحِلُّ له التخلی بوحدة منها، فيأتي وقف الذهب والفضة حلياً - يأخذها المحتاج ويردها بعد استعمالها - ليخفف من تكاليف ونفقات استئجارها، وبذا يتحقق نفعاً مقصوداً.

وأما وقف الدرارم والدنانير للتزيين والعرض؛ فلم يجزها الشافعية والحنابلة؛ لأنها منفعة غير مقصودة^(٢)، ولم تجر العادة بالتخلی بها، ولم يعتبره الشرع في إسقاط زكاتها^(٣).

(١) لم أقف عند المالكية على هذه النقطة صراحة، وإنما هي مستنبطة من الشروط التي ذكرها المالكية في الموقف: أن يكون عيناً بقى بعد الانتفاع بها، وتخرجاً على هذا الكلام يكون هناك اتفاق مع مذهب الجمهور، خصوصاً إذا علمنا أن المالكية لا يشترطون التأييد في الوقف. ينظر: (بلغة السالك، الصاوي، ٤/١٠) (مرجع سابق).

(٢) ينظر: المجموع، النwoي، ١٦/٤٧، نهاية المحتاج، الرَّمْلي، ٥/٣٥٨، حاشية البجيرمي، ٣/٢٣٠، تحفة المحتاج، الهيثمي، ٨/٦٨ (مراجع سابقة)، (تحفة المحتاج بشرح المنهاج، الهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ).

- حواشی الشروانی والعبادی على التحفة، ٨/٦٨ (مرجع سابق).

- حاشية البيجوري، ٢/٨١ (حاشية البيجوري على شرح ابن القاسم، تحقيق: عبد السلام شاهین، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، المعني، ابن قدامة، ٧/٩١٨، شرح الزركشي، ٤/٢٩٢ (مراجع سابقان).

- الفروع، ابن مفلح، ٤/٥٨٣ (الفروع، شمس الدين المقدسي، أبي عبدالله محمد بن مفلح مراجعة: عبد الستار فراج، عالم الكتب، ط٤، ٥/١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، المعتمد، بلطه جي، ٢/٨، الإنصال، المرداوى، ٧/١٠ - ١١ (مراجع سابقان).

(٣) ينظر: المعني، ابن قدامة، ٧/٦١٩، وشرح متنه الإرادات، البهوي، ٤/٣٣٥ (مراجع سابقان).

- قال النووي^(١): «وقد اختلف أصحابنا في الدرارهم والدنانير، فمن قال بجواز أن تكون لها ثمرة دائمة كالإجارة أجاز وقفها، ومن قال بعدم جواز الإجارة قال بعدم جواز الوقف فيها؛ لأن تلك المنفعة ليست المقصد الذي خلقت له الأثمان؛ ولهذا لم تُضمَّن في الغصب، فلم تُجْزَ في الوقف»^(٢).

- وقال الشيرازي^(٣): «واختلف أصحابنا في الدرارهم والدنانير، فمن أجاز إجارتها (للتررين بها) أجاز وقفها، ومن لم يُجِزْ إجارتها لم يُجِزْ وقفها»^(٤).

- وبالعودة إلى حديثه عن إجارة الدرارهم: ذكر أن الصحيح أنه لا يجوز إجارة الدرارهم والدنانير^(٥)، وبذا يكون الصحيح من حكم وقفها أيضاً عدم الصحة.

وأجاز الشيعة الزيدية وقف الدرارهم والدنانير للتررين بها:

- قال صاحب «التاح المذهب»: «الدرارهم والدنانير لا يصح وقفها... إلا أن يوقفها للتجميل بها والعيار ونحوهما، صح وقفها كما يصح إجارتها وعارضتها للتجميل بها والعيار»^(٦).

(١) النووي: محبي الدين بن شرف النووي (تقدمت ترجمته).

(٢) المجموع، النووي، ٢٤٧ / ٦ (مرجع سابق).

(٣) الشيرازي: هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، ولد سنة ٢٩٣ هـ، اشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة، من مصنفاته: المذهب، التبصرة، اللمع، توفي سنة ٤٧٦ ، رحمه الله ورضي عنه. يُنظر: (وفيات الأعيان، ابن خلkan، ٩ / ١، شذرات الذهب، ابن العماد، ٣٤٩ / ٣، معجم المؤلفين، كحالة، ٤٨ / ١) (مراجعة سابقة).

(٤) المذهب، الشيرازي، ٢٤١ / ١٦ (مراجعة سابقة).

(٥) يُنظر: المذهب، الشيرازي، ٥١٣ / ٣ (مراجعة سابقة).

(٦) التاج المذهب، الصناعي، ٢٨٣ / ٣ (التاح المذهب لأحكام المذهب، أحمد بن قاسم =

- وجاء في «البحر الزخار»: «وفي وقف الدرارم والدنانير وجهان: الأول يصح كإجارتها للزينة . . .»^(١).

أما محل النزاع فهو: ماذا يقول الفقهاء عن وقف الدرارم والدنانير والأوراق النقدية؟ هل يجوز وقفها لغير التزين والعرض أم لا؟ وتوضيحاً للمسألة والصورة: إذا وقف شخص مبلغاً من النقود على الفقراء، أو على جهة بر أو خير، هل يصح الوقف؟.

لابد أن نشير ابتداء إلى أن الحديث عن وقف النقود - التي هي الدرارم والدنانير الذهبية - يدخل من ضمنها وقف الأوراق النقدية المعاصرة؛ إذ أن الأوراق النقدية المعاصرة هي أوراق معتبرة، وكل ما يتربّط على الذهب والفضة بوصفهما نقدين، فإنه يتربّط على الأوراق النقدية كذلك^(٢).

الفرع الثاني - الأقوال في المسألة:

اختلف الفقهاء في وقف النقود على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب أصحاب هذا المذهب إلى عدم جواز وقف النقود، وإلى هذا القول ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية والشيعة الزيدية والإمامية^(٣) ولتوضيح هذا الرأي لا مانع من اقتطاف بعض ما قالوه في انتصار

= العنسى الصنعاني، مكتبة اليمن، د. ط - د. ت).

(١) البحر الزخار، المرتضى، ١٥٢ / ٤ (مرجع سابق).

(٢) ينظر: الأوراق النقدية، د. أحمد حسن، ص ٢١٥ وما بعدها. (مرجع سابق).

(٣) الفتاوى الهندية، ٢ / ٣٦٢ (الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوی العالمة الكیرية، وبهامشه فتاوى

قاضي خان للفرغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م).

البنية، العيني، ٦ / ٩١١ و ٩٠٧، شرح فتح القدیر، ابن الهمام، ٥ / ٤٣٢.

مذهبهم هذا:

- جاء في «البنية»: «وما لا تعامل فيه من المنقولات لا يجوز وقفه عندنا؛ لأن الوقف فيه لا يتبدل، والحال لا بد من التأييد، وما لا يتبدل لا يجوز وقفه، فصار كل ما لا يُنفع به مع بقاء أصله كالدرارم والدنانير في عدم الجواز، بخلاف العقار؛ فإن فيه التأييد»^(١).

- قال ابن الهمام^(٢) من الحنفية: «وأما وقف ما لا يُنفع به إلا باتفاقه كالذهب

= البيان، العماني، ٦٢ / ٨، حاشية إعنة الطالبين، الدمياطي، ٤٤٩ / ٣ - ٤٥١.
 الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٩ / ٧، مغني المحتاج، الشريبي، ٥٢٤ / ٣.
 المجموع، النموي، ٢٤٧ / ١٦، روضة الطالبين، النموي، ٣١٥ / ٥.
 الوسيط، الغزالى، ٢٤١ / ٤، الإقناع، الشريبي، ٢٠٥ / ٣ (مراجع سابقة).
 الكافي، ابن قدامة، ٣٢٠ / ٢، كشاف القناع، البهوي، ٤٤٩ / ٣ - ٤٥١.
 البرق اللماع، البارودي، ص ١٧٣، منار السبيل، ابن ضويان، ١٩٩ / ٢.
 المعتمد، بلطة جي، ٨ / ٢ (مراجع سابقة).

المقنع، ابن قدامة، ٧٧٦ / ٢ (المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، موقف الدين بن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د. ط - د. ت).

البحر الزخار، المرتضى، ١٥٢ / ٤، الروضة البهية، العاملي، ١٧٥ / ٣ (مراجع سابقة).
 السيل الجرار، الشوكاني، ٥٠ / ٣٩ (السيل الجرار المتذوق على حدائق الأزهار، الشوكاني، تحقيق: محمد حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ).

(١) البنية، العيني، ٦ / ٩١٠ (مراجع سابق).

(٢) ابن الهمام: محمد بن عبد الواحد من علماء الحنفية، ولد سنة ٧٩٥هـ، وتوفي سنة ٨٦١هـ من كتبه: فتح القدير، والتحرير، يُنظر: (الجواهر المضيئة، أبو الوفاء، ٨٦ / ٢، الأعلام، الزركلي، ٢٥٥ / ٦، ومعجم المؤلفين، كحالة، ٤٦٩ / ٣ (مراجع سابقة).

والفضة والمأكول والمشروب وغير جائز على قول عامة الفقهاء... والمراد بالذهب والفضة الدرارم والدنانير وما ليس بحلي^(١)...».

- وفي «الفتاوى الهندية»: «لو وقف دراهم ودنانير وثياباً لم يجز...»^(٢).

- وقال الماوردي^(٣) من الشافعية: «فصل: وقف الدرارم والدنانير: لا يجوز وقفها لاستهلاكها، فكانت كالطعام...»^(٤).

- وجاء في «كتاب الأخيار» - عند ذكر شروط العين الموقوفة -: «ويمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، فتخرج الأثمان والطعام؛ لأن الأثمان يتسع بإخراجها والطعام بأكله...»^(٥).

- وجاء في «حاشية الجمل»^(٦) على شرح المنهج - في سياق الحديث عما لا يصح وقه -: «ولا دراهم للزينة أو للتجارة، وصرف ريحها على الفقراء، وكذا

(١) شرح فتح القدير، ابن الهمام، ١٣٢ / ٥ (مرجع سابق).

(٢) الفتوى الهندية، ٣٦٢ / ٢ (مرجع سابق).

(٣) (تقدمت ترجمته).

(٤) الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٩ / ٧ (مرجع سابق).

(٥) كفاية الأخيار، الحصني، ٣١٩ / ١ (كتاب الأخيار في حل غایة الاختصار للحصني، دار الكتب العلمية، وعيسي البابي الحلبي، د. ط - د. ت).

(٦) الجمل: هو سليمان بن عمر بن منصور العجيلي، المصري، الشافعى، المعروف بالجمل، مفسر، فقيه، ولد في مدينة عجيل، إحدى قرى مصر الغربية سنة ١٧٩٠ هـ، من تصانيفه: الفتوحات الإلهية، وفتورات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل.

يُننظر: (معجم المؤلفين، كحالة، ٤ / ٢٧١) (مرجع سابق).

الوصية بذلك...»^(١).

- وقال الرَّمْلِي^(٢) - في سياق حديثه عن الأمور التي لا تدخل تحت تعريف الموقوف الذي يصح وقفه - : «وخرج ما لا يقصد، كنقد للتزين أو الاتجار فيه، وصرف ربيحة للفقراء»^(٣).

- قال ابن قدامة^(٤) من الحنابلة: «وما لا ينتفع به إلا بالاتفاق مثل الذهب والفضة والمأكول والمشرب، فوقفه غير جائز... والمراد بالذهب والفضة هنا الدرارم والدنانير»^(٥).

- وهذا ما صرَّحت به كتب الحنابلة الأخرى^(٦).

- وقال أيضاً في «الكافي»: «ولا يصح وقف ما لا ينتفع به مع بقاء عينه، كالأنمان والمأكول والمشرب والشمع؛ لأنَّه لا يحصل تسبيل ثمرته مع بقائه، ولا ما يُسرع إليه الفساد كالرياحين؛ لأنَّها لا تتباقي»^(٧).

(١) حاشية الجمل العجيلي، ٥٧٨ / ٣، كفاية الأخيار، للحصني، ١٣١٩ (مرجع سابق).

(٢) الرَّمْلِي: هو محمد بن أحمد حمزة، شمس الدين، يقال له الشافعي الصغير، من تصانيفه في الفقه الشافعي: نهاية المحتاج، وله شروح عديدة، توفي في القاهرة سنة ١٠٠٤ هـ. يُنظر: (الأعلام، الزركلي ٢٢٤ / ٦) (مرجع سابق).

(٣) نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٣٥٨ / ٥ (مرجع سابق).

(٤) ابن قدامة: (تقدمت ترجمته).

(٥) المعني، ابن قدامة، ٦١٨ / ٧ (مرجع سابق).

(٦) يُنظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ٢٩٢ / ٤، الفواكه العديدة، المنقول، ص ٤١٧ - ٤٤٧ ، المقعن، ابن قدامة، ٢ / ٧٧٦ (مراجعة سابقة).

(٧) الكافي، ابن قدامة، ٣٢٠ / ٢ (مراجعة سابق).

- وقال البهوي^(١) في «شرح متهى الإرادات»: «ولا يصح الوقف إن صادف ما لا يُنتفع به مع بقاء عينه كالمطعم والمشروب غير ماء... وكأنما ولو لتأخر وزن كفنديل من نقد على مسجد، ونحوه كحلاقة فضة تجعل في بابه، ووقف دراهم ودنانير ليُنتفع بافتراضها؛ لأن الوقف تحبس الأصل وتسبيل المنفعة، وما لا يُنتفع به إلا باتفاقه لا يصح فيه ذلك»^(٢).

- وقال الزركشي^(٣) في «شرح مختصر الخرقى»: «وما لا يُنتفع به إلا باتفاقه مثل الذهب والورق والمأكول والمشروب، فوقه غير جائز»^(٤).

- وقال ابن قدامة^(٥) في «البرق اللماع»: «وما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء

(١) البهوي: منصور بن يونس (تقدمت ترجمته).

(٢) شرح متهى الإرادات، البهوي، ٤ / ٣٣٥ (مرجع سابق).

(٣) الزركشي: هو محمد بن عبدالله شمس الدين، استوطن مصر، ولد سنة ٧٢٢ هـ، أخذ الفقه الحنبلية عن موفق الدين الحجازي، من أشهر كتبه: شرح على الخرقى، وشرح الوجيز، توفي سنة ٧٧٢ هـ. والخرقى صاحب المتن هو عمر بن الحسين بن عبدالله المتوفى سنة ٥٣٤.

يُنظر: (شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ١ / ٦٩ - ٧٨ - ٩٠) (مرجع سابق)، والزركشي المعنى هنا هو غير الزركشي الشافعى صاحب المحيط محمد بن بهادر بن عبدالله، ولد في مصر ٧٤٥ - وتوفي ٧٩٤ أخذ عن الإسنوى والبلقيني والأزدي وابن كثير، له تصانيف عديدة في الفقه والأصول، منها التذكرة، وكشف الظنون، والبحر المحيط، من فقهاء الشافعية، له شرح على الفروع للغزالى. يُنظر: (الأعلام، الزركلى، ٦ / ٦٣) (مرجع سابق)، ويُنظر: (البحر المحيط، بدر الدين محمد بن بهادر عبدالله الشافعى، حققه لجنة من الأزهر، دار الكتبية، ط١، ١٤١٥ - ١٩٩٤م)، ح ١ / ١٦ - ٣٢.

(٤) شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ٤ / ٢٩٢ (مرجع سابق).

(٥) ابن قدامة (تقدمت ترجمته).

عينه، كالدنانير والدرارم والمطعمون والمشروب، لا يصح وقفه في قول عامة أهل العلم»^(١).

- وقال ابن حزم^(٢) الظاهري رحمه الله: «... ولا يجوز في غير ذلك لاسيما الدرارم والدنانير، وكل ما لا منفعة فيه إلا بإتلاف عينه»^(٣).

- قال صاحب «البحر الزخار» من الشيعة الزيدية: «ولا يوقف ما يتعدى الانتفاع به مع بقاء عينه؛ لتعذر معنى الوقف فيه، وفي وقف الدرارم وجهان... والأصح المنع»^(٤).

- وفي المذهب ذاته قال صاحب «النافع المذهب»: «الدرارم والدنانير لا يصح وقفها... إلا أن يوقفها للتجميل بها والعيار ونحوهما، صح وقفها كما يصح إجارتها وعارضيتها للتجميل بها والعيار»^(٥).

مما تقدم، ومن خلال هذه النقول الفقهية الغزيرة، نلاحظ أن أصحاب هذا الفريق لم يوردوا على صحة اجتهادهم دليلاً صريحاً من الكتاب أو السنة أو الإجماع، أو القياس، وإنما بعضهم قاسها على الطعام بجامع أن كلاماً منهمما يُتنفع به من خلال إتلافه، لكنهم في تعليلهم لاجتهادهم يقولون:

إنه لا يمكن الانتفاع بالنقود إلا بإتلافها، وهو مخالف لما يُشترط في العين الموقوفة من دوام الانتفاع بها، ولشرط التأييد المطلوب في الوقف، وبذل لا يحصل

(١) البرق اللمع، ابن قدامة، ص ١٧٣ (مرجع سابق).

(٢) ابن حزم: الظاهري (تقدمت ترجمته).

(٣) المحلى، ابن حزم، ١٧٥ / ٩ (مرجع سابق).

(٤) البحر الزخار، المرتضى، ١٥٢ / ٤ (مرجع سابق).

(٥) النافع المذهب، الصناعي، ٢٨٣ / ٣ (مرجع سابق).

مقصود الوقف من الانتفاع الدائم.

ولم يتعرضوا لإزال رد بدلها منزلة بقائها، فالشافعية صرحا أن الاتجار بهما (الذهب والفضة) أو النقود، وصرف ربعهما للفقراء لا يجعل وقفهما جائزًا^(١)، والحنابلة جعلوا اقتراضها (الدرارهم والدنانير) إتلاف لها^(٢).

وهذه النقول كلها تدور حول هذا المعنى دون أن تخرج عنه إلى دليل قوي وحجة قاطعة، وينذا يكون مذهبهم عرضة للانهدام تحت وأمام ورود الدليل الصريح، فلتتابع ما ذهب إليه الفريق الثاني:

المذهب الثاني: ذهب أصحاب هذا المذهب إلى جواز وقف النقود (الدرارهم والدنانير، وتقاس عليها الأوراق النقدية) وإلى هذا القول ذهب بعض الحنفية ومنهم زفر^(٣)، وهو مقتضى قواعد محمد^(٤) من الحنفية^(٥)،

(١) يُنظر: حاشية الجمل على المنهج، ٣ / ٥٧٨، نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٥ / ٣٥٨ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: شرح متهى الإرادات، البهوي، ٤ / ٣٣٥ (مرجع سابق).

(٣) زفر: بن الهذيل بن قيس، صاحب أبي حنيفة، من أصحابهان، كان يأخذ بالأثر إن وجد، ويخالف إمامه، تولى القضاء في البصرة، وبها مات سنة ١٥٨ هـ. يُنظر: (الفوائد البهية، اللكتوي، ص ٧٥، الأعلام، الزركلي، ٤٥ / ٣) (مرجع سابق).

(٤) محمد: بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة (تقدمت ترجمته).

(٥) يُنظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٧ مع حاشية الشلبي، ٣ / ٣٢٧.

البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٩، مجمع الأئم، داماد أفندي، ١ / ٧٣٩ (مراجع سابقة). - إعلاء السنن، التهانوي، ١٣ / ١٦١ - ١٦٢ (إعلاء السنن، التهانوي، دار العلوم الإسلامية، باكستان، كراتشي، د. ط - د. ت).

وإلى هذا ذهب المالكية^(١) وبعض الشيعة^(٢) وبعض الحنابلة^(٣).

وإليك بعض النقول الفقهية التي تثبت هذا الرأي :

جاء في «البنيان» : «قال صاحب المحيط : وقف مئة وخمسين ديناراً على مرض ، الوصية تصح ، وتدفع الذهب إلى إنسان بمصاربة يتعلمها يستعملها ويصرف الربح ، وفي المحيط : وكذلك وقف الدرهم والمكيل والموزون»^(٤).

قال ابن عابدين^(٥) في «حاشيته» : «قلت : إن الدرهم لا تعين بالتعيين ، فهي وإن كانت لا يُنفع بها مع بقاء عينها ، لكن بدلها قائم مقام عينها ؛ لعدم تعينها بالتعيين ، فكأنها باقية ، ولا شك في كونها من المنقول ، فحيث جرى العرف على التعامل بها دخلت فيما أجازه محمد... وعن الأنصاري - وكان من أصحاب زفر - فيمن وقف الدرهم ، أو ما يكال أو يوزن : أيجوز ذلك؟ قال : نعم ، قيل : كيف؟ قال : يدفع الدرهم مصاربة ، ثم يتصدق بريتها في الوجه الذي وقف عليه... وما يكال ويوزن يباع ، ويُدفع ثمنه مصاربة أو بضاعة... قال في النهر : ومقتضى

(١) الفواكه الدوانى ، النفراوى ، ٢٢٥ / ٢ (مرجع سابق).

- حاشية الخرشي على مختصر خليل ، ٤ / ٨٠ (حاشية الخرشي على مختصر خليل ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخرشي ، دار الفكر ، د. ت - د. ط).

- حاشية العدوى على مختصر خليل ، ٤ / ٨٠ (حاشية العدوى على مختصر خليل ، علي ابن أحمد الصعيدي العدوى ، دار الفكر ، مطبوع بهامش الخرشي ، د. ت - د. ط).

(٢) البحر الزخار ، المرتضى ، ٤ / ١٥٢ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر : الإنصاف ، المرداوى ، ٧ / ١١ (مرجع سابق).

(٤) البنيان ، العيني ، ٦ / ٩١٢ (مرجع سابق).

(٥) ابن عابدين : (تقدمت ترجمته).

ما مرَّ عن محمد عدم جواز ذلك - أي: وقف الحنطة - في الأقطار المصرية؛ لعدم تعارفه بالكلية، نعم وقف الدرارهم والدنانير تعرف في الديار الرومية^(١).

وقد رجح ابن عابدين جعل وقف الدرارهم والدنانير من المنقول المتعارف الذي يصح على قول محمد حين قال: «وبهذا ظهر صحة ما ذكره المصنف من إلحاقة بالمنقول المتعارف على قول محمد المفتى به، وإنما خصوها بالنقل عن زفر لأنها لم تكن متعارفة إذ ذاك، ولأنه هو الذي قال بها ابتداء»^(٢).

قال ابن نجم^(٣) الحنفي في «البحر الرائق»: «وعن الأنصاري - وكان من أصحاب زفر - : وقف الدرارهم أو الدنانير أو الطعام أو ما يكال أو يوزن أيجوز؟ قال: نعم، كيف؟ قال: يدفع الدرارهم مضاربة، ثم يتصدق بها في الوجه الذي وقف عليه . . .»^(٤).

وبهذا يظهر أن من قال بهذا من الحنفية هم: محمد بن عبدالله الأنصاري من أصحاب زفر، وزفر، وهو يوافق ما ذهب إليه محمد من الحنفية، حين أجاز وقف المنقول الذي جرى العرف بوقفه؛ وذلك لأنه تعرف في بعض البلاد.

جاء في «مجمع الأنهر»: «ولما جرى التعامل في وقف الدنانير والدرارهم في زمان زفر بعد تجويز صحة وقفها في رواية، دخلت تحت قول محمد المفتى به في وقف كل منقول فيه تعامل كما لا يخفى، فلا يحتاج على هذا إلى تخصيص القول

(١) رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣٦٣ - ٣٦٤ (مرجع سابق).

(٢) المرجع السابق: الجزء والصفحة نفسها.

(٣) ابن نجم (تقدمت ترجمته).

(٤) البحر الرائق، ابن نجم، ٥ / ٢١٩، وينظر: درر الحكم، ابن فرموزا، ٢ / ١٣٧ (مرجعان سابقان).

بجواز وفهمها لمذهب زفر من رواية الأنصاري، وقد أفتى صاحب البحر بجواز وقفها، ولم يحک خلافاً كما في المنح، وعن زفر: رجل وقف الدرهم أو الطعام أو ما يكال أو يوزن، قال: يجوز، قيل له: وكيف يكون؟ قال: يدفع الدرهم مضاربةً ثم يتصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه»^(١).

بل إن البعض خرَّج جواز وقف النقود على قول أبي يوسف^(٢) من الحنفية، جاء في «الإسعاف»: «ولو وقف رب المال ضبعة من مال المضاربة يصح عند أبي يوسف مطلقاً، وعند محمد لا يصح إن كان في المال ربح؛ بناءً على جواز وقف المشاع وعدمه، والله أعلم»^(٣).

أما التصريح بأنه مذهب زفر جاء في «رد المحتار»: «مطلوب: في وقف الدرهم والدنانير قوله: (بل دراهم ودنانير)، عزاه في الخلاصة إلى الأنصاري وكان من أصحاب زفر، وعزاه في الخانية إلى زفر حيث قال: وعن زفر شربلالية...»^(٤).

يلاحظ أن من أجاز وقف النقود من الحنفية حجته في ذلك: أن النقود لا تعيين بالتعيين، وأن رد بدلها يقوم مقام بقاء عينها، وأن الوقف والانتفاع بها يكون من

(١) مجمع الأئمَّة، داماد أفندي، ١ / ٧٣٩ (مرجع سابق).

(٢) أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، فقيه أصولي مجتهد، مفسر، تلميذ أبي حنيفة وصاحب، ولد سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة ١٨٢ هـ، من آثاره: الخراج، المبسوط، أدب القاضي، يُنطر: (سير أعلام النبلاء، ٦ / ٢٩٠).

(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب أرناؤوط، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.

وطبقات الحنفية، أبو الوفا، ١ / ١٢ (مرجع سابق).

(٤) الإسعاف، الطبرابليسي، ص ٢٦ (مرجع سابق).

(٥) رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣٦٣ (مرجع سابق).

خلال المضاربة في النقود بالتجارة فيها، ثم صرف ربحها للفقراء^(١) ووجوه الخير، وبذا تبقى النقود كاملة قائمة صالحة للانتفاع الدائم بها.

أما عن المالكية:

فقد جاء في «الشرح الكبير»: «وفي جواز وقف ك الطعام مما لا يُعرف بعينه إذا غيب عليه كالنقد، وهو المذهب، ويدل له قول المصنف في الزكاة: (وزُكيت عين وُقفت للسلف)، وعدم الجواز الصادق بالكرابة^(٢) والمنع تردد^(٣)، وقيل إن التردد في غير العين من سائر المثلثيات، وأما العين فلا تردد فيها، بل يجوز وقفها قطعاً؛ لأنَّه نص المدونة، والمراد وقفه للسلف، وينزل ردُّ بدله متزلاً بقاء عينه، وأما إن وقف مع بقاء عينه فلا يجوز اتفاقاً^(٤)؛ إذ لا منفعة شرعية تترتب على ذلك^(٥).

وجاء في «شرح منح الجليل»: «وفي صحة وقف ما لا يُعرف بعينه كالطعام والدرهم والدنانير، ليُسلف لمن يحتاج إليه ويريد مثله وقفًا في محله، وهكذا أبدًا، وهو مذهب المدونة، وعدمهما فيه قال ابن شاس وابن الحاجب تردد: فيه نظر؛ لأنَّ

(١) جاء في بعض الكتب عبارة: (ثم التصدق بها) كما في البحر الرائق، ابن نجم، ٥ / ٢١٩ (مرجع سابق)، وهي تعني التصدق بالربح على تقدير مضاف، أي: التصدق بربحها، وعبارة الإسعاف: ثم يتصدق بالفضل، يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٢٩٢ (مرجع سابق).

(٢) الصادق بالكرابة: أي: كما يقول ابن رشد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١٢٠ (مرجع سابق).

(٣) والمنع تردد - أي: كما يقول ابن شاس.

(٤) أي: كما لو وُقف لأجل تزيين الحوانيت. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١٢٠ (مرجع سابق).

(٥) الشرح الكبير، ابن الدردير، ٤ / ١٢٠ (مرجع سابق).

أحد شقيقه قال فيها الشارح: فيه نظر؛ لأنك إن فرضت المسألة فيما إذا قصد بوقف الطعام ونحوه بقاء عينه، فليس فيه إلا المنع؛ لأنه تحجير بلا منفعة تعود على أحد، ويؤدي إلى فساد الطعام المؤدي إلى إضاعة المال، وإن كان على معنى أنه وقف للسلف إن احتاج إليه محتاج، ثم يرد مثله، فمذهب المدونة وغيرها جوازه، والقول بالكراءة ضعيف، وأضعف منه قول ابن شاس بمنعه إن حُمل على ظاهره^(١)، والمعتمد عند المالكية الجواز^(٢).

يفهم من كلام المالكية جواز وقفها للسلف، بأن احتاج إليها محتاج يأخذها ثم يرد بدلها، ونزل رد بدلها متزلة بقاء عينها، وإذا تبقى العين قائمة صالحة للانتفاع، أما وقفها بعينها دون استخدامها للسلف، أي: لتزيين الحوانين ونحو ذلك فغير جائز.

جاء في «الإنصاف»: «وَقَالَ فِي الْفَائِقِ وَغَيْرِهِ: يَصْحُّ وَقْفُ الدِّرَاهِمِ، فَيُنْتَفَعُ بِهَا فِي الْقَرْضِ وَنَحْوِهِ، اخْتَارَهُ شِيْخُنَا، يَعْنِي بِهِ: الشِّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَقَالَ فِي الْاِخْتِيَارَاتِ: وَلَوْ وَقَفَ الدِّرَاهِمُ عَلَى الْمُحْتَاجِينَ لَمْ يَكُنْ جَوَازُ هَذَا بَعِيدًا»^(٣).

وفي «الأدلة الرضية»: «وَمَنْ وَضَعَ مَالًا فِي مَسْجِدٍ أَوْ مَشْهَدٍ لَا يَنْتَفَعُ بِهِ أَحَدٌ، جَازَ صِرْفُهُ فِي أَهْلِ الْحَاجَاتِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ ذَلِكَ مَا يَوْضَعُ فِي الْكَعْبَةِ

(١) يقول الصاوي: «وعلى كل حال كلام ابن رشد وابن شاس خلاف مذهب المدونة، فكان على الشيخ ألا يلتفت إليهم» ينظر: (بلغة السالك، الصاوي، ٤/١٢) (مرجع سابق).

(٢) شرح منح الجليل، عليش، ٨/١١٢ (مرجع سابق).

ويُنظر: جواهر الإكليل، الأزهري، ٢/٥٠٥ والتاج والإكليل، المواق، ٧/٦٣١ (مرجعان سابقان).

(٣) الإنصاف، المرداوي، ٧/١١ (مرجع سابق).

وفي مسجد النبي»^(١).

وفي فقه الإمام البخاري: «وقف الصامت (الذهب والفضة والنقد) قال البخاري^(٢) رحمه الله بعد هذه الترجمة: وقال الزهرى فمن جعل ألف دينار في سبيل الله، ودفعها إلى غلام له متاجر، يتاجر بها، وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربين، هل للرجل أن يأكل من ربح تلك الألف شيئاً؟.

وإن لم يكن قد جعل ربحها صدقة على المساكين؟ قال: ليس له أن يأكل منها، وروى بإسناده إلى ابن عمر^(٣): أن عمر بن الخطاب حمل على فرس له في سبيل الله، أعطاها رسول الله له، فحمل عليها رجلاً، فأخبر عمر أنه قد وفقتها بيعها، فسأل رسول الله أن يباعها، فقال: لا تباعها ولا ترجعن في صدقتك».

هذا هو مجمل أقوال الفقهاء أصحاب الفريق الثاني الذين أجازوا وقف الدرام والدنانير، والكلام نفسه جار على الأوراق النقدية المعاصرة كذلك، باعتبار شرعيتها كالنقدين؛ لأنها أعز أموالنا في وقتنا الحالي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(٤).

(١) الأدلة الرضية، الشوكاني، ٢٣٤ / ١ (الأدلة الرضية لمتن الدرر البهية، في المسائل الفقهية، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الندى، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ) تحقيق: محمد صبحي الحلاق.

(٢) البخاري: محمد بن إسماعيل صاحب الصحيح. (تقدمت ترجمته).

(٣) فقه الإمام البخاري، أبو فارس، ٤٧٨ / ٢ - ٤٧٩ (فقه الإمام البخاري، د. محمد عبد القادر أبو فارس دار الفرقان، عمان - الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م).

(٤) ينظر: الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، د. أحمد الحسن، ص ٢١٥ وما بعدها (مراجع سابق).

والملحوظ من كلام الفقهاء في معرض الحديث عن جواز وقف النقود أنهم انتصروا المذهب بمقدار أمور:

- ١ - إن الدرارم والدنانير لا تتعين بالتعيين، كما صرحت بذلك المالكية^(١)، وأن رد بدلها ينزل منزلةبقاء عينها، كما قاله المالكية والحنفية^(٢).
- ٢ - القياس على جواز إجارتها، كما ذهب إلى ذلك بعض الشافعية حين قالوا: كما يجوز إجارتها فيجوز وقفهما^(٣).

وبالرجوع إلى مذهب الشافعية في إجارة الدرارم والدنانير، نرى أن الصحيح من المذهب عدم جواز إجارتها.

جاء في «البيان»: «ولا يجوز استئجار الدرارم والدنانير ليتجر بها؛ لأنَّه لا يمكن التجارة بها إلا بإتلافها، والإجارة لا تصح إلا في عين يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها^(٤)»، وهل تصح إجارتها ليُجمَل بها الدكان ويتركها الناجر في يده ويقلبها ليأمنه الناس ويعاملوه؟ فيه وجهان: أحدهما: يصح لأنها منفعة مباحة يمكن استيفاؤها مع بقاء العين، فهي كسائر المنافع، والثاني: - وهو الصحيح -: لا تصح لأنها منفعة لا تُضمن بالغصب، فلم يصح الاستئجار عليها، وما ذكره الأول يبطل

(١) يُنظر: حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير، ٤ / ١٢٠ (مرجع سابق).

(٢) وهو المعتمد عند المالكية، كما صرحت بذلك الخرشفي في شرح قول خليل (ثم إن المذهب) قال: أي المعتمد. يُنظر: شرح مختصر خليل المسمى (حاشية الخرشفي على مختصر خليل، ٧ / ٨٠) (مرجع سابق).

ويُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٥ / ٢١٩ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: المذهب، الشيرازي، ٣ / ٦٧٣ (مرجع سابق).

(٤) الأولى أن يقال: لأن إجارتها ربا، وهو سبب كاف للمنع.

بالطعام؛ فإن الطعام يتجمّل به الحناظ بتركه في دكانه ليعامله الناس، ومع هذا فلا يصح إجارةه لذلك»^(١).

ويهذا يظهر أن من أجاز وقفها من الشافعية قصد بالجواز أن توقف ليحمل بها الدكان، ويتركها التاجر في يده ليعامله الناس.

٣ - إمكانية وقف الدرارهم والدنانير مضاربة، ثم يأخذها المحتاج فيضارب بها، فيأخذ الربع ويرد مثل المبلغ الذي أخذه، ثم تُدفع إلى آخر وهكذا، أو تُدفع لمن يضارب بها من الأغنياء ويعطى ربع المضاربة للفقراء صدقة.

ونلاحظ أنه في هذا المثال تتحقق إمكانية وقف الدرارهم والدنانير مع بقاء عينها، دون أي محظوظ شرعي، كما تتحقق هذه الإمكانية في صورة أخرى وهي: أن ما يوقف من النقود يُدفع سلفاً وقرضاً للفقراء، ثم يردون مثله، وينزل رد المثل منزلة بقاء العين^(٢).

الفرع الثالث - الترجيح:

من خلال عرض الآراء السابقة نرى أن الاتفاق جاز بين الفقهاء جميعاً على اشتراط بقاء العين الموقوفة لاستمرار الانتفاع بها، وهذا شرط عند الفريقين، لكن منشأ الخلاف يبدو في جواز وقف المنقول الاستهلاكي أو عدم جواز وقفه؛ لأن الذين منعوا وقف النقود فإنهم منعوا وقف الطعام - كما سيأتي - فيما أجاز وقف الطعام

(١) ينظر: البيان، العمرياني، ٧/٢٩٢ (مراجع سابق).

(٢) ينظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥/٢١٩، رد المحتار، ابن عابدين، ٦/٤٣٤.
مواهب الجليل، الحطّاب، ٧/٦٣١، شرح منح الجليل، عليش، ٨/١١٢ (مراجع سابقة).

الذين أجازوا وقف النقود، وكلاهما (النقود والطعام) من المنقول الاستهلاكي، ونلاحظ أن المانعين قد وقفوا عند علة الاستهلاك في المنقول، ولم يعدُوا أن رد المثل يقام مقام بقاء العين.

فيما توسع المجizzون ليجعلوا من المنقول الاستهلاكي - وعن طريق رد ما يقوم مقامه - منقولاً استعمالياً (معنى)، وهو المطلوب لجواز الوقف.

ولعل السبب الذي جعل المانعين لا يعدُون أن رد البدل يقام مقام العين المستهلكة هو: أن النقود عندهم تتعين بالتعيين - كالشافعية والحنابلة -، فيما لا تتعين بالتعيين عند المالكية القائلين بالجواز، وقد يُردُّ بأن الحنفية قالوا إن النقود لا تتعين بالتعيين^(١)، ومع ذلك فقد منعوا وقفها، وأن زفر من الحنفية يقول بأن النقود تتعين بالتعيين^(٢)، ومع ذلك فقد أجاز وقفها، ويلاحظ أن الحنابلة الذين لم يجيزوا وقف النقود لأنها منقول استهلاكي قد أجازوا وقف الماء للحاجة له^(٣)، ويمكن أن يقال إن الحاجة ماسة اليوم أيضاً لوقف النقود.

وفي الترجيح يظهر لنا أن الانتفاع الدائم من وقف النقود ممكن عقلاً وشرعًا، وذلك كما يلي:

١ - إن مسألة بقاء العين أبداً ضرب من المستحيل، فقد أجمع الفقهاء على قبول نوع من التوثيق دون أن يسموه مؤقتاً، بل أدخلوه ضمن الوقف المؤيد، وهو

(١) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٤/٢٣، الفقه الإسلامي وأدله، د. وهبة الزحيلي، ٥/٣٣٧٣ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ٥/٢٣٣ وما بعدها، الفقه الإسلامي وأدله، د. وهبة الزحيلي، ٥/٣٣٧٣ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: كشاف القناع، ٤/٢٤٥، الإنصاف، المرداوي، ٧/١١ - ١٢ (مرجعان سابقان).

وقف الأشياء الآيلة بحكم طبيعتها إلى الانتهاء، كالكتب، والمنقول المتعارف أو الموقوف تبعاً، مع أن التأييد لا يدخل على المنقولات.

وفي الحقيقة لا يدخل التأييد كذلك على العقار والبناء، فالوقف يتعلق بأمة أو بشعب يبقى مدة عمر تلك الأمة أو الشعب، فبقاء العين أمر نسبي لا مطلق^(١)، كما أن العقار يمكن أن يخرج عن صلاحيته للاستفادة به، كما لو تلوثت الأرض بمخلفات أو نفايات سامة لم تعد بعدها تصلح للسكن أو الزراعة.

٢ - من خلال الصور التي ذكرها أصحاب الفريق الثاني المميزون - وذلك من خلال المضاربة بالنقود ثم التصدق بربحها على الفقراء، أو لاستخدامها في قرض يعطى للفقراء ثم يردون مثلها، وينزل ذلك مقام بقاء عينها^(٢) - يظهر أنه يمكن الاستفادة بالنقود مع بقاء عينها مجازاً.

٣ - المصلحة الشرعية المرجوة من الوقف، وهي الاستفادة بأصل العين مع بقائها دون إتلاف، وهذا متواافق في وقف النقود، وذلك بالتسليف للفقراء وردد البطل، أو بالمضاربة بها والتصدق من الربح على الفقراء أو أية جهة خير أخرى، وحيثما وُجدت المصلحة الشرعية جاز الوقف.

والمصلحة الشرعية: «هي المفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم ونقوصهم وعقولهم ونسلهم وأموالهم طبق ترتيب معين فيما بينها»^(٣).

(١) يُنظر: الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، د. منذر القحف، ص ١٠٦ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٩ / ٥، رد المحتار، ابن عابدين، ٤٣٤ / ٦.

مواهب الجليل، الحطّاب، ٦٣١ / ٧، شرح منح الجليل، عليش، ١١٢ / ٨ (مراجع سابقة).

(٣) ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، د. محمد سعيد رمضان البوطي (مؤسسة الرسالة، =

وتُقسم المصالح إلى ثلاثة أنواع:

- ١ - المصلحة المعتبرة: وهي كل مصلحة وافقها نص، ومثالها: كل ما كان للإمام أن يتصرف فيه بمحاجب حق الإمامية، كاتباعه المصلحة في التعزيرات وأنواعها.
 - ٢ - المصلحة الملغاة: وهي كل مصلحة عارضها نص أو قياس صحيح، فهي مصلحة موهومة؛ لأنها لا تستند إلى أصل تقاس عليه^(١).
 - ٣ - المصلحة المرسلة: «هي كل منفعة داخلة في مقاصد الشرع دون أن يكون لها شاهد بالاعتبار أو الإلقاء»^(٢).
- أو: «هي الأوصاف التي تلائم تصرفات الشرع ومقاصده، ولكن لم يشهد لها دليل معين من الشرع بالاعتبار أو الإلقاء، ويحصل من ربط الحكم بها جلب مصلحة أو دفع مفسدة عن الناس»^(٣).

وبالتأمل في هذه الأنواع، يظهر أن وقف المتنقل الاستهلاكي (النقد) هو من المصالح المرسلة؛ حيث لم يرد نص باعتباره ولا بإلقاءه، وبما أنه يحقق منافع ومصالح عديدة اليوم، فالواجب القول بجوازه.

ومن المصارف التي يمكن أن يُصرف فيها الربح - وهي تتحقق مصلحة عامة - ما ذكره ابن تيمية^(٤) في «فتواه»: من جواز وقف النقود على فكاك الأسرى من

= بيروت، ط٤، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م)، ص ٢٣.

(١) ينظر: ضوابط المصلحة، د. سعيد البوطي، ص ٣٣٠ - ٣٣٤ (مرجع سابق).

(٢) المرجع السابق ٣٣٠.

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ٤ / ٢٨٦١ (مرجع سابق).

(٤) ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية، الحرّاني، الدمشقي، الحنبلي، شيخ الإسلام، =

ال المسلمين ، أو تكفين الموتى .

جاء في «الفتاوى الكبرى» : «مسألة : في مال موقوف على فكاك الأسرى : وإذا استُدِينَ مال في ذمم الأسرى بخلاصهم لا يجدون وفاءه ، هل يجوز صرفه من الوقف ؟ وكذلك لو استدان ولـي فـكـاـكـهـمـ بـأـمـرـ نـاظـرـ الـوـقـفـ أوـ غـيـرـهـ ؟ .

الجواب : نعم يجوز ذلك ، بل هو الطريق في خلاص الأسرى بدلًا من إعطاء المال ابتداءً لمن يفتُّـهـ بـعـيـنـهـمـ ؛ فإنـ ذلكـ يـخـافـ عـلـيـهـ ، وقد يـصـرـفـ فيـ غـيرـ الفـكـاـكـ ، وأـمـاـ هـذـاـ فـهـوـ مـصـرـوـفـ فيـ الفـكـاـكـ قـطـعـاـ ، وـلـاـ فـرـقـ بـيـنـ أـنـ يـصـرـفـ عـيـنـ المـالـ فيـ جـهـةـ الـاسـتـحـقـاقـ أـوـ يـصـرـفـ مـاـ اـسـتـدـيـنـ ، كـمـاـ كـانـ النـبـيـ تـارـةـ يـصـرـفـ مـالـ الزـكـاـةـ إـلـىـ أـهـلـ السـهـمـانـ ، وـتـارـةـ يـسـتـدـيـنـ لـأـهـلـ السـهـمـانـ ثـمـ يـصـرـفـ الزـكـاـةـ لـأـهـلـ الدـيـنـ ، فـعـلـمـ أـنـ الـصـرـفـ وـفـاءـ كـالـصـرـفـ أـدـاءـ ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ»^(١) .

«مسألة : في وقف على تكفين الموتى يُقبض ريعه كل سنة على الشرط ، هل يُصدق به ؟ وهل يُعطى منه أقارب الواقف القراء ؟ .

الجواب : إذا فاض الوقف عن الأكفان صُرُف الفاضل في صالح المسلمين ، وإذا كان أقاربه محارب فهم أحق من غيرهم ، والله أعلم»^(٢) .

= الفقيه الأصولي المفسر ، ولد سنة ٦٦١هـ ، وأتقن العلوم ، وصار من كبار الحنابلة ، من كتبه : فتاوى ابن تيمية ، والسياسة الشرعية ، ونظرية العقد وغيرها .

يُنظر : (البدر الطالع ، الشوكاني ، ١ / ٦٣) (مراجع سابق) ، والفتح المبين في طبقات الأصوليين ، عبدالله مصطفى المراغي ، ط٢ ، بيروت ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ، ٢ / ١٣ .

(١) الفتاوى الكبرى ، ابن تيمية ، ٤ / ٢٥٣ (الفتاوى الكبرى ، تقي الدين ابن تيمية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د. طـ. د. تـ) .

(٢) الفتاوى الكبرى ، ابن تيمية ، ٤ / ٢٥٤ (مراجع سابق) .

وكذلك فقد ذكر ابن عابدين^(١) صورة لجواز وقف المال على الذرية^(٢) لأنها تحقق مصلحة.

١ - الواقع الذي نعيشه والمعامل في بوقف النقود، وفتاوي الفقهاء المعاصرين بتجويز عدة صور لوقف النقود، ولعل في إيراد هذه الصور ما يحسم الخلاف والنقاش حول إمكانية وقف النقود مع بقاء عينها، أو ما يقوم مقام بقاء عينها رغم الانتفاع بها، ويحسن إيراد بعض هذه الصور للتوضيح:

أ - وقف النقود في محافظ استثمارية: وهي تقوم على فكرة المضاربة نفسها، أو فكرة إجارة المدير، وهي ما تحدث عنه الفقهاء: حيث تكون النقود موقوفة عند الهيئة أو المؤسسة التي تستعملها مضاربةً، أو عند المؤسسة التي تديرها إجارةً، وما ينشأ عنها من أرباح توزع على جهات البر المقصودة بالوقف، وله ثلاث صور: أولها: أن تستقبل هيئة ما الصدقات النقدية لتمويل إنشاء مشروع وقفي، تُصرف أرباحه على أغراض وقفية كدور الأيتام.

وثانيها: أن يختار الواقع الجهة التي ستستثمر النقود كالبنوك الإسلامية، ويكون لها الحق في استغلالها وصرفها في مصارف البر.

ثالثها: وهي مشهورة كثيراً، تكون على شكل لجان جمع تبرعات لبناء وقف خيري كالاحتياج إلى بناء المساجد، أما الصورة المتطرفة لهذه الصورة، فهي ما أسمته الأوقاف في السودان بـ(مشروعات وقفية)، وفي الكويت: (صناديق وقفية)، بحيث يقوم المشروع أو الصندوق باستدراج التبرعات الوقفية لمشروع

(١) ابن عابدين: (تقدمت ترجمته).

(٢) تنقح الفتوى الحامدية، ابن عابدين، ١ / ١٢٠ (مرجع سابق).

معين، وما يتحصل من الربح يستعمل في بناء الوقف الذي يتمثل به غرض المشروع أو الصندوق.

ب - صور في وقف الإيراد التقدي: من صور وقف النقود: وقف إيراد نقدى دون وقف أصله، وذلك من خلال وقف إيراد عين معمرة لفترة زمنية، أو وقف حصة محسوبة بنسبة مئوية من الإيرادات لهيئة أو مؤسسة استثمارية قائمة، والحقيقة أن حساب احتياطي مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية هو قريب جداً من هذا النوع من الوقف.

وقد ترد على هذه الحالة مسألة الوصية بالإيراد أو الغلة أو الربح وفقاً، وهي مسألة جديرة بالنظر الفقهي؛ إذ لا خلاف بحق المتبوع المحسن بتتجاوز الثالث فيما ينشأ من وقف على شكل إيرادات دورية كل عام خلال حياته؛ لأنه بذلك محسن متصدق يتصرف بملكه، وهو مسلط عليه شرعاً، ولا بأس أن يكون ذلك في حدود الثالث بعد موت الواقف.

ت - وقف احتياطي شركات المساهمة: من أشكال تدخل القوانين في شركات المساهمة إلزامها بتكون احتياطي عام إجباري، عن طريق حجز جزء من أرباحها سنوياً لتغذية هذا الاحتياطي الإلزامي أو القانوني، وهدفه تقوية مركزها المالي تجاه دائنيها، خاصةً في القدرة على وفاء التزامها.

وقد أقره مجمع الفقه الإسلامي المنشق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته السابعة المنعقدة بجدة (١٤١٢ / ١١ / ٧) (٩ - ١٤ مايو ١٩٩٢م) بما نصه:

«لا مانع شرعاً من إنشاء شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة برأس المالها؛ لأن ذلك معلوم للمتعاملين مع الشركة، وبحصول العلم ينتفي الغرر عن يتعامل

مع الشركة» (القرار رقم ٦٥ / ١ / ٧) ومفهوم المؤسسة يشبه مفهوم الوقف، فالمؤسسة أموال مرصودة لأغراض معينة، لا تتأثر بحياة مالكيها.

ث - وقف استثماري بأكمله: وهو وقف مختلط من النقود والأعian، ويمكن تصوره من خلال وقف مؤسسة بكل ما لها من أموال وما عليها من التزامات، غالباً ما يكون من خلال الوصية لوجه من وجوه البر العامة، أو لصالح ذرية الواقف أو ورثته أو بعضهم.

ج - وقف مجموع أملاك الواقف: وقد يشمل معملاً، أو أعمالاً استثمارية، وذلك بتحويل أملاكه إلى وقف خيري عام موجود، ويمكن أن يكون مؤبداً أو مؤقتاً^(١).

ح - ونلاحظ في زماننا ازدياد جمعيات تحفيظ القرآن الكريم، والتي بدورها تحتاج إلى تمويل مستمر منتظم، لا إلى تبرعات المحسنين المؤقتة؛ لأن عدم انتظامها قد يشل حركة تلك الجمعية، ولذا فقد اتجهت بعض جمعيات تحفيظ القرآن الكريم في المملكة العربية السعودية إلى فكرة إنشاء (الأوقاف المشتركة) لضمان الاستقرار في تمويل الجمعية مما حقق هدفين:

الأول: إعطاء الفرصة للوافدين ذوي الدخل المحدود للمشاركة ولو بمبلغ قليل يتفق مع إمكانياتهم، ورُبَّ درهم سبْعَ ألف درهم.

الثاني: حل إشكالية الولاية على الوقف، عن طريق تولي الجمعية له بما يكفل للواقف عدم التخوف من سوء تصرف المتولي.

(١) ينظر: الوقف الإسلامي: تطوره - إدارته - تنميته، د. منذر القحف استفادة وتلخيص للصور الجديدة لوقف النقود من ص ١٩٢ إلى ص ٢٠٢ (مراجع سابق).

وهذه الأوقاف النقدية المشتركة تقبل التطوير بشراء أصلٍ متّجٍ؛ كمعامل أو آلة يؤخذ ريعها للجمعيات التي تقوم على تحفيظ القرآن مثلاً^(١) أو أي جهة أخرى.

خ - إن وقف النقود كان له الأثر البالغ في الرعاية الاجتماعية في ميادين مختلفة، شملت نواحٍ عديدة لم تكن في الحسبان عن طريق:

- وقف ترويج الفقيرات^(٢).

- وقف تعريض المكتوفين: وهو وقف كان في مدينة فاس بالمغرب، كانت هناك دار ترعى ترويج المكتوفين^(٣).

- وقف وفاء الديون^(٤).

وقف النقود لغسل الجنابة: حيث توجد نقود في مكان عمومي بقرب جامع الزيتونة، ومن أصبح على جنابة وهو عاجز عن دخول الحمام فيمكن له أن يذهب إلى النقود الموقفة ليأخذ منها، فيشتري الماء ليأخذ منه ويستحم^(٥)، أو يدخل

(١) يُنظر: الوقف الخيري بين الأمس واليوم، الحصين، ص ٥ - ٧ (الوقف الخيري بين الأمس واليوم، صالح الحصين، الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، د. ط - د. ت).

(٢) يُنظر: رحلة ابن بطوطة، ابن بطوطة، ص ١٢٢ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: أثر الوقف في الجانب التوجيهي للمجتمعات، السدلان، ص ٣٢ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، أمين، ص ١٣٤ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: الدور الاقتصادي للوقف في المنظور الإسلامي، د. قحف، ص ٤٣١ (الدور الاقتصادي للوقف في المنظور الإسلامي، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، د. منذر القحف (١٤ - ٢٠ مايو ١٩٩١)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط ١، ١٩٩٧م، تحرير منذر القحف).

حماماً بأجر يدفعه ليزيل الجنابة.

الفرع الرابع - ضوابط في وقف النقود:

يُستحسن هنا أن نورد بعض الضوابط التي يمكن أن تخدم عملية وقف النقود حتى تكون سليمة من المحظورات الشرعية، ومن هذه الضوابط:

١ - على القائمين على إدارة أموال الوقف وجمعها من الواقعين: التأكد من سلامتها من الناحية التقنية، بأن تكون سليمة غير مزورة، حتى لا يتسبب ذلك في خلق إشكالات تسيء للمؤسسات الوقفية، وربما يتسبب في إفلاسها.

وقد ورد في «حاشية الدسوقي» إلماح إلى هذا المعنى، حين أورد ذكر بلدة فاس على أنها كانت تضم في مكان منها مبلغاً من الذهب موقوفاً للسلف، كانوا حين يرددونها، يرددونها نحاساً، فأدى ذلك إلى فناء الوقف وانتهائه.

جاء في «حاشية الدسوقي»^(١): «وفي حاشية السيد البليدي: أنه كان في قيسارية فاس ألف أوقية من الذهب موقوفة للسلف، فكانوا يرددونها نحاساً فاضمحللت»^(٢).

٢ - لا نرى مانعاً شرعاً من أن تؤخذ تذكرة من الشخص المستدين من مال الوقف، كجواز سفر، تكون بمثابة ضمان لإعادة المبلغ المستقرض من مال الوقف؛ ضماناً لسلامة مال الوقف وعدم فناه، وهذا الأمر ينطبق على من يأخذ المال للمضاربة أيضاً، وقد ورد في «حاشية ابن عابدين» ما يشير إلى هذا المعنى حين تحدث عن منع أخذ الرهن بمعناه الشرعي من عقار أو عروض حين استعارة الكتب

(١) الدسوقي: من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤/١٢٠ (مرجع سابق).

الموقوفة، وجواز أخذ الرهن بمعناه اللغوي كجواز السفر.

قال ابن عابدين^(١): «وقف كتب وشرط الواقف أن لا تعار إلا برهن...»

والذي أقول في هذا إن الرهن لا يصح بها؛ لأنها غير مضمونة في يد الموقوف عليه، ولا يقال لها عارية أيضاً، بل الأخذ لها إن كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها يدأمانة، فشرط أخذ الرهن عليها فاسد، وإن أعطى كان رهناً فاسداً، ويكون في يد خازن الكتبأمانة، هذا إن أريد الرهن الشرعي.

وإن أريد مدلوله لغة، وأن يكون تذكرة، فيصح الشرط؛ لأنه غرض صحيح،

وإذا لم يعلم مراد الواقف فالأقرب الحمل على اللغوي تصحيحاً لكلامه.

وفي بعض الأوقاف يقول: لا تخرج إلا بتذكرة، فيصح، ويكون المقصود:

أن تجويز الواقف الانتفاع مشروط بذلك... وعلى كل فلا تثبت له أحکام الرهن ولا يبعه ولا بدل الكتاب الموقوف بتلفه إن لم يفرّط^(٢).

كما لا نرى مانعاً شرعاً من أخذ الضمان المالي من الشخص المستدين من مال الوقف بهدف حماية المال الموقوف - حتى وإن كانت يد الموقوف عليه على مال الوقف يدأمانة - وذلك وفق أحد المخارج الشرعية التالية:

أ - نُسِّلْمَ بأن يد الموقوف عليه على المال الموقوف يدأمانة، فلا يصح أخذ الرهن منه، غير أن المستدين من مال الوقف يُعد مقتضاً لهذا المال، فهو من جهة موقوف عليه ومن جهة أخرى مفترض، ويجوز أخذ الرهن من المفترض باتفاق الفقهاء؛ لأن يده يد ضمان^(٣).

(١) ابن عابدين: من الحنفية (تقدمت ترجمته).

(٢) رد المحتار، ابن عابدين، ٦ / ٤٢٢ (مرجع سابق).

= (٣) يُنظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، ٩٦ / ٦، بداية المجتهد، ابن رشد، ١ / ٢٧٠.

ب - لا خلاف بين الفقهاء أن المستعير يضمن عند التعدي ، كأن يخالف قيود المعير^(١) ، وعلى ذلك يمكن أخذ الرهن منه عند إمكانية حصول التعدي في المستقبل ؛ لأنه حينها يصبح ضامناً كمن يفترض مالاً ، وذلك وفق ما يسمى عند الفقهاء : «الرهن بالدين الموعود» ، الذي أجازه الحنفية والمالكية^(٢) ؛ حيث إن إمكانية حصول تعدي الموقوف عليه على مال الوقف مستقبلاً هي ذاتها إمكانية حصوله بوصفه مفترضاً على دين في المستقبل ، بجامع أن يده في كل الحالين هي يد ضمان ، فهو قد يتعدى على الوقف فيضمن ، وقد يحصل على قرض فيضمن أيضاً.

وهذا الضمان يأخذ أشكالاً أخرى للحفاظ على المال : منها التشديد في الحفاظ على المال ، وتقليل المخاطر حين إعطائه لمن يضارب به ، وذهب البعض

= مغني المحتاج ، الشريبي ، ١٢٦ / ٢ ، كشاف القناع ، البهوي ، ٣ / ٣١١ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر : بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١٣٦ / ٦ ، الشرح الكبير ، الدردير ، ٣٢٩ / ٣ .

نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٦٩ / ٣ ، المغني ، ابن قدامة ، ٤ / ٣٤٤ (مراجع سابقة).

(٢) الرهن بالدين الموعود : أي أخذ الرهن بدين لم يثبت بعد ، أو بما سيقرره المرتهن للراهن ، أجازه الحنفية والمالكية استحساناً لحاجة الناس إليه ، يُنظر : (الدر المختار ، الحصকفي ، ٣٥١ ، بدائع الصنائع ، الكاساني ، ١٤٣ / ٣ ، الشرح الكبير ، الدردير على حاشية الدسوقي ، ٢٤٥ / ٣ ، الفقه الإسلامي وأدلته ، د. وهبة الزحيلي ، ٦ / ٤٢٢٦) (مراجع سابقة) ، ولم يُجزه الشافعية والحنابلة لأنه لم يثبت بعد ، وأن الدين لا وجود له عند عقد الرهن حتى يكون واجب التسليم ، والرهن شُرع عند ثبوت الدين لا عند الوعد به . يُنظر : (نهاية المحتاج ، الرملي ، ٢٦٤ / ٣ ، المذهب ، الشيرازي ، ١ / ٣٠٥ ، المغني ، ابن قدامة ، ٤ / ٣٢٨ ، كشاف القناع ، البهوي ، ٣١١ / ٣ ، الفقه الإسلامي وأدلته ، د. وهبة الزحيلي ، ٦ / ٤٢٢٦) (مراجع سابقة) . وعلى هذا يُحمل إبطالهم وقف كتاب مع اشتراط عدم خروجه أو إعارته إلا برهن . يُنظر : (حاشية العجيري على الخطيب ، ٣ / ٥٩) (مراجع سابق).

إلى جواز أخذ فائدة مضمونة للحفظ على المال الموقوف وعدم التفريط به^(١)، لكن لا عن طريق الربا، بل ما يُسمى: «المعاملة».

١ - على القائمين على استلام وصرف النقود الموقوفة التأكد من سلامة مصدرها، بأن تكون من مال حلال يباح الانتفاع به، لا أن تكون ثمناً لمواد محمرة وممنوعة كالمخدرات والخمور، ولا بأن يكون من الأموال الربوية المتروكة.

وقد أفتى أستاذنا الدكتور وهبة الزحيلي^(٢) بعدم جواز وقف الأموال الربوية المتروكة^(٣) المتحصلة من فوائد المصارف الربوية والقروض الربوية، وعده في ذلك أن الوقف قرية في الإسلام، يقصد منه الثواب للواقف والنفع للموقوف عليه، وما دام الموقوف لا يباح الانتفاع به شرعاً لحرمة، فلا يتحقق النفع ولا المثوبة، وبما أن الربا حرام بإجماع المسلمين لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَهَرَمَ الْرِبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فلا يجوز وقفه.

والمستند النصي لما ذهب إليه الحديث الصحيح: «إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً»^(٤) وهو داخل تحت الكسب الخبيث الذي لا يقبل الإنفاق منه لقوله تعالى:

(١) ورد في تحقيق الدكتور رفيق يونس المصري لوثيقة الإمام السبكي «المعاملة»: أجاز بعض علماء المسلمين استثمار مال بفائدة مضمونة، وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة بحيلة سموها «المعاملة»، ومنهم السكري. يُنظر: (الأوقاف فقهاً واقتصاداً، المصري، ص ٧١ - ٧٩)، (الأوقاف فقهاً واقتصاداً، رفيق يونس المصري، دار المكتبي، دمشق، ط ١، ١٩٩٩م).

(٢) د. وهبة الزحيلي: من علماء دمشق المعاصرين (تقدمت ترجمته).

(٣) يُنظر: الأموال التي يصح وقفها وكيفية صرفها، د. وهبة الزحيلي، ص ١٨ - ١٩ (مرجع سابق).

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، عن أبي هريرة =

﴿وَلَا تَيْمِمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَا سُتُّمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُقْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقال تعالى: «قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَيْثُ وَالْطَّيْبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَيْثِ» [المائدة: ١٠٠]. وقد صرّح العلماء قديماً بعدم الثواب على التصدق بالمال الحرام إن علم صاحبه^(١).

ومستَحْلِ ذلك يُكفر؛ لأنَّه مستَحْلِ لمعصية^(٢).

غير أنه بالنظر إلى مصلحة الفقراء، وتحقيقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، نرى جواز وقف الأموال المتحصلة فوائدَ من بنوك دولة أجنبية لا على جهة الثواب، بل على سبيل التخلص من المحرّم.

يعقُّ ذلك قول أستاذنا الدكتور وهبة الرحيلي: «لو كان المال مودعاً في بنوك دولية أجنبية، وسُجلت له نظامياً فوائد، فلا مانع من أخذ هذا المال وصرفه في مصالح عامة في ديار المسلمين؛ كتعبيد الطرق، وبناء المدارس، والمُشافى، ولا تُترك للأجانب يتقوون بها علينا، أو تُبني بها الكنائس، وهذا من قبيل: (اختيار أهون الشررين)، و(الأخذ بأخف الضررين)»^(٣).

٢ - كما أن على المشرفين على إدارة وقف النقود التأكد من كون النقود قد دُفعت للوقف لا للزكاة، فلا يجوز لهم جمع أموال الزكاة وتنميتها في الوقف؛ لأن

= برقم (١٠١٥) (صحيح مسلم ، ٢ / ٧٠٣) (مرجع سابق).

(١) يُنظر: جامع العلوم والحكم، ابن رجب، ١ / ١٨٤ - ١٨٦ (جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، دار الخير بدمشق).

(٢) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٢ / ٣٥ (مرجع سابق).

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الرحيلي، ٥ / ٣٧٤٦ - ٣٧٤٧ (مرجع سابق).

الوقف يختلف عن الزكاة بفوارق أوضحتها أستاذنا الدكتور وهبة الزحيلي^(١)، وكان ذلك ضمن فتاوى ووصيات الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة والمنعقدة بالكويت عام ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م، والتي تفيد بمفهومها عدم جواز ذلك.

واستدل على ذلك بأن مال الزكاة له مصارف ثمانية محددة في القرآن بقول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [التوبه: ٦٠]، ويُشترط فيها التمليل للمستحقين، والتمليل: إعطاء وتسليم لذات المال ورقبته، يقصد به إطفاء حاجة المساكين والفقراء ونحوهم وإغاثتهم في الحال، أما الوقف ففيه تجميد لهذه الذات أو الرقبة، ولا يتملل الموقوف عليه، وإنما يكون له الحق في غلاته أو منافعه. ولهذا الاختلاف بين الوقف والزكاة فلا يجوزأخذ أحدهما لصرفه في الآخر منها^(٢).

ولا يفوتنا قبل أن نختم هذا البحث أن نشير إلى أن منتدى قضايا الوقف الثالث والمنعقد في الكويت بتاريخ الثلاثاء ١٤ ربى الثاني ١٤٢٨ هـ، أوصى في توصياته بجواز وقف النقود، ويكون الانتفاع بها بياقراضها أو يجعلها رأس مال للمضاربة مع أفراد أو محافظ استثمارية، ويكون ريعها للصرف في الوجهة المحددة من الواقف^(٣).

وبعد كل هذا قد يتساءل البعض: ما جدوى تصحيح القول بجواز وقف

(١) د. وهبة الزحيلي: من علماء دمشق (تقدمت ترجمته).

(٢) ينظر: الأموال التي يصح وقفها وكيفية صرفها، د. وهبة الزحيلي، ص ٢٠ - ٢١ (مرجع سابق).

(٣) المنتدى الوعي الثالث عشر، المنعقد في الكويت في ١٣ ربى الثاني ١٤٢٨ هـ، عن جريدة القبس الكويتية تاريخ ٥ / ٥ / ٢٠٠٧.

النقود، ألا يمكن أن تكون في يد المتولى على الوقف يتصرف فيها بمصارف الزكاة إذا لم يصح وقفها؟ .

الجواب: إن المال الموقوف إذا كان أوراقاً نقدية، فعند من لم يقل بجواز وقفه يبقى المال على ملك صاحبه، وينشأ عن ذلك أن عليه أن يدفع زكاة هذا المال، وأنه إذا مات فإن هذا المال الموقوف يكون لورثته من بعده، لا للملوّف عليهم، وقد أكدَ الحنابلة هذا المعنى فكانت عبارتهم: «وما لا يُتفع به إلا بالإتلاف لا يصح فيه ذلك، فيزكي النَّقدَ رُبُّه لبقاءه في ملكه»^(١).

وفي الختام: نرى أن المتأمل في كلام الفقهاء وتعليقاتهم يدرك أن أغلب المانعين لم يتطرقوا لمسألة الجواز التي قال بها المجيزون، والتي فيها يتم الانتفاع من النقود مع بقاء عينها أو ما يقوم مقام بقاء عينها، لذلك منعوه.

ويمكن الجمع بين القولين بأن نرجح صحة وقف النقود إذا تعامل الناس بذلك، وجرى العرف به - كما في زماننا -، وذلك يلبي المصلحة الشرعية.

وللتدليل على أن العرف جاري بوقف النقود: سنسنترض موجزاً لنطور وقف النقود في العهد العثماني: حيث بُرِزَ وقف مبالغ نقدية بفوائد محددة للتجار وأصحاب الحِرْفِ، تُصرف الفوائد لتغطية نفقات ومشاريع خيرية، بما يؤمن مصدرًا دائمًا للإنفاق .

ولعل أول وقف من هذا النوع بُرِزَ في أدرنة، العاصمة الأوروبية للدولة العثمانية حينذاك سنة ١٤٢٣م، وكان الواقع مصلح الدين^(٢)، والمبلغ عشرة آلاف أقجة،

(١) كشاف النقانع، البهوتى، ٤/٢٤٥، وكذلك يُنظر: شرح منتهى الإرادات، البهوتى، ٤/٣٣٥، الإنصاف، المرداوى، ٧/١١ (مراجعة سابقة).

(٢) مصلح الدين: مصلح الدين الأماسي: موسى بن موسى الأماسي، المنعوت بمصلح الدين، =

والدخل العائد ينفق على ثلاثة قراء للقرآن الكريم^(١)، بالرغم من أن البعض يشير إلى وقف في العصر المملوكي يتناول الدرارم^(٢) والدنانير، غير أنها لا نجد مثالاً له.

ثم تطور هذا الوقف مع فتح القسطنطينية ١٤٥٣م، وانتقل إلى استانبول بعد أدرنة، وهناك انقسم الفقهاء إلى قسمين، بين مجيز لهذا النوع من الوقف وبين رافض له^(٣)، واكتسب هذا الوقف قوة في نهاية القرن السادس عشر والسابع عشر كما في البلاد العربية^(٤)، فقد ورد في «الدر المختار» لمفتى الحنفية بدمشق علاء الدين الحصكفي^(٥) (توفي ١٠٨٨هـ - ١٦٧٧م):

= فقيه حنفي، تركي مستعرب من أهل «أماسية»، كان فيها قيم كتب، اشتهر بلقب «حافظ الكتب»، وقام برحالة إلى بلاد العرب والعجم، صنف: «مخزن الفقه» بالعربية، توفي ٩٣٦هـ. يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ٣٢٩ / ٧) (مرجع سابق).

(١) يُنظر: دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، الأرناووط، ص ١٤ (مرجع سابق).

(٢) يشير الدكتور محمد أمين إلى الخلاف بين الفقهاء حول وقف النقود، ولكن لا يذكر لهذا الوقف مثلاً في العصر المملوكي، يُنظر (الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨ - ٩٢٣هـ، ١٢٥٠ - ١٥١٧م) (مرجع سابق).

(٣) من مؤلفات أبي السعود الموجودة في القاهرة «رسالة في جواز وقف الدرارم والنقود»، دار الكتب المصرية رقم ٨٧ (مجاميع) ويوجد نسخة من مخطوطة «السيف الصارم في عدم جواز وقف النقود والدرارم» - مكتبة البلدية بالإسكندرية - رقم (٣٠١٧). يُنظر: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، أمين ٣٩٦ - ٣٩٨ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، أرناووط، ص ١٨ (مرجع سابق).

(٥) الحصكفي: محمد بن علي بن محمد الحصني، المعروف بعلا الدين الحصكفي، مفتى الحنفية بدمشق، الفقيه الحنفي، المفسر، ولد بدمشق سنة ١٠٢٥هـ، وقرأ على والده، ثم رحل إلى القدس والمدينة، وعاد إلى دمشق وتوفي فيها سنة ١٠٨٨هـ، من كتبه: الدر =

«أن الفرمانات السلطانية قد صدرت للقضاة بإجازة الوقف النقدي استناداً إلى ما ورد في معرضات شيخ الإسلام أبي السعود^(١)»^(٢).

* * *

* المطلب الثاني - وقف نماذج من المنقولات التي قد يُنتفع بها باستهلاكها (الطعام والشراب - الماء - الشمع - المزروعات - الأشجار):

الفرع الأول - وقف الطعام:

يعد إطعام الطعام من أفضل القربات عند الله سبحانه، فقد ملأ من يقوم بذلك وأثنى عليهم^(٣)، وجعل الإطعام من أهم خصال الكفارات^(٤)، وكذلك فإن

= المختار في فقه الحنفية، والدر المتنقى، وشرح قطر الندى.

يُنظر: (الفتح المبين، المراغي، ١٠٣ / ٣، الأعلام، الزركلي، ١٨٨ / ٧) (مرجعان سابقان).

(١) أبو السعود: محمد بن حمد بن مصطفى بن عماد، الفقيه الحنفي، المفسر، الأديب، المفتى، من علماء الترك المستعربين، ولد بأسكليب، قرب القدسية، سنة ٨٩٨ هـ، درس الفقه والأصول، سمي خطيب المفسرين، تولى القضاء ثم الإفتاء بالقدسية، من كتبه: إرشاد العقل السليم، المشهور بتفسير أبي السعود.

يُنظر: (الفوائد البهية، اللكتني، ص ٨١، شذرات الذهب، ابن العماد، ٣٩٨ / ٨) (مرجعان سابقان).

(٢) رد المختار على الدر المختار، ٤ / ٣٦٤ (مرجع سابق).

(٣) قال الله سبحانه وتعالى مادح لهم في سورة الإنسان: ﴿إِنَّمَا تُعْمَلُ لَهُمْ لَا تُرِيدُ مِنْهُمْ جَرَّاءً وَلَا شَكُورًا ① إِنَّمَا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا وَمَا عَوْسَاقَتِي ② فَوَقَّهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّهُمْ نَصْرَةً وَسُرُورًا ③ وَجَرَّهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرَيرًا﴾ [الإنسان: ٩ - ١٢].

(٤) قال تعالى في كفارة اليمين حين الحث: ﴿فَكَفَرُهُمْ بِإِطْعَامِ عَشَرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ

النبي ﷺ حثَّ على الإطعام، وعدَّه من الأخلاق التي جاء بها الإسلام وأمرَ بها^(١). وفي هذه الفقرة نبحث مذاهب الفقهاء في وقف الطعام بوصفه وسيلةً من وسائل البر والخير:

مذاهب الفقهاء: اختلف الفقهاء في حكم وقف الطعام على فريقين:
أولاً: المانعون: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة والشيعة الإمامية والزيدية إلى عدم صحة وقف الطعام والشراب^(٢)، والعلة في ذلك أن طريقة الانتفاع بهما لا تكون إلا باستهلاكهما، لذا فهما لا يحققان شرط الموقف من دوام الانتفاع به، وتحبیس الأصل وتسبیل الشمرة^(٣).

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما يلي:

= مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِكُمْ ﴿البادرة: ٨٩﴾، وقال عن كفاراة الظهار: «فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْأَطْعَمْ سَيِّئَ مِسْكِنًا» ﴿المجادلة: ٤﴾.

(١) عن عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ أن رجلاً سأله رسول الله ﷺ: أي الإسلام خير؟ قال: تُطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف. (متفق عليه).
آخر جه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إطعام الطعام من الإسلام، برقم ٥٨٨٢، ١٣ / ١ (مرجع سابق).

ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تقاضل الإسلام وأي أمره أفضل، برقم (٣٩)، ٦٥ / ١ (مرجع سابق).

(٢) ينظر: البناء، العيني، ٩٠٧ / ٦، مغني المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢.
الكافي، ابن قدامة، ٣٢٠ / ٢، اللمعة الدمشقية، العاملي، ١٧٥ / ٣.
التابع المذهب، الصناعي، ٢٨٣ / ٣ (مراجعة سابقة).

(٣) ينظر: البناء، العيني، ٩٠٧ / ٦، الإقناع، الشريبي، ٢٠٥ / ٣.
المذهب، الشيرازي، ٦٧٢ / ٣، الروضة البهية، العاملي، ١٧٥ / ٣ (مراجعة سابقة).

١ - مقصود الوقف هو الدوام والاستمرار، والطعام لا يفيد إلا باستهلاكه، وهو ذو نفع لا يستأجر له، فحصول النفع منه لا يتم باستئجاره؛ لأن النفع يحتاج إلى إتلاف العين واستهلاكها.

٢ - الوقف إنما شُرع ليكون صدقة جارية، ولا يكون كذلك إلا إن حصل الانتفاع بالعين مع بقائها، وهو غير ممكن في الطعام.

٣ - لا يمكن حبس أصله لسرعة فساده، والوقف يحتاج إلى تحيس الأصل وتسبيل الثمر، وحتى لو حُبس أصله فلا فائدة منه^(١).

ونقتطف بعض التفاصيل التي تؤكّد ما خلصنا إليه من جمع المانعين في فريق

(١) ينظر: البناء، العيني، ٩٠٧ / ٦، حاشية البجيري على المنهاج، ٢٠٥ / ٣.
 الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٧ / ٧، حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٢٧٤ / ٣.
 البيان، العمراني، ٦١ / ٨ - ٦٢، الوسيط، الغزالى، ٢٤١ / ٤.
 روضة الطالبين، التنوي، ٣١٥ / ٥، المجموع، التنوي، ٢٤٧ / ٦.
 نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٣٥٨ / ٥، المغني، ابن قدامة، ٦١٨ / ٧.
 شرح متهى الإرادات، البهوتى، ٣٣٥ / ٤، كشاف القناع، البهوتى، ٢٤٥ / ٤.
 طالب أولى النهى، الرحيباني، ٢٨٠ / ٤، المعتمد في فقه الإمام أحمد، بلطة جي، ٨ / ٢
 (مراجع سابقة).
 والمقنع، ابن البناء، ٧٧٦ / ٢ (المقنع، شرح مختصر الخرقى، الحسن بن عبد الله بن البناء، ٣٩٦ - ٤٧٥)، تحقيق: عبد العزيز النعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

فقه الإمام جعفر الصادق، مغنية، ٦٥ / ٥، الناج المذهب، الصناعي، ٢٨٣ / ٣ (مراجع سابقان).

واحد وسرد أدتهم.

جاء في «البنياية» : «وأما وقف ما لا ينفع به إلا بالإتلاف؛ كالذهب والفضة، والمأكول والمشروب، فغير جائز في قول عامة الفقهاء وأهل العلم إلا ما حكى عن مالك...»^(١).

وجاء في «معنى المحتاج» : «لا يصح مطعمون وريحان، لا يصح وفهمما ولا ما في معناهما؛ لأن منفعة المطعم في استهلاكه...»^(٢).

وقال الشيرازي^(٣) : «وأما ما لا ينفع به على الدوام كالطعام وما يُشَمُّ من الريحان، فلا يجوز وقفه؛ لأنه لا يمكن الانتفاع به على الدوام»^(٤).

قال ابن قدامة^(٥) : «ولا يصح وقف ما لا ينفع به مع بقاء عينه، كالأثمان والمأكول والمشروب والشمع؛ لأنه لا يحصل تسبيل ثمرته مع بقائهما»^(٦).

ثانياً: المجizon: ذهب زفر من الحنفية^(٧)، وهو مقتضى ما ذهب إليه محمد

(١) البنية، العيني، ٩٠٧ / ٦ (مرجع سابق).

(٢) معنى المحتاج، الشرييني، ٣٧٧ / ٢ (مرجع سابق).

(٣) الشيرازي: (تقدمت ترجمته).

(٤) المذهب، الشيرازي، ٦٧٢ / ٣ (مرجع سابق).

وفي حاشية إعانة الطالبين: «واحترز عما يفيد لكن باستهلاكه كالمطعومات... لكون الوقف شُرع ليكون صدقة جارية، ولا يكون كذلك إلا إن حصل الانتفاع بالعين مع بقائهما»
 (حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٢٧٤ / ٣) (مرجع سابق).

(٥) ابن قدامة: (تقدمت ترجمته).

(٦) الكافي، ابن قدامة، ٣٢٠ / ٢ (مرجع سابق).

(٧) البحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٩ / ٥ (مرجع سابق).

إذا جرى العرف بذلك^(١)، والمالكية^(٢) إلى صحة وقف الطعام والشراب.

أما زفر^(٣): من الحنفية، فقد وجَدَ لوقف الطعام والشراب طريقة يدوم فيها الموقوف، ويحصل منه نفع، وبذل يخرج عن علة المعن التي ذكرها الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة ومن معهم.

والطريقة هي: إما أن يُباع الطعام أو الشراب ويُدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة، ثم يعاد قدر الثمن المدفوع للقراء، وإما أن يُدفع للقراء مقدارٌ من الموقوف - إذا كان الموقوف نوع من أنواع الحبوب التي تُزرع كالحنطة - ثم يؤخذ منهم بعد إنتاج المحصول مقدار ما دفع لهم، وقد ذكر زُفر أن هذا النوع من الوقف متعارف في بلاد الرئيسيّة وناحية نهاوند^(٤).

وأما المالكية: فأجازوا وقف الطعام ليُسلَف لمن يحتاج إليه، ثم يعيد مثله بعد مدة^(٥)، قدرها بعضهم بعام^(٦).

(١) بناءً على قوله بجواز وقف المتفق الذي جرى عرف بوقته، فإذا جرى العرف بوقف التقادم أو الطعام أو الشراب فإنها تدخل تحت قول محمد المفتى به عند الحنفية.

يُنظر: (رد المحتار، ابن عابدين، ٤/٣٦٣، مجمع الأئمَّة، دامَاد أفندي، ١/٧٣٩) (مرجع سابقان).

(٢) الشرح الكبير، الدردير، ٤/١٢٠ (مرجع سابق).

(٣) زفر: (تقدمت ترجمته).

(٤) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥/٢١٩، مجمع الأئمَّة، دامَاد أفندي، ١/٧٣٩، درر الحكم، ابن فرموزا، ٢/١٣٧ (مراجع سابقة).

(٥) يُنظر: شرح منح الجليل، علیش، ٨/١١٢، مواهب الجليل، الخطاب، ٧/٦٣١ (مرجع سابقان).

(٦) يُنظر: بلغة السالك، الصاوي، ٤/١٢ (مرجع سابق).

وهذا هو المعتمد عند المالكية، وهو مذهب المدونة^(١)، وإن كان قد ورد عن بعضهم قول بعدم الجواز^(٢)، وأقوال أخرى بالتردد بين الجواز وعدمه أو الكراهة^(٣)، إلا أن منعه منهم فَسَرَ ذلك بأن منفعة الطعام في استهلاكه، والوقف مبني على التأييد وبقاء العين^(٤)، وهذا يدلُّ على أنه لم يراعِ ناحية السلف التي ذكرها المجيزون وسيلة لبقاء العين، وإلا فإن المجيزين منهم أيضاً من لا يجيزون وقف ذات الطعام دون سلف أو بيع؛ لأنَّه يفسد، وفي هذا إضاعة للمال وهو غير جائز. ولذا فالقول بكرامة وقف الطعام عند المالكية قول ضعيف^(٥)، وأضعف منه القول بمنعه^(٦).

وللتتابع بعض النقول الفقهية التي تؤكِّد ما ذهب إليه أصحاب الفريق الثاني

(١) يُنظر: شرح منح الجليل، علیش، ١١٢/٨، الشرح الكبير، الدردير، ١٢٠/٤ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: الذخيرة، القرافي، ٣١٥/٦ (مرجع سابق).
وجامع الأمهات، ابن الحاجب، ص٤٤٨ (جامع الأمهات)، جمال الدين ابن الحاجب المالكي (٥٧٠ - ٦٤٦هـ) تحقيق: الأخضر الأخضرى، اليمامة، دمشق وبيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٣) يُنظر: الشرح الصغير، الدردير، ٤/١٢، منح الجليل، علیش، ١١٢/٨، شرح مختصر خليل، الخريشي، ٧/٨٠ (مراجعة سابقة).

(٤) يُنظر: الذخيرة، القرافي، ٣١٥/٦، الشرح الكبير الدردير، ٤/١٢٠ (مرجعان سابقان).

(٥) يقول بالكرامة (ابن رشد)، ويقول بالمنع (ابن شاس). يُنظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤/١٢٠ (مراجعة سابق) ولتضعيف القولين يُنظر: (مواهب الجليل، الحطاب، ٧/٦٣١) (مراجعة سابق).

(٦) المرجع السابق.

(المجيزون لوقف الطعام والشراب):

جاء في «البحر الرائق»: «وعن الأنصاري - وكان من أصحاب زفر -، فيمن وقف الدرام أو الدنانير أو الطعام أو ما يكال أو يوزن أيجوز؟ قال: نعم، قيل: وكيف؟ قال: ما يكال أو يوزن يباع ويُدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة، قال: فعلى هذا القياس إذا وقف هذا الكُرَّ من الحنطة على شرط أن يُفرض للقراء الذين لا بنر لهم ليزرعوه لأنفسهم، ثم يؤخذُ منهم بعد الإدراك قدر القرض، ثم يُفرض لغيرهم من القراء أبداً على هذا السبيل، يجب أن يكون جائزًا، قال: ومثل هذا كثير في الريّ وناحية نهاوند»^(١).

وقال **الخطاب**^(٢): «وفي وقف كطعم تردد - أي: بالكاف - لتدخل المثلثات، ويشير بالتردد لما ذكره في «الجواهر» من منع وقف الطعام إن حُمل على ظاهره، وما ذكره في «البيان»: إن وقف الدنانير والدرام وما لا يُعرف بعينه إذا غيب عليه مكروه.

تبنيه: قال في «الشرح الكبير» في هذا التردد نظر؛ لأنك إن فرضت المسألة فيما إذا قصد بوقف الطعام ونحوه بقاء عينه فليس فيه إلا المنع؛ لأنه تحجير من غير مفعة تعود على أحد، وذلك مما يؤدي إلى فساد الطعام المؤدي إلى إضاعة المال، وإن كان على معنى أنه أوقف للسلف إن احتاج إليه محتاج ثم يرد عوضه، فقد

(١) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٩، وكذلك مجمع الأنهر، داماد أفندي، ١ / ٧٣٩
 (مرجعان سابقان)، وقال في رد المحتار عن هذا القول: «عza في الخلاصة إلى الأنصاري، وكان من أصحاب زفر، وعza في الخانية إلى زفر» (رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣٦٣)
 (مرجع سابق).

(٢) الخطاب: من المالكية (تقدمت ترجمته).

علمت أن مذهب «المدونة» وغيرها الجواز، والقول بالكراءه ضعيف، وأضعف منه قول ابن شاس إن حُمِلَ على ظاهره، قال في «التوضيح»: ولعل مراد المصنف - يعني: ابن الحاجب وابن شاس - أنه لا يصح وقفه بشرط بقاء عينه، وقال في «الشامل»: وفيها جواز وقف الدنانير والدرارهم، وحُمل عليه الطعام، وقيل يُكره^(١).

وجاء في «الشرح الصغير»: «أو طعاماً وعيناً يوقف كل منهما للسلف، وينزل رد بدله منزلة بقاء عينه، وجواز وقف الطعام والعين نص «المدونة»، فلا تردد فيه، نعم قال ابن رشد إنه مكروه، وهو ضعيف، فلذا اعترض على الشيخ في ذكر التردد، وأضعف منه قول ابن شاس: لا يجوز إن حُمِلَ قوله (لا يجوز) على المنع، وعلى كل حال كلام ابن رشد وابن شاس خلاف مذهب المدونة، فكان على الشيخ ألا يلتفت لقولهم^(٢).

وقال الدسوقي^(٣): «قوله «الصادق بالكراءه»، أي: كما يقول ابن رشد، وقوله «المنع»، أي: كما يقول ابن شاس، وقوله: «قيل إن التردد» رد بأنه لا فرق بين العين وغيرها في جريان الخلاف، وقول المدونة: «وجاز وقف العين»: اقتصار على المعتمد^(٤).

وجاء في «بلغة السالك»: «يوقف كل منهما للسلف، أي: عاماً...»^(٥).

(١) مواهب الجليل، الخطاب، ٧/٦٣١ (مرجع سابق).

(٢) الشرح الصغير، الدردير، ٤/١٢ (مرجع سابق).

(٣) الدسوقي: ابن عرفة المالكي (تقدمت ترجمته).

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤/١٢٠ (مرجع سابق).

(٥) بلغة السالك على الشرح الصغير، الصاوي، ٤/١٢ (مرجع سابق).

* الترجيح :

يظهر لنا - من سرِّد أقوال الفريقين، والاطلاع على تعليلاتهم التي كانت سبباً لما ذهبوا إليه - أنَّ الخلاف بين الفريقين هو في حقيقة خلاف لفظي، فمن منع وقف الطعام علل ذلك بأنه لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاكه، وبذلك لا يتحقق دوام الموقف، ولم يتصوروا الحالات التي ذكرها أصحاب الفريق الثاني، والتي تجعل من المسكن الانتفاع بالطعام مع بقاء عينه، لا البقاء الحقيقي، فهم أيضاً لا يقولون به، وإنما البقاء المجازي، حيث يقوم رد بدلِه منزلة بقائه، وهذه الصور التي ذكرها المجizzون يمكن إجمالها في ثلاث صور:

- الصورة الأولى: بيع الطعام أو الشراب الموقف، ويُدفع ثمنه للقراء يضاربون به، ثم يعيدوا مقدار ما أخذوا ليُدفع إلى غيرهم من القراء وهكذا^(١).
- الصورة آخر لهذه الصورة: وهي أن بيع الطعام أو الشراب، ويُدفع ثمنه لمن يضارب فيه، وما يخرج من الربع يُعطى صدقة للقراء.
- الصورة الثانية: إذا كان الطعام الموقف نوعاً من أنواع الحبوب كالحنطة أو البذار، فإنها يمكن أن تُعطى للقراء، وبعد إنتاج المحصول يؤخذ منهم مقدار ما دفع لهم^(٢).

- الصورة الثالثة: وهي أسهل من سابقتها تعتمد على إعطاء الطعام للقراء في وقت من الأوقات على أن يرددوا بدل هذا الطعام طعاماً مثله، لكن بعد مدة

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٥/٢١٩، درر الحكم، ابن فرموزا، ٢/١٣٧ مجمع الأئمَّة، داماد أفندي، ١/٧٣٩، الإسعاف، الطراطليسي، ص ٢٦ (مراجعة سابقة).

(٢) يُنظر: مجمع الأئمَّة، داماد أفندي، ١/٧٣٩، البحر، ابن نجم، ٥/٢١٩ (مراجعة سابقات).

زمنية^(١)، ويمكن أن تخدم هذه الصورة أصحاب الأعمال المتقطعة، الذين توافر لديهم التقدّم صيفاً دون الشتاء، أو العكس، فيمكن لهم أن يأخذوا من دار الوقف الطعام حال عسرهم وانقطاعهم عن العمل، على أن يعيدهو حال بسرهم وعودتهم للعمل.

لذا وبعد سرد هذه الصور الثلاث، فإن المتأمل يجد أنها تحقق مصالح شرعية، تمثل في إطعام المح الحاج وكفايته ساعة فقره، وفي الوقت ذاته فإن بدلاً عن الموقوف يقوم مقام بقاء عينه، ويتحقق شرط الموقوف بأن يُنفع به مع بقائه، وهذا ما يرجح مذهب القائلين بصحة وقف الطعام أو الشراب.

وفوق هذا فإننا نسأل: ما المانع من أن يكون توافر الموارد الغذائية بشكل مستمر - في مؤسسة وقفية - بمثابة بقاء العين، ويكون الوقف بذلك أحد منافذ التوزيع في توفير الأمن الغذائي^(٢)، وذلك بأن يقدم أصحاب البر والإحسان وجبات على دار دائمة تستقبل هذه الوجبات، وتقدمها إلى الفقراء بشكل دائم ومستمر، مما يجعل استمرار تقديم هذه الوجبات بمثابة بقاء العين.

وقد شهد التاريخ وجود مؤسسات وقفية كانت متخصصة في تقديم الخبز والوجبات الغذائية، ووجبات الإفطار والسعور في رمضان، وتوفير الحليب للصغار، والمياه النقية للمحتاجين، والموائد التي كان يُدعى إليها الناس، مما شكل أحد

(١) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ٤ / ١٢٠، شرح منح الجليل، عليش، ٨ / ١١٢.
جواهر الإكيليل، الأزهري، ٢ / ٢٠٥، بلقة السالك، الصاوي، ٤ / ١٢ (مراجعة سابقة).

(٢) يُنظر: الأمن الغذائي في العالم الإسلامي وإمكانات تحقيقه، محمد السريني، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد ٢٤١ (٢٠٠١م)، ص ٣٥.

منافذ التوزيع في توفير الأمن الغذائي^(١)، حيث ساهمت كثير من المؤسسات الوقفية (تكايا - زوايا - أربطة . . .)^(٢) بما تقدمه من طعام وغذاء وكساء في القضاء على مشكلة الفقر، وكفاية المحتاجين المنقطعين في الأسفار^(٣).

ويذلك تفوق المجتمع الإسلامي على غيره من الأمم المعاصرة، حيث تمتَّع الأفراد فيه بمستوى معيشة يحقق الكفاية، حيث يتوافر للأفراد - خاصة الفقراء منهم - كفايتهم من الغذاء والكساء والمسكن والمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية والتعليم، مما أدى إلى تحسن مستوى معيشة الأفراد في البلاد الإسلامية^(٤).

وقد شمل الوقف في المجال الغذائي عبر التاريخ كثيراً من النواحي، منها:

- **توزيع الخبز المجاني^(٥)**: وهو وقف خيري له مثال في بيروت (لبنان)،

(١) يُنظر: الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، منصور، ص ٥٢، والأمن الغذائي في العالم الإسلامي، السريني، ص ٣٥ (مرجعان سابقان).

(٢) تقدم شرح التكية والزاوية، وأما الأربطة: جمع رباط، وهو مكان يسكنه النساء والعباد، يُنظر: النظم المستعبد، ابن بطال الركيبي - مطبعة الحلبي، مصر، د. ت (وهو مطبوع بهامش «المهذب» للشيرازي، ح ٢٧٨ / ٢).

(٣) يُنظر: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، القرضاوي، ص ١٣٥ .

دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، سعيدوني، ص ٢٨٢ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي، محمد بن علي القرى، دار حافظ، ط ٣، ١٤١٩ـ١٩٩٩م، ص ١٥٥ .

(٥) الذي يبدو لي أن هذا النوع من الوقف (توزيع الخبز المجاني) وما يشابهه (وقف نقطة الحليب، وقف الوجبات المجانية، وقف تبديل الأواني المكسورة . . .) مما تحدثت عنه الكتب على أنه كان وقفاً متعارفاً في زمان ومكان ما، يبدو لي أنه سُمي وقفاً باعتبار أنه من غلة الوقف، أو لأنه كان يتسم بالاستمرار لمدة طويلة تشبه الوقف، وأنه في حقيقته صدقة =

الغرض منه إنساني نبيل، حيث يأتي الناس من طوائف متعددة ممن لا يجدون الخبز ليأخذوا حاجتهم من مكان الوقف، دون حاجة لسؤال أو إذلال من أحد^(١).

- وقف نقطة الحليب: مثاله: كان من ميراث صلاح الدين الأيوبي أن جعل أحد أبواب قلعة دمشق ميزاباً يسيل منه الحليب، تأتي إليه الأمهات يومين من كل أسبوع ليأخذن لأطفالهن ما يحتاجون إليه من الحليب^(٢).

- الوجبات المجانية: من الطعام التي كانت تُقدم في (التكايا - الزوايا - الأربطة...) في المدن والقرى، ومن ذلك: تكية السلطان سليمان القانوني، وعمارة السلطان سليم الأول في القرن الأول للحكم العثماني، وحيث كان سكان دمشق آنذاك يتجاوزون المئة ألف^(٣).

ولقد شملت الأوقاف نواحٍ مختلفة من أوجه الخير الخاصة بالطعام والغذاء، مما يدل على أن في الإسلام من رقة الشعور والإحساس بالأ الآخرين وعمق العاطفة ما ليس في غيره، ومن ضمن ما كان يوقف - وهو يوافق ما ذهب إليه زفر من الحنفية

= منفذة؛ لأنه يعطي للفقير مرة واحدة، إلا إذا قُصد أنه كان يشترط على الآخذ رد المثل فيما بعد، فعند ذلك يدخل في وقف المنقول الاستهلاكي الذي أجازه المالكية وزفر.

(١) يُنظر: المؤسسات الوقافية من منظار قديم، توفيق الحوري، محاضرة غير منشورة، ص ٥، والوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، منصور، ص ٥٤ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: من روائع حضارتنا، السباعي، ص ١٢٧ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: تطور منشآت الوقف عبر التاريخ، (العمارة / التكية) نموذجاً، محمد الأناؤوط، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، مجلة أوقاف عدد ١ (٢٠٠١ / ١)، والأسس الاجتماعية والحضارية للإضافات والترميمات العمارة العثمانية في القدس، عبد الفتاح حسن أبو علية، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية عدد ٩ و ١٠ (١٩٩٤) مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، ص ٤٢.

كما رأينا - وقف البذار للفلاحين^(١).

ومن ذلك وقف الطعام على رباط الصوفية الذي ذكره الإمام الغزالى^(٢) في «الإحياء»، وقال عنه: إن لغير الصوفي أن يأكل معهم برضاهيم^(٣).

ولا تخفى أهمية توافر الغذاء في المجتمعات، فهو الذي يمهد للأمن الاجتماعي، على خلاف الحاجة والفاقة والفقير الذي يكون - في كثير من الأحيان - سبباً لفقدان الأمن الاجتماعي عن طريق انتشار السرقات وقطع الطرق.

وقد شارك الوقف في القضاء على الفقر، فوفر الحاجات الأساسية للفقراء المشردين^(٤) والأمة التي تصاب بالشح كالجسد الميت الذي تتوقف فيه الدورة الدموية، فلا تعود أجهزته تتزود بالغذاء اللازم لاستمرار عافيتها وأداء وظائفها، مما يمهد لتفسخها وانبعاث نَتِّتها^(٥).

وقد حقق هذا الوقف توازناً مموداً في الوفاء بحاجات الفقراء في المجتمع^(٦).

(١) يُنظر: اشتراكية الإسلام، مصطفى السباعي، الدار القومية للطباعة والنشر، ط١، د. ت، ص ٢١١.

(٢) الغزالى: (تقدمت ترجمته).

(٣) إحياء علوم الدين، الغزالى، ١٣٣ / ٢ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: التنمية وعلاقتها بالوقف الخيري، الجارحي، ص ٥٦ (مرجع سابق)، ودراسة في العمران الحضري من خلال وثائق محكمتها الشرعية (مدينة صيدا ١٨١٨ - ١٨٦٠ غسان منير سنو، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م)، ص ٤٥٨.

(٥) يُنظر: الأمة المسلمة: ماجد عرسان الكيلاني، طباعة: العصر الحديث للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٢ م)، ص ١٨٤.

(٦) يُنظر: التنمية وعلاقتها بالوقف الخيري، الجارحي، ص ٥٨ (مرجع سابق).

الفرع الثاني - وقف الماء:

الماء هو أصل الحياة^(١)، ولا غنى للبشر عنه، فلقد كان ولا زال، وسيلة رיהם وشربهم، وأداة غسلهم وظهورهم ووضوئهم، وبه تُسقى الأرض، ومنه تُسقى المواشي، وله من الفوائد ما لا يتسع المجال لذكره.

ولعلَّ هذا ما دعا بعض الفقهاء - ممن منعوا وقف المطعم والمشرب - إلى استثناء الماء من هذا المنع، مع أنه كان يمكن أن يندرج تحت منعهم جواز وقف المشرب، غير أنَّ هؤلاء وبعد ذكر المنع صرحو بأنَّ الماء مستثنٍ من هذا المنع، ولذا فإننا لن نتعرض هنا لمذهب المجيزين في المطلب السابق، الذين أجازوا وقف الطعام والشراب (زفر من الحنفية، والمالكية)؛ لأنَّهم أجازوا وقف الطعام والشراب بإطلاق، ويدخل الماء في الشراب دخولاً أولياً، بل هو المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق، وإنما سنخصص بالذكر من أجاز وقف الماء، وكان قد منعه في الطعام والشراب في المطلب السابق:

وعند البحث يظهر لنا أنَّ ابن الصلاح من الشافعية، والحنابلة، قد ذهبوا إلى صحة وقف الماء، وأجازه الحنفية لكن تبعاً للأرض لا مستقلاً عنها^(٢)؛ لأنَّه يتبعها حال البيع دون حاجة لذكر.

أما الحنفية: قال ابن نجيم^(٣): «ويدخل الشرب والطريق والمسيل والشجر

(١) قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٌّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنياء: ٣٠].

(٢) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٤٣ / ٣، رد المحتار، ابن عابدين، ٢١٦ / ٥، حاشية الشرواني على التحفة، ٩٦ / ٨. حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٢٧٥ / ٣، الفروع المقدسي، ٥٨٤ / ٤ (مراجع سابقة).

(٣) ابن نجيم: من الحنفية (تقدمت ترجمته).

والبناء في وقف الأرض بلا ذكر»^(١).

وقال ابن عابدين^(٢): «من الأحكام ما يثبت تبعاً ولا يثبت مقصوداً، كالشرب في بيع الأرض»^(٣).

وقال الكاساني^(٤): «وجوازه تبعاً لغيره لا يدل على جوازه مقصوداً كبيع الشرب ومسيل الماء، أنه لا يجوز مقصوداً ويجوز تبعاً للأرض والدار»^(٥).

ولعل في هذا ما يوافق مذهب أبي يوسف^(٦) الذي قال بجواز وقف المنشول تبعاً لغيره، وعدم جواز وقفه مستقلاً^(٧)، كما أنه إذا تعارفه الناس دخل تحت قول محمد المفتى به^(٨) بجواز وقف المنشول الذي تعامل الناس به^(٩).

وأما ابن الصلاح^(١٠) من الشافعية: فقد جاء في «حاشية إعانة الطالبين»: «وزعم

(١) البحر الرائق، ٢١٦ / ٥ (مرجع سابق).

(٢) ابن عابدين: من الحنفية (تقدمت ترجمته).

(٣) رد المحتار، ابن عابدين، ٤٣ / ٣ (مرجع سابق).

(٤) الكاساني: من الحنفية (تقدمت ترجمته).

(٥) بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩ / ٥ (مرجع سابق).

(٦) أبو يوسف: صاحب أبي حنيفة (تقدمت ترجمته).

(٧) يُنظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٧ (مرجع سابق).

(٨) محمد: بن الحسن الشيباني (تقدمت ترجمته).

(٩) يُنظر: الاختيار، الموصلي، ٤٣ / ٣، والبنياء، العيني، ٩٠٧ / ٦، والبحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٨ / ٥ (مراجع سابقة).

(١٠) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي السهروزي، الشرخاني، الفقيه الشافعوي المحدث الأصولي، ولد سنة ٥٧٧ هـ، تفقه على والده صلاح الدين، ورحل إلى =

ابن الصلاح صحة وقف الماء، هو اختيار لابن الصلاح، أي: مجرد اختيار له^(١). وجاء في «حاشية الشرواني^(٢) على التحفة»: «والمطعم لا يصح وقفه؛ لأن نفعه في إهلاكه، وزعم ابن الصلاح صحة وقف الماء - كربع إصبع على ما يُفعل في بلاد الشام - اختيار له»^(٣).

وهذا يدل على أن وقف الماء قد جرى به العرف في بلاد الشام، مما يدخل[ُ] القول بجواز وقفه تحت قول محمد بن الحنفية الذي أجاز وقف المنقول إذا جرى العرف بوقفه كما مر^(٤).

وأما الحنابلة: فقد نصوا على صحة وقف الماء استثناءً من منع وقف الطعام والشراب^(٥)، وإن كان البعض قد حمله على ما إذا تعارف الناس وقفه^(٦)، وبعضهم

= الموصى والشام، وبرع في المذهب الشافعي واستغل بالحديث، من كتبه: معرفة أنواع علم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، وتعليقات على الوسيط للغزالى، في فقه الشافعية، توفي في دمشق سنة ٦٤٣ هـ.

يُنظر: (تذكرة الحفاظ، الذهبي، ١٤٣ / ٤، طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٢٦ / ٨) (مرجع سابقان).

(١) حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٢٧٥ / ٣ (مرجع سابق).

(٢) الشرواني: عبد الحميد الشرواني، فقيه شافعي، نزيل مكة، له شرح على تحفة المحتاج للهيتمي في الفقه الشافعي.

(٣) حاشية الشرواني على التحفة، ٦٩ / ٨ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٣٦٣ / ٤، مجمع الأئم، داماد أفندي، ٧٣٩ / ١ (مرجع سابقان).

(٥) يُنظر: كشاف القناع، البهوتى، ٢٤٥ / ٤ (مرجع سابق).

(٦) يُنظر: الفروع، المقدسى، ٥٨٤ / ٤، ومن ذهب إلى ذلك الفضل من الحنابلة.

حمل هذا الجواز على وقف مكان الماء^(١).

وقد يعترض البعض على هذا الجواز من وجهين:

أحدهما: أن الوقف هنا يتم في شيء لم يملكه الواقف بعد، فهو يقف ما سيتجدد من ماء النهر، ولا يخفى أن هذه الحالة لا تنطبق على البئر والبحيرة وغيرها مما يكون تحت حrz الواقف وملكه.

الثاني: أن الماء من المنقول الذي لا ينفع به إلا باستهلاكه، والأصل في الموقوف الانتفاع به مع بقائه.

والرد على هذا الاعتراض: أن بقاء الماء مدة من غير تأثير بالانتفاع كما في الأنهر والينابيع يتزل متزلاً بقاء العين.

وأما الرد على من حمل الجواز على وقف المكان، فالجواب أن الوقف يرد على الماء والمكان، والماء هو المقصود، وبدلله يتجدد فلا يذهب؛ لذا فالوقف وارد عليه وعلى المكان معاً^(٢).

جاء في «الإنصاف»: «قال في الفائق: ويجوز وقف الماء، نص عليه، قال في الفروع وفي الجامع: يصح وقف الماء، قال الفضل: سأله عن وقف الماء؟ فقال: إن كان شيئاً استجاوه بينهم جاز، وحمله القاضي وغيره على وقف مكانه. قال الحارثي^(٣): هذا النص يقتضي تصحيح الوقف لنفس الماء كما يفعله

(١) ذهب إلى ذلك القاضي من الحنابلة، ينظر: الفروع، المقدسي، ٤ / ٥٨٤، الإنصاف، المرداوي، ٧ / ١١ - ١٢ (مرجعان سابقان).

(٢) ينظر: الإنصاف، المرداوي، ٧ / ١١ - ١٢.

ومطالب أولي النهى، الرحبياني، ٤ / ٢٧٩ (مرجعان سابقان).

(٣) الحارثي: مسعود بن أحمد بن زيد بن عياش الحارثي البغدادي ثم المصري، فقيه محدث

أهل دمشق، يقف أحدهم حصته أو بعضها من ماء النهر، وهو مشكل من وجهين:
أحدهما: إثبات الوقف فيما لم يملكه بعد، فإن الماء يتجدد شيئاً فشيئاً.

الثاني: ذهاب العين بالانتفاع، ولكن قد يقال: بقاء مادة الحصول من غير تأثر بالانتفاع يتزله بقاء أصل العين مع الانتفاع، ويرؤيد هذا صحة وقف البتر؛ فإن الوقف وارد على مجموع الماء والحفيرة، فالماء أصل في الوقف، وهو المقصود من البتر، ثم لا أثر لذهب الماء بالاستعمال لتجدد بدلله، فهنا كذلك، فيجوز وقف الماء كذلك»^(١).

وعلى هذا فإن الحنابلة الذين ذهبوا إلى عدم صحة وقف المطعم والمشرب استثنوا الماء من ذلك^(٢).

قال البهوتi^(٣): «ولا يصح وقف مطعم ومشرب غير ماء... وأما الماء فيصح وقه، نص عليه، قاله في الفائق وغيره... ولو تصدق بدهن على مسجد ليوقّد فيه جاز؛ لأن تنوير المسجد مندوب إليه، وهو من باب الوقف، قاله الشيخ

= حافظ، قاضي القضاة، ولد سنة ٦٥٢هـ، عُني بالحديث وصنف وشرح بعض سنن أبي داود، وخرج لنفسه «أمالى»، كان مفتياً مناظراً عارفاً بمذهبه الحنبلي، توفي ٧١١هـ، ودفن في القرافة بمصر.

يُنظر: (الذيل على طبقات الحنابلة، الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: عبد الرحمن العشيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م)، ٤/٣٨٧.

(١) الإنصاف، المرداوي، ٧/١١ - ١٢، وينظر: مطالب أولي النهى، الرحبياني، ٤/٢٧٩
(مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: كشاف القناع، البهوتi، ٤/٢٤٥، منار السبيل، ابن ضوبان، ٢/١٩٩، المعتمد في فقه الإمام أحمد، بلطة جي، ٨/٢ (مراجعة سابقة).

(٣) البهوتi: (تقدمت ترجمته).

وقف الماء^(١).

وجاء في «مطالب أولي النهى»: «ولا يصح وقف ما لا يُتنفع به مع بقائه دائمًا غير ماء، فيصح وقفه، قال في الفائق: ويجوز وقف الماء، نص عليه»^(٢).

وتؤكدًا منهم لتصحيف وقف الماء، فقد عبروا عن وقف الماء بأنه من الموقوف الذي لا يحتاج إلى ذكر مصرف؛ لأنَّه معلوم بالضرورة، فإذا قال الواقع: وفقت هذه البئر، فإنه معلوم بالضرورة أنها لمن يشرب منها، وإن لم يخص بها قوماً من الناس^(٣).

وإذا وقفها لشرب منها الناس فهل يصح الوضوء منها؟ في «فتاوي ابن الزاغوني»^(٤) وغيرها وجهان، بين الكراهة والتحريم، وقال الشيخ أبو الحسن في «تصحيف الفروع»: ظاهر كلام الأصحاب التحرير^(٥).

* الترجيح :

وفي الترجيح لابد أن نستحضر حديثاً يُعدُّ حجة في هذا المجال، أخرجه النسائي والترمذى والبيهقي والدارقطنی وحسنة البخاري تعليقاً عن عثمان^(٦): أن

(١) كشاف القناع، البهوي، ٤/٢٤٥ (مرجع سابق).

(٢) مطالب أولي النهى، الرحياني، ٤/٢٧٩ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الفواكه العديدة، المنقول، ١/٤٤٥ (مرجع سابق).

(٤) ابن الزاغوني: علي بن عبيد الله بن نصر، فقيه من أعيان العتابلة، من أهل بغداد، ولد سنة ٤٥٥هـ، من كتبه: تاريخ على السنين من أول ولاية المسترشد إلى حين وفاته هو، والإقناع والإيضاح وأصول الدين، توفي سنة ٥٢٧هـ. (يُنظر: الأعلام، الزركلي، ٤/٣١٠) (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: الفواكه العديدة، المنقول، ١/٤٢١ (مرجع سابق).

(٦) عثمان بن عفان: الأموي بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي، ثالث الخلفاء =

النبي ﷺ قدِّمَ المدينة وليس فيها ماء مستعدب غير بئر رومة، فقال: من يشتري بئر رومة فيجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له في الجنة؟ فاشترتها من صلب مالي^(١). فقد ندب النبي أ أصحابه إلى شراء بئر رومة، وكانت ليهودي كان يبيع ماءها للمسلمين كل قربة بدرهم، فاشتراها عثمان بن عفان وأوقفها على المسلمين، على أن له أن يشرب منها كما يشربون^(٢).

وهذا ما يؤيد صحة وقف الماء، وهو دليل مهم على صحة وقف المتنقول الاستهلاكي (كالنقود والطعام)، لكن قد يقال: إن الوقف كان للعين وهي البئر، والمنتفعة (الماء) هي المسيلة.

يردُّ على ذلك: أن الوقف وارد عل مجموع البئر والماء؛ لأن الماء أصل في الوقف، وهو المقصود من وقف البئر، وقد سجل التاريخ هذا النوع من الوقف وبعدة صور، منها:

- وقف ماء الشرب^(٣)، وهو ما يُعرف بالأسبلة.

- وقف ميزاب كان يسيل منه الماء المذاب فيه السكر، وكان هذا من ميراث

= الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، من كبار الرجال الذين اعترفهم الإسلام عند ظهوره: ولد بمكة وأسلم بعدبعثة بقليل، وكان غنياً شريفاً في الجاهلية، ومن أعظم أعماله في الإسلام تجهيز جيش العسرة من ماله الخاص، وافتتحت في أيام خلافته بلاد كثيرة، توفي بعد أن حاصره البغاء في داره بالمدينة، وقتلوه وهو يقرأ القرآن سنة ٣٥ هـ. ينظر: (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر ترجمة (٥٤٥٢)) (مرجع سابق).

(١) تقدم تحريرجه في الفصل التمهيدي.

(٢) د. مصطفى البعا على صحيح البخاري، ٩٣٧ / ٢ (مرجع سابق).

(٣) ينظر: اشتراكة الإسلام، السباعي، ص ٢١١ (مرجع سابق).

صلاح الدين الأيوبي في أحد أبواب قلعة دمشق^(١).

- وقف سقاية الماء البارد: حيث كان في دمشق والمغرب وقف لسقاية الماء المثلوج في الصيف لعابري السبيل، وقد يمزجونه بماء الخروب أو غيره من الأشربة^(٢).

- وقف الآبار في الفلوات والقفار: لسقي الماشية والزروع، والمسافرين، وقد كانت منتشرة بين بغداد ومكة، وبين دمشق والمدينة، وبين المدن الإسلامية والقرى المحاذية لها^(٣).

- وقف شبكات المياه والري^(٤).

الفرع الثالث - وقف الشمع :

الشمع وأشباهه يُعد من قبيل المنقول الذي لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاكه؛ ولذا فينطبق عليه ما قاله الفقهاء عن الطعام والشراب.

ورأينا أن من أجاز وقف الطعام والشراب هم: (زفر من الحنفية، والمالكية)^(٥).

(١) يُنظر: من رواي حضارتنا، السباعي، ص ١٢٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، منصور، ص ١٠٩٩ (مرجع سابق) وينظر: الوقف في الفكر الإسلامي، محمد بن عبد العزيز بن عبدالله، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د. ط، ١٩٩٦ م، ص ١٣٦.

(٣) يُنظر: من رواي حضارتنا، السباعي، ص ١٢٥ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: ورقات جزائرية، ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م، ص ٤٠٧.

(٥) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٩ / ٥، مجمع الأنهر، دمام أفندي، ٧٣٩ / ١، الشر الكبير، الدردير، ١٢٠ / ٤، مواهب الجليل، الخطاب، ٦٣١ / ٧ (مراجع سابقة).

ثم رأينا في المطلب السابق أن من منع وقف الطعام والشراب كالشافعية والحنابلة، قد استثنوا من هذا المنع وقف الماء^(١).

فهل يُستثنى الشمع وأشباهه أيضاً عند هؤلاء من المنع، أم إن المنع يشمل أيضاً وقف الشمع وأشباهه.

صرح الفقهاء من الشافعية والحنابلة بعدم صحة وقف الشمع وأشباهه من الدهن أو الزيت الذي يستعمل لتنوير المساجد أو غيرها^(٢).

أما عن الشمع:

قال النووي^(٣): «ما يُنفع به باتفاقِ المطعم والمشرب والمسموم فوقه غير جائز، وكذلك الشمع، وكذلك ما يسرع إليه الفساد، وكل ما لا يمكن الانتفاع به على الدوام»^(٤).

قال ابن قدامة^(٥): «ولا يصح وقف الشمع لأنَّه يتلف بالانتفاع به، فهو كالملاؤ والمشرب»^(٦).

وأما عن أشباهه: من الدهن والزيت وغيره:

(١) يُنظر: حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٥، كشاف القناع، البهوي، ٤ / ٤٥٠ (مراجعة سابقة).

(٢) يُنظر: المجموع، النووي، ٦ / ٢٤٧، المغني، ابن قدامة، ٧ / ٦١٩ (مراجعة سابقة).

(٣) النووي: من الشافعية (تقدمت ترجمته).

(٤) المجموع النووي، ٦ / ٢٤٧ (مراجعة سابقة).

(٥) ابن قدامة: من الحنابلة (تقدمت ترجمته).

(٦) المغني، ابن قدامة، ٧ / ٦١٩ وينظر: الكافي، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠.

وينظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ٤ / ٢٩٣ (مراجعة سابقة).

قال ابن قدامة: «والشمع وأشباهه لا يصح وقفه في قول عامة الفقهاء . . . لأن الوقف تحبس الأصل وتسبيل الشمرة»^(١).

مكان الاستدلال قوله: «وأشباهه»، ويدخل فيها دخولاً أولياً الزيت والدهن الذي يوقد.

ومع ذلك فقد ورد عن أستاذنا الدكتور وهبة الزحيلي^(٢) وهو ينقل مذهب الشافعية والحنابلة عدم صحة وقف الشمع، وهو ما سبق تقريره، ولكن ورد عنه بعد ذلك أنهم يجيزون وقف الدهن لتنوير المساجد، حيث يقول: «ولا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع به، كالطعام والشراب غير الماء والشمع والريحان؛ لأن منفعة المطعوم في استهلاكه، وأن الشمع يتلف بالانتفاع به، فهو كالمأكل والمشروب . . . ويصح وقف دهن على مسجد ليوقد فيه؛ لأن تنوير المسجد مندوب إليه»^(٣).

وفي التحقيق نرى أن عمدة هذا القول ما يلي:

قال البهوتى^(٤): «ولو تُصدق بدهن على مسجد ليوقد فيه جاز؛ لأن تنوير المسجد مندوب إليه، وهو من باب الوقف، قاله الشيخ»^(٥).

(١) المعني، ابن قدامة، ٦١٨ / ٧ (مرجع سابق).

(٢) د. وهبة الزحيلي: من علماء دمشق المعاصرین (تقدمت ترجمته).

(٣) الأموال التي يصح وقفها وكيفية صرفها، ص ١٢ ، الوصايا والوقف، ص ١٦٣ .

رؤى اجتهادية في المسائل الفقهية المعاصرة للوقف، ص ٤٩ ، الفقه الإسلامي وأدلته، ٨ / ١٨٨ (مراجعة سابقة للمؤلف: د. وهبة الزحيلي).

(٤) البهوتى: من الحنابلة (تقدمت ترجمته).

(٥) كشاف القناع، البهوتى، ٤ / ٢٤٥ ، ويُنظر: المعتمد، بلطة جي، ٢ / ٨ (مراجعة سابقان).

والرد على ذلك : أن ما ذهب إليه الشيخ تقي الدين^(١) من صحة التصدق بدهن على مسجد ليوقَد فيه، ليس من باب الوقف حقيقةً وشرعاً، إنما هو من قبيل المجاز، أي : موقوف على تلك الجهة لا يُصرف إلى غيرها، وهو في الحقيقة صدقة، واستخدام هذا المجاز جائز في اللغة، ولا يُأبه الشرع، مع أن عبارة الشيخ هي لفظ «التصدق» لا «الوقف».

جاء في «الإنصاف» : «و قال الشيخ تقي الدين : لو تُصدق بدهن على مسجد ليوقَد فيه جاز ، وهو من باب الوقف ، وتسميته وقفاً بمعنى أنه وُقف على تلك الجهة لا يُنتفع به في غيرها ، لا تأبه اللغة ، وهو جارٍ في الشعْر»^(٢).

لذا فإنه يظهر أن مذهب الحنابلة هو أيضاً منع وقف الدهن كالشمع .

جاء في «مطالب أولي النهى» «ولا يصح وقف دهن على مسجد ، ولا وقف شمع كذلك»^(٣).

وجاء في «منار السبيل» : «ولا يصح وقف مطعموم ومشروب غير الماء ، ولا وقف دهن وشمع وأثمان وقناديل نقد على المساجد ولا على غيرها؛ لأن ما لا يُنتفع به إلا باتفاقه لا يصح وقفه؛ لأنَّه يُراد للدوام ليكون صدقة جارية ، ولا يوجد ذلك فيما لا تبقى عينه»^(٤).

(١) تقي الدين : ابن تيمية من الحنابلة (تقدمت ترجمته).

(٢) الإنصاف ، المرداوي ، ١٢ / ٧ ، ويُنظر : مطالب أولي النهى ، الرحبياني ، ٤ / ٢٨٠ (مرجع ساقيان).

(٣) مطالب أولي النهى ، الرحبياني ، ٤ / ٢٨٠ (مرجع سابق).

(٤) منار السبيل ، ابن ضويان ، ٢ / ١٩٩ (مرجع سابق).

* الترجيح :

نرى جواز وقف الشمع كالطعام والشراب، ويستفاد منه بالصور الثلاثة التي ذكرها المالكية وزفر من الحنفية، والتي سبق بيانها حين الحديث عن وقف الطعام والشراب^(١).

الفرع الرابع - المزروعات والرياحين :

ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صحة وقف المزروعات والرياحين مستقلةً، على تفصيل في بعض الحالات التي يجوز فيها وقف تلك المزروعات، ولذا يحسن أن نورد كل مذهب على حدة مدعماً بأدلةه وتعليلاته:

الحنفية: ذهبوا إلى عدم صحة وقف المزروعات والرياحين منفردةً؛ لأنها مما لا يدوم الانتفاع به، وأما وقفها تبعاً للأرض ففيحتاج إلى ذكر من قبل الواقف، أما إذا لم تذكر فلا تدخل في وقف الأرض تبعاً لها.

قال ابن نجيم^(٢): «ويدخل الشرب والطريق والمسيل والشجر والبناء في وقف الأرض بلا ذكر، ولا يدخل الزرع والرياحين والأس والثمر والبقل والطرفاء^(٣) وما في الأجمة من حطب، والورود والياسمين، وورق الحناء والقطن والباذنجان بلا ذكر... والحاصل أن الوقف كالبيع لا يدخل فيهما الزرع والثمر إلا بالذكر»^(٤).

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥/٢١٩، الشرح الكبير، الدردير، ٤/١٢٠ (مرجعان سابقان).

(٢) ابن نجيم: (تقدمت ترجمته).

(٣) الطرفاء: نوع من الشجر. يُنظر: (مختار الصحاح، الرازي مادة (طرف)، ص ٣٩٠) (مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مطبعة الهند، د. طـ. د. ت).

(٤) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥/٢١٦.

الملكية: فقد أجازوا وقف الطعام والشراب - كمارأينا^(١) - وهو القابل بطبيعته للتلف السريع، ولا يُنفع به إلا باستهلاكه، أجازوا وقهه ليُسلف لمن يحتاج إليه ثم يرد مثله، أو بيع ويدفع ثمنه للفقراء مضاربةً.

ولا نرى فارقاً بين الطعام والشراب وبين المزروعات والرياحين، ولم أرَ نصاً يصرّح بجواز وقفها عندهم، غير أنه وبناء على ما ذهبوا إليه من جواز وقف الطعام والشراب، نرى العلة ذاتها موجودة في المزروعات والرياحين، فهي مما يقاس على الطعام والشراب بجامع الانتفاع بهما باستهلاكهما، أو عن طريق بيعهما ودفع ثمنهما للفقراء مضاربةً، أو إمكانية أن يُسلفاً لمن يحتاج إليهما.

ولذا يمكن لنا أن نبني على ذلك تجويز الملكية لوقف المزروعات والرياحين قياساً على الطعام والشراب.

الشافعية: ذهبوا إلى عدم صحة وقف الرياحين المقلوعة والممحضدة، أما الرياحين التي تكون ممزروعة فيصح وقفها^(٢).

وسبب التفريق في الحكم بين الاثنين: أن الرياحين المحضدة المقلوعة تفسد بسرعة^(٣)، ولا يستمر بقاوتها ولا يتصل، بل يمكن أن تبقى يوماً أو يومين

(١) يُنظر: مواهب الجليل، الحطّاب، ٦٣١ / ٧، شرح منح الجليل، علیش، ١١٢ / ٨ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: روضة الطالبين، النووي، ٣١٥ / ٥، مغني المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢، الإقناع الشريبي، ٢٠٥ / ٣، نهاية المحتاج، الرئيسي، ٣٥٨ / ٥، البيان، العمراني، ٦١ / ٨، المجموع، النووي، ٢٤٧ / ٦ (مراجعة سابقة).

(٣) يُنظر: روضة الطالبين، النووي، ٣١٥ / ٥، حاشية إعنة الطالبين، الدمياطي، ٢٧٤ / ٣ (مرجعان سابقان).

أو ثلاثة فقط لا أكثر^(١)، ولذا فلا يمكن الانتفاع بها على الدوام^(٢)، وهي على هذه الحالة استئجارها نادر لا غالب ، والموقوف ينبغي أن يكون ذا منفعة يستأجر لها غالباً^(٣).

أما المزروع فيصح وقه؛ لأنّه يبقى مدة وإن كانت ليست دائمة ، غير أنها تُعد طوبية ، فالمراد بدوامها الدوام النسبي ، وهو المطلوب؛ لأن دوام كل شيء بحسبه لا كونه مؤبداً^(٤)؛ ولذا فيصح وقهها للشم والتزه^(٥).

والريحان يطلق على كل نبات طيب الربيع ، فيدخل فيه الورد لريحة^(٦) ، ولذا يلحق به المسك إن لم يُرد للأكل ، وإلا كان كالمأكول لا يصح وقه ، ويلحق به العنبر لأجل شمه^(٧) ، بخلاف عود البخور ، فلا يلحق به لاستهلاكه بالمنفعة ، أي: بزوال عينه^(٨).

(١) يُنظر: الحاوي الكبير ، الماوردي ، ٧ / ٥١٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: المذهب ، الشيرازي ، ٣ / ٦٧٢ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: حاشية إعana الطالبين ، الدمياطي ، ٣٧٤ / ٣ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: حاشية البجيرمي على متن الإقناع ، ٣٧٧ / ٣ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: مغني المحتاج ، الشريبي ، ٢ / ٣٧٧ ، حاشية الشرواني على التحفة ، ٨ / ٦٩ (مرجع سابقان).

(٦) يُنظر: حاشية العبادي على التحفة ، ٨ / ٦٩ ، مغني المحتاج ، الشريبي ، ٢ / ٣٧٧ . حاشية البجيرمي على متن الإقناع ، ٣٧٧ / ٣ (مراجعة سابقة).

(٧) يُنظر: نهاية المحتاج ، الرملي ، ٥ / ٣٥٨ ، الإقناع ، الشريبي ، ٣ / ٢٠٥ . حاشية البجيرمي على الإقناع ، ٣ / ٢٠٥ (مراجعة سابقة).

(٨) يُنظر: المجموع ، التوسي ، ٦ / ٢٤٧ ، حاشية إعana الطالبين ، الدمياطي ، ٣ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ (مراجعة سابقان).

وإذا زالت الرائحة من الرياحين وغيرها مما يلحق بها، كانت للموقوف عليه قياساً على ما لو وقف شخص غراساً في أرض مستأجرة، ثم مضت مدة الإجارة، فإن الغراس يكون للموقوف عليه دون الواقع^(١).

الحنابلة: لا يصح عندهم وقف الرياحين والمزروعات، وهذا هو الصحيح من مذهبهم، وهو المذهب وعليه الأصحاب، خلافاً للشيخ تقي الدين من الحنابلة، الذي أجاز وقف الرياحين ليشتمها أهل المسجد^(٢).

والعلة في عدم تجويز وقف الرياحين عند الحنابلة هي: سرعة فساده وتلفه، فهو لا يبقى؛ ولذا فهو يشبه الطعام^(٣)، ولا يُتنفس به مع بقاء عينه^(٤)، فلا يحصل من وقه مقصود الوقف، وهو تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة^(٥).

غير أنهم استثنوا الند^(٦) والصندل^(٧) وقطع الكافور^(٨)، فيصح وقه ليشمه

(١) يُنظر: حاشية البجيرمي على الخطيب، ٢٠٥ / ٣ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الإنصاف، المرداوي، ١٢ / ٧، الفروع، المقدسي، ٤ / ٥٨٤.

الكافي، ابن قدامة، ٣٢٠ / ٢، مطالب أولى النهى، الرحيلاني، ٤ / ٢٨٠ (مراجعة سابقة).

(٣) يُنظر: المغني، ابن قدامة، ٧ / ٦١٩ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: شرح متهى الإرادات، البهوي، ٤ / ٣٣٥ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ٤ / ٢٩٣ (مرجع سابق).

(٦) الند: طيب غير عربي أو العنبر، يُنظر: (القاموس المحيط، الفيروزأبادي، مادة (ن د)، ج ١ / ٤١)، و(مختار الصحاح، الرازي، ص ٦٥٢) (مراجعة سابقة).

(٧) الصندل: شجر طيب الرائحة، نافع للخفقان والصداع وضعف المعدة، منه الأحمر والأبيض. يُنظر: (القاموس المحيط، الفيروزأبادي، مادة (ص ن د ل)، ج ١ / ١٣٢٣)، و(مختار الصحاح، الرازي، ص ٣٧١) (مراجعة سابقة).

(٨) الكافور من الطيب، نبت طيب، نوره كنواة الأقحوان، والطلع وعاوه، وهو طيب يكون =

مريض أو غيره^(١)، وهذا من المتفق على صحته لوجود شروط الموقف فيه؛ حيث يُنفع به مع بقائه، وتصح إجارته؛ لذلك فليس داخلاً تحت المنع الوارد على الرياحين^(٢).

الشيعة الإمامية: يصح عندهم وقف الرياحين، حتى ولو كانت محصودة، فلا يُعتبر طول زمان المنفعة أو قصرها، فيصبح ولو كان مما يسرع فساده رغم منافاته للتأييد المطلوب من الوقف، وكذلك لو كان مزروعاً صحيحاً، وكذلك يصح وقف ما يطول نفعه كالمسك والعنبر^(٣).

* الخلاصة:

لم نورد في هذا المطلب نقولاً فقهية؛ لأنها صريحة وواضحة في الدلالة على ما ذكرنا، وتدلنا على ما يلي:

أجاز الحنفية وقف الرياحين والمزروعات بـأ للأرض لا مستقلة عنها إذا ذُكرت في الوقف، ولا تدخل دون ذكر، والمالكية يُفهم من مذهبهم أنهم أجازوا وقفها قياساً على صحة وقف الطعام عندهم، أما الشافعية فقد أجازوا وقف المزروعة منها دون المحصودة، والحنابلة لم يجيزوا وقف أي منها، واستثنوا النَّدَّ والصندل

= من شجر بجبال بحر الهند والصين.

يُنظر: (القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ٦٠٦ / ١) مادة (ك ف ر) (مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط - د. ت)، و(معختار الصحاح، الرازى، ص ٥٧٤) (مرجع سابق).

(١) يُنظر: شرح منتهى الإرادات، البهوتى، ٤ / ٣٣٥ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الإنصاف، المرداوى، ٧ / ١٢ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الروضة البهية، العاملى، ٣ / ١٧٥ (مرجع سابق).

والكافور، فيما أجاز وقفها الشيعة الإمامية.

* الترجيح:

يترجح جواز وقف المزروعات والرياحين الممحصودة، ويستفاد منها كما يستفاد من الطعام والشراب ببيعها ودفع ثمنها مضاربةً للفقراء، أو إسلامها لمن يحتاجها ويرد بدلها، كما يجوز وقف المزروع منها للاستفادة بمنظرها للتنفس، وريتها للمرضى وغيرهم، كما يجوز وقف الندى والصندل والكافور؛ لأنها أخشاب ذات ريح طيب، يُستفادة بها بشمها دون استهلاك عينها.

الفروع الخامسة - وقف الأشجار:

أجاز الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وقف الأشجار، إلا أن الحنفية اشترطوا لهذا الجواز أن تكون الأشجار تابعة للأرض، لا مستقلة عنها، فإذا وقف أرضاً دخلت الأشجار التي فيها في الوقف دون حاجة إلى ذكر^(١)، بخلاف الجمهور الذين أجازوا وقف الأشجار سواءً كانت تابعة للأرض أم مستقلة عنها^(٢).
وفيمما يلي بعض النقول الفقهية توضع ما ذكر:

قال ابن نجيم الحنفي^(٣): «ويدخل الشرب والطريق والمسيل والشجر والبناء في وقف الأرض بلا ذكر . . . الأصول التي تبقى والشجر الذي لا ينقطع إلا بعد

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٦ / ٥، أحكام الأوقاف، الخصائص، ص ٢٦٥ (مرجان سابقان).

(٢) يُنظر: الذخيرة، القرافي، ٦ / ٣١٥، حاشية البجيري على الإقناع، ٣ / ٢٠٥، المقنع، ابن النبا / ٢٧٧ (مراجع سابقة).

(٢٣) ابن نحيم: الحنف، (تقدمت به حمته).

عامين أو أكثر، فإنها تدخل تبعاً بلا ذكر^(١).

قال القرافي المالكي^(٢): «يجوز وقف الأشجار لثمارها، والحيوانات لمنافعها...»^(٣).

جاء في «حاشية البجيرمي على متن الإقناع»: «ويصح وقف ريحان مزروع، فإن زالت الرائحة كان للموقوف عليه، قياساً على ما لو وقف على شخص غراساً في أرض مستأجرة، ثم مضت مدة الإجارة، فإن الغراس يكون للموقوف عليه دون الواقف»^(٤).

جاء في «المقعن» لابن البناء^(٥): «والشجر يصح وقفه؛ لأنها عين ينتفع بها مع بقائها، يجوز بيعها فجاز وقفها كالعقارات»^(٦).

يلاحظ من هذه النقول: أن الحنفية قد اشترطوا لصحة وقف الأشجار أن تكون مزروعة في أرض موقوفة، بينما لم يشترط ذلك الجمهور، وأجازوا وقفها

(١) البحر الرائق، ابن نجميم، ٢١٦ / ٥ (مرجع سابق).

(٢) القرافي: من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٣) الذخيرة، القرافي، ٣١٥ / ٦ (مرجع سابق).

(٤) حاشية البجيرمي على متن الإقناع، ٢٠٥ / ٣ (مرجع سابق).

(٥) ابن البناء: الحسن بن أحمد بن عبدالله، البغدادي، الفقيه الحنبلي، المحدث، الأديب، صنف كتاباً في الفقه والحديث والفرائض، له ١٥٠ كتاباً، منها: شرح الخرقى، والكامل في الفقه، ومناقب الإمام أحمد. توفي في بغداد سنة ٤٧١ هـ.

يُنظر: (طبقات الحنابلة، الفراء، ٢٤٣ / ٢، شذرات الذهب، ابن العماد، ٣٣٨ / ٣) (مرجعان سابقان).

(٦) المقعن، ابن البناء، ٢ / ٧٧٦ (مرجع سابق).

حتى ولو كانت مزروعة في أرض مستأجرة أو مستعارَة. وهذا ما نص عليه الرَّمْلِي^(١)، فذكر أن بعضهم ذهب إلى وجوب بقاء الأشجار بالأجرة في الأرض المستأجرة - إذا كانت موقوفة - محافظةً على بقاء الوقف^(٢).

وقال الماوردي^(٣): «الشجرة توقف تبعاً للأرض، وتوقف منفردة عنها»^(٤). ومما تقدم يلاحظ: أن عمدة الفقهاء في جواز وقف الأشجار: هو إمكانية الانتفاع بثمارها مع بقائهما - الأشجار^(٥) -، وهي قابلة للبيع فيصح وقفها قياساً على العقار والأرض^(٦).

وحتى تتم الفائدة المرجوة من هذا الفرع سنذكر مذاهب الفقهاء في حكم الشمار في الأراضي الموقوفة، وحكم الأشجار الموقوفة إذا يبُسْت؛ ماذا يُصنَع بها؟.

* حكم الشمار في الأراضي الموقوفة:

- للواقف:

ذهب الحنفية إلى أن الواقف لو وقف أرضاً وفيها أشجار مثمرة، فإن الشمار

(١) الرَّمْلِي: من الشافعية (تقدمت ترجمته).

(٢) يُنظر: فتاوى الرَّمْلِي، ٦٩ / ٣ (فتاوى الرَّمْلِي، شهاب الدين أحمد بن أحمد الرَّمْلِي، المكتبة الإسلامية، د. ط - د. ت).

(٣) الماوردي: من الشافعية (تقدمت ترجمته).

(٤) الحاوي الكبير، الماوردي، ٧ / ٥١٨ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: الذخيرة، القرافي، ٦ / ٣١٥، وينظر: المقعن، ابن البنا، ٢ / ٧٧٦ (مرجعان سابقان).

(٦) يُنظر: المقعن، ابن البنا، ٢ / ٧٧٦ (مرجع سابق).

تكون للواقف، ولا تدخل في الوقف إلا إذا نص على دخولها، أو قال: وقفت أرضي بكل قليل وكثير فيها، فإنها تكون وقفاً عندئذٍ.

قال **الخصّاف**^(١): «قال هلال من الحنفية: لو وقف أرضه بحقوقها وجميع ما فيها ومنها، وعلى الشجرة ثمرة قائمة يوم الوقف، في القياس: تكون الثمرة له ولا تدخل في الوقف، وفي الاستحسان: يلزم التصدق بها على الفقراء على وجه النذر لا على وجه الوقف.

والحاصل أن الوقف كالبيع؛ لا يدخل فيه الثمر إلا بالذكر، إلا إذا قال بكل قليل وكثير فتدخل»^(٢).

وقال: «وقف الأرض وفيها ثمرة لا تدخل»^(٣).

وقال: «يدخل في وقف الأرض البناء والشجر، لا الزرع والثمر»^(٤).

وقال ابن نجيم^(٥): «ويدخل الشرب والطريق والمسيل والشجر والبناء في وقف الأرض بلا ذكر، ولا يدخل الزرع والرياحين... والثمر... والحاصل أن الوقف كالبيع لا يدخل فيهما الزرع والثمر إلا بالذكر... وفي الخانية: لو وقفها بحقوقها فالثمرة التي تكون على الأشجار تدخل في الوقف، وفي البيع لا تدخل،

(١) **الخصّاف**: من الحنفية (تقدمت ترجمته).

(٢) **أحكام الأوقاف، الخّصّاف**، ص ٢٦٣، وينظر: البحر الرائق، ابن نجيم ٥/٢١٦ - ٢١٧ (مرجع سابقان).

(٣) **أحكام الأوقاف، الخّصّاف**، ص ٢٦٣ (مرجع سابق).

(٤) المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٥) ابن نجيم: من الحنفية (تقدمت ترجمته).

ولو قال: بكل قليل وكثير، تدخل في البيع»^(١).

- للموقوف عليه:

يفهم من كلام المالكية أن الغاية من وقف الأشجار، هي الانتفاع بالثمار من قبل الموقوف عليه، وعليه فتكون الثمار للموقوف عليه، ينطبق عليها ما ينطبق على الطعام والشراب الموقوفين.

قال القرافي^(٢): «ويجوز وقف الأشجار لثمارها»^(٣).

وهذا أيضاً ما ذهب إليه الحنابلة - الثمار للموقوف عليه - لا على أنها وقف؛ لأنها لا يصح وقفها ابتداءً، بل يملكتها الموقوف عليه على أنها من غلات الموقوف. «قال السامي في فروعه... ولو وقف نخلاً أو شجراً فأثرت لم تكن الثمرة وقفاً، بل يملكتها الموقوف عليه... لأنها لا يصح وقفها ابتداءً؛ فلذلك لم تدخل في الوقف كغيرها من المأكولات والمشروبات ونحوها»^(٤).

* حكم الأشجار الموقوفة إذا كانت يابسة أو غير مثمرة:

- يجوز بيعها:

ذهب الحنفية إلى أن أشجار الوقف غير المثمرة، إذا ثبت يبسها وعدم الانتفاع بها إلا حطباً، فيجوز بيعها إذا كان في بيعها وقلعها المصلحة لجهة الوقف، أما الشجرة التي يبس بعضها ويقي بعضها الآخر سليماً، فالباب منها يصنع به

(١) البحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٦ / ٥ (مرجع سابق).

(٢) القرافي: من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٣) الذخيرة، القرافي، ٣١٥ / ٦ (مرجع سابق).

(٤) الفواكه العديدة، المنقول، ٥٥٢ / ١ (مرجع سابق).

كما يُصنَع بِغَلَّتها، وما بقي فمتروك على حاله.

أما الأشجار الموقوفة المثمرة فلا يجوز بيعها، كما لا يجوز بيع الأرض الموقوفة، إلا إذا بُيَسْتَ فيجوز بيعها لكن بعد القلع، أما إذا لم تكن مثمرة وبُيَسْتَ الأشجار فيجوز بيعها قبل القلع وبعده؛ لأنها تُعد من غلة الوقف، فهي الغلة بعينها.

وإذا أراد ناظر الوقف بيعها (الشجرة غير المثمرة) بثمن المِثَل قبل القلع: إذا رأى مصلحة للوقف جاز ذلك، فلو ادعى أهل الوقف أنها كانت مثمرة، وقال الناظر غير ذلك، يُقبل قوله هو بيمينه بعد القلع والهلاك في براعة نفسه من الضمان، وتُقبل بِيَسْتَهُ عند تعارض البِيَنَتَيْنِ^(١).

- لا يجوز بيعها:

ذهب الشافعية إلى أن الأشجار الموقوفة إذا حَفَّتْ أو بُيَسْتَ أو قُلِعَتْها الربيع، فإنها تصبح ملكاً للموقوف عليه إذا لم يمكن إيجارها، أما إذا أمكن إيجارها فإن الموقوف عليه يتَّفَعُ بإيجارها ولا يملكونها، فإذا تَعَذَّر إيجارها بأن كانت لا تصلح إلا للإحراق، صارت ملكاً للموقوف عليه، ولا يجوز بيعها ولا هبتها إبقاءً للوقف، وهو المعتمد عند الشافعية^(٢).

(١) يُنظر: تبييض الفتاوى الحامدية، ابن عابدين، ١١٣ / ١ - ١١٤ .

الإسعاف، الطرابلسية، ص ٢٦ - ٢٧ (مرجعان سابقان).

مختصر كتاب مباحث الوقف، محمد زيد الأبياني بك، مدرس الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية، مطبعة البوسفو بشارع عبد العزيز بمصر، ط ١، هـ ١٣٣٣ - ١٩١٤ م)، ص ١٧ .

(٢) يُنظر: شرح البهجة، الأنصارى، ٣٨٥ / ٣ وما بعدها (شرح البهجة، ذكريابن محمد بن =

ويُمكن لنا أن نتخيل في زماننا الاستفادة الكبيرة التي يمكن أن يحصل عليها الموقف عليهم من جراء إيجار الأخشاب ، والتي يمكن أن يُصنع منها الكراسي والطاولات ، ثم تُؤجر بدورها ، وتقديم الأجرة للموقف عليهم .

* ضوابط الاستفادة من وقف الأشجار عند الفقهاء:

- الأشجار الموجودة في أرض وُقفت مقبرة:

لا تدخل الأشجار في الوقف فيما إذا جعل أرضه أو داره مقبرة، بل تكون للواقف ولورثته من بعده^(١)؛ لأن المقصود من وقف المقبرة هو الانتفاع بما هو تحت الأرض من القبور، لا بما هو فوقها.

كما أن الأشجار القديمة الموجودة في مقبرة قبل اتخاذ الأرض مقبرة، هي لمالك الأرض أو لورثته من بعده، وإذا لم يُعرف مالكها فالرأي فيها للقاضي يصنف بها ما يشاء، كأن يبيعها ويصرف ثمنها في صالح المقبرة، وإذا كانت الأرض مواتاً وانتخذها أهل القرية مقبرة، فالأشجار على ما كانت عليه قبل جعلها مقبرة^(٢).

- استثناء الأشجار من الأرض الموقفة:

رأينا سابقاً أن الأشجار تدخل في وقف الأرض بلا ذكر^(٣)، ولا يصح استثناؤها

= زكريا الأنصاري، على البهجة لزين الدين الوردي شافعي المذهب، المطبعة الميمونة، د. ط - د. ت).

(١) يُنظر: البحـر الرائق، ابن نجـيم، ٥ / ٢١٦ - ٢١٧ (مـرجع سـابق).

^{٢٧} ينظر : الاسعاف ، الطرايسى ، ص ٢٧ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٦/٥، أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢٦٥ (مرجان سابقان).

من الأرض الموقوفة، فلو وقف أرضاً فيهاأشجار واستثنى الأشجار من الوقف، لا يجوز الوقف؛ لأنَّه صار مستثنياً للأشجار بمواضعها وأماكنها من الأرض، فيصير الداخل تحت الوقف مجحولاً^(١).

- الأشجار التي تُغرس في الأرض الموقوفة:

أ- إنْ غرسها الواقف: في الأرض التي وقفها، وكان الغراس من مال الواقف ولم يذكر شيئاً، فهي له، أما إنْ كان الغراس من غلة الوقف، أو كان من مال الواقف لكنه ذكر أنه غرسها للوقف، فتكون وقفاً في الحالتين، هذا إنْ غرسها في أرض الوقف.

أما إنْ غرسها في المسجد، فلا تكون ملكاً له، بل تكون وقاً للمسجد؛ لأنَّ المسجد لا يُغرس فيه عادةً ليكون الغراس ملكاً للغارس^(٢).

ب- إنْ غرسها رِباطي: في وقف الرباط^(٣)، وتعاهدها حتى كبرت، ولم يذكر وقت الغراس أنها للرباط، فهي له، إلا إذا كانت له ولاية الأرض الموقوفة فالشجرة وقف^(٤)؛ لأنَّ تصرفه فيها يُعدُّ تصرفاً لصالح الوقف بحكم ولايته على الوقف.

ث- إنْ غرسها الناظر على الوقف: إنْ كانت من مال الوقف فهي وقف أيضاً، أما إنْ كانت من مال الناظر؛ فإنَّ صرَحَ أنه يغرسها لنفسه، وأشهد على ذلك، يكون الغراس ملكاً له، إلا أنه يكون متعدياً بفعله على أرض الوقف، فيؤمرُ

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥/٢١٦ - ٢١٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الإسعاف، الطرابلسي، ص ٢٦ - ٢٧ (مرجع سابق).

(٣) الرباط: (تقدِّم شرحه).

(٤) يُنظر: الإسعاف، الطرابلسي، ص ٢٦ - ٢٧ (مرجع سابق).

برفع الغراس إذا لم يضر القلع الأرض، فإن أضر بها فلا يملك رفع الغراس وقلعه ولا الانتفاع به، ويكون هو قد ضيئع ماله، فيتظر عندئذ إلى أن يهدم البناء ويُقلع الشجر، فيأخذ حطبه، وفي هذه الحالة يكون الناظر فاسقا؛ لأنه متعد على الوقف، ويستحق العزل^(١).

- من له حق الأكل من ثمار الأشجار الموقوفة:

أ - إن كانت الشجرة في مسجد: ولها ثمار، أباح بعضهم للمصلين الأكل منها، وال الصحيح أنها صارت للمسجد، فلا يباح الأكل منها، بل تباع ثمرتها وتُصرف في عمارة المسجد وإصلاحه ومصالحه.

ب - إن كانت الشجرة على طريق العامة: يباح للمرة الأكل منها، ويستوي في ذلك الغني والفقير، قياساً على الماء الموضوع في الفلوارات.

ت - إن كانت الشجرة في رباط: فيجوز للداخل إلى الرباط تناولها، إلا إذا خصصها الغارس (الواقف) بالفقراء، وإن كان الأحوط أن يحتذر عن تناولها إن كان غنياً، حتى ولو لم يعلم اختصاصها بالفقراء^(٢).

- الغراس في الأرض المستأجرة أو المغصوبة:

أ - في الأرض المستأجرة: إن وقف غراساً في أرض مستأجرة ثم انتهت مدة الإجارة، فإن الغراس يصبح ملكاً للموقوف عليه، ولا يملكه الواقف^(٣)، بل إن البعض ذهب إلى وجوب بقاء الغراس في الأرض المستأجرة بالأجرة محافظة

(١) يُنظر: مختصر كتاب مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ٤٢ - ٤٣ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الإسعاف، الطرايلي، ص ٢٦ - ٢٧ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: حاشية البجيرمي على متن الإقناع، ٣ / ٢٠٥ (مرجع سابق).

على بقاء الوقف^(١).

ب - في الأرض المغصوبة: أما في الأرض المغصوبة فلا يصح وقف الأشجار؛ لأن من شروط الموقف الانتفاع به مع بقاء عينه، والغراس في الأرض المغصوبة يجب إزالته، فإذا أُزيل خرج عن الانتفاع به مع بقاء عينه، أما في الأرض المستأجرة فيصح - كما رأينا - وكذلك في الأرض المستعارة والموصى له بمنعها؛ لأنه في هذه الحالات يضع الغراس بحق، لا يضعه تعدياً كما في المغصوبة^(٢).

- إجارة الأشجار الموقفة:

إذا وقف رجل أشجاراً فلا يجوز للناظر تأجيرها لمن يضرُّ بها، بل لا يجوز إكراء الشجر بحال من الأحوال، وإنما تُستغل الأشجار وتُصرف الغلة في مصارفها الشرعية^(٣).

- وقف الأشجار الصغيرة:

يجوز وقف الأشجار الصغيرة، وإن كانت لا تحمل الثمار إلا بعد مدة^(٤)، فالموقوف يصح أن يُنتفع به حالاً أو مآلًا.

- استبدال الثمار بثمار أخرى:

لو وُقف شجر نخل على مسجد ليُقطر به الصائمون في رمضان، وجاء رمضان ولم تحصل ثمرة التمر، فلا يصح بيع ثمرة النخل ليُشتري بثمنها تمراً، بل

(١) يُنظر: فتاوى الرَّمْلِي، شهاب الدين الرَّمْلِي، ٦٩ / ٣ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: فتاوى الرَّمْلِي، ٦٨ - ٦٩ / ٣ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ٤ / ٢٧٢ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: الفواكه العديدة، المنقول، ٤٥٠ / ١ (مرجع سابق).

كل ثمرة تُصرف فيما وافقها^(١).

* * *

* المطلب الثالث - وقف الحيوانات:

لا يخفى على أحد أهمية الثروة الحيوانية؛ فهي تؤمن لمالكيها فوائد جمة^(٢)؛ فمنها ما يستفاد من لحومها للطعام والغذاء، ومنها ما يستفاد من ألبانها وأصواتها، ومنها ما يكون وسيلة نقل - خاصة في الأماكن والطرقات غير المعبّدة، وكذلك في الصحراء -؛ ولأجل ذلك فلا عجب أن تطرق الفقهاء للحديث عن وقف الحيوانات،

(١) المرجع السابق، ١ / ٥٥٩.

(٢) وردت بعض هذه الفوائد في القرآن الكريم، نذكر منها على سبيل المثال:

١ - الاستفادة من أكل لحوم بعضها: قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتُقُولُونَ إِلَيْكُمْ أَحَدٌ أَجْهَتْ

لَكُمْ بِهِيَمَةً الْأَنْعَمِ إِلَّا مَا يَتَّلَقَّ عَلَيْكُمْ ... الآية» [المائدة: ١].

٢ - الاستفادة من ألبان بعضها: قال تعالى: «وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ لِعِرْبَةً شَيْكُرَةً مَاقِيْ بُطْوِينَهُ، مِنْ بَيْنِ فَرِثَ وَدَرِ لَبَّا خَالِصًا سَاعِيَ اللَّشَرِيَّينَ» [النحل: ٦٦].

٣ - الاستفادة من بعضها بالركوب عليها وسيلة نقل: قال تعالى: «وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَقِ شَمَلُونَ» [المؤمنون: ٢٢].

٤ - الاستفادة من أصوات بعضها للباس الدافع: قال تعالى: «وَالْأَنْعَمَ خَلَقْهَا لَكُمْ فِيهَا دَفَّ، وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ» [النحل: ٥].

٥ - الاستفادة من بعضها بحمل المتعاع عليها والبضائع: قال تعالى: «وَتَعْمَلُ أَنْقَالَكُمْ إِلَى بَلَرَأْتَ تَكُونُوا بِنَلْبِيَهُ إِلَّا يُشِقُّ الْأَنْفُسُ ... الآية» [النحل: ٧].

٦ - الاستفادة من مفرزات بعضها للشفاء من الأمراض: قال تعالى عن النحل: «يَرْجُحُ مِنْ بُطْوِينَهَا سَرَابٌ مُخْلِفٌ أَلَوْنَهُ، فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ» [النحل: ٦٩].

خاصة وأن ركناً هاماً من هذا الدين هو الجهاد، كانت أهم وسائل القتال فيه الاستعانتة برکوب الخيل للقتال عليها.

وفي هذا المطلب نوضح مذاهب الفقهاء في حكم وقف الحيوانات:

* مذاهب الفقهاء:

المجيزون: يجوز وقف الحيوانات، ذهب إلى هذا القول أبو يوسف ومحمد من الحنفية، والمالكية والشافعية، والحنابلة، والشيعة الإمامية والزيدية، والظاهرية. إلا أبي يوسف اشترط فيها أن تكون تابعة للعقار، أو ورد بها نص، ومحمد أجازها إن جرى بها عرف أو ورد بها نص، والظاهرية أجازوها في الخيل دون غيره^(١).

* الأدلة:

أ - استدل من أجاز وقف الحيوانات مطلقاً بالأدلة التالية:

أولاً - من السنة:

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً

(١) ينظر: الاختيار، الموصللي، ٤٢ / ٣، البحر الرائق، ابن نعيم، ٢١٨ / ٥.
الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٧ / ٧، البيان، العمراني، ٦٠ / ٨.
شرح منح الجليل، عيش، ١١١ / ٨، الذخيرة، القرافي، ٣١٥ / ٦.
الإنصاف، المرداوي، ٧ / ٧، شرح منتهی الإرادات، البهوتی، ٤ / ٣٣٤.
البحر الزخار، المرتضى، ١٥٠ / ٥ - ١٥٢، التاج المذهب، الصناعي، ٢٨٣ / ٣.
شرائع الإسلام، الهنلي، ١٦٦ / ٢، اللمعة الدمشقية، العاملي، ١٧٥ / ٣.
المحلى بالأثار، ابن حزم، ١٤٩ / ٨ (مراجع سابقة).

واحتساباً، فإن سقيه وريءه في ميزانه يوم القيمة».

وفي رواية: «فإن سقيه وروثه وبوله في ميزانه حسنات»^(١).

٢ - عن أبي هريرة رض قال: أمر رسول الله ص بالصدقة، فقيل: «مَنْعَ ابْنُ جَمِيلَ وَخَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَلَّبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ص: مَا يَنْقُمُ ابْنُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلَمُونَ خَالِدًا؛ قَدْ احْتَبَسْتُ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَلَّبِ فَعُمِّ رَسُولُ اللَّهِ ص، فَهُوَ عَلَيْهِ صَدْقَةٌ، وَمُثْلُهَا مَعَهَا»^(٢).

فالحديثان السابقان أصل في وقف ما سوى الأرض كالحيوانات^(٣).

٣ - رُوِيَ أَنَّ أُمَّ مَعْقُلَ رَض أَتَتِ النَّبِيَّ ص فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا مَعْقُلٍ وَقَفَ نَاقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنِّي أَرِيدُ الْحَجَّ، قَالَ النَّبِيُّ ص: «أَرْكِبِيهَا؛ فَإِنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٤).

ويشهد له ما في البخاري ومسلم عن أبي هريرة رض: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدْنَةً، فَقَالَ: ارْكِبْهَا، فَقَالَ: إِنَّهَا بَدْنَةٌ، فَقَالَ: ارْكِبْهَا، قَالَ: إِنَّهَا بَدْنَةٌ، قَالَ: ارْكِبْهَا وَيَلْكَ فِي الثَّانِيَةِ أَوِ الْثَّالِثَةِ»^(٥).

(١) آخرجه البخاري في صحيحه، والنسائي وأحمد (تقدّم تخرّيجه).

(٢) آخرجه البخاري وللفظ له، ومسلم والبيهقي والدارقطني (تقدّم تخرّيجه).

(٣) يُنظر: شرح منح الجليل، عليش، ١١٣ / ٨.

التفریع، ابن الجلاب، ٢ / ٣١٠ - ٣١١ (مرجعان سابقان).

(٤) آخرجه أحمد في المستند، والدارمي في السنن، وأبو داود في المناك، والبيهقي في السنن الكبرى والحاكم في المستدرك (تقدّم تخرّيجه).

(٥) متفق عليه (تقدّم تخرّيجه).

فالحديث حُجَّةٌ على من منع وقف الحيوان^(١).

ثانياً - القياس:

الحيوانات عين، يجوز بيعها، ويمكن الانتفاع بها مع بقائها المتصل - سذكر كيفية الانتفاع بها لاحقاً - فجاز وقفها قياساً على الدور والأراضي والعقارات^(٢).

ثالثاً - المعقول:

١ - ما جاز وقفه تبعاً يجوز وقفه منفرداً، كالأشجار توقف تبعاً للأرض وتوقف منفردة عنها، وكذلك الحيوانات توقف تبعاً للأرض وتوقف منفردة عنها.

٢ - المقصود من الوقف: انتفاع الموقوف عليه، وهذا المعنى موجود في وقف الحيوانات، فجاز وقفها^(٣).

٣ - الحيوانات يمكن الانتفاع بها بتحميس الأصل وتبسييل ثمرتها كالألبان والأصواف والبيض، وبهذا يمكن الانتفاع بها على الدوام؛ فلذا يجوز وقفها^(٤)، كما يمكن الانتفاع من عينها بالركوب عليها وغير ذلك^(٥).

(١) يُنظر: البيان، العمراني /٨ - ٦٠ - ٦١ (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٧ /٧، الوسيط، الغزالى، ٢٣٩ /٤ - ٢٤٠، فتاوى الرَّمْلِي، ٢٦ /٣ - ٢٧، المقنع، ابن البناء، ٢ /٢ - ٧٧٦ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: الوسيط، الغزالى، ٤ /٤ - ٢٣٩، فتاوى الرَّمْلِي، ٢٦ /٣ - ٢٧، الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٧ /٧ (مراجع سابقة).

(٤) يُنظر: المهدب، الشيرازي، ٣ /٣ - ٦٧٣، البيان، العمراني، ٨ /٨ - ٦٧٢، الوسيط الغزالى، ٤ /٤ - ٢٣٩، شرائع الإسلام، الهنلى، ١٦٦، اللمعة الدمشقية، العاملى، ٣ /١٧٥ (مراجع سابقة).

(٥) يُنظر: كشاف القناع، البهوتى، ٤ /٤ - ٢٤٣ (مراجع سابق).

ب - واستدل من أجاز وقف الحيوانات تبعاً للأرض بما يلي :

- ١ - من الأحكام ما يثبت تبعاً ولا يثبت مقصوداً كالشرب في بيع الأرض ^(١).
- ٢ - الحيوانات الموجودة في الأرض هي تبع للأرض في تحصيل ما هو مقصود من وقفها ^(٢)، وعليه فلو وقف بيته كوارث عسل جاز ، وصار النحل تبعاً للعسل ، وكذلك لو وقف داراً وفيها حمام صار الحمام موقوفاً تبعاً للدار ^(٣) ، ولو وقف ضيعة يقرها وثيرانها وغمتها جاز ، وصارت تلك الحيوانات وفقاً تبعاً للضيعة الموقوفة ^(٤).

ت - واستدل من أجاز وقف الحيوانات التي جرى عرف بوقفها بما يلي :

- ١ - ما رأه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ^(٥).
- ٢ - إذا جرى عرف بوقف حيوانات ولم يبطله نص ، فهو جائز قياساً على الاستصناع ^(٦).

(١) يُنظر : الاختيار ، الموصللي ، ٤٢ / ٣ ، رد المحتار ، ابن عابدين ، ٤ / ٣٦٣ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر : البحر الرائق ، ابن نجم ، ٢١٩ / ٥ ، الجوهرة النيرة ، العبادي ، ٣٦٥ - ٣٦٣ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر : الاختيار ، الموصللي ، ٤٢ / ٣ ، رد المحتار ، ابن عابدين ، ٤ / ٣٦٣ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر : البحر الرائق ، ابن نجم ، ٢١٦ / ٥ (مرجع سابق).

(٥) موقوف على ابن مسعود (تقدم تخرجه).

(٦) يُنظر : المبسوط ، السرخسي ، ٤٥ / ١٢ (مرجع سابق).

وعليه: فلو وقف ثوراً لإنزاء البقر لا يصح؛ لأنَّه وقف منقولٍ لم يتعارفه الناس^(١).

ث - واستدل من أجاز وقف الحيوانات التي ورد فيها نص كالخيل مثلاً: بأنَّ وقف الحيوانات هو من قبيل وقف المنشولات، لا يجوز لأنَّه ينافي شرط التأييد المطلوب من الوقف، غير أنَّ هذا القياس يمكن العدول عنه بالاستحسان، ووجه الاستحسان الآثار المشهورة في جواز حبس الكراع والسلاح^(٢).

وأهمها ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: «... وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، فقد حبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله»^(٣).

وجه الاستدلال: أنَّ خالد بن الوليد^(٤) وقف خيله في سبيل الله، وأجازه رسول الله صلوات الله عليه وسلم، وكذلك فقد ورد أنَّ طلحة وقف خيله في سبيل الله^(٥)، وأنَّ خالد بن الوليد جمع ثلاثة فرس في خلافة عمر^(٦) مكتوب على لِمَادِه - أخذه - حبس

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٩ / ٥، الجوهرة النيرة، العبادي، ١ / ٦٣٦ (مرجان سابقان).

(٢) يُنظر: البناء، العيني، ٩٠٧ - ٩٠٨، البحر الرائق، ابن نجم، ٥ / ٢١٨.

تبين الحقائق، الزيلعي، ٣٢٧ / ٣، بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩ / ٥، مجمع الأئمَّه، داماد أفندي، ٧٣٩ / ٣ (مراجع سابقة).

(٣) أخرجه الشیخان (تقدیم تحریرجه).

(٤) خالد بن الوليد: (تقدیمت ترجمته).

(٥) يُنظر: الاختیار، الموصلى، ٤٣ / ٣، اللکنوى على الهدایة، ٤ / ٤٣٥.

الإسعاف، الطرابلسى، ص ٢٨ (مراجع سابقة).

(٦) عمر بن الخطاب: أمير المؤمنین (تقدیمت ترجمته).

في سبيل الله^(١).

ويُلحق بالخيل: الإبل؛ لأن العرب تُقاتل عليها وتحمل عليها السلاح، أما ما عداه فيبقى على الأصل من منع وقف المنشول^(٢).

ولقوة هذا الحديث في الدلالة على جواز وقف الخيل منفردة^(٣)، فقد جعله الحنابلة أصلاً يصح وقف الأشياء تبعاً له، كالسرج واللجام المصنوعين من الفضة، فهي وإن كانت عندهم لا يصح وقفها منفردة مستقلة، لكن يصح وقفها تبعاً للفرس، وتُباع ويتناقل ثمنها في مصلحة الفرس كإطعامه مثلاً، وقيل: بل يُشتري ثمنها سرج ولجام^(٤).

ومع كل هذه الأدلة فهناك من منع وقف المنشول، ومن ذلك الحيوانات بما فيها الخيول، ولنتعرف على أدتهم فيما يلي مع بيان من يمثل هذا الرأي: المانعون: وهم الحنفية، فأبوا حنفية منع بإطلاق وقف الحيوانات، والصاجبان فيما إذا لم يجرِ عُرْفٌ بوقفها أو كانت مستقلة لا تابعة للأرض، ولم يرد نص بجواز وقفها، فتبقى على الأصل من - منع وقفها - كسائر المنشولات^(٥)، وهو كذلك قول

(١) يُنظر: البناء، العيني، ٦ / ٩٠٧ - ٩٠٨ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: تبيّن الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٧، مجمع الأنهر، داماد أفندي، ١ / ٧٣٩ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: المعنى، ابن قدامة، ٧ / ٦٢٢ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: شرح متهى الإرادات، البهوتى، ٤ / ٣٣٥، كشاف القناع، البهوتى، ٤ / ٣٤٣ وما بعدها، مطالب أولى النهى، الرحيماني، ٤ / ٢٨١ (مراجع سابقة).

(٥) يُنظر: البناء، العيني، ٦ / ٩١٠ - ٩١١، العناية، البابرتى، ٦ / ٢١٧، بدائع الصنائع، الكاسانى، ٥ / ٣٢٩ (مراجع سابقة).

عند المالكية والحنابلة^(١).

ودليل هذا القول: أن الحيوانات لا تأبىد، والوقف لا بد فيه من التأبىد، وما لا يتأبىد لا يصح وقفه^(٢)، ولم يجز أبو حنيفة وقف الخيل والسلاح؛ لأنَّه متنقول، ولم تجر العادة بوقفه^(٣).

ورُدَّ على الحديث السابق الذي استدل به المجيذون بأنه: ليس فيه تصريح بأنَّ خالداً وقف الكراع والسلاح، وإنما كان اللفظ (حبس)، فيحتمل أن قوله (حبسه)، أي: أمسكه للجهاد لا للتجارة؛ ولذا يكون الحديث حُجَّةً لما استدل به الطرف الآخر^(٤)، وليس أبو حنيفة وحده من قال بذلك^(٥).

(١) يصح عند المالكية وقف الحيوانات، بخلاف قول ضعيف عندهم بعدم الجواز على ما ذهب إليه ابن القصار، وحمل ابن رشد المعن الوارد فيما إذا وقف حيواناً على أناس بعينهم دون غيرهم.

يُنظر: (الذخيرة، القرافي، ٣١٥ / ٦، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١١٩، جامع الأمهات، ابن الحاجب، ص ٤٤٨) (مراجعة سابقة).

وكذلك يصح عند الحنابلة وقف الحيوانات، وهو الصحيح من المذهب، وقيل لا يصح وقف غير العقار فيما رواه الأثرم وحنبل، غير أنَّ الحارثي منع دلالة هذه الرواية، وجعل المذهب روایة واحدة، وهي صحة وقف غير العقار ومنه الحيوانات.

يُنظر: (الإنصاف، المرداوي، ٧ / ٧، شرح متنه الإرادات، البهوي، ٤ / ٣٣٤) (مراجعة سابقان).

(٢) يُنظر: البناء، العيني، ٦ / ٩١٠ - ٩١١ (مراجعة سابق).

(٣) يُنظر، العناية، البارتبي، ٢١٧ / ٦، بداع الصنائع، الكاساني، ٥ / ٣٢٩ (مراجعة سابقان).

(٤) يُنظر: بداع الصنائع، الكاساني، ٥ / ٣٢٩ (مراجعة سابق).

(٥) الإمام تقى الدين ابن العيد (ت ٧٠٢ هـ) تعقب الاستدلال بهذا الحديث على كل ذلك بأن =

وإن كان الكثير من الفقهاء قد فهم الحديث وشرحه مستدلاً به على صحة وقف الحيوانات.

جاء في «سبيل السلام»: «الحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة، وعلى أنه يصح وقف العروض، وقال أبو حنيفة لا يصح؛ لأن العروض تبدل وتغير، والوقف موضوع على التأييد، والحديث حجّة عليه، ودلل على صحة وقف الحيوان؛ لأنها قد فسرت العتاد بالخيل»^(١).

ويقول أستاذنا الدكتور نور الدين عتر^(٢) «دلل الحديث على جواز وقف الدروع، والسلاح، والدواب.

وجه الدلالة: أن سيدنا عمر بعثه النبي ﷺ «على الصدقة»، أي: جابياً للزكاة؛ لأن صدقة التطوع لا يُرسل لها جبة، فقال خالد: ليس عليَّ في أدراعي وأعتادي زكاة، والأدراع جمع درع، وهو كالثوب يُصنع من سلاسل المعدن لوقاية المحارب، والأعتاد جمع عتاد، وهو ما يُعده الرجل من السلاح والدواب، فظنوا أن خالداً يمنع الزكاة، وأنها للتجارة، فرفعوا الأمر إلى النبي ﷺ، فقال: «إنكم

= القصة محتملة لما ذكر المجازيون ومحتملة لغير ذلك، فلا يتهمن الاستدلال بها على شيء مما ذُكر، ويحتمل أن يكون تحبيس خالد إرصاداً، أي: عدم تصرف، ولا يكون وقفاً.
يُنظر: (إعلام الأنام، د. عتر، الأسرة والمعاملات، ص ١٩٠).

(إعلام الأنام، شرح بلوغ المرام، من أحاديث الأحكام، أ. د. نور الدين عتر، مكتبة الفرفور
ومكتبة دار اليمامة، دمشق، ط٧، د. ت).

(١) سبل السلام، الصناعي، ٣ / ١٨٨ (مراجع سابق).

(٢) د. نور الدين عتر: من علماء مدينة حلب في سوريا، من المعاصرين، له تصانيف وشروح عديدة في الحديث والتفسير، رئيس قسم علوم القرآن والسنّة في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

تظلمون خالداً؛ قد احتبس أدراعه وأعتاده»، أي: وقها «في سبيل الله» قبل حوانِ
الحوَلِ عليها، فلا زكاة فيها، وذلك دليل جواز وقف هذه الأشياء، وكذا المنقولات
التي يُنتفع بها دائمًا كالشجر، والأثاث، والكتب^(١).

ولا ننسى - حين ذكرنا وجه الاستدلال بهذا الحديث عند المجيزين لوقف المنشقون - ما ترجم له البيهقي عند ذكر هذا الحديث بقوله: «باب الحبس في الرقيق والماشية والدابة»^(٢).

وأما الجواب على ما ذكره المانعون من أن وقف الحيوانات لا يتحقق فيه شرط التأييد، ففيه نظر؛ لأن الانتفاع من الحيوانات مع تناسلها وحلول ذريتها ونسلها مكان الميت منها يجعل ذلك بمثابة بقاء لها وتأييد، فالقطع من الأغnam يتکاثر فلا يضره موت البعض أو موت الأصل الموقوف؛ لأن نسله يكون بمثابة استمرار وبقاء له.

* الترجيح:

ومن سرد الأدلة يظهر بجلاء ووضوح قوة أدلة الجمهور المجيزين لوقف
الحيوانات ، وضعف أدلة المانعين ، مما يرجح جواز وقف الحيوانات ، وهذا الجواز
ينبغي أن يكون بإطلاق دون تقييد بما جرى العرف بوقفه؛ لأن مجرد وقفه من قبل
البعض يُعد عرفاً؛ فالعرف في الوقف لا يُشترط أن يكون تعارف الصحابة والتابعين
والمجتهدین من أئمۃ الدین ، بل يكفي مطلق التعارف بما في ذلك تعارف العوام^(۲) .

(١) إعلام الأنام، د. عتر / المعاملات والأسرة، ص ١٩٠ (مرجع سابق).

(٢) السنن الكبير، البهقى، كتاب الوقف، ٦ / ١٦٣ (مراجع سابق).

(٣) يُنظر: مجمع الأئمـ، داماد أفندي، ١ / ٧٤٠ (مرجع سابق).

كما ينبغي ألا يقيد بأن تكون الحيوانات الموقوفة تابعة للأرض؛ لأن ما جاز وقفه تبعاً جاز وقفه منفرداً كالأشجار^(١)، ول الحديث خالد المتقدم؛ حيث وقف خيله دون أن تكون تابعة للأرض^(٢)، ولعموم الأحاديث التي استدل بها المجيزون لوقف الحيوانات بطلاق^(٣).

وفيما يلي نبين وجوهاً عدّة للانتفاع بوقف الحيوانات، مما يحقق مصلحة ثابتة ويتحقق مقصود الوقف، وهو انتفاع الموقوف عليه^(٤)، فيكون ذلك مؤكداً لما ترجح من صحة وقف الحيوانات بطلاق.

بعض وجوه الانتفاع من الحيوانات الموقوفة :

١ - الانتفاع منها بالركوب عليها وحمل المتعة عليها: ومن الحيوانات التي تصلح لهذه المنفعة: الخيل، والحمير، والإبل، والبغال وغيرها^(٥).

(١) يُنظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٧ / ٧، الوسيط، الغزالى، ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٠ . فتاوى الرئملي، ٦ / ٢٦ - ٢٧ (مراجع سابقة).

(٢) متفق عليه (تقدمة تحريرجه).

(٣) يُنظر: شرح منح الجليل، علیش، ٨ / ١١٣ ، التفريع، ابن الجلاب، ٢ / ٣١٠ - ٣١١ . البيان، العماني، ٨ / ٦٠ - ٦١ (مراجع سابقة).

(٤) يُنظر: الوسيط، الغزالى، ٤ / ٤ - ٢٣٩ ، الحاوي الكبير، الماوردي، ٧ / ٥١٧ . فتاوى الرئملي، ٣ / ٢٦ - ٢٧ ، المقعن، ابن البنا، ٢ / ٧٧٦ (مراجع سابقة).

(٥) يُنظر: شرح فتح الجليل، علیش، ٨ / ١١١ ، الذخيرة، القرافي، ٦ / ٣١٥ - ٣١٤ ، الشرح الصغير، الدردير، ٤ / ١٢ .

حاشية إعنة الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، الوسيط، الغزالى، ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٠ . روضة الطالبين، النووي، ٥ / ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ ، البيان، العماني، ٨ / ٦٠ - ٦١ .

- ٢ - الاستفادة منها وسيلة للجهاد في سبيل الله: وهذا ما جعل الظاهرية يجيزون وقف الفرس دون غيره؛ لأنَّه يُستخدم للجهاد في سبيل الله^(١).
- ٣ - الاستفادة من غلَّة ونتاج هذه الحيوانات: فالبقر يستفاد من لبنها، ويمكن أن يباع نسلها، والمواشي يستفاد من لبنها وصوفها ووبرها ونسلها، والدجاج يستفاد منه في البيض^(٢).
- ٤ - الاستفادة من بعضها في إكثار نسلها: كالثور يوقف للتلزان - للإطراف^(٣) - ليكثر به نسل الأبقار، وخصوصاً إذا كانت الأبقار بدورها موقوفة.
- ٥ - الاستفادة من بعضها في الصيد والحراسة، كالكلب، والفهد، والباز المعلم^(٤)، كما يجوز بيع الفهد والصقر المعلم، وما في معناهما كالشاهين^(٥).
-
- = نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٣٥٧ / ٥، كشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٤٣ (مراجع سابقة).
- (١) يُنظر: المحتل، ابن حزم، ٨ / ١٤٩ (مرجع سابق).
- (٢) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٨، مجمع الأئمَّة، دامَادُ أفندي، ١ / ٧٤٠، شرح فتح الجليل، عليش، ٨ / ١١١.
- الذخيرة، القرافي، ٦ / ٣١٥، حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٤ - ٢٧٥، الوسيط، الغزالى، ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٠.
- روضة الطالبين، التووى، ٥ / ٣١٤ وما بعدها، كشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٤٣ (مراجع سابقة).
- (٣) يُنظر: حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٤ - ٢٧٥، نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٥ / ٣٥٧.
- الفواكه العديدة، المتنور، ١ / ٤٣٩ (مراجع سابقة).
- (٤) يُنظر: البحر الزخار، المرتضى، ٥ / ١٥٠ وما بعدها، التاج المذهب، الصناعي، ٣ / ٢٨٣ (مراجع سابقان).
- (٥) شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ٣ / ٦٧٥ (مراجع سابق).

وهذه الوجوه من الانتفاع بالحيوانات الموقوفة يمكن أن يباشرها الموقوف عليهم، أو أن تستمر لصالحهم، أو تباع غلتها ونسلها وتُصرف إليهم قيمة ذلك. ويمكن لنا أن تخيل وجوهاً أخرى للانتفاع بالحيوانات الموقوفة لم يذكرها الفقهاء ولا نرى مانعاً منها، وهي تتحقق نفعاً في وقتنا الحالي، ومن ذلك:

١ - الانتفاع من الحيوانات الموقوفة على اختلاف أجناسها بعرضها على طلبة العلم، خصوصاً من يختصون بعلوم الحيوانات ودراسة طباعها، وعرضها على العامة ليزدادوا إعجاباً ببديع خلق الله ويتذكروا في عظيم صنعه.

٢ - الانتفاع من الحيوانات الموقوفة بجمعها فيما يُعرف بـ: (حدائق الحيوانات)، حيث تؤمن لها الرعاية الصحية والغذائية التامة، مع إعطائها أمكنة واسعة للتجول دون حبس ضيق لها، مع توفير البيئة الملائمة لمكان وجودها في الطبيعة؛ كالماء للأسماك والثلوج للبطريق والأشجار للقرود وغير ذلك.

٣ - وهذه الطريقة من الانتفاع تصلح للحيوانات التي لا يستفاد من لحومها ومنتجاتها، أكثر من غيرها.

ولنا على جواز وقفها دليل جواز بيعها، فقد صرَّح المالكية بجواز بيع «الهر» و«السبع للجلد»^(١) زيادةً على الأمثلة السابقة كالصقر والفهد والشاهين عند الحتابلة^(٢) وغيرهم.

وكيفية الانتفاع بهذه الحيوانات في الوجهين السابقين تكون بدخول القراء والمساكين وطلبة العلم الشرعي وغيره مجاناً إليها، ودخول غير أولئك برسوم

(١) يُنظر: الناج والإكليل، المواق، كتاب البيوع، ٦ / ٧١ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ٣ / ٦٧٥ (مرجع سابق).

دخول معقوله، تُصرف على الحيوانات ذاتها لرعايتها وإطعامها، وما زاد من ذلك يمكن أن يُشتري به مثلاً ويُضم إليها، أو يُصرف للفقراء والمساكين ممن هم مستحقون للانتفاع بالموقوف.

* ملاحظات تتعلق بوقف الحيوانات:

- ١ - يصح وقف الحيوان الصغير حتى ولو كان لا يمكن الانتفاع به حالاً، بل يكفي أن يكون قابلاً للانتفاع به في المستقبل، كالحمار الصغير والثور الصغير، لا يُنتفع به في الحال بل في المال، ويصح وقفه^(١).
- ٢ - نفقة البهائم تكون من حيث شرط الواقف^(٢)، وإنما فمن غالتها ونتائجها.
- ٣ - لو وقف أغناماً أو غيرها من بهيمة الأنعام فأولادها وقف معها^(٣)، وكذلك صوفها ولبنها الموجود فيها إلا إذا استثناء الواقف^(٤).

(١) يُنظر: حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٣/٢٧٤، روضة الطالبين، النووي، ٥/٣١٤ - ٣١٥.

حاشية الشرواني والعبادي على التحفة، ٨/٦٩، الفواكه العديدة، المنقور، ١/٤٣٩.
شرائع الإسلام، الهنلي، ٢/١٦٦، اللمعة الدمشقية، العاملي، ٣/١٧٥.
البحر الزخار، المرتضى، ٥/١٥٠ وما بعدها، التاج المذهب، الصناعي، ٣/٢٨٣ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: الجوهرة النيرة، العبادي، ١/٦٣٦ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الفواكه العديدة، المنقور، ١/٥٥٢ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: شرائع الإسلام، الهنلي، ٢/١٦٦، اللمعة الدمشقية، العاملي، ٣/١٧٥ (مراجع سابقان).

٤ - يصح وقف الثور للإنزاء - للإطراف - وإن كان لا تصح إجارته^(١)؛ لأنه يُغتَرِّبُ في القرية ما لا يُغتَرِّبُ في المعاوضة^(٢)، والوقف قُرْبَةٌ، والإجارة معاوضة، فـيُغتَرِّبُ في الوقف ما لا يُغتَرِّبُ في الإجارة، وهذا ما نص عليه الشافعية والحنابلة^(٣).

(١) لحديث النبي ﷺ الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما : (نهى رسول الله ﷺ عن عسب الفحل)، أخرجه البخاري ، والنسائي ، والترمذى ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم .

أخرجه البخاري ، كتاب الإجارة ، باب عسب الفحل ، برقم (٢١٦٤) (صحيح البخاري ، ٢ / ٧٤٤) (مرجع سابق) .

النسائي ، كتاب البيوع ، باب بيع ضراب الجمل ، برقم (٤٦٨٤) (سنن النسائي ، ٧ / ٣٥٦) (مرجع سابق) .

الترمذى ، كتاب البيوع ، باب كراهة عسب الفحل ، برقم (١٢٧٣) (سنن الترمذى ، ٣ / ٣٧٠) (مرجع سابق) .

أبو داود ، كتاب البيوع ، باب في عسب الفحل ، برقم (٣٤٢٩) (سنن أبي داود ، ٣ / ٢٦٧) (مرجع سابق) .

ابن ماجه ، كتاب التجارة ، باب النهي عن ثمن الكلب وعسب الفحل برقم (٢١٦٠) (سنن ابن ماجه ، ٣ / ١٩) (مرجع سابق) .

الحاكم ، كتاب البيوع ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه (المستدرك ، ٢ / ٤٢) (مرجع سابق) .

وكذلك فإن من أسباب عدم جواز إجارة الفحل للإنزاء للبقر أنه لا يمكن فيه تسليم المتفعة .
يُنظر : (الوسيط ، الغزالى ، ٤ / ٤) (٢٤٠) (مرجع سابق) .

(٢) يُنظر : روضة الطالبين ، النووي ، ٥ / ٣٦ ، نهاية المحتاج ، الرئمي ، ٥ / ٣٥٧ (مرجعان سابقان) .

(٣) يُنظر : حاشية إعانة الطالبين ، الدمشقى ، ٣ / ٢٧٤ ، الوسيط ، الغزالى ، ٤ / ٤) . = ٢٤٠

أما الحنفية فلا يصح عندهم وقف الثور للإنزاء، والسبب في ذلك أنه ليس من المنقولات التي تعارف الناس وقفها^(١)، وليس بقربة مقصودة^(٢).

٥ - ما يصنع بالحيوانات الهرمة والعاجزة الموقوفة:

لو أن الدواب الموقوفة ضعفت فلم تُعد صالحة للاستفادة بها فيما وُقفت لأجله، أو هرمت وأشرفت على الموت، ولم تُعد تفي بغرض الواقف، ماذا يصنع بها؟.

قال الفقهاء من المذاهب الأربعة: يجوز بيعها عندئذ، ويُشتري بثمنها دواب من جنسها تكون وقفاً مكانها، فإن لم يكفل ثمنها لشراء المثل فإنه يكون جزءاً من ثمن المثل، بعد أن يضاف إليه من غلة الوقف، أو من بيع حيوانات أخرى موقوفة هرمة ما يكفي لشراء المثل^(٣).

ثم إن الحنفية والمالكية جعلوا بيعها جائزًا إذا كثرت وأصررت بالصدقة، ولم

= روضة الطالبين، النروي، ٣١٦ / ٥، نهاية المحتاج، الرملي، ٣٥٧ / ٥.
القواكة العديدة، المنقول، ٤٣٩ / ١ (مراجعة سابقة).

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٩ / ٥، الجوهرة النيرة، العبادي، ٦٣٦ / ١ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: الإسعاف، الطراطليسي، ص ٢٨ (مراجعة سابق).

(٣) يُنظر: الإسعاف، الطراطليسي، ص ٢٨، مختصر مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ١٧.
شرح منح الجليل، علیش، ١١١ / ٨، المدونة الكبرى، مالك، ٤١٨ / ٤.

التاج والإكليل، المؤاق، ٦٣٠ / ٧، حاشية الشبراهمي على النهاية، ٣٥٨ / ٥.

شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ٢٩١ / ٤، أنسى المطالب، الأنصارى، ٤٧٠ / ٢ (مراجعة سابقة).

تُعد تكفيها المؤونة والنفقة، فيباع بعضها من كبار السن ليُنفق منه على الآخرين^(١).

وجعل المالكية في معنى الهرم والعجز: ما لو أصابها داء أو مرض آخر جها عن صلاحيتها، كالفرس إذا كلَّب، والكلَّب: هو فَقْدُ الإلهام، فإذا أصاب الفرس فإنه لا يأكل ولا يشرب وتَحْمَرُ عيناه، ويَعْضُّ كُلَّ من يقترب منه، ومثل الكلَّب: المرض^(٢).

أما الشافعية فقد اشترطوا في الحيوان الموقوف لشيء ألا يُستخدم في غيره، كيلا تنقص منفعته، فإذا عجز عن أداء ما وُقِفت له جاز استعماله في غير ذلك، فإذا أشرف على الموت ذُبَح للضرورة، وفَعَلَ الحاكم في لحمه ما يراه مصلحة، فقد يشتري بشمن اللحم حيواناً من جنسه ويكون وقفاً مكانه، هذا إذا قُطع بموته، وإلا فلا يُذبح حتى ولو خرج عن الانتفاع^(٣).

ولو وقف دابة على رباط فخرِ الرِّبَاط^(٤) واستغنى الناس عنها، فإنها تُربَط في أقرب الرِّبَاطات^(٥).

والخلاصة أن الفقهاء جميعاً لا يقولون بتعطيل منفعة الحيوان الموقوف إذا

(١) يُنظر: الإسعاف، الطرابلسي، ص ٢٨، فتح العلي المالك، علیش، ٢٦٦ / ٢ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: المدونة الكبرى، مالك، ٤١٨ / ٤، شرح منح الجليل، علیش، ١١١ / ٨.
حاشية العدوی، ٢٦٩ / ٢ (مراجعة سابقة).

(٣) يُنظر: أستى المطالب، الأنصاری، ٤٧٠ / ٢، حاشية الشبراهمي على النهاية، ٣٥٨ / ٥ (مرجعان سابقان).

(٤) الرِّبَاط: مكان للعبادة (تقدِّم شرحه).

(٥) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٩ / ٥ (مراجعة سابق).

كَبِيرًا أو هَرَمَ أو مَرِضَ، بل يقولون بالاستفادة منه لصالح ما وُقِفَ لأجله، إما ببيعه وشراء المثل، أو جعل ثمنه جزءاً من ثمن المثل، أو إنفاق ثمنه على الدواب الأخرى الموقوفة، أو بذبحه وبيع لحمه وصرف ثمنه في مصالح الوقف إن كان مأكول اللحم.

* * *

* المطلب الرابع - وقف الكتب :

تُعدُّ الكتب من أهم وسائل المعرفة، إن لم نقل أهمها على الإطلاق؛ وذلك لأنها هي التي أثبتت - وعلى مدى العصور - فاعليتها وأثيرها في المجتمعات، تنقل لهم تراث وحضارة الماضي، وتسجل لهم إنتاج وعصارة فكر الحاضر، وتضيف لهم إرثاً حضارياً للمستقبل، فلقد كانت من أهم وسائل اكتساب العلوم والمعارف مدوّنةً موثقةً محفوظةً من النسيان والتغيير، ولم تكن مقتصرة على نوع من أنواع العلوم دون آخر، بل شملت المؤلفات والكتب جميع النواحي العلمية: الدينية منها والاقتصادية والتاريخية والسياسية والأدبية وغير ذلك.

ولذا كان لزاماً علينا أن نفرد لها مطلبًا يتناول حكم وقفها عند الفقهاء:

الفرع الأول - مذاهب الفقهاء :

انقسم الفقهاء إلى قسمين حول صحة وقف الكتب أو عدم صحة وقفها:

الفريق الأول: المانعون الذين لم يجيزوا وقف الكتب^(١):

ويمثل هذا الفريق الإمام أبو حنيفة وصاحبـه أبو يوسف^(٢)، ومن مذهبـهم

(١) يُنظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩ / ٥.

ورد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣٦٣ (مرجعـان سابقـان).

(٢) أبو حنيفة وأبو يوسف: (تقدمت ترجمـتهـما).

محمد بن سلمة^(١).

وحجتهم في ذلك واضحة: أما أبو حنيفة فلم يجز في الأصل وقف المنشول بإطلاق ، والكتب من ضمن المنشول لأنها لا تتأيد^(٢)، وأبو يوسف وإن أجاز وقف المنشول لكنه اشترط أن يردد في جوازه نص كالكراع والسلاح ، أو أن يكون موقوفاً تبعاً للعقار^(٣)، وما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف ومن معهما ضعيف^(٤) والفتوى بخلافه^(٥).

جاء في «بدائع الصنائع» للكاساني^(٦): «وأما وقف الكتب فلا يجوز على أصل أبي حنيفة»^(٧).

وجاء في «رد المحتار» لابن عابدين^(٨): «والكتب والمصحف منعه أبو يوسف وأجازه محمد»^(٩).

(١) محمد بن سلمة: من الحنفية، مات سنة ٢٧٨ هـ. (العناية، العيني، ٦ / ٩١٠) (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: العناية، البابري، ٦ / ٢١٦.

العناية، العيني، ٦ / ٩٠٦ (مرجع سابقان).

(٣) يُنظر: اللكتوي على الهدایة، ٤ / ٤٣٤.

رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣٦١ (مرجع سابقان).

(٤) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٩ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: العناية، العيني، ٦ / ٩١٠، العناية، البابري، ٦ / ٢١٧ (مرجع سابقان).

(٦) الكاساني (تقدمت ترجمته).

(٧) بدائع الصنائع، الكاساني، ٥ / ٣٢٩ (مرجع سابق).

(٨) ابن عابدين (تقدمت ترجمته).

(٩) رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣٦٣ (مرجع سابق).

الفريق الثاني: المجبizون الذين أجازوا وقف الكتب:

ويتمثل هذا الفريق جمهور الفقهاء: محمد من الحنفية ويرأيه يفتى في المذهب^(١)، وهو الصحيح^(٢)، وأكثر فقهاء الأمصار عليه^(٣)، وتابعه على ذلك من الحنفية نصر بن يحيى^(٤)، وأبو جعفر الهنداوي^(٥)، والفقير أبو الليث^(٦). وكذلك ذهب إلى الجواز: المالكية في المعتمد عندهم^(٧).....

(١) ينظر: تنقیح الفتاوی الحامدیة، ابن عابدین، ١٢٢ / ١، البناء، العینی، ٦ / ٩١٠.

العنایة، البابرتی، ٢١٧ / ٦، درر الحکام، ابن فرموزا، ١٣٧ / ٢ (مراجع سابقة).

(٢) الإسعاف، الطراپلسي، ص ٢٨ (مراجع سابق).

(٣) الجوهرة النیرة، العبادی، ١ / ٢٣٦ (مراجع سابق).

(٤) نصر بن يحيى: من كبار علماء الحنفية، أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني، كان تلميذاً للحسن بن زياد تلميذ أبي حنيفة، روى عنه أبو غيث البلاخي، مات سنة ٢٦٨ ببلخ.
يُنظر: (القواعد البهیة، الکنوی، ص ٣٦٣، الجوواهر المضییة، أبو الوفا، ٣ / ٥٤٦) (مراجع سابقان).

(٥) أبو جعفر الهنداوي: هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عمر، يقال له: أبو حنيفة الصغير، تفقه على أبي بكر المعروف بالأعمش، كان أستاذ الفقيه أبو الليث، حدث ببلخ ومات بخارى سنة ٣٩٢ هـ وعمره ٦٢ سنة.

يُنظر: (الجوواهر المضییة، أبو الوفا، ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ برقم ١٣٤٥) (مراجع سابق).

(٦) أبو الليث: نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، السمرقندی، الفقيه الحنفي، المفسر الزاهد، أخذ عن أبي جعفر الهنداوي، له تصانیف كثيرة منها: تفسیر القرآن، والنوازل من الفتاوی، وخزانة الفقه، توفي سنة ٣٧٣ هـ.

يُنظر: (القواعد البهیة، الکنوی، ص ٣٦٢، الأعلام، الزركلي، ٨ / ٣٤٨) (مراجع سابقان).

(٧) يُنظر: حاشیة الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١١٩ (مراجع سابق).

والشافعية^(١) والحنابلة^(٢).

واستدل أصحاب هذا الفريق على ما ذهبوا إليه بما يلي :

- ١ - القياس على جواز وقف المصاحف، والعلة المشتركة بين الكتب والمصاحف : أن كلاً منها يقتني للعلم والتعليم في الدين^(٣).
- ٢ - العُرف : وهو حُجَّةٌ يُتَرَكُ به القياس^(٤)، وقد جرى التعامل بوقف عدد من المنقولات كالफَلَسْ وَالْقَدُومْ وَالْمَنْشَارْ، ومما جرى العُرف بوقفه : الكتب والمصاحف^(٥).

قال الزيلعي^(٦) : « عن نصر بن يحيى أنه وقف كتبه إلحاقاً لها بالمصحف ،

= وفتح العلي المالك ، علیش ، ٢٤٤ / ٢ (فتح العلي المالك ، علیش ، دار المعرفة ، بيروت ، د. طـ. د. ت).

(١) يُنظر : روضة الطالبين ، النووي ، ٣١٤ / ٥ ، والمجموع ، النووي ، ١٦ / ٢٥٠ (مرجان سابقان).

(٢) يُنظر : كشف القناع ، البهوي ، ٤ / ٢٤٣ ، الفواكه العديدة ، المنكور ، ١ / ٤٢١ (مرجان سابقان).

كشف المخدرات ، البعلبي ، ٤ / ٤٤ (كشف المخدرات والرياض المزهرات شرح أخصر المختصرات ، عبد الرحمن البعلبي ، توفي ١١٩٢ ، منشورات - المؤسسة السعيدية الرياض - صاحبها فهد السعيد ، د. طـ. د. ت ، تحقيق : عبد الرحمن حسن محمد من علماء الأزهر).

(٣) يُنظر : البناءة ، العيني ، ٦ / ٩١٠ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر : الإسعاف ، الطرابليسي ، ص ٢٨ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر : الجوهرة النيرة ، العبادي ، ١ / ٢٣٦ ، الإسعاف ، الطرابليسي ، ص ٢٨ (مرجان سابقان).

(٦) الزيلعي : هو عثمان بن علي أبو محمد ، فخر الدين ، كان مشهوراً بمعرفة الفقه والفرائض =

من حيث إنها تُمسك للدين تعليماً وتعلماً وقراءة، وأكثر الفقهاء أخذوا بقول محمد»^(١) أي: في جواز وقفها.

وجاء في «الجوهرة النيرة»: «ويجوز وقف ما فيه تعامل من المنشولات كالفالس والمرء والقدوم والمنشار والجنازة وثيابها والقدور والمصاحف والكتب، وعند أبي يوسف لا يجوز، وأكثر فقهاء الأمصار على قول محمد»^(٢).

وقال الدسوقي: «والكتب يصح وقفها على المذهب، فهي مما فيه الخلاف؛ وذلك لأن الخلاف عندنا جاري في كل منقول، وإن كان المعتمد صحة وقفه، خلافاً للحنفية»^(٣).

وقال النووي^(٤): «يجوز وقف العقار والمنقول كالعييد والثياب والدواب والسلاح والمصاحف والكتب...»^(٥).

وقال البهوتى^(٦): «ولا يصح الوقف إلا بشرط خمسة: أحدها: أن يكون في عين معلومة يصح بيعها، غير مصحف؛ فيصح وقفه وإن لم يصح بيعه على

= حنفي، وضع شرح كنز الدقائق المسمى (تبين الحقائق). توفي سنة ٧٤٣هـ. يُنظر: (الفوائد البهية، اللكتني، ص ١٩٤) (مرجع سابق).

(١) تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣/٣٢٧ (مرجع سابق).

(٢) الجوهرة النيرة، العبادي، ١/٢٣٦ (مرجع سابق).

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤/١١٩ (مرجع سابق).

(٤) النووي: من الشافعية (تقدمت ترجمته).

(٥) روضة الطالبين، النووي، ٥/٣١٤ (مرجع سابق).

(٦) روضة الطالبين، النووي، ٥/٣١٤ (مرجع سابق).

ما فيه من خلاف، فيصح وقف المصحف وكتب العلم ونحوه^(١).

ويعد هذه النقول نرى أن حجة الفريق الثاني أكثر وضوحاً، وأقرب للمصلحة العامة، خصوصاً وأن العرف ومنذ القديم جرى بوقف الكتب والمكتبات - كما سنرى لاحقاً -، مما يرجح مذهب الفريق الثاني القائلين بجواز وقف الكتب، وهو مذهب جمهور الفقهاء.

الفرع الثاني - ضوابط في وقف الكتب:

يحسن هنا إيراد بعض الضوابط التي تخدم عملية وقف الكتب، لتقوم بدورها الفعال في خدمة الشعوب، وهذه الضوابط في أغلبها مستوحاة من آقوال الفقهاء، ومن هذه الضوابط :

١ - في عملية إعارة الكتب الموقوفة: لا مانع منأخذ بطاقة الشخص المستعير تذكرة لإعادة الكتاب؛ حفاظاً على الكتب من الضياع، ولتتم من خلال هذه البطاقة (جواز سفر، وثيقة رسمية تثبت هوية حاملها) ملاحقة ومطالبة المستعير الذي يتخلّف عن إعادة الكتب الموقوفة دون عذر مقبول.

وهذا ما أشار إليه العلامة ابن عابدين^(٢). رحمه الله حين قال: «وقف كتب وشرط الواقع أن لا تعار إلا برهن... والذى أقول في هذا: إن الرهن لا يصح بها؛ لأنها غير مضمونة في يد الموقوف عليه، ولا يقال لها عارية أيضاً، بل إن الآخذ لها إن كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها أمانة، فشرط أخذ الرهن عليها فاسد، وإن أعطى كان رهناً فاسداً، ويكون في يد خازن الكتب أمانة، هذا إن

(١) كشاف القناع، البهوتى، ٤ / ٢٤٣ (مرجع سابق).

(٢) ابن عابدين: (تقدمت ترجمته).

أُريدَ الرهن الشرعي، وإن أُريدَ مدلوله لغةً، وأن يكون تذكرةً، فيصح الشرط لأنَّه غرض صحيح، وإذا لم يعلم مراد الواقف فالأقرب الحمل على اللغوي تصحيحاً لكلامه، وفي بعض الأوقاف يقول: لا تخرج إلا بتذكرة فيصح، ويكون المقصود أنَّ تجويز الواقف الانتفاع مشروط بذلك... فيطالبه الخازن برد الكتاب^(١).

٢ - لا مانع من إخراج الكتب من المسجد، وأن تُقرأ في موضع آخر، فلا تكون الكتب الموقوفة مقصورة على المسجد دون غيره، إلا إذا شرط الواقف أنها لا تخرج إلى البيوت حفاظاً عليها من الضياع، فعند ذلك يتبع شرط الواقف.
قال الكاساني^(٢): «وإن وُقف على المسجد جاز، ويُقرأ فيه وفي موضع آخر، فلا يكون مقصوراً عليه»^(٣).

قال ابن عابدين^(٤): «وفي بلادنا يشترط الواقف ألا يُخرج من موضعه إلا لمراجعة، فلا تردد حينئذ في عدم الجواز إلا للمراجعة، فلا يجوزأخذ الطالب منه كراسة ولا جزءاً بالأولى مراعاة لشرط الواقف، مع أن الطلبة يأخذونه إلى بيوتهم ويقرؤون ويطالعون فيه مع أن مراد الوقف حفظ الكتب عن الضياع، ولم نر من يتتجنب ذلك من زماننا»^(٥).

٣ - من يستعير الكتاب لا يحق له أن يغير هذا الكتاب لغيره، لكن لهذا الغير

(١) رد المحتار، ابن عابدين، ٦ / ٤٢٢ (مرجع سابق).

(٢) الكاساني: (تقدمت ترجمته).

(٣) بدائع الصنائع، الكاساني، ٥ / ٣٢٩، ويُنظر مجمع الأئمَّة، دامَادُ أفندي، ١ / ٧٣٩ (مرجعان سابقان).

(٤) ابن عابدين: (تقدمت ترجمته).

(٥) منحة الخالق، ابن عابدين، ٥ / ٢١٩ (مرجع سابق).

أن يأخذه منه إن كان من المستحقين للوقف، إلا إذا كان الكتاب موقوفاً على شخص بعينه، فإنه يجوز له إعارة هذا الكتاب وتأجيره، زيادةً على القراءة فيه، إلا إذا صرَّح الواقف بأنه وقفه عليه للقراءة فقط دون حق إجارته، فلا تجوز إجارته عند ذلك.

جاء في «فتح العلي المالك»: «وَسُئِلَ أَبُو الْإِرْشَادِ الْعَلَمَةَ سِيدِي عَلِيِّ الْأَجْهُورِيِّ^(١) عَنْ وُقْفِ عَلَيْهِ كُتُبٍ يَنْتَفَعُ بِهَا، فَهَلْ لَهُ إِعْرَاتَهَا أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ: بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعْرَاتَهَا، وَأَمَّا إِنْ وَقَفَهَا لَانْتَفَاعُ النَّاسِ بِهَا، فَأَخْذُ رَجُلٌ كِتَابًا مِّنْهَا لَيَنْتَفَعُ بِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعِيرَهُ، وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحْقٌ وَمِنْ جَمْلَةِ المُوقَفِ عَلَيْهِمْ، لَا عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ»^(٢).

وجاء في «الفوواكه العديدة»: «وَمِنْهُ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ كِتَابًا أَوْ مَصْحَافًا، جَازَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِ وَيَعِيرَهُ وَيَؤْجِرَهُ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ لِيَقْرَأَ فِيهِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَؤْجِرَهُ لِمَنْ يَقْرَأُ فِيهِ؟ إِنْ قَلَّنَا يَمْلَكُهُ جَازَ، وَإِلَّا فَلَا، فَإِنْ شَرْطَ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِ وَلَا يَؤْجِرَهُ لَمْ يَجْزُ لَهُ إِجَارَتَهِ»^(٣).

٤ - يجب على المستعير أن يحافظ على الكتاب الموقوف من الإتلاف أو التمزيق أو التشويه، ومن ذلك الكتابة على صفحات الكتاب بما يُعرف بـ: (التحشية) من ذكر ملاحظات القارئ واستنتاجاته والنقاط الهامة في نظره،

(١) الأجهوري: علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي، أبو الإرشاد، نور الدين الأجهوري فقيه مالكي، من العلماء بالحديث، ولد بمصر ٩٦٧هـ وتوفي بها سنة ١٠٦٦هـ، من كتبه: شرح الدرر السننية، ومواهب الجليل، وغاية البيان، وفضائل رمضان.

يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ٥/١٣ - ١٤) (مرجع سابق).

(٢) فتح العلي المالك، عليش، ٢/٢٤٤ (مرجع سابق).

(٣) الفواكه العديدة، المنقول، ١/٤٢١ (مرجع سابق).

مما يؤدي إلى تشويه صورة الكتاب وتشویش ذهن القراء الذين يستعيرون الكتاب من بعده.

ويُستثنى من هذا الممنوع: الحالة التي تقتضيها المصلحة لتصحيح خطأ أو إيضاح لازم بما يعود على الكتاب بمزيد الفائدة.

جاء «في الفواكه العديدة»: «سُئل ابن حجر عن التحشية في الكتب الموقوفة، فأجاب: القياس منع ذلك، إلا أنه إذا اقتضت المصلحة خلافه، فحيثذا لا يبعد جوازه إن اقتضتها المصلحة، بأن كان الخط حسناً، وعاد منها مصلحة على الكتاب المحسن عليه لتعلق بما فيه تصحيحاً أو بياناً أو إضاحاً أو نحو ذلك، مما يكون سبباً لكثرة المطالعة فيه للناس، وانتفاعهم به؛ لأن الواقف لو أطلع على ذلك لأحبه؛ لما فيه من تكثير الثواب له بتعظيم النفع لوقفه، ومتنى انتفى شرط ما ذكرت لم تجز التحشية، وهذا كله - وإن لم أره منقولاً - لكن كلامهم يدلّ عليه وتمامه فيه»^(١).

٥ - لا يُشترط عند وقف الكتب أن يحدد الواقف المكان والأشخاص المستحقين للوقف، وكيفية استخدام الكتب؛ لأنها معلومة بداهة، فالكتب توقف للقراءة، وما لم يحدّد مكان فلا يقيدها مكان.

جاء في «الفواكه العديدة»: «من الأشياء ما لا يحتاج إلى ذكر المصرف؛ لأنه معلوم بالضرورة، فإذا قال وقفت هذا المصحف أو الكتاب، فإنه معلوم بالضرورة أنه موقوف للقراءة فيه وإن لم يذكر على قاريء أو يخصه بمكان، وكذلك إذا قال: وقفت هذا البئر، فإنه معلوم بالضرورة أنها لمن يشرب منها، وإن لم يخصّ بها قوماً من الناس»^(٢).

(١) الفواكه العديدة، المتقرر، ١ / ٥٣٠ (مرجع سابق).

(٢) الفواكه العديدة، المتقرر، ١ / ٤٤٥ (مرجع سابق).

٦ - لا يصح وقف كتب التوراة والإنجيل؛ لأنها محَرَّفةٌ ومُبَدَّلةٌ، وما فيها ليس ثابت يقيناً، وبهذا يكون في وقفها إفساد وإضلال، ومعصية الله، والوقف شُرُع للتقرب إلى الله، فلا يصح وقفها، كما لا يصح وقف كتب الإلحاد والضلال، ويلحق به في زماننا الكتب المبتدلة التي تتحدث عن السُّحر، أو الجنس بطريقة مبتدلة، أو المجلات التي تضم صوراً تحوي العري والمجون، كمجلات عرض الأزياء التي تضم في صفحاتها صوراً فاضحة تكشف العورات المحَرَّمة.

قال النووي^(١): «فإن وقف على كتب التوراة والإنجيل لم يصح، يصح وقف كتب الفقه والعلم والقرآن... ولا يصح على معصية ككتب التوراة والإنجيل؛ لأن ذلك معصية؛ فإن هذه الكتب منسوبة مبَدَّلة»^(٢).

وجاء في «حاشية البيجوري^(٣) على متن أبي شجاع^(٤)»: «يُشترط في الوقف ألا يكون في محظور أي لا يكون في معصية؛ لأن الوقف شُرُع للتقرب، فهو مضادً للعصية، ومن ذلك كتب التوراة والإنجيل المبدلتين، والسلاح لقاطع طريق، فلا

(١) النووي: من الشافعية (تقدمت ترجمته).

(٢) المجموع، النووي، ١٦ / ٢٤٨ - ٢٥١ (مرجع سابق).

(٣) البيجوري: إبراهيم بن أحمد البيجوري المصري الفقيه، ولد قبل ٧٥٠هـ، أخذ عن الشيخ جمال الدين الإسنوبي، ورحل إلى حلب، ولازم البلقني، مهر في الفقه، كان شافعياً يسرد الروضۃ حفظاً، توفي في رجب سنة ٨٢٥هـ في القاهرة.

يُنظر: (طبقات الشافعية، ابن شہبة، ٢ / ٣٩٩، ترجمة رقم ٧٥٦) (مرجع سابق).

(٤) أبو شجاع: القاضي شهاب الدين أحمد بن الحسين بن أحمد، الشافعی، مؤلف غایۃ الاختصار في الفقه الشافعی، وشرح إقناع الماوردي، توفي سنة ٥٩٣هـ.

يُنظر: (الکنی والألقاب، تأليف الشيخ عباس القمي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ٢٠٣ - ١٤٠٥هـ)، ٩٦ / ١، ١٩٨٣م.

يصح وقف ذلك»^(١).

وقال البهوي^(٢): «ولا يصح الوقف على كتابة التوراة والإنجيل، ولو كان الوقف من ذمي؛ لوقوع التبديل والتحريف... وكذا كتب البدعة»^(٣).

وقال أيضاً: «يصح وقف المصحف غير نسخ التوراة والإنجيل وكتب زندقة وبِدَعِ مُضْلِلَة، فلا يصح الوقف على ذلك؛ لأنَّه إعانة على معصية»^(٤).

واستدلوا على عدم جواز وقف تلك الكتب: «أنَّ النبي ﷺ حين رأى مع عمر بن الخطاب^(٥) صحيفَة فيها شيء من التوراة، وقال: أفي شك أنت يا ابن الخطاب؟ وفي رواية: أمْهَتوْكُونْ أَنْتُمْ؟ والله لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي، وفي رواية: ألم آتَ بِهَا بِيضاء نقية»^(٦).

(١) حاشية البيجوري على متن أبي شجاع، ٨٤ / ٢ (مرجع سابق).

(٢) البهوي: من الحنابلة (تقدمت ترجمته).

(٣) كشاف القناع، البهوي، ٢٤٧ / ٤ (مرجع سابق).

(٤) الروض المربع، البهوي، ص ٣٥٣ (مرجع سابق).

(٥) عمر بن الخطاب: أمير المؤمنين (تقدمت ترجمته).

(٦) أخرجه أحمد في مسنده برقم (١٥١٩٥) (مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، تعلق شعيب الأرناؤوط) (مسند الإمام أحمد، ٣٨٧ / ٣) (مرجع سابق).

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان برقم (١٧٦) (شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسن البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ)، ح ١ / ١٩٥.

وهو ضعيف: قال عنه في مجمع الزوائد «رواه أحمد وأبو يعلى البار، وفيه مجالد بن سعيد، ضعفه أحمد ويحيى بن سعيد وغيرهما». (مجمع الزوائد ومنع الفوائد، نور الدين =

فلولا أن ذلك معصية ما غضب رسول الله ﷺ منه^(١).

٧ - على من يشتري كتاباً قديماً أن يتتأكد من عدم كتابة إشعار بالوقف على ذلك الكتاب تدل على أنه موقوف، وإن وجدها بعد الشراء فهو عيب يثبت به للمشتري الرد، فإن كان هذا الكتاب موجوداً في مكتبة اشتهرت بأنها موقوفة فيكون وقاً، وإن لم يكن فيحتاج الحكم بوقفها إلى إثبات بالأدلة والقرائن.

قال الحطّاب^(٢): «مسألة: فإن قيل: ما تقولون في كتب العلم توجد على ظهورها وهوامشها كتابة الوقف، هل للحاكم أن يحكم بكونها وقاً بذلك؟ قيل: هذا يختلف باختلاف قرائن الأحوال، فإن رأينا كتاباً مودوعة في خزانة في مدرسة وعليها كتابة الوقف، وقد مضى عليها مدة طويلة، كذلك وقد اشتهرت بذلك، لم يُشك في كونها وقاً، وحكمها حكم المدرسة في الوقافية، فإن انقطعت كتبها أو فقدت ثم وُجدت وعليها تلك الوقافية، وشهرة كتب المدرسة في الوقافية معلومة، فيكفي في ذلك الاستفاضة، ويثبت مصرفه بالاستفاضة، وأما إذا رأينا كتاباً لا نعلم مقرها، ولا نعلم من كتب عليها الوقافية، فهذه يجب التوقف في أمرها حتى يتبيّن حالها، وهو عيب يثبت للمشتري به الرد^(٣).

الفرع الثالث - دور الوقف في انتشار الكتب والمكتبات عبر التاريخ الإسلامي:
حرئي بنا أن نتعرف دور الوقف في انتشار الكتب والمكتبات، ونشر العلم

= علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤١٢هـ (٨٠٨)، ح ٤٢٠ / ١.

(١) ينظر: المجموع، النموي، ٢٥١ / ١٦، كشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٤٧.

الروض المربع، البهوي، ص ٣٥٣ (مراجع سابقة).

(٢) الحطّاب: من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٣) مواهب الجليل، الحطّاب، ٧ / ٦٤٣ (مراجع سابق).

والثقافة عبر العصور: فبالرغم من أن المصادر القديمة تتحدث عن مكتبات خاصة، وعن أفراد جمعوا كتبًا، إلا أنها لم تذكر ما يفيد لجوء أي منهم إلى وقفها بعد وفاته، وذلك في القرون الثلاثة الأولى، ولعل أسباب ذلك تعود إلى قلة المؤلفات، والاعتماد في العلوم على النقل الشفهي والتلقي المباشر عن العلماء، دون استخدام الكتب.

لكن عندما انتشر التأليف وكثرت المؤلفات، ازداد الشعور بأهمية توفير الكتب لأكبر عدد من طلاب العلم، مما أدى إلى ظهور الوقف الخاص بالكتب والمكتبات^(١).

ومما أدى إلى ظهور الكتب والمكتبات الوقافية: ارتفاع ثمن الكتب، مما أدى إلى قلة من يقتنيها، فجاء وقف الكتب ليُسَدِّد حاجات العلماء وطلاب العلم^(٢). حيث انتشرت المكتبات الوقافية في مختلف مناطق العالم الإسلامي، لتنستفيد منها كل فئات المجتمع رجالاً ونساءً، «وحتى بين المماليك والعبيد، وبين الجواري والمعنىات، وبين الفقراء واللقطاء والأيتام، وبين الإمام من النساء، بل إن البوابين في دور الكتب أو غيرها من الأبواب ومعهم مناولي الكتب في دور العلم، قد سَهَّلَتْ لهم مهنتهم هذه من تلقي العلم على أكابر العلماء، بل إن البعض منهم وصل إلى أن يكون هو نفسه من كبار العلماء أو الفقهاء»^(٣).

كما ساهم انتشار الكتب والمكتبات إلى تنشيط تجارة الورق ومصانعه، ومهنة

(١) يُنظر: المكتبات في الإسلام، حمادة، ص ١٧٢ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، أرناؤوط، ص ٨١-٨٢ (مرجع سابق).

(٣) خزان الكتب القديمة في العراق، كوركيس عواد، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ص ١٦.

فن التجليد، وتمركزت في بغداد، ودمشق، وفلسطين، والأندلس^(١). وساعد توافر المكتبات على تفرغ الكثير من العلماء للبحث، مما عكسَ نشاطاً بارزاً للعلماء من حسن استخدامهم لما توافر لديهم من كتب، ويُعدُّ كتاب «الفهرست» لابن النديم^(٢) من أبرز الأمثلة على ذلك، فهو نتيجة لانشغال مؤلفه بالنسخ والأمور المكتبة، ولقد حوى هذا الكتاب معلومات عن المؤلفين والتعريف ليست موجودة في غيره من الكتب، وكل من جاء بعده استفاد منه واعتمد عليه^(٣). وأسهم الوقف بدعم حركة التأليف، فكما أشار ياقوت الحموي^(٤)، إلى أن المعلومات المدونة في كتابيه «معجم البلدان» و«معجم الأدباء» مستقاة من المكتبات الوقفية^(٥).

(١) يُنظر: أثر الوقف في تنمية المجتمع، نعمت عبد اللطيف مشهور، مجلة الاقتصاد الإسلامي - دبي عدد ٢٢٤ (٢٠٠٠م)، ص ٣٦.

(٢) ابن النديم: هو محمد بن إسحاق بن إسحاق النديم، أبو الفرج، عالم، أديب، مشارك في أنواع من العلوم، توفي سنة ٤٣٨هـ، من تصانيفه: الفهرس، والتшибيات يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ٢٥٣ / ٦) و(معجم المؤلفين، كحالة، ترجمة ١٢١٣١) (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، منصور، ص ١٣٩ (مرجع سابق).

(٤) ياقوت الحموي: هو ياقوت بن عبدالله الرومي، أبو عبدالله، مؤرخ، أديب، شاعر، لغوی، نحوی، عالم بتقويم البلدان، ولد بلاد الروم سنة ٥٧٤هـ، ارحل إلى حلب وأقام بظاهرها فيuhan، وأوقف كتبه على مسجد الزبيدي بدرب دينار بيغداد، توفي فيuhan بظاهرها مدينة حلب سنة ٦٢٦هـ، من تصانيفه: معجم البلدان، أخبار المتنبي. يُنظر: (سير علام البلااء، الذهبي، ١٩٧ / ١٣ - ١٩٨، ومعجم المؤلفين، كحالة، ترجمة ١٧٩٤٦) (مرجعان سابقان).

(٥) يُنظر: الاتصالات والمواصلات في الحضارة الإسلامية، يوسف أحمد الشيراوي، طباعة =

وإن وجود المكتبات في متناول كل فئات المجتمع أدى إلى إظهار أسبقية العرب والمسلمين في الاعتماد على توفير المكتبة بوصفها ضرورة للعملية التربوية، وعدم الاعتماد على التلقّي والمشافهة^(١).

مميزات المكتبات الوقفية:

- ١ - وفرة الكتب: فضلاً عن القرآن الكريم، كانت المكتبات تحتوي على الكثير من المؤلفات في مختلف المعارف والعلوم المتنوعة^(٢).
- ٢ - مالية المكتبة: فليس المهم وفرة الكتب أو المكتبات، إنما توافر ضمان استمرارها بإصلاحها ودفع أجور القائمين عليها، لذلك فقد أوقف مؤسسو المكتبات الوقفية أو قافاً سخية ليضمنوا استمرارها وحسن أدائها لمهامها بعد وفاة مؤسسها^(٣).
- ٣ - سهولة الحصول على الكتب: كانت الكتب مبذولة للجميع للمطالعة والإعارة، ومن سهولة الوصول والحصول عليها فقد استغنى بعض العلماء والطلاب عن شراء الكتب، خصوصاً الفقراء منهم الذين يعجزون عن دفع ثمنها^(٤).

= رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م)، ص ٥٩.

(١) يُنظر: دور الوقف في تطوير الحضارة الإسلامية، د. يحيى محمود بن جنيد الساعاتي، ندوة أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم (١٩٩٦ م)، (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، لندن، د. ط، ١٩٩٧ م)، ص ٤٥٤ - ٤٥٨.

(٢) في المجتمعات الإسلامية، الأرناووط، ص ٨٢، والوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، منصور، ص ١٤٠ - ١٤١ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: المكتبات في الإسلام، حمادة، ص ١٤٨، والوقف وبنية المكتبة العربية، الساعاتي، ص ٩٤ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: الوقف وبنية المكتبة العربية، الساعاتي، ص ٦٤ - ٦٦.

٤ - تنوع الأماكن التي توجد فيها المكتبات الوقفية: في الرُّبُطِ والزوايا والمدارس والمستشفيات والمساجد والمكتبات العامة، وكانت هذه المكتبات مقصدًا للأدباء والفقهاء المغتربين، يلتقطون فيها، وتسود فيما بينهم أجواء الحوار والمناقشة في العلوم المختلفة^(١).

المكتبات الوقفية عبر التاريخ:

إن مقياس رقيّ أمة من الأمم أو تأخرها إنما يكون بكثرة المكتبات والعناية بها؛ لأنها انعكاس للحضارة، وهذا ما زخرت به الحضارة الإسلامية وخاصة في مدينة قرطبة، ودمشق، وبغداد، فقد كانت قرطبة - على سبيل المثال - في متتصيف القرن العاشر تحوي ١١٣٠٠٠ منزل و٦٠٠ مسجد و٣٠٠ حمام و٨٠ مدرسة و١٧ مدرسة عليا و٢٠ مكتبة عامة فيها عشرات الآلاف من الكتب، ولم تكن أوروبا آنذاك تعرف الشوارع المرصوفة، بل كانت شوارعها مليئة بالقاذورات والوحش^(٢).

وقد انتشرت خزائن الكتب الوقفية في أرجاء العالم الإسلامي منذ القرن الهجري الرابع، وبلغ من انتشارها أن أبا حيان النحوي كان يعيّب على من يشتري

= دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، الأنثروپوت، ص ٨٢ (مرجعان سابقان).

(١) يُنظر: (دراسات في تاريخ التربية عند المسلمين، محمد منير سعد الدين، دار بيروت المحروسة، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م)، ص ٩١، (تاريخ الجزائر الثقافي ١٨٣٠-١٩٥٤م) أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٨-١٩٩٨م)، ٣٦٠ / ٥.

. ٣٧٥

(٢) يُنظر: شمس العرب تستطع على الغرب، زيغريد هونكية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٨، ١٩٩٣م، نقله عن الألمانية: فاروق يضون وكمال دسوقي، راجعه ووضع حواشيه: هارون عيسى الخوري)، ص ٤٩٩.

الكتب ويقول له: «الله يرزقك عقلاً تعيش به، أنا أني كتاب أرددته استعرتُه من خزائن الأوقاف»^(١).

ولذا فقد وُقفت المصاحف والكتب بكثرة في المساجد والمدارس، وُخصّصت أوقاف لنسخ القرآن ونشره، وأنشئت أوقاف كثيرة على كتاتيب تحفيظ القرآن في المدارس والمساجد^(٢).

وبلغ من انتشار وقف الكتب والتشجيع عليها أن بعضهم كان يرفض قبول الكتب المهدأة إليه، طالباً أن تُوقف على طلبة العلم طلباً للثواب، ومن هؤلاء أبو بكر عتيق السوسي، الذي رَدَ مالاً أهدي إليه من المعز، فبعث إليه كتاباً جليلة كالمدونة والنواذر وغيرها، ولم يقبلها بدأيَّة، ثم رضي بأن توقف على طلبة العلم، بلغ ذلك المعز فقال: أردنا أمراً فغلبنا عليه^(٣).

وللتدليل على شيوخ المكتبات الوقفية وكثرة عددها نشير إلى نماذج من

(١) يُنظر: دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، الأنماوط، ص ٨٢ (مرجع سابق).
والوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، منصور، ص ١٤١ (مرجع سابق).
ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ، ت ١٠٤١هـ، تحقيق:
إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، ٥٤٣ / ٢.

(٢) يُنظر: الأوقاف الخيرية داعم أساسى لموارد الجمعيات، د. يحيى اليحيى، ص ٥، د. ط - د. ت.

والوقف الإسلامي، القحف، ص ٣٨ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الانصاري الأسيدي الدبغ، ت ٦٩٦هـ، علق عليه عيسى التتوخي، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، ١٩٧٨م، ١٨١ / ٣.

المكتبات الوقفية:

- ١ - في مدينة مرو الشاهجان عشر خزائن للوقف في القرن السابع الهجري، قال فيها ياقوت الحموي^(١): لم أر في الدنيا مثلها كثرة وجودة، منها خزانتان إحداها فيها ١٢ ألف مجلد^(٢).
- ٢ - وقف السلطان قاتيبي خزائن كتب فيها كثير من الكتب والمصاحف عليها إشهاد بالوقف، وهي مزيج من كتب المدرسة العظيمة في الصحراء الشرقية ٨٧٧هـ ومدرسة بد菊花 بالكبش سنة ٨٨٠هـ^(٣).
- ٣ - الأمير محمد بيك أبو الذهب وقف جميع الكتب الجليلة التي حوت القرآن، وأنواع الفنون من تفسير، وحديث، وفقه، ومتون، وشرح، وغير ذلك^(٤).
- ٤ - كتب قليلة كانت توقف مثل الكتب المفردة التي وقفها الخطيب التبريزى المتوفى سنة ٥٥٢هـ، كان فيها نسخة من التهذيب لأبي منصور الأزهري^(٥)، حملها

(١) ياقوت الحموي: (تقدمت ترجمته).

(٢) يُنظر: معجم البلدان، ياقوت بن عبدالله الحموي، ت ٦٢٦هـ، تحقيق: أمين الخانجي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٣٤هـ-١٩١٦م)، ٣٦/٨.

والوقف والمجتمع، الساعاتي، ص ٤ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: دراسات في الكتب والمكتبات الإسلامية، «المكتبة المملوكية» عبد اللطيف إبراهيم، القاهرة - المؤلف، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م)، ص ٣١.

والوقف والمجتمع، الساعاتي، ص ٤٩ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: مكتبة عثمانية: دراسة نقدية ونشر لرصيد المكتبة، عبد اللطيف إبراهيم، مجلة كلية الآداب، جامعة الأزهر، مج ٢ ح ٨/٩ - ٩/٨ دسمبر ١٩٥٨م.

(٥) أبو منصور الأزهري: هو محمد بن أحمد بن الأزهري بن طلحة بن نوح، الشافعي اللغوي، =

من تبريز واستقرت ببغداد في القرن السابع الهجري^(١).

وكذلك يحيى بن عبد الوهاب بن عبد الحميد الدمشقي المتوفي سنة ٧٢١هـ، كان فقهياً يقرئ العربية بجامع الصالح وقف كتبه بالجامع الظاهري قبل موته^(٢).

٥ - دار الكتب الخديوية أو السلطانية بمصر، والتي تُسمى الآن «دار الكتب المصرية»، التي وقفها الخديوي إسماعيل^(٣)، وهي تُعد أول مكتبة وطنية في العالم العربي، وهي نموذج لدعم الوقف في المجال المشترك من قبل الدولة والمجتمع^(٤).

= الأديب، الهرمي، مؤلف: تهذيب اللغة والتعريف في التفسير، وغير ذلك، ولد سنة ٢٨٢هـ ومات سنة ٣٧٠هـ.

يُنظر: (طبقات الشافعية، عبد الرحيم الإسنوبي ٧٧٢هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧)، ٣٥ / ١، ترجمة رقم (٢٩).

(١) يُنظر: معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، ت٦٦٦هـ، راجعه وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأخيرة منقحة ومطبوعة وفيها زيادات، القاهرة، مطبوعات دار المأمون، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م)، ٢٦ / ٢.

(٢) يُنظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ت٥٨٢هـ، تحقيق: محمد سعيد جاد المولى، دار الكتب الحديقة، القاهرة، ١٩٦٧م، (١٩٧٥/٥).

وينظر: الوقف والمجتمع، الساعاتي، ص٤٤ (مرجع سابق).

(٣) الخديوي إسماعيل: إسماعيل باشا بن إبراهيم بن محمد علي الكبير، خديوي مصر، ولد في القاهرة ١٢٤٥هـ، وولي مصر سنة ١٢٧٩هـ، وأنشأ سكك الحديد، وبنىت في عهده الإسماعيلية، وحُفرت ترعة السويس، اعتزل الحكم سنة ١٢٩٦هـ، وقضى بقية أيامه في أوروبا وتركيا إلى أن توفي في الأستانة سنة ١٣١٢هـ.

يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ٣٠٨ / ١) (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: الوقف في مجال التعليم والثقافة (في مصر خلال القرن العشرين)، أ. د. عبد الفتاح =

٦ - مكتبة الأزهر بمصر: أنشئت عام ١٩٩١ م، في العهد الفاطمي، نقل إليها الحاكم بأمر الله^(١) الكثير من المجلدات التي كانت بدار العلم، وقد أدى المسجد ومكتبه دوراً هاماً تربوياً وتعليمياً على مدى قرنين من الزمان^(٢).

٧ - مكتبة أحمد زكي باشا^(٣): من أكبر نماذج المكتبات في تاريخ مصر الحديث كله، كان مؤسساً غنياً، بدأ بجمعها منذ ١٨٨٣ م - من خلال شرائه لمكتبة محمد بك، وعلى باشا إبراهيم^(٤)، وحسن حسني باشا^(٥)، وكذلك شراء الكتب من

= مصطفى غنيمة، سلسلة قضايا إسلامية، العدد ٨٩ - القاهرة رجب ١٤٢٣ هـ سبتمبر ٢٠٠٢ م)، ص ٧٦.

(١) الحاكم بأمر الله: صاحب مصر، أبو علي منصور بن عبد العزيز نزار الراضاي الإسماعيلي، تولى الملك بعد أبيه وله إحدى عشرة سنة، ولد سنة ٣٧٥ هـ وتوفي ٤١١ هـ. يُنظر: (سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٥ / ١٧٣) (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر (في العهد العثماني)، د. محمد عفيفي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٤٤، ١٩٩١ م - الهيئة العامة للكتاب)، ص ٢٧ وما بعدها.

(٣) أحمد زكي باشا: بن إبراهيم بن عبدالله، شيخ العروبة، أديب مصرى، ولد بالإسكندرية ١٢٨٤ هـ، أتقن الفرنسية، عُين سكرتيراً أولاً، ومنح لقب باشا، قام ب فكرة إحياء الكتب العربية، جمع مكتبة فيها نحو عشرة آلاف كتاب ووقفها. من كتبه: الرق في الإسلام، والسفر إلى المؤتمر، وموسوعات العلوم العربية، توفي سنة ١٣٥٣ هـ. يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ١ / ١٢٦ - ١٢٧) (مراجع سابق).

(٤) علي باشا إبراهيم: أكبر جراح مصرى في عصره، من الوزراء، ولد سنة ١٢٩٧ هـ بالإسكندرية، عُين عميداً لكلية الطب ثم وزيراً للصحة، كتب بحوثاً عديدة، واقتني مجموعة أثرية من الخزف والسجاد، واتصل بالأدباء والشعراء، توفي سنة ١٣٦٦ هـ.

يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ٤ / ٢٥٢) (مراجع سابق).

(٥) حسن حسني باشا: بن حسين عارف الطويراني، تركي الأصل، ولد ١٢٦٦ هـ، كان يجيد

أوربا والأستانة -، وبذل مالاً غزيراً في سبيل الحصول على نسخ المخطوطات الفريدة^(١).

بلغ عدد كتبها عام ١٩٣٤ : ١٨٧٠٠ مجلد، فضلاً عن وجود أكثر من ١٠٠ صحيفة ومجلة في خزانته لا يوجد منها شيء في دار الكتب المصرية^(٢).

٨ - مكتبة أحمد باشا تيمور^(٣): التي ألفها العالم محمد عبده لإحياء الكتب العربية، بذل أحمد تيمور في سبيل إنشائها ثروة طائلة، وجمع ما تبعثر من المخطوطات في المتاحف الأوروبية، وعندما حج سنة ١٣١٢ هـ شاهد بالمدينة المنورة مكتبة شيخ الإسلام حين ذلك «عارف حكمت»^(٤)، فنسخ صورة من فهرسها

= الشعر والإنشاء، ونظم ستة دواوين، وأنشأ مجلة الإنسان بالعربية، من كتبه بالعربية: ثمرات الحياة، ورحلة إلى السودان، جال في بلاد إفريقيا وأسية والروم، وأقام بالقدسية إلى أن توفي ١٣١٥ هـ.

يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ١٨٧ / ٢) (مراجع سابق).

(١) يُنظر: أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة، أنور الجندي، أعلام العرب، العدد ٢٩ (١٩٦٤ م)، ص ١٠٩ .

(٢) يُنظر: الوقف في مجال التعليم والثقافة، د. غنيمة، ص ٩٨ (مراجع سابق).

(٣) أحمد باشا تيمور: أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور، عالم بالأدب، باحث، مؤرخ، من أعضاء المجتمع العلمي العربي، ولد سنة ١٢٨٨ هـ، جمع مكتبة قيمة، من كتبه: التصوير عند العرب، وتصحيح لسان العرب، لازمته في آخر حياته نوبات قلبية انتهت بموته سنة ١٣٤٨ هـ.

يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ١٠٠ / ١) (مراجع سابق).

(٤) عارف حكمت: أحمد عارف حكمت بن إبراهيم باشا، قاض، تركي المنشأ، اشتهر بخزانة كتب عظيمة له في المدينة المنورة تُعرف باسمه، تقلد قضاء القدس، ثم قضاء مصر، ثم =

وأخذ يبحث عمّا تضمنته من كتب لزيده إلى مكتبه^(١).

* * *

= المدينة، ولد سنة ١٢٠٠هـ وتوفي ١٢٧٥هـ، له ديوان شعر وعدة كتب منها: الأحكام
المرعية في الأراضي الأميرية، ومجموعة ترافق.

ينظر: (الأعلام، الزركلي، ١ / ١٤١) (مراجع سابق).

(١) ينظر: صناعة الكتاب المخطوط عند المسلمين، د. عبد الفتاح غنيمة، دار الفنون العلمية،
الإسكندرية، ١٩٩٤م، ٣ / ٣١٢، والوقف في مجال التعليم والثقافة، د. غنيمة،
ص ١٠١ - ١٠٠ (مراجع سابق).

المبحث الثالث

خلاصة أقوال الفقهاء في (ضابط التأييد في الموقوف)

تُطلق الكلمة (التأييد) في الوقف ويراد بها أحد الأمور الثلاثة: (التأييد في الصيغة - التأييد في الموقوف عليه - التأييد في الموقوف).
أولاً - التأييد في الصيغة:

ويكون بإطلاق صيغة الوقف دون تقييد بمدة زمنية، وعكسه التأقيت في الصيغة، ويكون بتقييد الواقف للوقف بمدة زمنية محددة - كشهر مثلاً أو سنتين -، وهو يجعل الوقف باطلًا عند جمهور الفقهاء، فلو وقف داراً أو عقاراً، وذكر في الصيغة أنه يقفها لمدة شهر أو سنة مثلاً، فالوقف باطل عند الحنفية والشافعية؛ لأنَّه لم يجعله مؤيداً^(١)، بخلاف المالكية الذين لم يشترطوا التأييد، فيجوز الوقف عندهم مع تحديد مدة زمنية يراها الواقف^(٢).

قال الخصَّاف^(٣) من الحنفية: «لو وقف داره يوماً أو شهراً لا يجوز؛ لأنَّه لم

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢٠٤، البنية، العيني ٦ / ٩٠٣، حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٩ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: الشرح الصغير، الدردير، ٤ / ١٠، الفواكه الدواني، التفراوي، ٢ / ٢٢٥ (مرجان سابقان).

(٣) الخصَّاف: من الحنفية (تقدمت ترجمته)، ونقل الخصَّاف عن هلال تفريقه بين أن يشترط الواقف رجوع الموقوف إليه بعد مُضي مدة الوقف إذا كان الوقف مؤقتاً، فيبطل عندئذ، أو لا يشترط رجوعه إليه فلا يبطل عندئذ.

يجعله مؤيداً . . . »^(١)

وجاء في «بلغة السالك»: «يجوز الوقف مدة ما يراه المحبس، فلا يشترط فيه التأييد»^(٢).

والشافعية جعلوا في معنى التأييد: ما لو ذكر مدة زمنية طويلة، يبعد فيها قصد التوثيق، كألف سنة مثلاً؛ لأن هذه الصيغة لا يقصد منها التوثيق حقيقة^(٣).

وجاء في «حاشية إعانتة الطالبين»: «لو قال: وقفه على القراء ألف سنة أو نحوها مما يبعد بقاء الدنيا إليه، صحيحة، كما يحثه الزركشي؛ لأن القصد منه التأييد دون حقيقة التوثيق»^(٤).

ثانياً - التأييد في الموقف عليه:

ويكون بصرف الموقف إلى جهة لا تقطع لاستفادة منه، وعكسه ما لو وقف الواقف وفقاً على جهة تقطع ولا تتأيد، كأن يقف شيئاً على بعض أقاربه مثلاً، فلا شك أنهم عرضة للانقراض بعد مدة من الزمن، بخلاف ما لو جعل المستفيد من الوقف جهة عامة كالقراء مثلاً؛ فإنهم لا يتصور انقطاعهم.

وقد اشترط أبو حنيفة ومحمد من الحنفية، وهي إحدى روایتين عن أبي يوسف، وهو مذهب الشافعية: اشتربطا في الموقف عليه أن يكون جهة لا يتصور

(١) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢٠٤ (مرجع سابق).

(٢) بلغة السالك، الصاوي، ٤ / ١٠ (مرجع سابق)، وينظر: (الفواكه الدواني: النفراوي، ٢ / ٢٢٥) (مرجع سابق).

(٣) ينظر: حاشية إعانتة الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٩ (مرجع سابق).

(٤) المرجع السابق، الجزء والصفحة نفسها.

انقطاعها وانقراضها^(١).

والرواية الثانية عن أبي يوسف لا تشترط ذلك، فيصح عنده أن يكون الموقوف عليه جهة يتصور انقطاعها، فلا يشترط أن يكون آخره للمساكين.

أما الرواية الأولى الموافقة لمذهب أبي حنيفة ومحمد والشافعية فتقول: إن التأييد شرط عنده، إلا أنه لا يشترط ذكره؛ لأن الوقف يتصرف إليه عند الإطلاق، ورَدَّ محمد بأن الوقف لا ينصرف إليه إلا عند التصرير بذكره؛ لأن المطلق يحتمل التوقيت أيضاً.

وعلى هذه الرواية يكون الخلاف بين الفريقين في اشتراط ذكر التأييد وعدم ذكره، أما التأييد معنى فيكون وفق هذه الرواية شرطاً متفقاً عليه، وهو الصحيح.

ويظهر الخلاف بين الروايتين عند أبي يوسف فيما يلي:

لو كان الموقوف عليه إنساناً بعينه، أو إنساناً مع أولاده أو قرابته وهم محددون معينون، فمات الموقوف عليه، فعلى الرواية الأولى: يعود الموقوف إلى ورثة الواقف، وعلى الرواية الثانية: يُصرف إلى الفقراء^(٢).

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢٠٤ / ٥، البنية، العيني، ٩٠٣ / ٦، تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣٢٧ / ٣، منحة الخالق، ابن عابدين، ٢١٤ / ٥، بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٨ / ٥.

حاشية الجمل، العجيلي، ٢٨١ / ٣، حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٩ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٤ / ٥، المبسوط، السرخسي، ٤١ / ١٢، تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣٢٧ / ٣، منحة الخالق، ابن عابدين، ٢١٤ / ٥ (مراجع سابقة). ولا بد من الإشارة إلى أن صاحب المحيط نقل أن ذكر التأييد ليس بشرط عند الكل إلا عند =

وقد استدل أبو يوسف على صحة وقف الأشياء على جهة تقطع ولا يتبدل

بما يلي:

١ - من السنة:

أ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى،
وابداً بمن تعول»^(١).

ب - عن أبي مسعود البدرى^(٢) عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «نفقة الرجل على أهله
صدقة»^(٣).

وجه الاستدلال: أن الوقف الذي هو وسيلة بر ومعروف وخير، لا ينعدم
فيه معنى التقرب إلى الله إذا كان على النفس والأهل^(٤)، وهم مما ينقطع ولا يتبدل.

٢ - المقصود من الوقف التقرب إلى الله، وهذا يكون بصرفة إلى جهة
لا تقطع، كما يحصل أيضاً بجهة تقطع، ويصير الموقوف بعدها للفقراء^(٥).

= يوسف بن خالد السمني البصري، وهو تلميذ أبي حنيفة، فإن ذكر التأييد شرط عنده. يُنظر:
(تبين الحقائق، الزيلعي، ٣٢٧ / ٣) (مرجع سابق).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، برقم (١٣٦٠)
و(١٣٦١)، ح ٤٧١ / ١ (مرجع سابق)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب: بيان أن
أفضل الصدقة صدقة الشحيح الصحيح، برقم (١٠٣٤)، ح ٧١٧ / ٢ (مرجع سابق).

(٢) أبو مسعود البدرى: هو الصحابي الجليل أبو مسعود الأنصاري (تقدمت ترجمته).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، باب شهود الملائكة بدرأ، برقم (٣٧٨٤)، ح ٣ / ٣٦٦،
ومسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين،
برقم (١٠٠٢)، ح ٦٩٥ / ٢ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢٠٤ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٣، المبسوط، السرخسي، ٤١ / ١٢، تبيان =

٣ - ثبت الوقف عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة، ولم يثبت عنهم هذا الشرط ذكراً وتسمية.

٤ - المهم في الموقوف أن يؤول إلى الفقراء، وإذا انقطعت الجهة المحددة، ثم انصرف بعدها إلى الفقراء حصل المقصود، فكانوا هم المعنيون بالاستفادة من الموقوف آخرأ، حتى ولو لم يسموا ظاهراً، غير أن تسميتهم ثابتة دلالة، والثابت دلالة كالثابت نصاً^(١).

أما أبو حنيفة ومحمد؛ فاستدلا على اشتراط التأييد في الموقوف عليه بما يلي:

١ - حكم الوقف زوال الملك بدون تمليك، ولهذا كان التوثيق مبطلاً له، قياساً على التوثيق في البيع، كما لو باعه سلعة لمدة محددة فقط^(٢).

٢ - التأييد شرط لجواز الوقف، وتسمية جهة تنقطع بمثابة توثيق له من جهة المعنى، فيبطل الوقف^(٣).

وينبني على اختلاف أبي يوسف من جهة، ومحمد وأبو حنيفة من جهة ثانية ما يلي:

١ - لو شرط الواقف صرفَ غلة الموقوف لنفسه طيلة حياته، جاز عند أبي يوسف؛ لأنَّه يجوز صرف الغلة لنفسه بعد أن يقف على جهة يتورّم انقطاعها، وإذا

= الحقائق، الزيلعي، ٣٢٧ / ٣، اللكتوي على الهدایة، ٤ / ٤٣٣ (مراجعة سابقة).

(١) يُنظر: بداع الصنائع، الكاساني، ٥ / ٣٢٨ (مراجعة سابق).

(٢) يُنظر: المسوط، السرخسي، ٤١ / ١٢، البحر الرائق، ابن نجم، ٥ / ٢١٤، تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣٢٧ / ٣، اللكتوي على الهدایة، ٤ / ٤٣٣ (مراجعة سابقة).

(٣) يُنظر: بداع الصنائع، الكاساني، ٥ / ٣٢٨ (مراجعة سابق).

انقطعت تلك الجهة عند ذلك عادت إليه الغلة، وكذلك يصح صرف الغلة لنفسه قبل تلك الجهة؛ لجواز تقديم نفسه على غيره في الغلة؛ لأن معنى التقرب إلى الله لا ينعدم بهذا التصرف^(١).

أما عند محمد؛ فإذا جعل الغلة لنفسه أو شيئاً منها ما دام حياً فالوقف باطل، وهو مذهب أهل البصرة؛ لأن التقرب في الوقف يحصل بإزالة ملك الواقف عن الموقوف، أما اشتراط الغلة أو بعضها لنفسه فهو يمنع زوال ملكه، فلا يكون الوقف صحيحاً.

٢ - إذا شرط الواقف في الوقف أن يستبدل به أرضاً أخرى إذا شاء ذلك فهو جائز، والشرط باطل، وصحة الوقف منشأها أن هذا الشرط لا يؤثر في زوال ملكه، فيتم الوقف ولا ينعدم به معنى التأييد، لكن يبقى شرط الاستبدال فاسداً، كما إذا وقف أرضاً مسجداً ثم اشترط أن يصلى فيه قوم دون قوم، أو يداوم عليه الناس فالوقف صحيح، واتخاذ المسجد صحيح، أما الشرط فهو باطل^(٢).

وفيما يلي بعض النقول الفقهية تؤكد ما تم سردہ حول شرط التأييد في الموقوف عليه:

جاء في «البنية»: «إن كانت الجهة التي عينها الواقف يتوهم انقطاعها، لا يتتوفر على الوقف مقتضاه وهو التأييد، ولهذا كان التوقيت في الوقف مبطلاً له، كما إذا وقف لمدة عشرين سنة فلا يجوز، كالتوقيت في البيع إلى عشرة أيام مثلاً»^(٣).

(١) يُنظر: المبسوط، السرخسي، ٤١ / ١٢ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: المبسوط، السرخسي، ٤١ / ١٢ (مرجع سابق).

(٣) البنية، العيني، ٦ / ٩٠٣ (مرجع سابق).

جاء في «الاختيار»: «لا يجوز الوقف حتى يجعل آخره لجهة لا تقطع، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف إذا سمي فيه جهة تقطع جاز، وصار بعدها للقراء وإن لم يسمهم.

لهمًا: أن حكم الوقف زوال الملك بغير التمليلك، وأنه بالتأييد كالعتق، ولهذا كان التوقيت مبطلاً له كالتوقيت في البيع، ولأبي يوسف: أن المقصود منه هو التقرب إلى الله به، وذلك يحصل بجهة تقطع كما يحصل بجهة لا تقطع، ثم يصير بعدها للقراء، وهذا يدل على أن التأييد شرط عنده أيضًا، إلا أنه لا يشترط ذكره لأن مطلقه ينصرف إليه.

ومحمد يقول: لا ينصرف إليه إلا بالتصريح بذكره؛ لأن المطلق يحتمل التوقيت، وفي المحيط لو قال أرضي هذه موقوفة أو محرامه أو محبوسة ولم يذكر التأييد يصح الوقف عند الكل إلا عند يوسف بن خالد السمني البصري، وهو تلميذ أبي حنيفة؛ فإن ذكر التأييد عنده شرط لصحة الوقف، وال الصحيح أنه ليس بشرط^(١).

وقال الكاساني^(٢): «ومنها: أن يجعل آخره لجهة لا تقطع أبدًا عند أبي حنيفة ومحمد، فإن لم يذكر ذلك لم يصح عندهما، وعند أبي يوسف ذكر هذا ليس بشرط، بل يصح وإن سمي جهة تقطع، ويكون بعدها للقراء وإن لم يسمّهم.

ووجه قول أبي يوسف: أنه ثبت الوقف عن رسول الله وعن الصحابة، ولم يثبت عنهم هذا الشرط ذكرًا وتسمية؛ ولأن قصد الوقف أن يكون آخره للقراء، وإن لم يسمّهم هو في الظاهر من حاله، فكان تسمية هذا الشرط ثابتًا دلالة، والثابت

(١) الاختيار، الموصلي، ٤٣ / ٣ (مرجع سابق).

(٢) الكاساني: من الحنفية (تقدمت ترجمته).

دلالة كالثابت نصاً.

ولهمما: أن التأييد شرط جواز الوقف لما نذكر، وتسمية جهة تقطع توقيتُ له، فيمنع الجواز^(١).

وجاء في «المبسot»: «ومما توسع فيه أبو يوسف أنه لا يشترط التأييد فيها، حتى لو وقفها على جهة يتهم انقطاعها يصح عنده، وإن لم يجعل آخرها للمساكين، ومحمد يشترط التأييد فيها»^(٢).

وقال ابن عابدين^(٣): «ظهر أن الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه، إنما هو في التنصيص عليه أو ما يقوم مقامه كالقراء ونحوهم، وأما التأييد معنى فشرط اتفاقاً على الصحيح»^(٤).

وجاء في «حاشية إعانة الطالبين»: «ويؤشرط أن يقف على ما لا ينفرض عادةً كالقراء والمساجد، أو على من ينفرض ثم على من لا ينفرض كأولاد زيد ثم القراء، فلا يصح تأكيته»^(٥).

وبهذا يظهر أن الشافعية أجازوا أن يكون الموقوف عليهم طبقتان؛ الأولى يتصور انقطاعها والثانية لا تقطع، ولا بد أن تكون الثانية منها بعد الأولى؛ لأنها لا يمكن أن تنتفع بالموقوف إلا بانفراط الأولى منها.

(١) بدائع الصنائع، الكاساني، ٥ / ٣٢٨ (مرجع سابق).

(٢) المبسot، السرخسي، ١٢ / ٤١ (مرجع سابق).

(٣) ابن عابدين: من الحنفية (تقدمت ترجمته).

(٤) منحة الخالق، ابن عابدين، ٥ / ٢١٤ (مرجع سابق).

(٥) حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٩ (مرجع سابق).

جاء في «حاشية الجمل»: «وشرط الوقف التأييد، كأن يقف على ما لا ينقرض عادة»^(١).

أما القانون المصري فقد جاء في المادة (٥) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م: «وقف المسجد لا يكون إلا مؤبداً، ويجوز أن يكون الوقف على ما عداه من الخيرات مؤقتاً أو مؤبداً، وإذا أطلق كان مؤبداً، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً، ولا يجوز على أكثر من طبقتين . . . وإذا أقتَّ الوقف على غير الخيرات بمدة معينة وجب ألا تتجاوز ستين عاماً من وقت وفاة الواقف»^(٢).

قال أستاذنا الدكتور وهبة الرحيلي^(٣): «يفهم من هذه المادة أن الوقف في هذا القانون ثلاثة أنواع:

- ١ - نوع يجب تأييده: وهو وقف المسجد نفسه، أي: جعل المكان مسجداً.
- ٢ - نوع يجوز تأقيته وتأييده: وهو ما عدا المسجد من الوقف على وجوه الخير، دينية كانت أو دنيوية، كالوقف على المساجد، وفي الحج، وفي الجهاد، وعلى المساكين، وفي إنشاء الطرق والجسور، وفي بناء المستشفيات والإنفاق عليها، وفي إنشاء دور التعليم بأنواعها وفي الإنفاق عليها، وهو الوقف الخيري.
- ٣ - نوع يجب تأفيته: وهو الوقف على غير وجوه الخير، وهو الوقف الذي لا يكون على سبيل القرابة والصدقة، بل يكون على سبيل البر والصلة، كالوقف

(١) حاشية الجمل، العجيلى، ٣ / ٢٨١ (مرجع سابق).

(٢) نظام الوقف في تشريعاته المتعددة، د. بهنسى، ٤ / ١٠ (مرجع سابق).

(٣) د. وهبة الرحيلي: من علماء دمشق المعاصرین (تقدمت ترجمته).

على ذريته أو قرابته أو ذرية غيره^(١).

ولا أرى ضرورةً للتوسيع في هذه النقطة والتي قبلها (التأييد في الصيغة - التأييد في الموقوف عليه)؛ لأن ذلك يُبَحِّثُ ويدرس بتوسيع عند الحديث عن صيغة الوقف أو شروط الموقوف عليه، أما بحثنا المتعلق بالموقوف فهو يستدعي الحديث عن النوع الثالث من أنواع التأييد، ألا وهو التأييد في الموقوف.

ثالثاً - التأييد في الموقوف:

التأييد في الموقوف: يعني أن يكون الشيء الموقوف (محل الوقف) قابلاً بطبيعته للتأييد كالعقار، وألا يكون مما يزول حين الانتفاع به.
وبعبارة أخرى: أن يكون قابلاً للانتفاع به مع بقاء عينه.

وقد اشترط جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة والشيعة الإمامية والزيدية التأييد في الموقوف^(٢)، بخلاف المالكية الذين لم يشترطوا ذلك^(٣)، وهو روایة عن أبي يوسف، وفيما يلي بعض النقول الفقهية المؤكدة لذلك:

(١) رؤية اجتهادية في المسائل الفقهية المعاصرة للوقف، د. الرحيلي، ص ٢٧ - ٢٨ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: البناء، العيني، ٩٠٣ / ٦، الاختيار، الموصللي، ٤٣ / ٣.
حاشية الشرواني على التحفة، ٦٧ - ٦٨ / ٨، الوسيط، الغزالى، ٤ / ٤، ٢٤١.
شرح متهى الإرادات، البهوتى، ٣٣٣ / ٤، الإنصال، المرداوى، ٧ / ٧.
الروضة البهية، العاملى، ١٧٥ / ٣، اللمعة الدمشقية، العاملى، ١٧٥ / ٣، البحر الزخار،
المرتضى، ١٥٠ / ٥ - ١٧٥ (مراجعة سابقة).

(٣) يُنظر: الشرح الصغير، الدردير، ١٠ / ٤، بلغة السالك، الصاوي، ٤ / ١٠ (مرجعان سابقان).

جاء في «البنية»: «الوقف في المنشآت كالثياب والحيوان لا يجوز وقفه عندنا؛ لأن الوقف فيه لا يتأيد، والحال لا بد من التأييد، وما لا يتأيد لا يجوز وقفه، فصار كل ما ينفع به مع بقاء أصله كالدراجات والدنانير في عدم الجواز، بخلاف العقار؛ فإن فيه التأييد وإن لم يذكر، ولا معارض من حيث السمع ولا من حيث التعامل»^(١).

وجاء في «سبل السلام»: «قال أبو حنيفة: لا يصح وقف العروض لأنها تتبدل وتتغير، والوقف موضوع على التأييد»^(٢).

جاء في «الاختيار»: «من شرط الوقف التأييد كما يئننا، تركناه في السلاح والكراع، وفيما جرى فيه التعامل، فبقي ما وراءه على الأصل»^(٣).

وجاء في «المبسوط»: «ومما توسع فيه أبو يوسف أنه لا يشترط التأييد»^(٤).

جاء في «بلغة السالك»: «فلا يشترط التأييد، أي: لو كان الموقوف كما يأتي»^(٥) أي: كالطعام والدراجات.

جاء في «معنى المحتاج»: «يُشترط في الموقوف دوام الانتفاع به»^(٦).

وجاء في «حاشية إعانة الطالبين»: «عود البخور والمطعمون لا ينفع به إلا

(١) البنية، العيني، ٦/٩٠٣ (مرجع سابق).

(٢) سبل السلام، الصناعي، ٣/١٨٨ (مرجع سابق).

(٣) الاختيار، الموصللي، ٣/٤٣ (مرجع سابق).

(٤) المبسوط، السريسي، ١٢/٤١ (مرجع سابق).

(٥) بلغة السالك، الصاوي، ٤/١٠ (مرجع سابق).

(٦) معنى المحتاج، الشريني، ٢/٣٧٧ (مرجع سابق).

باستهلاكه، أي: بزوال عينه، فلا يصح وقفه^(١).

وجاء في «المعني»: «وما لا ينفع به إلا بالإتلاف فوقفه غير جائز»^(٢).

وجاء في «كشاف القناع»: «ويُعتبر في العين الموقوفة أيضاً أن يمكنه الانتفاع بها دائمًا مع بقاء عينها عرفاً كإجارة، واستغلال ثمرة ونحوه؛ لأن الوقف يُراد للدوام ليكون صدقة جارية، ولا يوجد ذلك فيما لا تبقى عينه»^(٣).

أدلة الجمهور على اشتراط التأييد في الموقوف:

١ - الوقف موضوع في الأصل على التأييد، وهو شرط لابد منه في الوقف.

٢ - الوقف يُراد للدوام ليكون صدقة جارية، وما لا تبقى عينه لا يوجد فيه ذلك.

٣ - بالتأييد يحصل مقصود الوقف، وهو الانتفاع بالموقوف مع بقاء عينه^(٤).

- وبالنظر في التطبيقات التي تمت دراستها في هذا الفصل من خلال المطالب السابقة، التي تتحدث عن وقف المنشول بما فيه ما يزول باستهلاكه كالطعام والشراب

(١) حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٢٧٩ / ٣ (مراجع سابق).

(٢) المعني، ابن قدامة، ٦١٨ / ٧ (مراجع سابق).

(٣) كشاف القناع، البهوتى، ٢٤٣ / ٤ (مراجع سابق).

(٤) يُنظر: تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣٢٧ / ٣، الاختيار، الموصلى، ٤٣ / ٣ . ٤٣ .
البناء، العيني، ٩٠٣ / ٦ ، سبل السلام، الصناعي، ١٨٨ / ٣ .

حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٢٧٩ / ٣ ، الوسيط، الغزالى، ٢٤١ / ٤ .

كفاية الأخيار، الحصني، ٢٨٤ ، الإنصال، المرداوى، ٧ / ٧ .

كشاف القناع، البهوتى، ٢٤٣ / ٤ ، اللمعة الدمشقية، العاملى، ١٧٥ / ٣ (مراجع سابقة).

والشمع والثمار، وكذلك عن وقف المنقولات الأخرى كالأشجار والحيوانات، نصل إلى النتائج التالية:

- النتائج:

١ - مَنْعَ جمهور الفقهاء وَقْفَ كثير من المنقولات انطلاقاً من اشتراط التأييد في الموقوف، فالإمام أبو حنيفة منع وقف المنقولات كلها؛ لأنها لا تتحقق شرط التأييد عنده، حيث لا يُحْقِّقُ شرط التأييد عنده في الموقوف سوى العقار، وما عداه فلا يجوز وقه لعدم تحقيقه شرط التأييد^(١).

والصاجبان من الحنفية أخذنا بهذا الضابط أيضاً، فلم يجزوا وقف المنقول إلا إذا ورد فيه نص أو جرى العرف بوقفه أو كان تبعاً لغيره^(٢).

وكذلك فإن جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة والشيعة منعوا وقف النقود والطعام والشراب؛ لأنه لا يتحقق شرط التأييد^(٣).

٢ - هذا المنع لم يكن بإطلاق، وإنما نلاحظ أن هؤلاء الفقهاء قبلاً بنوعٍ من التوقيت يتمثل في تصحيح وقف بعض المنقولات الآيلة بحكم طبيعتها إلى الانتهاء لأسباب استدعت ذلك؛ كورود نصٌّ بجواز وقفها، كما في الكراع والسلح عند

(١) يُنظر: العناية، البابرتى، ٢١٦/٦، البناء، العينى، ٩٠٦/٦ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجميم، ٢١٦/٥، رد المحتار، ابن عابدين، ٤/٣٦١ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: شرح فتح القدير، ابن الهمام، ٤٣٢/٥، البناء، العينى، ٩٠٧/٦ و٩١١. البيان العماني، ٦٢/٨، الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٩/٧.

كشاف القناع، البهوتى، ٤٤٩/٣ وما بعدها، المقعن، ابن قدامة، ٢/٧٧٦. البحر الزخار، المرتضى، ١٥٢/٤، الروضة البهية، العاملى، ٣/١٧٥ (مراجع سابقة).

الصحابيين^(١)، أو لجريان العرف بوقفها كما عند محمد من الحنفية، أو لكونها تبعاً للأرض كآلات الحراثة عند أبي يوسف^(٢).

كما أن الشافعية والحنابلة أجازوا وقف المتنقل^(٣)، ويشمل أنواعاً كثيرة نصوا عليها كالكتب والأشجار والحيوانات^(٤).

كما أجاز الشيعة وقف المزروعات^(٥) والحيوانات التي أجازها الظاهرية أيضاً^(٦).

٣ - من الفقهاء من لم يشترط التأييد أصلاً ضابطاً للموقوف، كالمالكية الذين قبلوا من الواقع أن يكون وقه لمدة زمنية محددة يراها، أو أن يكون دائماً^(٧)، كذلك أجازوا وقف أشياء منها غيرهم بحجة أنها لا تتحقق التأييد، وجد فيها

(١) يُنظر: الاختيار، الموصللي، ٤٢ / ٣ - ٤٢ / ٤، الكنوي على الهدایة، ٤ / ٤٣٤ . ملتقى الأبحر، الحلبي، ٤٠١ / ١ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: العناية، البابري، ٦ / ٢١٧ ، بدائع الصنائع، الكاساني، ٥ / ٣٢٩ . البحر الرائق، ابن نجم، ٥١٦ / ٥ ، منحة الخالق، ابن عابدين، ٥ / ٢١٨ . مجمع الأنهر، دمامد أفندي، ١ / ٧٢٩ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ٧ / ٥١٧ ، المعني، ابن قدامة، ٧ / ٦٢٢ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: روضة الطالبين، النووي، ٥ / ٣١٤ ، كشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٤٣ (مرجعان سابقان).

(٥) يُنظر: الروضة البهية، العاملي، ٣ / ١٧٥ (مراجع سابق).

(٦) يُنظر: التاج المذهب، الصناعي، ٣ / ٢٨٣ ، المحلى، ابن حزم، ٨ / ١٤٩ (مرجعان سابقان).

(٧) يُنظر: بلغة السالك، الصاوي، ٤ / ١٠ (مراجع سابق).

المالكية شرط الوقف، وهو تحقيق نفع للموقوف عليه، مع إمكان تصور بقاء العين بشكل آخر.

فالنقد يمكن أن تُدفع مصاربةً للفقراء يعودون منها رأس المال، أو تُدفع سلفاً لهم يردونها بعد مدة زمنية، وكذلك الطعام إما أن يُسلف ويُرد بدلَه، أو يُباع ويُدفع ثمنه مصاربةً، وفي كل هذه الصور التأييد يكون في الموقوف عن طريق رد بدلَه ليقوم رد بدلَه مقام بقاء عينه^(١)، وقد وافق المالكية زفو من الحنفية على هذه الصور للتعليل نفسه^(٢).

* الترجيح:

عند الترجيح بين مذهب الأخذين بمبدأ التأييد ضابطاً للموقوف، وبين من لم يأخذ به، لابد من ملاحظة الأمور التالية:

١ - لا يمكننا أن نحصر تحقق شرط التأييد في العقار فقط، بل إنه نفسه قد لا يتحقق هذا الشرط، فماذا لو أن قطعة الأرض هذه أصابها زلزال أو فيضان، أو تلوثت بمخلفات صناعية أخرى جعلتها في كل تلك الصور عن صلاحيتها للبناء أو للزراعة فيها، كيف تكون محققةً لشرط التأييد؟.

٢ - الأدلة الواردة في جواز وقف المنقولات الآيلة يحكم طبيعتها للانتهاء كثيرة وصحيحة وصريبة، لا يمكن تجاهلها ولا إنكارها^(٣)، كما أن العرف الذي

(١) يُنظر: شرح منح الجليل، عليش، ١١٢/٨، جواهر الإكليل، الأزهرى، ٢٠٥/٢.

(٢) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٩/٥، رد المحتار، ابن عابدين، ٤/٣٦٣ (مرجان سابقان).

(٣) للرجوع إليها مفصلة عند الحديث عن وقف المنقول.

جرى - ومنذ القدم - بوقف هذه المنقولات كالكتب والأدوات وغيرها^(١)، يدلنا على قوة دلالة هذه الأدلة على تجويز وقف المنقولات، التي تخرق بدورها ضابط التأييد بوصفه شرطاً لا بد منه في الموقف.

٣ - الصور التي أوردها المالكية وزفر من الحنفية للاستفادة من وقف النقود أو الطعام^(٢) هي صور يمكن تطبيقها، وتحقق استمراراً لا بأس به للموقف، وتحقق أيضاً مصلحة كبيرة في نفع الموقوف عليهم، وإيجاد صور وقافية جديدة مبتكرة قائمة على تجويز وقف النقود أو الأطعمة أمرٌ تستدعيه المصلحة.

٤ - لا يمكننا أن نمنع وقف الأشياء التي لا تتأبد بدعوى أنها لا تتحقق معنى الصدقة الجارية، فيكتفي في وقف هذه الأشياء أن تتحقق ولو ببعضاً من معنى الجريان والاستمرار يجعلها مختلفة عن الصدقة التي تُعطى لمرة واحدة، حتى وإن لم يتصور هذا الاستمرار إلى الأبد.

٥ - هناك أشياء جرى العرف بوقفها في زماننا، وهي تدخل تحت قول محمد المفتى به عند الحنفية في جواز وقف المتنقل الذي جرى العرف بوقفه^(٣)، وزاد ابن عابدين أن هذا العرف لا يشترط كونه من زمن الصحابة أو التابعين، بل يعتبر

(١) ينظر: المبسوط، السرخسي، ٤٥ / ١٢، تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٧ (مرجعان سابقان).

(٢) ينظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٩ / ٥، درر الحكم، ابن فرموزا، ١٣٧ / ٢ (مرجعان سابقان).

بلغة السالك، الصاوي، ٤ / ١٢، التاج والإكليل، المؤاق، ٧ / ٦٣١ (مرجعان سابقان).

(٣) ينظر: منحة الخالق، ابن عابدين، ٢١٨ / ٥، البناء، العيني، ٦ / ٩٠٧ (مرجعان سابقان).

العرف الحادث أيضاً^(١).

٦ - بعض الفقهاء الذين اشترطوا التأييد: عنوا بهذا التأييد الدوام النسبي لا المطلق، كالشافعية وبعض الحنابلة:

جاء في «حاشية البجيرمي»: «وعلِمَ أن دوام كل شيء بحسبه، فالمراد الدوام النسبي»^(٢).

جاء في «الفروع»: «لا يصح وقف رياحين وشمع، واعتبر أبو محمد الجوزي بقاء متطاولاً أدناء عمر الحيوان»^(٣).

٧ - لم يرِدْ نصٌّ من حديث أو قول صحابي يدل بوضوح على منع وقف المنقولات التي لا تتحقق التأييد، وعمدة الذين منعوا وقف بعض هذه المنقولات لعدم تحقيقها شرط التأييد المطلوب في الوقف، عمدتهم: تحقيق معنى الصدقية الجارية، وتصور تسبيل الثمرة والمنفعة مع بقاء العين^(٤) في أمور دون أخرى، كما في العقار؛ تطبيقاً لقول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب عن الأرض التي استشاره فيما يصنع فيها قال: «احبس أصلها وسبّل ثمرتها»^(٥).

٨ - بعض الفقهاء الذين لم يجيزوا وقف الطعام والشراب - كالشافعية

(١) يُنظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٣٦٤ (مرجع سابق).

(٢) حاشية البجيرمي على المنهاج، ٣ / ٢٠٥ (مرجع سابق).

(٣) الفروع، المقدسي، ٤ / ٥٨٣ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: البناء، العيني، ٦ / ٩٠٣، الوسيط، الغزالى، ٤ / ٢٤١، كشاف القناع، البهوتى، ٤ / ٢٤٣ (مراجع سابقة).

(٥) متفق عليه (تقدمة تخريجه).

والحنابلة بدعوى أنه لا يتحقق التأييد -، خرقوا هذا الضابط في تجويزهم وقف الماء^(١) وهو من المشروب.

وبناءً على ما تقدم:

يظهر ترجيح القول بقبول التوقيت في الصيغة، حيث تنتفع بعض الطبقات لمدة زمنية بالموقوف، كما يصح التوقيت في الموقوف عليهم، حيث تنتفع به طبقات عديدة قد يطول أمد انتفاعهم بالموقوف، وكذلك قبول التوقيت في الموقوف بأن لا يُشترط فيه أن يكون في حقيقته موضوعاً على التأييد كالعقار فقط، بل شمول الجواز أنواعاً آيلة بحكم طبيعتها للانتهاء كالمقاولات، وشمول الجواز لوقف النقود والطعام لإمكانية تحقق معنى الاستمرار والجريان فيما عن طريق صور قديمة ذكرها المالكية وزفر من الحنفية، وعن طريق صور مبتكرة ذُكرت عند الحديث عن وقف النقود والطعام.

أما ما لا يتحقق التأييد في الموقوف شكلاً ولا معنى كالطعام يعطى لفقير لمرة واحدة دون أن يرد بده، فيظهر أنه لا يندرج تحت مسمى الوقف، بل تطبق عليه أحكام الصدقة.



(١) يُنظر: حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٢٧٥ / ٣، حاشية الشرواني على التحفة، ٦٩ / ٨، كشاف القناع، البهوتi، ٤ / ٢٤٥، مطالب أولي النهى، الرحبياني، ٤ / ٢٧٩ (مراجع سابقة).

الفَصْلُ الْأَنْتِرِيُّ

ضابط (ملكية الموقوف للواقف ملكية تامة)

يتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: الوقف حال الخيار.

المبحث الثاني: وقف المستأجر.

المبحث الثالث: وقف أراضي الحوز.

المبحث الرابع: وقف الحرّ نفسه.

المبحث الخامس: وقف المرهون.

المبحث السادس: وقف الإقطاعات.

المبحث السابع: وقف الإرصاد.

المبحث الثامن: وقف ملك الغير.

المبحث التاسع: فروع تتعلق بملكية الموقوف للواقف.

المبحث العاشر: خلاصة ضابط (ملكية الموقوف للواقف)

عند الفقهاء.

الفَصْلُ الْأَنْتِرِيُّ

ضابط (ملكية الموقوف للواقف ملكية تامة)

لا شك أن الإسلام قد ضمن للأفراد حق التملك، وجعله حقاً مصوناً لا يحق لأحد انتقاصه أو الاعتداء عليه، فلا يحل مال مسلم إلا بطريق شرعي من بيع أو هبة أو نحو ذلك، أما أخذ مال الغير والتصرف به دون رضا من صاحبه فهو ممنوع في الشرع، وقد أُوعد عليه بالعذاب.

والوقف كغيره من التصرفات المزيلة للملك يحتاج إلى مالك يتصرف فيما يملك، فماذا لو أن الواقف لم يكن مالكاً للموقوف؟ أو كان مالكاً للمنفعة دون الرقبة؟ أو كانت ملكيته للموقوف ملكية غير تامة، بل متوقفة على أمرٍ ما من إجازة الغير أو نحو ذلك؟ فما هو حكم الوقف عندئذ؟.

فيما يلي من هذا الفصل مباحث تدرس تطبيقات لأنواع من الوقف يكون فيها الواقف لا يملك الموقوف، أو يملك منفعته دون رقبته، أو يملكه ملكاً موقوفاً غير تام، لتخلاص بعد دراسة هذه التطبيقات إلى خلاصة حول مذاهب الفقهاء في الأخذ بضابط (ملكية الموقوف للواقف ملكية تامة) أو عدم الأخذ به.

وهذه المباحث هي:

المبحث الأول: الوقف حال الخيار.

المبحث الثاني: وقف المستأجر.

المبحث الثالث: وقف أراضي الحوز.

المبحث الرابع: وقف الحرّ نفسه.

المبحث الخامس : وقف المرهون .

المبحث السادس : وقف الإقطاعات .

المبحث السابع : وقف الإرصاد .

المبحث الثامن : وقف ملك الغير .

المبحث التاسع : فروع تتعلق بملكية الموقوف للواقف .

المبحث العاشر : خلاصة ضوابط (ملكية الموقوف للواقف) عند الفقهاء .

* * *

المبحث الأول

الوقف حال الخيار

قد يتم البيع بين البائع والمشتري دون اشتراط الخيار، وقد يتشرط أحد المتعاقدين (بائع أو المشتري) لنفسه الخيار مدة معلومة، يكون له الحق خلال هذه المدة بردّ البيع أو إجازته.

إذا تصرف أحد المتعاقدين (بائع أو المشتري) خلال مدة الخيار في المبيع تصرفاً يزيل الملكية (كالوقف مثلاً) فهل ينفذ تصرفه؟ هذا يقودنا إلى البحث عنمن تكون له ملكية المبيع حال خيار الشرط، هل البائع أم المشتري أم كليهما معاً؟ أم لمن له الخيار منهمما؟ ولذا سنبدأ ببيان ذلك.

* المطلب الأول - ملكية المبيع والثمن حال الخيار^(١):

أ- ملكية المبيع حال خيار الشرط: اختلف الفقهاء في ملكية المبيع حال الخيار

-
- (١) يُنظر: الهدایة، المرغینانی، ٨٤/٧، ٨٦، البناء، العینی، ٨٤/٧ - ٨٧.
- رد المحتار، ابن عابدین، ٥١/٣، الشرح الكبير، الدردير، ١٥٩/٣.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١٥٩/٣، القوانین الفقہیة، ابن جزیء، ص ٢٧٣.
- الفواکه الدواني، النفوایی، ١٢٦/٢، معنی المحتاج، الشریینی، ٦٦/٢.
- البيان، العمراںی، ٤١/٥، کشاف القناع، البھوتی، ٥١٢/٢.
- المغنی، ابن قدامة، ٣١٩/٥ - ٣٢٧، شرح الزركشی على مختصر الخرقی، ٣٩٥/٣ -
- الفروع، المقدسی، ٦/٢٢٠ - ٢٢٢ (مراجع سابقة).
.

لمن تكون على مذهبين:

١ - للبائع: وإلى هذا ذهب الحنفية (إذا كان الخيار للعقددين أو للبائع وحده)، والمالكية والشافعية في الأظهر (إذا كان الخيار للبائع أو إذا كان الخيار لهما فلم يتم البيع، وفي رواية للبائع مطلقاً)، والحنابلة في رواية (إذا لم يتم البيع أو كان بوكالة المشتري).

٢ - للمشتري: وإلى هذا ذهب الصاحبان من الحنفية (إذا كان الخيار للمشتري) بخلاف أبي حنيفة (فالملمبيع عنده يخرج عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري) والشافعية في الأظهر (إذا كان الخيار للمشتري أو لهما فتم البيع، وفي رواية للمشتري مطلقاً)، والحنابلة في الأظهر، وقيل: موقف على تمام البيع، وقيل: يتصرف فيه إذا كان الخيار للمشتري، أو إذا أذن له البائع.

ب - أما ملكية الثمن حال الخيار، فكذلك اختلف الفقهاء فيها على مذهبين:

١ - للبائع: وإلى ذلك ذهب الصاحبان (إذا كان الخيار للبائع، بخلاف أبي حنيفة؛ حيث يخرج عنده الثمن من ملك المشتري ولا يدخل في ملك البائع)، والمالكية، والشافعية، والحنابلة في المشهور، فلا يتصرف فيه إلا إذا كان الخيار له، أو أذن له المشتري، ويكون ذلك توكيلأً له، وقيل: موقف على تمام البيع.

٢ - للمشتري: وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة.

* * *

* المطلب الثاني - الوقف حال الخيار:

اختلف الفقهاء في حكم الوقف حال الخيار، فيمن يكون له حق الوقف (البائع أو المشتري)، أو لا يحق لأحد منها ذلك على ثلاثة مذاهب:

- المذهب الأول: قال الحنفية - وهو مقتضى مذهب الشافعية في ملكية

المبيع حال الخيار -: يصح الوقف من الطرف الذي له الخيار، ولا يصح من الطرف الآخر، فإذا كان الخيار للبائع، فمن يصح الوقف منه هو البائع لأنه مالك، ويكون وقهه إبطالاً للبيع، وإذا كان الخيار للمشتري فهو الذي يصح منه وقف المبيع، ويكون وقهه إسقاطاً للخيار.

أما إذا كان الخيار في المبيع للبائع فوَقَفَهُ المشتري، أو كان الخيار للمشتري فوَقَفَهُ البائع، فلا يصح في هاتين الصورتين؛ لأن الواقف ليس بمالك للموقوف وقت الوقف .

ومذهب الحنفية في هذا واضح^(١)، قال الخصاف^(٢): «قلت: فإن اشتري أرضاً شراءً صحيحاً على أنه بال الخيار فيها شهراً، وقبضها فوقها في الشهر قبل أن يمضي وقت الخيار. قال: فالوقف جائز، وقد بطل خياره وجاز البيع. قلت: فإن باع رجل أرضاً له من رجل على أن البائع بال الخيار في ذلك شهراً، ثم إن البائع وقف هذه الأرض وفقاً صحيحاً في الشهر قبل مضييه. قال: الوقف جائز وهذا إبطال للبيع»^(٣).

وقال أيضاً: «الرجل يبيع أرضاً له على أنه بال الخيار فيقفها، أيكون هذا نقضاً للخيار؟ قلت: فإن اشتري رجل من رجل أرضاً على أن البائع بال الخيار فيها إلى وقت

(١) ينظر: رد المحتار، ابن عابدين، ٣/٣٩٣ - ٣٩٥، البحر الرائق، ابن نجميم، ٥/٢٠٣ .

- أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٣٦ و ٢٩٣ ، الإسعاف، الطرابلسي، ص ٢٥ .

- الوقف، عشوب، ص ١٧ ، الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٦١ .

- الأحوال الشخصية، الكردي، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ، الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي،

١٠ / ٧٦٣٥ (مراجع سابقة).

(٢) الخصاف، من الحنفية (تقدمت ترجمته).

(٣) أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٣٦ (مراجع سابق).

من الأوقات، وقبضها المشتري فوقها ثم أجاز البيع فيها، هل يجوز الوقف الذي كان من المشتري؟ قال: لا يجوز ذلك من قبل أن البائع كان مالكها إلى الوقت الذي أجاز البيع فيها، ولكن البائع لو وقفها قبل مضي وقت الخيار جاز وقفه إليها، وكان إبطالاً منه للبيع^(١).

أما الشافعية فموافقتهم للحقيقة في ذلك مأخوذة من نصهم على ملكية المبيع لمن له الخيار، سواء أكان البائع أم المشتري، أما إذا كان الخيار لهما فالملك موقوف: إن تم البيع تبين أنه كان على ملك المشتري، وإن لم يتم تبين لنا أنه كان على ملك البائع، فيصح تصرف من كان المبيع على ملكه دون الآخر^(٢).

- المذهب الثاني: وهو للملكية: فقد قالوا بملكية المبيع حال الخيار للبائع مطلقاً، سواء أكان الخيار للبائع أم للمشتري^(٣)، وبناء على ذلك فهو وحده دون المشتري من يصح منه وقف المبيع.

- المذهب الثالث: وهو للحناشة: فقد قالوا بأن تصرف أحد الطرفين (البائع أو المشتري) في المبيع لا ينفذ إلا بإذن الطرف الآخر، أما عدم نفاذه من المشتري: فلأن المبيع يتعلق به حق البائع، بحيث يمنع جواز التصرف فيه من قبل المشتري، وأما عدم نفاذه من البائع: فلأنه يتصرف في ملك غيره بغير ولاية شرعية ولا نيابة عنه^(٤).

(١) أحكام الأوقاف، الخصائص، ص ٢٩٣ (مرجع سابق).

(٢) ينظر: معنى المحتاج، الشرييني، ٦٦ / ٢ (مرجع سابق).

(٣) ينظر: الشرح الكبير، الدردير، ١٥٩ / ٣، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١٥٩ / ٣ (مرجع سابق).

(٤) ينظر: الشرح الكبير، الدردير، ١٥٩ / ٣، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١٥٩ / ٣ (مرجع سابقان).

وهذا عام كل التصرفات، ومن بينها الوقف، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة، وقيل: إن الوقف مستثنى من هذا العموم، فهو يصح من أحدهما دون إذن الآخر لخصوصية الوقف المُشَبِّه للعِتق من حيث إن كلاً منها قرية، ولكن الصحيح أنه لا يصح.

قال البهوي^(١): «ووقف المبيع زمن الخيار كبيع، فلا ينفذ من أحدهما إلا بإذنه الآخر»^(٢).

وقال ابن قدامة^(٣): «وذكر أصحابنا في صحة تصرف المشتري بالوقف وجهاً آخر؛ لأن تصرفه يُبطل حق الشُفعة فأشبَه العِتق، وال الصحيح أنه لا يصح شيء من هذه التصرفات؛ لأن المبيع يتعلق به حق البائع تعلقاً يمنع جواز التصرف، فمنع صحته كالرهن، ويفارق الوقف العِتق؛ لأن العِتق مبني على السُرَايَة والتَغْلِيب، بخلاف الوقف، ولنا على إبطال تصرف البائع: أنه تصرف في ملك غيره بغير ولاية شرعية ولا نية، فلم يصح كما بعد الخيار»^(٤).

وقال الزركشي^(٥): «ويسْتَثنى العِتق، وفي إلحاق الوقف به خلاف الأصح»^(٦).

* * *

(١) البهوي، (تقدمت ترجمته).

(٢) كشاف القناع، البهوي، ٥١٢ / ٢.

(٣) ابن قدامة، (تقدمت ترجمته).

(٤) المغني، ابن قدامة، ٥ / ٣١٨ - ٣٢٤ (مرجع سابق).

(٥) الزركشي، (تقدمت ترجمته).

(٦) شرح الزركشي على مختصر الخرقى، ٣٩٥ / ٣ (مرجع سابق).

* المطلب الثالث - الترجيع :

يظهر أن المذهب القائل بصحة تصرف من له الخيار في المبيع - بيعاً أو وقفاً أو غير ذلك من التصرفات - هو المذهب الذي يراعي مقصود الخيار الذي شُرِعَ من أجله، فعندما يشترط البائع الخيار فالمبيع على ملكه، ولو كان قد خرج عن ملكه لما كان له حق الإمضاء أو الرفض فيما بعد، وكذلك حينما يشترط المشتري الخيار لنفسه فهو يعني رضا البائع وتوقف البيع على رضا المشتري، فإذا تصرف المشتري في المبيع تصرفاً فيه نقل للملكية، دلَّ ذلك على أنه قد أسقط خياره قبل البيع، فيصبح تصرفه لذلك، بخلاف من يتصرف في المبيع بيع أو وقف وليس له الخيار، حيث لا يصح تصرفه لتعلق حق الطرف الآخر - صاحب الخيار - بالمبيع، وعليه يُرجح هذا المذهب والله أعلم.

ونشير إلى أن ما سبق من الحديث عن الوقف حال الخيار في هذا المبحث مصدره خلاف الفقهاء فيمن يكون له حق التصرف في المبيع الذي اشترط فيه أحد الطرفين أو كلاهما الخيار لنفسه.

أما إذا كان الخيار في صيغة الوقف: لأن يشترط الواقف الخيار لنفسه فيما يملكه، إن شاء أمضى الوقف وإن شاء تراجع عن وقفه، فقد ذهب محمد بن الحنفية إلى بطلان هذا الوقف؛ لأن الوقف يعتمد على تمام الرضا، فإذا اشترط الواقف الخيار فلا يكون عنده راضٍ، وهذا مبطل للوقف قياساً على الإكراه على الوقف، بجامع أن كلاً منها لا يتواافق فيه رضا الواقف.

أما أبو يوسف: فقد أجازه؛ لأن الوقف عنده لازم، لكن يحتمل الفسخ بعض الأسباب؛ ولذا فيجوز اشتراط الخيار، وأما السمني فقد أجاز الوقف وأبطل

الشرط ، فالوقف صحيح عنده لكن شرط الخيار باطل^(١) .
 والكلام عن بقية مذاهب الفقهاء والمناقشة والترجيح في هذه المسألة ليس هنا محله ، إنما يندرج تحت الحديث عن شروط صيغة الوقف لا عن الموقف ؛ لأن الكل هنا في هذه الصيغة متتفقون على أن ملكية الموقف للواقف دون غيره ، وإنما الخلاف هو في هذه الصيغة ، هل يصح بها الوقف أم يبطل ، أم يصح الوقف ويبطل الشرط ؟ .

* * *

(١) يُنظر : المبسوط ، السرخسي ، ٤٢ / ١٢ (مرجع سابق) .

المبحث الثاني

وقف المستأجر

حين يملك الواقع عين الشيء الموقوف ومنفعته، فلا خلاف في جواز تصرفه في وقف ذلك الشيء، أما لو ملك العين دون المنفعة أو المنفعة دون العين، فهل يصح الوقف منه؟ كما في حالة وقف المستأجر؟ وتعني بالمستأجر: العقار أو غيره الموجود في يد مستأجر لقاء أجرة يدفعها إلى المؤجر لمدة معلومة.

وهنا لا بد أن ندرك أن ملكية العقار أو غيره ما زالت موجودة للمؤجر على عين الشيء المستأجر وذاته، وأما ملكية المنفعة فهي للمستأجر، فللمؤجر ملكية العين وللمستأجر ملكية المنفعة، فماذا لو أراد أحدهما وقف ما يملكه، هل يصح ذلك أم يحتاج إلى إذن الثاني منهم؟ إليك مذاهب الفقهاء:

* المطلب الأول - وقف المستأجر من قبل المؤجر:

ذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى صحة وقف المؤجر للعين المستأجرة، فلا يُشترط لصحة الوقف عندهم (عدم تعلق حق الغير به)، فلو وقف ما في إجارة الغير صح ذلك، ولا تبطل الإجارة، فإذا انتهت مدة الإجارة أو مات أحد المتعاقدين (المؤجر أو المستأجر)، صرفت العين إلى جهات الوقف ومصالحه^(١).

(١) ينظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢٠٥ / ٥، أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

- نهاية المحتاج، الرملي، ٣٥٨ / ٥، الوسيط، الغزالى، ٢١٦ / ٥.

- الكافي، ٢٠٤ / ٣ (مرجع سابق).

جاء في «البحر الرائق»: «لا يشترط لصحته (الوقف) عدم تعلق حق الغير به، فلو وقف ما في إجارة الغير صحيح ولا تبطل الإجارة»^(١).

وقال الرَّمْلِي^(٢): «الموصى بعيته مدةً والمأجور وإن طالت مدتها، فإنه صحيح، وإن لم تكن له منفعة حالاً كالمغصوب»^(٣).

وقال ابن قدامة^(٤): «المؤجر فيصح وقفه من مالكه...»^(٥).

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على صحة وقف المؤجر للعين المستأجرة بما يلي:

- ١ - عدم اشتراط سلامه الموقوف من حق الغير لصحة الوقف^(٦).
- ٢ - الشيء المؤجر مملوك بشرائطه للمؤجر، وليس فيه من نقص سوى العجز عن صرف منفعته إلى جهة الوقف في الحال، وذلك لا يمنع صحة الوقف^(٧)، وقد رأينا سابقاً صحة وقف الحيوان الصغير وإن كان لا ينفع به في الحال، وإنما له منفعة تُرجى منه في المستقبل^(٨).

(١) البحر الرائق، ابن نجم، ٢٠٥ / ٥ (مرجع سابق).

(٢) الرَّمْلِي، من الشافعية (تقدمت ترجمته).

(٣) نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٣٥٨ / ٥.

(٤) ابن قدامة، من الحنابلة (تقدمت ترجمته).

(٥) الكافي، ابن قدامة، ٢٠٤ / ٣.

(٦) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢٠٥ / ٥ (مرجع سابق).

(٧) يُنظر: الوسيط، الغزالى، ٣١٦ / ٥ (مرجع سابق).

(٨) يُنظر: حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٤، روضة الطالبين، النوى، ٥ / ٣١٤ - ٣١٥.

٣ - القياس على وقف المال المغصوب وهو في يد غاصبه من قبل صاحب المال، وهو صحيح، فكذلك المستأجر في يد المستأجر من باب أولى^(١).

٤ - استحقاق المنفعة للمستأجر لا يمنع من صحة وقف مالك العين المستأجرة لتلك العين^(٢)؛ لأنها باقية على ملكه.

وبناءً على ذلك قال الشافعية والحنابلة:

لو وقف المؤجر ما هو في ملكه مسجداً، فعند ذلك يُمنع المستأجر من استخدام هذا العقار استخداماً ينافي حرمة المسجد، كإلقاء التجassات والقادورات فيه، أو اتخاذ إسطبلأً للحيوانات.

وفي الوقت ذاته يُمنع الواقف وغيره من الصلاة والاعتكاف فيه إلا بإذن المستأجر، ويأخذ حكم المسجد فيحرم المكث فيه للجنب والحائض، ويُكره نشد الضالة فيه، ويصح فيه الاعتكاف والاقتداء مع التباعد، ولكن هذا التصرف من قبل المؤجر - وَقْعَةُ الْعَقَارِ - يجعل للمستأجر الخيار، إما إن يبقى مستأجرًا إلى انتهاء المدة، أو يتراضى مع المؤجر على فسخ الإجارة قبل انتهاء مدتها^(٣).

= حاشية الشرواني والعبادي على التحفة، ٨/٦٩ ، الفواكه العديدة، المتقرر، ١/٤٣٩.

شرائع الإسلام، الهنلي، ٢/١٦٦ ، اللمعة الدمشقية، العاملي، ٣/١٧٥.

البحر الزخار، المرتضى، ٥/١٥٠ ، التاج المذهب، الصناعي، ٣/٢٨٣ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: الوسيط، الغزالى، ٥/٣١٦ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الكافي، ابن قدامة، ٣/٢٠٤ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: فتوحات الوهاب (حاشية الجمل)، العجيلي، ٣/٥٧٦.

- حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، ٣/٢٧٦.

- الكافي، ٣/٢٠٤ (مراجع سابقة).

وذهب المالكية إلى عدم صحة وقف المؤجر للعين المستأجرة، إلا إذا قصد الواقف وقفها بعد الانتهاء من الإجارة، فيصبح عند ذلك الوقف؛ إذ لا يُشترط عندهم التنجيز، فيصبح الوقف ولو كان مضافاً إلى المستقبل^(١).

أي: إنه يشترط عندهم عدم تعلق حق الغير في الموقوف، أي: أن يكون الموقوف مملوكاً لصاحبه ملكاً تماماً لا مستأجرأ.

واستدلوا على المنع: بأن منفعة المستأجر مستحقة للمستأجر، فإذا وقفها المؤجر لا يمكن الانتفاع بها، ووقف ما لا يُنتفع به لا يصح^(٢).

قال القرافي^(٣): «ويمنع وقف الدار المستأجرة؛ لاستحقاق منافعها للإجارة، فكانه وقف ما لا يُنتفع به، ووقف مالاً يُنتفع به لا يصح»^(٤).

أما دليлем على صحة وقف المستأجر من قبل المؤجر إذا كان قاصداً وقفها بعد انتهاء مدة الإجارة: فهو أن الإجارة لها أمد محدد تنتهي بعده، أما الوقف فهو مؤيد، فيمكن أن يصح الوقف بعد انتهاء أمد الإجارة؛ لسلامته عن المعارض وهو حق المستأجر.

قال الحطاب^(٥): «وفي نقله الحكم بإبطاله نظر؛ لأن الحبس إعطاء منفعة دائماً، وأمد الإجارة خاص، والزائد عليه يتعلق به الحبس لسلامته من

(١) يُنظر: شرح منح الجليل، علیش، ٨/١١١، جامع الأمهات، ابن الحاجب، ص ٤٤٨ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: مواهب الجليل، الحطاب، ٧/٦٢٩ (مرجعان سابقان).

(٣) القرافي، من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٤) الذخيرة، القرافي، ٦/٣١٥ (مرجع سابق).

(٥) الحطاب، من المالكية (تقدمت ترجمته).

المعارض»^(١)، ثم قال: «الظاهر قول ابن عرفة^(٢) بصححة الحبس فتأمله. والله أعلم»^(٣). ويُفهم من هذا أنه لا يصح للمؤجر وقف العين المستأجرة؛ لتعلق حق المستأجر بها إلا إذا وقفها قاصداً وقفها بعد انتهاء مدة الإجارة، فالوقف صحيح؛ لأن المالكية لا يشترطون التنجيز في الوقف^(٤)، وبهذا تكون العين المستأجرة وقفاً لكن بعد انتهاء مدة الإجارة، بخلاف مذهب الجمهور حيث قالوا: إنها تصبح وقفاً قبل انتهاء مدة الإجارة، ولكن لا تُصرف في وجوه الوقف ومصالحه إلا بعد انتهاء مدة الإجارة^(٥).

* * *

* المطلب الثاني - وقف المستأجر من قبل المستأجر:

- ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والحنابلة إلى عدم صحة وقف المستأجر للعين المستأجرة؛ لأنه يشترط عندهم التأييد، والمستأجر لا يملك وقف العين المستأجرة على التأييد^(٦).

(١) مواهب الجليل، الخطاب، ٦٢٩ / ٧ (مرجع سابق).

(٢) ابن عرفة، الدسوقي، من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٣) مواهب الجليل، الخطاب، ٦٢٩ / ٧ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ١٨٧ / ٨، الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ٥١، ١٦٣ - ١٦٢، رؤية اجتهدية في المسائل الفقهية المعاصرة للوقف، د. الزحيلي، ص ١٧ - ١٨ (مراجعة سابقة).

(٥) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصائص، ٢٨٠ - ٢٩٠ (مراجعة سابق).

(٦) يُنظر: الدر المختار، الحصকفي، ٤٣٧ - ٤٠٠ / ٣، معنى المحتاج، الشرييني، ٢ / ٣٧٧ -

واستدلوا على ذلك بما يلي :

- ١ - المستأجر يتعلّق حقه بمنفعة الشيء المستأجر لا بماليته^(١)؛ ولذا فليس له سلطة على عينه تجيز له وقفه.
- ٢ - الوقف إزالة ملك ، والمستأجر لا ملك له على العين ، فلا يصح وقف ما استأجره^(٢).
- ٣ - مالك المنفعة مؤبداً - كالموصى له بالمنفعة - لا يصح منه وقف رقبة المال ، فكذلك لا يصح من مالك المنفعة مؤقتاً كالمستأجر^(٣).
- ٤ - الرقبة أصل ، والمنفعة فرع عنها ، والفرع يتبع الأصل ، فلا يصح وقف المنفعة دون الرقبة^(٤).

ثم إن الشافعية والحنابلة أجازوا لمن استأجر أرضاً أن يبني فيها مسجداً أو داراً أو يزرع فيها غراساً أو غير ذلك ، ثم يقفها مدة الإجارة ، فإذا انتهت المدة قُلِّعت وأُزيلت^(٥) الدار أو الغراس.

= كشاف القناع ، البهوتى ، ٤ / ٣٧١ ، الفقه الإسلامي وأدله ، د. الزحيلي ، ١٠ / ٧٦٥١ ، الوصايا والوقف ، د. الزحيلي ، ص ١٦٣ ، رؤية اجتهادية ، د. الزحيلي ، ص ٥١ ، الأموال التي يصح وقفها ، د. الزحيلي ، ص ١٧ - ١٨ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: الإسعاف ، الطرابلسي ، ص ٢٥ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الإنقاذ ، الشربيني ، ٣ / ٢٠٥ ، الوسيط ، الغزالى ، ٤ / ٢٤٠.

- حاشية إعانة الطالبين ، الدمياطي ، ٣ / ٢٧٤ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: روضة الطالبين ، التووي ، ٥ / ٣١٥ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: معنى المحتاج ، الشربيني ، ٢ / ٣٧٨ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: نهاية المحتاج ، الرئيلى ، ٥ / ٣٥٨ - ٣٦٠ ، الوسيط ، الغزالى ، ٥ / ٣١٦.

قال الرَّمْلِيُّ^(١): «ولو وقف بناء أو غراساً في أرض مستأجرة إجارة صحيحة أو فاسدة أو مستعارة مثلاً، فالأصح جوازه؛ لأنَّ مملوكاً يُنفع به في الجملة مع بقاء عينه، والثاني: المنع؛ إذ لمالك الأرض قلعهما، فلا يدوم الانتفاع بهما، قلنا: يكفي دوامه إلى القلع بعد مدة الإجارة»^(٢).

وجاء في «الفتاوی الكبیری»: «يجوز أن يقف البناء الذي بناه في الأرض المستأجرة، سواء وقفه مسجداً أو غير مسجد، ولا يُسقط ذلك حق أهل الأرض، فإنه متى انقضت مدة الإجارة وانهدم البناء زال حكم الوقف، سواء كان مسجداً أو غير مسجد، وأخذوا أرضهم فانتفعوا بها، وما دام البناء قائماً فعليه أجرة المثل، ولو وقف على ربيع أو دار مسجداً، ثم انهدمت الدار أو الرَّبْعُ (الربع المكان أو الموضع الذي ينزل فيه في الربع)، فإن وقف العلو لا يسقط حق امتلاك السفل، كذلك وقف البناء لا يُسقط حق ملاك الأرض»^(٣).

فإذا انتهت مدة الإجارة وكان قد وقف البناء مسجداً أو غيره، فإن حكم الوقف يزول وتعود الأرض لأصحابها، ويُقلع الغراس ويرُد البناء، فإن بقي بعد القلع متَّفعاً به فهو وقف كما كان، وإن لم يبقَ، هل يصير ملكاً للموقوف عليه أم يرجع للواقف؟.

فيه وجهان: أصحهما الأول، وهذا إن لم يمكن شراء ما يوقف من جنسه بشمنه، أما إن أمكن ذلك فالصحيح شراء عقار أو جزء من عقار أو من جنسه ما يوقف

= - حاشيتا الشرواني والعبادي على التحفة، ٦٨ / ٨ ، الفتاوی الكبیری، ابن تیمیة، ٤ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، الفواكه العديدة، المنقول، ١ / ٤٢٥ - ٤٢٦ (مراجعة سابقة).

(١) الرَّمْلِيُّ، من الشافعية (تقدمت ترجمته).

(٢) نهاية المحتاج، الرَّمْلِيُّ، ٥ / ٣٦٠ (مراجعة سابق).

(٣) الفتاوی الكبیری، ابن تیمیة، ٤ / ٢٣٦ - ٢٣٧ (مراجعة سابق).

مكانه، وهناك حالة تجعل الخلاف يرتفع ويصبح الوقف دون خلاف، وهي: ما لو وقف صاحب الأرض أرضه وصاحب البناء أو الغراس ذلك، فيكون الكل وقفاً^(١).

- وقال المالكية: يصح للمستأجر الذي ملك منفعة الشيء بأجرة لمدة معينة أن يوقفه خلال هذه المدة، فمن استأجر داراً مدة، فله وقف منفعتها؛ لأنها من جملة ما يملكه لقاء دفع الأجرة، ولا يمنع من صحة الوقف أن يكون الوقف محدوداً بمدة معينة؛ لأنهم لا يشترطون التأييد في الوقف.

وعليه: إذا استأجر أرضاً عشر سنين ليصيرها وقفاً مسجداً في تلك المدة، صح ذلك؛ لأنه لا يشترط أن يكون الواقف مالكاً للرقبة، بل يكفي ملك ما هو أعم من ذلك كالمنفعة، وعليه فيصح أيضاً أن يستأجر أرضاً موقوفة، ويوقف منفعتها على مستحق آخر غير الأول في تلك المدة، فمتنى انقضت المدة عادت الأرض لمالكها^(٢).

- قال الدسوقي^(٣): «ومن استأجر داراً محبيساً مدة فله تحبس منفعتها، أي: فمنفعتها من جملة الم المملوك بأجرة، ومن جملة الم المملوك بأجرة منفعة الخلو^(٤)»،

(١) يُنظر: الوسيط، الغزالى، ٣١٦ / ٥، نهاية المحتاج، الرَّملى، ٣٥٨ / ٥ - ٣٦٠.

- تحفة المحتاج، الهيثمي، ٧١ / ٨ - ٧٣، حاشيتنا الشروانى والعبادى على التحفة، ٦٨ / ٨.

- الفتوى الكبرى، ابن تيمية، ٤ / ٢٣٦ - ٢٣٧ (مراجعة سابقة).

(٢) يُنظر: شرح منح الجليل، علیش، ١١١ / ٨، الشرح الصغير، الدردير، ٤ / ١٠.

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١١٩، مواهب الجليل، الخطاب، ٧ / ٦٢٩.

- بلغة السالك، الصاوي، ٤ / ١٠، جواهر الإكيليل، الأزهري، ٢ / ٢٠٥ (مراجعة سابقة).

(٣) الدسوقي، من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٤) الخلو: عُرِفَ بعدة تعاريف نذكر بعضها:

= «هو أن يجعل الواقف أو المثولى أو المالك على الحائز قدرًا معيناً يؤخذ من الساكن ويعطيه به تمسكاً شرعاً، فلا يملك صاحب الحائز بعد ذلك إخراج الساكن الذي ثبت له الخلُوء، ولا إجارتها لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم، فيُنْتَي بجواز ذلك قياساً على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرُون».

«أو هو ما يبنيه المستأجر في حائز الوقف ولا يحسبه على الوقف، فيقوم المستأجر بجميع لوازمه من عمارة وترميم، ولذلك فإنه يدفع أجرة قليلة لقاء ما دفعه المستأجر وما يصرفة في المستقبل» (رد المحhtar، ابن عابدين، ٩ / ٣٠ - ٣١) (مرجع سابق).

«يُطلق على استحقاق المستأجر وضع يده على الحائز في مقابلة الدرارهم التي دفعها للمالك أو الواقف أو المثولى على تلك الدرارم... ويثبت لصاحب حق القرار بشرط أن يدفع أجر المثل، فلا يُنزع منه ويُؤجر لغيره، وإن أخرج فله طلب خلوه الذي دفعه، ويثبت له أيضاً حق الفراغ عنه لمن أحب... والخلو لا يعطي صاحبه حق القرار مطلقاً، بل ما دام لم يُدفع له المبلغ الذي دفعه». «والفرق بينه وبين الإجارة: أنه يعطي صاحبه القرار ما لم يُدفع له المبلغ، بخلاف المستأجر فله القرار ما دام يدفع الأجرة في المدة المحددة».

(الوقف، عشوب، ص ١٤) (مرجع سابق).

«حق يثبت للمستأجر لقاء ما دفعه من أجرة معجلة، فيتحقق له أن يأخذ مالاً مقابل تنازله عن اختصاصه بمنفعة العقار المأجور لشخص آخر يحل محله إذا كانت مدة الإجارة باقية، وإلا كان غصباً حراماً إذا كانت المدة منتهية» (الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ٣٨٢٤ - ٣٨٢٥).

«المنفعة التي يملكتها المستأجر لعقار الوقف مقابل مال يدفعه إلى الناظر لعمير الوقف إذا لم يوجد ما يعمره، على أن يكون له جزء من منفعة الوقف معلوم بالنسبة كنصف أو ثلث، وعرفه الزرقاني بتعريف أعم فقال، هو اسم لما يملكه دافع الدرارهم من المنفعة التي دفع في مقابلتها الدرارهم، وأطلق الخلو على حق مستأجر الأرض الأميرية في التمسك بها إن كان له فيها أثر من غراس أو بناء، على أن يؤدي ما عليها من الحقوق لبيت المال» (الموسوعة الفقهية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ٢، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م).

(الموسوعة الفقهية، ١٩ / ٢٧٦ - ٢٧٧).

فيجوز وقفها^(١).

وقال الحطاب^(٢): «الوقف لا يشترط فيه التأييد... إذا اكتفى أرضاً عشر سنين ليصيرها حبساً مسجداً في تلك المدة... قلت: هذه الصورة ذكروها في الحبس، وقالوا: لا يشترط كون المحبس مالك الرقبة، بل ما هو أعم كالمنفعة، وإلى ذلك أشار خليل بقوله: (وإن بأجرة)^(٣).

وجاء في «الشرح الصغير»: «شمل قوله: (وإن بأجرة) ما إذا استأجر داراً مملوكة أو أرضاً مدة معلومة، وأوقف منفعتها ولو مسجداً في تلك المدة، وما إذا استأجر وقفاً وأوقفت منفعته على مستحق آخر غير الأول في تلك المدة»^(٤).

وقد وافق المالكية الشافعية والحنابلة في جواز وقف البناء على الأرض المستأجرة، فإذا انقضت مدة الإجارة وقلعت الأشجار أو أزيل البناء عاد للذي بناء، أي: للواقف.

جاء في «جواهر الإكليل»: «في المدونة لا بأس أن يكري أرضه على أن تُتَّخذ مسجداً عشر سنين، فإذا انقضت كان النقض للذي بناء»^(٥).

* * *

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١١٩ / ٤ (مرجع سابق).

(٢) الحطاب، من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٣) مواهب الجليل، الحطاب، ٦٢٩ / ٧ (مرجع سابق).

(٤) الشرح الصغير، الدردير، ١٠ / ٤ (مرجع سابق).

(٥) جواهر الإكليل، الأزهري، ٢ / ٢٠٥ (مرجع سابق).

* المطلب الثالث - المناقشة والترجح :

الخلاصة في وقف المستأجر أن من يحق له وقف العين هو المؤجر عند جمهور الفقهاء، ولا يحق ذلك للمستأجر، بخلاف المالكية الذين أجازوا وقف منفعة المستأجر للمستأجر لا للمؤجر، ثم إن الشافعية والحنابلة وافقوا المالكية في تجويز بناء مسجد أو دار أو غرس أشجار من قبل من استأجر أرضاً ووقف ذلك المسجد أو تلك الدار أو الغراس خلال مدة الإجارة، فإذا انتهت المدة قُلِّعَ الغراس، وأُزيلَ البناء^(١).

وعدة الجمهور في إجازة وقف العين المستأجرة للمؤجر هي ملكية الشيء المستأجر للمؤجر ملكية تامة، واستحقاق المنفعة للمستأجر لا يؤثر على هذه الملكية، قياساً على المال المغصوب، حيث يبقى على ملك صاحبه دون الغاصب. وأما تعليل المالكية للمنع فهو : تعلق حق المستأجر باستيفاء منفعة المأجور، وهذا التعليق يجعل المستأجر غير متفع به لو وقفه المؤجر؛ ولذا فلا يصح الوقف. ولكن المالكية في حقيقة الأمر أجازوا - كما رأينا - وقف المأجور من قبل المؤجر إذا كان قاصداً وقفه بعد الانتهاء من الإجارة، وهم بذلك يتلقون مع الجمهور، ويبقى الفارق بينهم هو وقوع الوقف منجزاً في الحال عند الجمهور،

(١) هذا أيضاً ما استخلصه الدكتور وهبة الزحيلي من مذاهب الفقهاء في هذه المسألة، فقال، «والخلاصة: يصح عند الجمهور للمؤجر وقف العين المؤجرة، ولا يصح وقفها عند المالكية، ويصح عند المالكية للمستأجر وقف منفعة المأجور، ولا يصح وقفها عند الجمهور» (الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٦) وينظر: رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٥١.

والأموال التي يصح وقفها، د. الزحيلي، ص ١٧ - ١٨ .

والفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ١٠ / ٧٦١٦ (مراجعة سابقة).

ووقعه غير منجَّز عند المالكية، وهو الذين لا يشترطون التجيز، لكن الكل متفقون على أن الوقف لا يصرف في مصالحة وجوهه إلا بعد انتهاء مدة الإجارة حفاظاً على حق المستأجر؛ ولذا فإن الخلاف يصبح غير ذي أثر فعلي، ويكون الرأي الراجح هو صحة وقف المستأجر من قبل المؤجر.

وأما وقف العين المستأجرة من قبل المستأجر، فقد استدل الجمهور على منعه بعدم ملكية المستأجر لرقبة المال، وأن ما يملكه من المنفعة لا يجيز له وقف العين؛ لأنها فرع من الرقبة، والفرع يتبع الأصل.

أما المالكية فاستدلوا على الجواز بأن المنفعة مملوكة للمستأجر بما دفعه من
أجرة؛ ولذا يصح منه تملكها، ولا يمنع من ذلك عدم ملكيته للرقبة، فهو لن يقفها
مؤبدة بل مؤقتة مدة إجارته.

وهذا يعود في الأصل إلى عدم اشتراط المالكية للتأييد في الوقف^(١) - وهو ما سبق بيانه في الفصل الثاني - بخلاف الجمهور الذين اشترطوا ذلك.

ونرى هنا أن المستأجر لا تمتد يده إلى عين المال ورقبه، فهو لا يتصرف في ملكية العين التي ليست له، وإنما يتصرف فيما يملكه من منفعة، وهو بذلك لا يعتدي على عين المال بإزالة ملكيته عن مالكه، فينبغي أن يجوز ذلك قياساً على ما لو أجر المستأجر ما قد استأجره من آخر، وهو ما أجازه الفقهاء^(٢).

(١) يُنظر: الشرح الصغير، الدردير، ١٠ / ٤.

^{١٠} بلغة السالك، الصاوي، ٤ / ١٠ (مِنْ جُهَانِ سَايْقَانَ).

(٢) يُنظر: رد المحتار، ابن عايدين، ١٩/٥ و٥٥.

تبين الحقائق، الزيلاعي، ١١٣ / ٥ (مراجعان سابقان).

قال الدكتور وهبة الزحيلي: «وبما أن المستأجر ملك المتفعة فله أن يتتفع بها بنفسه أو =

بل ينبغي أن يكون أولى بالجواز؛ لأنه في هذه الحالة يأخذ الأجرة على ذلك، وهي معاوضة، والقاعدة الفقهية تجعل التبرع أولى بالتساهل في الشروط من المعاوضة: «يُغترف في القرية ما لا يُغترف في المعاوضة»^(١).

ولذا فإن الراجح في المسألة - والله أعلم - جواز وقف العين المستأجرة من قبل المؤجر، وجواز وقف منفعة العين المستأجرة من قبل المستأجر.

وهذا ما ذهب إليه القانون المصري (٤٨ لعام ١٩٤٦م)، حيث نص في المادة (٣١) على ما يلي: «يجوز استغلال الدار الموقوفة للسكنى، وتجوز السكنى في الدار الموقوفة للاستغلال ما لم تقرر المحكمة غير ذلك إذا رُفعَ الأمر إليها»^(٢).

* * *

= بغيره بواسطة الإجارة أو الإعارة». (الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٣٨٤٢ / ٥) (مرجع سابق).

(١) حاشية الشرواني على التحفة، ٨ / ٦٧ (مرجع سابق).

(٢) نظام الوقف في تشريعاته المتعددة، د. بهنسي، ٤ / ١٥ (مرجع سابق).

المبحث الثالث

وقف أراضي الحوز

قبل التعرف على وقف أراضي الحوز لا بد من بيان المقصود بأراضي الحوز
أولاً:

أراضي الحوز لغة: الحوز: الجمع، وكل من ضم شيئاً إلى نفسه فقد حازه^(١).

أراضي الحوز اصطلاحاً: عُرِفت بعدة تعاريف متقاربة، منها:

١ - أراضي الحوز: «هي ما حازها السلطان عند عجز أصحابها عن زراعتها
وأداء مؤنتها بدفعهم إليها لتكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج، ورقبة الأرض
على ملك أربابها»^(٢).

٢ - أرض الحوز: «أرض عجز صاحبها عن زراعتها وأداء خراجها، فدفعها
إلى الإمام لتكون منافعها جبراً للخارج»^(٣).

٣ - الحوز: «هو شيء قد حازه السلطان وأدخل فيه مزارعين يعمرونه»^(٤).

٤ - أراضي الحوز: «هي الأراضي التي لم يدفع أصحابها ما عليها، فاستولى
عليها بيت المال واستغلها مدة استوفى منها من غلتها ما عليها من خراج»^(٥).

(١) يُنظر: مختار الصحاح، الرازي مادة (ح وز)، ص ١٦٢ (مرجع سابق).

(٢) الإسعاف، الطرايلسي، ص ٢٤ - ٢٥ (مرجع سابق).

(٣) البحر الرائق، ابن نجم، ٢٠٣ / ٥ (مرجع سابق).

(٤) أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٣٥ (مرجع سابق).

(٥) محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢٢ (مرجع سابق).

٥ - أراضي الحوز: «هي الأراضي التي عجز أصحابها عن زراعتها ودفع الخراج المقرر عليها، فدفعوها للإمام لتكون منافعها في مقابل ما عليها من المؤن مع بقاء عينها لهم»^(١).

٦ - أراضي الحوز: «هي أرض مملوكة لبعض الأفراد، ولكنهم عجزوا عن استغلالها، فوضعت الحكومة يدها عليها ل تستغلها وتستوفى منها ضرائبها»^(٢).
ونلاحظ أن كل التعريف تدور حول نقاط أساسية هي :

١ - أراضي الحوز أراضٍ لا تزال على ملك أصحابها؛ ولذا فإن لها مالكين معروفين وربما يكونوا مزارعين فيها.

٢ - الحكومة أو السلطان وضع يده على تلك الأرض نتيجة عجز أصحابها عن دفع ما عليهم للدولة أو للسلطان من خراج أو مؤونة أو ضريبة أو غير ذلك.

٣ - اليد التي وضعَتْ على الأرض تريد استيفاء منافعها وغلَّتها لقاء ما عليها من ضريبة أو مؤونة ثم إرجاعها لأصحابها.

٤ - قد يكون هناك أشخاص يعينهم السلطان يديرون هذه الأرض غير أصحابها الأصليين.

* وقف أراضي الحوز :

إما إن يكون واقفها هو السلطان ومن في مقامه (الحكومة)، وإما أن يكون

(١) الوقف، عشوب، ص ١٨ (مرجع سابق).

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ١٦٧ / ٨

- الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٥ .

- الأموال التي يصح وقفها، د. الزحيلي، ص ١٧ (مراجعة سابقة).

وأقووها هم الذين يديرون الأرض نيابةً عن أهلها، وإنما أن يكونوا أصحابها وأربابها الأصليين (المالكين).

فإن وقفها السلطان أو من في حكمه (الحكومة أو الدولة):

فمن خلال ما مر من التعريف كلها لا حظنا أن السلطان أو الحكومة لم تنتقل لهم ملكية الأرض، وبناءً على اشتراط ملكية الموقوف للواقف، فإنه لا يصح للإمام أو من في حكمه كالدولة أو الحكومة وقف أراضي الحوز؛ لأنهم ليسوا بمالكين لها^(١)؛ حيث إن يدولي الأمر ليست يد المالك شخصي، وهي (الأرض) ليست من أراضي بيت المال التي يديرهاولي الأمر بصفة دائمة، إنما هي أراضي يديرها بالنيابة عن أهلها، وإذا كان ما يوجد لبيت المال من أراض لا يجوز لولي الأمر أن يقفه، بل يجوز أن يخصص منفعته لبعض مصارف الدولة، فمن باب أولى أنه لا يجوز وقف هذه الأراضي التي يديرها نيابة عن أهلها لِيَسْتُوفِيَ ما عليها من مؤونة أو خراج من غلتها^(٢).

وإن وقفها من أدخله السلطان (أو الحكومة) فيها لإدارتها وعمارتها نيابة عن أهلها: فلا يصح وقفه لها أيضاً؛ لأنه ليس مالكاً لها، وإنما هي باقية على ملك أصحابها، أما هو فمزارع فيها أو عامل، وللسلطان (أو الحكومة) أن يُخرجه منها متى شاء^(٣).

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥، الإسعاف، الطرايلسي، ص ٢٤ - ٢٥ ، الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٥ .

- الوقف، عشوب، ص ١٨ ، الأموال التي يصح وقفها، د. الزحيلي، ص ١٧ (مراجعة سابقة).

(٢) يُنظر: محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢٢ - ١٢٣ (مراجعة سابقة).

(٣) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٣٥ ، الإسعاف، الطرايلسي، ص ٢٤ - ٢٥ . =

إما إن وقفها مالكوها وأصحابها الحقيقيون: فيقاد الفقهاء يجمعون على صحة هذا الوقف؛ ولعل ذلك لأنهم مالكون^(١).

لكن يلاحظ أن هذه الأراضي لا تُعد ملكاً لأصحابها من كل الوجوه؛ ولذلك فإن الدولة لم تُجز وقفها من قبل أصحابها حتى عهد الدولة الفاطمية، ثم أُجيز بعد ذلك وقفها، وهذا ما يُحمل عليه القول بالمنع في بعض الكتب حتى لمالكها^(٢).

قال ابن نجيم^(٣): «زاد في التخارخانية: ولا لمالكها وقفها»^(٤).

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا النوع من الأراضي لم يعد موجوداً اليوم، حيث لا يؤخذ الخراج، ولكن يمكن أن نتصوره في وقتنا الحاضر مما ذكره الأستاذ الدكتور وہبة الزھیلی^(٥) في تعريفه للأراضي الحوز، عندما لم يشترط أن تكون تلك الأرضي مصدرة بسبب عجز أصحابها عن دفع الخراج فقط، بل يمكن أن تكون بسبب عجز أصحابها عن دفع الضرائب المفروضة عليهم تجاه الحكومة^(٦)، وهذا

= - الأموال التي يصح وقفها، د. الزھیلی، ص ١٧، الوقف، عشوب، ص ١٨ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢٢ - ١٢٣.

- الوقف، عشوب، ص ١٨ (مرجع سابقان).

(٢) يُنظر: محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢٢ - ١٢٣ (مراجع سابق).

(٣) ابن نجيم الحنفي، (تقدمت ترجمته).

(٤) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢٠٣ (مراجع سابق).

(٥) د. وہبة الزھیلی، من علماء دمشق المعاصرين (تقدمت ترجمته).

(٦) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزھیلی، ٨ / ١٦٧.

- الوصايا والوقف، د. الزھیلی، ص ١٤٥.

أمر يمكن تصوره في وقتنا الحاضر، حيث تؤخذ الضرائب من قبل الحكومات بخلاف الخارج.

* * *

المبحث الرابع

وقف الحر نفسه

يمكن للإنسان أن يؤجر نفسه ليقوم بعمل ما لقاء أجر، لكن هل يمكن أن يوقف نفسه ليقوم بعمل أو نوع من العبادات:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يصح للإنسان أن يقف نفسه؛ لأن من شروط صحة الوقف أن يكون الموقوف مملوكاً للواقف، والحر حين يقف نفسه فهو لا يملك رقبته، فرقبة الحر غير مملوكة له ولا لغيره من البشر.

وقياساً على عدم جواز هبة الإنسان نفسه أيضاً، فلا يصح أن يقول: أوقفت نفسي على ولدي أو على الفقراء أو على نوع من أنواع العبادات^(١).

جاء في «شرح منح الجليل»: «صح وقف مملوك لواقفه أو موكله، واحترز به عن وقف الإنسان نفسه على نوع من العبادات»^(٢).

-
- (١) ينظر: منح الجليل، عليش، ١١٠ / ٨، شرح منح الجليل، عليش، ١١٠ / ٨ .
- مواهب الجليل، الخطاب، ٦٢٧ / ٧ ، حاشية الشرواني على التحفة، ٧١ / ٨ .
- روضة الطالبين، النwoي، ١٣٥ / ٥ ، الوسيط، الغزالى، ٢٤٠ / ٤ .
- حاشية إعanaة الطالبين، الدمياطي، ٢٧٤ / ٣ ، الإقناع، الشرييني، ٢٠٥ / ٣ .
- مغنى المحتاج، الشرييني، ٣٧٨ / ٢ ، حاشيتا قليوبى وعميرة على منهاج الطالبين، ١٠٠ / ٣ .
- مطالب أولى النهى، الرحيباني، ٤ / ٢٧٨ (مراجع سابقة).
- (٢) شرح منح الجليل، عليش، ١١٠ / ٨ (مرجع سابق).

وجاء في «معنى المحتاج»: «ولا يصح وقف الحر نفسه؛ لأن رقبته غير مملوكة له، كما لا يهب نفسه»^(١).

وجاء في «مطالب أولي النهى»: «ولا يصح أن يقف الْحُرُّ نفسه، وإن صحت إجارته»^(٢).

وأما ما ذكره بعض الكُتَّاب والمؤرخين من صور^(٣)، توضح خدمة بعض

(١) معنى المحتاج، الشريبي، ٢ / ٣٧٨ (مرجع سابق).

(٢) مطالب أولي النهى، الرحبياني، ٤ / ٢٧٨ (مرجع سابق).

(٣) كان المرضى في المستشفى المنصوري يُعزلون في قاعة يمتهنون فيها آذانهم باستماع القصص يلقاها عليهم الفضاظ، وتتشد الأناشيد تخفيفاً لآلامهم. يُنظر: (الوقف ودوره، منصور، ص ٨٩ - ٨٨) (مرجع سابق).

«كان هناك وقف قديم في مدينة طرابلس (البنان)، يقوم ريعه على توظيف اثنين يمران بالمستشفيات، ويتحدثان بجانب المريض حديثاً خافتًا ليسمعه المريض بما يوحى له بتحسن حالته وأحرمار وجهه وبريق عينيه». (من روائع حضارتنا، السباعي، ص ١٤٥) (مرجع سابق).

«ولعل خير ما يجسد الإحسان في الإنفاق هو تلك الأوقاف المذهلة في مقاصدها، والمدهشة في غايتها، التي لم تغطِّ مناحي الحياة المختلفة فقط، ولم تقتصر على الحاجات الأساسية للإنسان من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وعلاج ودواء، بل تعدّ ذلك إلى وقف مؤنسِي المرضى والغرباء، حيث يجري تكليف أصحاب البراعات الكلامية والأصوات الرئخية بالعزف وقراءة القصائد الشعرية والأناشيد الفكاهية؛ ليقوم كل واحد منهم بذلك ساعةً من الليل لإيناس الغرباء والتخفيف عنهم ليس له من يخفف عنه أو يؤنسه».

(موسوعة الحب في القرآن الكريم، (الذين يحبهم الله)، الدكتور إحسان بعدرانى ونابعة بيلاى، طبعة خاصة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ٣٠ - ٣١).

الناس للمرضى في المستشفيات الوقفية، فلا يوجد دليل على أنهم كانوا قد وقفوا أنفسهم على ذلك، بل إنهم إما متبرعون بذلك، أو يأخذون عليه أجرة من غلة الوقف.

* * *

المبحث الخامس وقف المرهون

اتفق الفقهاء على أن العين المرهونة تظل ملكاً للراهن حتى ولو سلمها للمرتهن؛ ولذا فولاية التصرف في العين المرهونة هي للراهن لا لغيره، لكن بما أن للمرتهن حقاً متعلقاً بالمرهون، فإن تصرف الراهن في العين المرهونة تصرفاً يزيل الملك كالبيع مثلاً يكون متوقفاً على إذن المرتهن^(١).

فماذا عن وقف الراهن للعين المرهونة:

اختلاف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: يصح للراهن وقف العين المرهونة، وقال بذلك الحنفية^(٢)، ووافقوهم المالكية (إذا كان الراهن قاصداً وقفها بعد الخلاص من الرهن؛ لأنهم لا يشترطون التنجيز، أما إن كان يقصد وقفها حال تعلق حق المرتهن بها

(١) يُنظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، ٦ / ٨١ وما بعدها.

- الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، ٣ / ٢٠٥ وما بعدها.

- مغني المحتاج، الشريبي، ٢ / ١٣٠، المغني، ابن قدامة، ٤ / ٣٦٢.

- الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٦ / ٤٣٠٨ وما بعدها (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢٠٥، تقييح الفتاوي الحامدية، ابن عابدين، ١ / ١١٢.

- أحكام الأوقاف، الخصّاف، ص ٣٧، الإسعاف، الطراibi، ص ٢٥، الوقف، عشوب،

ص ١٩ (مراجع سابقة).

فلا يصح وقفها^(١).

واستدلوا على ذلك: بأن المرهون ما زال على ملك الراهن، وتعلق حق المرتهن به لا يمنع من صحة وقفه، لكن يُنظر: إن وفي الراهن الدين حال الحياة، أو مات وترك ما يوفي به الدين، استقر المرهون على جهة الوقف، وخلص من تعلق حق المرتهن به، أما إن حان وقت سداد الدين ولم يوفِ الراهن الدين، فللمرتهن أن يطالب بإبطال الوقف وبيع المرهون.

ويجب القاضي الراهن على دفع ما عليه إن كان موسراً، أما إن معسراً فيبطل الوقف، وتبع العين المرهونة ليفي ما عليه من الدين، وكذلك الحكم فيما لو مات ولم يوفِ الدين، فإن كان له ما يوفي الدين ظل الموقوف على حاله، وإلا فيباع ويُبطل الوقف^(٢).

وقد سبق مثل هذا الكلام في وقف المستأجر، حيث رأينا: أن الحنفية يجيزون للمؤجر وقف العين المستأجرة؛ لأنهم لا يشترطون لصحة الوقف: عدم حق الغير بالموقف^(٣)، وكذلك المالكية؛ فإنهم يجيزون ذلك للمؤجر إذا كان قاصداً وقف العين المستأجرة بعد الانتهاء من الإجارة؛ لأنهم لا يشترطون التنجيز^(٤)، فالإجارة

(١) يُنظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي، ٤/٧٧، الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٦٣ - ١٦٢.

الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ١٠/٧٦٣٧ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٥/٢٠٥، تبيح الفتاوى الحامدية، ابن عابدين، ١/١١٢.
- الإسعاف، الطراibiسي، ص ٢٥ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٥/٢٠٥ (مراجع سابق).

(٤) يُنظر: شرح منح الجليل، عليش، ٨/١١١ (مراجع سابق).

لها أمد تنتهي بعده، أما الوقف فهو مؤبد، يمكن أن يبدأ بعد انتهاء الإجارة لسلامته من المعارض وهو حق المستأجر^(١).

القول الثاني: لا يصح وقف العين المرهونة: والقائلون بهذا هم المالكية (إذا كان الواقف قاصداً وقفها حال الرهن) والشافعية، والحنابلة، والجعفرية^(٢).

واستدلوا على ذلك: بأن في وقف العين المرهونة إبطال لحق المرهن، وإبطال حقه لا يجوز، فلا يجوز وقف المرهون لأجل ذلك، وقياساً على بيع المرهون حيث لا يصح، فكذلك الوقف لأنه إزالة ملك^(٣).

الرأي الراجح: يظهر في هذه المسألة التشابه مع حالة وقف المستأجر، وترجح الجواز في الحالتين هو الأقرب للصواب - والله أعلم -؛ لأن العين المستأجرة ما زالت على ملك المؤجر، وكذلك العين المرهونة ما زالت على ملك الراهن، وَتَعْلُقُ حق الغير بها لا يمنع من صحة وقفها؛ لأن هذا التعلق له مدة محددة ينتهي بعدها بانتهاء مدة الإجارة أو الرهن، فإذا انتهت تلك المدة عادت العين إلى مالكها

(١) يُنظر: مواهب الجليل، الحطّاب، ٦٢٩ / ٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ٤ / ٧٧، المعني، ابن قدامة، ٧٢٠ / ٧ .

- الكافي، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠، شرح متنى الإرادات، البهوي، ٨ / ١٦٨ .

- كشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٤٤، مطالب أولي النهى، الرحبياني، ٤ / ٢٨٧ .

- فقه الإمام جعفر الصادق، مغنية، ٥ / ٦٥، الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي،

١٠ / ٧٦١٥ .

- الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٥ - ١٤٦ (مراجعة سابقة).

(٣) يُنظر: المعني، ابن قدامة، ٧ / ٦٢٠ ، شرح متنى الإرادات، البهوي، ٨ / ١٦٨ .

- مطالب أولي النهى، الرحبياني، ٤ / ٢٨٧ (مراجعة سابقة).

دون معارض، فيصح الوقف لأجل ذلك.

وإذا أردنا أن لا نبطل حق المستأجر في المفعة، وحق المرتهن في حبس العين المرهونة للاستيفاء منها حال العجز عن أداء الدين من قبل الراهن، فيمكن أن نقول: إن الوقف يظل موقوفاً على انتهاء مدة الإجارة أو على فك الرهن، إلا إذا أذن المستأجر للمؤجر، أو المرتهن للراهن بذلك خلال المدة، فيجوز وينفذ الوقف دون توقف على انتهاء المدة.



المبحث السادس

وقف الإقطاعات

الإقطاع لغةً: مادة (قطع) القطع: إيانة بعض أجزاء الجرم من بعض^(١).
وأصطلاحاً: عُرِفت الإقطاعات بتعريف عديدة، نختار منها التعريف التالية:
عَرَفَها ابن عابدين^(٢): بأنها «ما يُقطِّعُه الإمام: أي: يعطيه من الأراضي ربة
أو منفعةً لمن له حق في بيت المال»^(٣).
وعَرَفَها بعض الفقهاء المعاصرين بتعاريف متقاربة منها:
١ - الإقطاعات: هي «الأراضي التي يدفعها ولـي الأمر لبعض الناس ليزرعواها،
أو ليتتفعوا بها نظير مال يدفعونه، أو لإحيانها على أن يفرض فيها ما يفرض في
مثلها»^(٤).
٢ - الإقطاعات: «هي أرض مملوكة للدولة، أعطتها لبعض المواطنين ليستغلها
ويؤدي الضريبة المفروضة عليها مع بقاء ملكيتها للدولة»^(٥).

(١) لسان العرب، ابن منظور مادة (قطع)، ٨ / ٢٧٦ (مرجع سابق).

(٢) ابن عابدين، (تقدمت ترجمته).

(٣) رد المحتار، ابن عابدين، ٦ / ٤٦٦ (مرجع سابق).

(٤) محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢٣ (مرجع سابق).

(٥) الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ١٠ / ٧٦١٣.

ويُنظر: الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٤.

= والأموال التي يصح وقفها وكيفية صرفها، د. الزحيلي، ص ١٦.

٣ - الإقطاعات: «وهي أراضي بيت المال التي تعطى لمن لهم استحقاق فيه كالعلماء والقضاة؛ لينتفعوا بعنتها جزاءً لهم على أعمالهم، معبقاء رقبتها لبيت المال»^(١).

ويُستخلص من التعريف أن الإقطاعات تقسم إلى قسمين:

القسم الأول: إقطاع استغلال وانتفاع وزراعة، وهذا لا ثبت فيه ملكية المقطوع له للرقبة (العين).

القسم الثاني: إقطاع إحياء موات، وهذا يؤدي إلى الملكية، إذا أحيا المقطوع له ذلك الموات^(٢)؛ تطبيقاً لما قاله عمر بن الخطاب رض^(٣): «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»^(٤)، وهو يوافق معنى حديث رسول الله صل^(٥): «من أحمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها»^(٦).

حكم القسم الأول: أنه ينبغي ألا يصح وقه عند جمهور الفقهاء من الحنفية

= ورؤية اجتهادية في المسائل الفقهية المعاصرة للوقف، د. الزحيلي، ص ٥١ (مراجع سابقة).

(١) الوقف، عشوب، ص ١٨ (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: المغني، ابن قدامة، ١٦٢ / ٨، محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢٣ (مراجع سابقان).

(٣) عمر بن الخطاب، أمير المؤمنين الصحابي الجليل (تقدمت ترجمته).

(٤) صحيح البخاري، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً، (صحيح البخاري، ٨٢٣ / ٢) (مراجع سابق).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة رض، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً، برقم (٢٢١٠) (صحيح البخاري، ٨٢٣ / ٢) (مراجع سابق).

والشافعية والحنابلة، الذين ذهبوا إلى عدم صحة وقف المستأجر للعين المستأجرة^(١)؛ وذلك لأن المقطوع له إقطاع استغلال وانتفاع يشترك مع المستأجر في عدم ملكيته لما يقف ملكية عين، ووجود الملكية للرقة شرط عند الجمهور لجواز الوقف.

أما المالكية الذين أجازوا للمستأجر وقف العين المستأجرة^(٢)، فينبغي أن يجوز عندهم وقف الإقطاعات للمقطوع له إقطاع انتفاع، ولا يمنع من صحة الوقف: عدم ملكيتهم للعين، بل يكفي ملكيتهم للمنفعة، وإن كانت محددة بمندورة؛ لأنهم لا يشترطون التأييد.

وحكم القسم الثاني: يختلف فيه الحكم حسب نوع الشيء المقطوع على التفصيل الآتي:

حيث إن ما يقطعه السلطان لأحد الناس؛ إما أن يكون مواتاً أو من بيت المال أو ملكاً للإمام:

- أما الموات: فقد أجاز الحنفية والشافعية والحنابلة لمن أقطعه الإمام أرضاً

(١) ينظر: الدر المختار، الحصকفي، ٣٧١ / ٤، ٤٣٧ - ٤٠٠ / ٣، مغني المحتاج، الشريني، ٢ / ٣٧٧ - ٣٧٨.

كشف النقاع، البهوي، ٣٧١ / ٤، محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢٣.
الفقه الإسلامي وأدله، د. الرحيلي، ٧٦١٣ / ١٠ (مراجعة سابقة).

(٢) ينظر: شرح منح الجليل، علیش، ١١١ / ٨.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١١٩ / ٤.
- مواهب الجليل، الخطاب، ٦٢٩ / ٧.
- جواهر الإكليل، الأزهرى، ٢٠٥ / ٢.
- الشرح الصغير، الدردير، ١٠ / ٤ (مراجعة سابقة).

مواتاً أن يقفها^(١)؛ لأنَّه مَلِكُها بِالإِحْيَاءِ.

- وأما بيت المال: فقد أجاز الحنفية والمالكية والشافعية للإمام أن يقف من بيت المال إذا كان هناك مصلحة؛ إذ إن تصرفه منوط بالمصلحة كولي اليتيم، ومن ثم لورأى تملك ذلك للموقوف عليهم جاز، وجاز لهم أن يقفوا لأنهم ملوكوه^(٢).

أما إذا كان الإقطاع إقطاع انتفاع، فالحنفية لم يجزوا وقف ما أقطعه الإمام من بيت المال؛ لأنَّ المقطوع له لا يملك رقبة المال^(٣)، وهم يشتّرون الملك لصحة الوقف^(٤).

- وأما ما هو ملك للإمام: فيجوز للإمام أن يقف ما في ملكه، وكذلك يجوز لمن أقطعه الإمام شيئاً من ملكه أن يقفه أيضاً؛ لأنَّه وقف ما يملك^(٥).

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥، مغني المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢.

- حاشية الرشيدى على النهاية، ٣٥٧ / ٥، المغني، ابن قدامة، ٦٢٢ / ٧.

- الفواكه العديدة، المنقول، ١ / ٥٣٠، أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٣٥.

- الإسعاف، الطرابليسي، ص ٣٤ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: الدرر المختار، الحصকفي، ٤٣٠ / ٣ وما بعدها، حاشية الدسوقي، ١١٩ / ٤.

- نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٣٥٧ / ٥.

- حاشية الشيراملي على النهاية، ٣٥٧ / ٥ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٣٤ (مراجع سابق).

(٤) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥ (مراجع سابق).

(٥) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥، الدر المختار، الحصكفي، ورد المختار، ابن عابدين، ٤٣٠ / ٣ وما بعدها.

- أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٣٥، الإسعاف، الطرابليسي، ص ٣٤.

وفيما يلي بعض النقول الفقهية التي تؤكد ما سبق:

جاء في «الدر المختار»: «وأغلب أوقاف الأماء بمصر إنما هو إقطاعات يجعلونها مشترة صورةً من وكيل بيت المال، ولو وقف السلطان من بيت المال لمصلحةِ عمَّت يجوز ويعُذر»^(١).

وقال ابن نجيم الحنفي^(٢): «ويتفرع على اشتراط الملك أنه لا يجوز وقف الإقطاعات إلا إذا كانت الأرض مواناً وأقطعها الإمام رجلاً، أو كانت ملكاً للإمام فأقطعها رجلاً»^(٣).

قال الخصاف من الحنفية^(٤): «وإذا أقطع السلطان إنساناً شيئاً من حق بيت المال لم يجز وقفه لذلك، قلت: وكيف يقطع شيئاً من بيت المال؟ قال: هذه أرض لإنسان، وهي أرض خراج، وهي ملك لأربابها، فالسلطان يأخذ منهم النصف مما يخرج لله تعالى من أرض الزرع، فأقطع السلطان من هذا النصف الذي يأخذه لبيت المال بعده، فيقول لمن يقطعه: قد أقطعتك من هذا النصف أربعة أخماسه، وجعلت عليك خمسة لبيت المال، وهو العشر من جميع ما تُخرج الأرض، فإن وقف هذا الذي أقطع ذلك ما أقطعه لم يجز الوقف في ذلك؛ من قبل أن الذي أقطع ليس يملك رقبة الأرض، وإنما أقطع شيئاً من حق بيت المال، فالوقف في

= - الوقف، عشوب، ص ١٨ ، الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ١٠ / ٧٦١٣ (مراجع سابقة).

(١) الدر المختار، الحشكفي، ٣ / ٤٣٠ وما بعدها (مرجع سابق).

(٢) ابن نجيم: (تقدمت ترجمته).

(٣) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢٠٣ (مرجع سابق).

(٤) الخصاف، (تقدمت ترجمته).

ذلك لا يجوز»^(١).

وجاء في «الإسعاف»: «ولو وقف أرضاً أقطعه إياها السلطان؛ فإن كانت ملكاً له أو مواتاً صحيحاً، وإن كانت من بيت المال لا يصح»^(٢).

وقال الرَّمْلِي^(٣) الشافعى: «نعم يصح وقف الإمام نحو أراضي بيت المال على جهة ومعين، على المنقول المعمول به، بشرط ظهور المصلحة في ذلك؛ إذ تصرفه فيه منوط بها كولي اليتيم، ومن ثم لو رأى تمليل ذلك لهم جاز»^(٤).

* الترجيح:

ينبغي أن يصح وقف الإقطاعات بنوعيه: أما ما يُقطعه الإمام إقطاع ملك فوجه الجواز فيه واضح؛ لأن المُقطَّع له يقف ما هو في ملكه، وأما ما يُقطعه الإمام إقطاع انتفاع فهو يشبه المستأجر، فيصح وقه طيلة الفترة التي يكون فيها تحت يد المُقطَّع له، فإذا نزعه الإمام منه انتهى الوقف.

* * *

(١) أحكام الأوقاف، الخصائص، ص ٣٤ (مرجع سابق).

(٢) الإسعاف، الطرابلسى، ص ٣٤ (مرجع سابق).

(٣) الرَّمْلِي، من الشافعية (تقدمت ترجمته).

(٤) نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٥ / ٣٥٧ (مرجع سابق).

المبحث السابع

وقف الإرصاد

الإرصاد: لغةً: من رَصَدَ، والراصد بالشيء: الراقب له، والإرصاد: المكافأة بالخير، والإرصاد: الإعداد، أرصده لكتذا: أعده له^(١).

اصطلاحاً: عُرف بعده تعاريف، منها:

- ١ - تخصيص الإمام غلة بعض بيت المال لبعض مصارفه^(٢).
- ٢ - وقف جائز التصرف قطعة مما فتح عنوة، كأرض الشام والعراق على مصالح المسلمين، كالمدارس والمساجد وغيرها^(٣).
- ٣ - «الإرصاد»: أن يقف أحد الحكام أرضاً مملوكة للدولة لمصلحة عامة كمدرسة أو مستشفى^(٤).
- ٤ - «الإرصاد»: تخصيص بعض عقار بيت المال لبعض مصارفه^(٥).

(١) يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، ٢/١٧٧ مادة (رَصَدَ)، ومختار الصحاح، الرازي، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: حاشية الجمل على منهج الطلاب، العجيلي، ٣/٥٧٧ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: طالب أولي النهى، الرحبياني، ٤/٢٧٨ (مرجع سابق).

(٤) الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ٨/١٦٧، الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٥ رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٤٠، الأموال التي يصح وقفها، د. الزحيلي، ص ١٧ (مراجعة سابقة).

(٥) محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢١ (مرجع سابق).

وجه الصلة بين التعرفيين اللغوي والاصطلاحي: أن الإرصاد: اعتداد، وإرصاد الأرض اعتدادها، فكأنه أعدّها لصرف نمائها على الجهة التي عينها^(١).

وبهذا يظهر أن الفرق بين الإرصاد والوقف: أنه في الوقف يكون الموقوف مملوكاً للواقف، أما في الإرصاد: فالمرصد - الإمام أو نائبه - لا يملك ما أرصده^(٢).

قال ابن عابدين^(٣): «والإرصاد من السلطان ليس بإيقاف البة، لعدم ملك السلطان، بل هو تعين شيء من بيت المال على بعض مستحقيه»^(٤).

أما المالكية فقد عدُوا (الوقف والإرصاد) لفظين لمعنى واحد: هو الوقف؛ لأن السلطان الواقف لشيء من بيت المال هو وكيل عن المسلمين، فهو وكيل الواقف، وعلى هذا يبقى الفرق بينهما هو من حيث شخصية الواقف، فهي في الإرصاد مختصة بالإمام ونائبه دون غيرهما^(٥).

- والفرق بين الإرصاد والإقطاع: أنه في إقطاع التمليك: يملك المقطوع له رقبة الإقطاع، ولا يملكها في الإرصاد، وفي إقطاع المنفعة ليس هناك صفة التأييد؛ فللامام أخذ تلك القطائع وإعطاؤها لغيره، بخلاف الإرصاد الذي تكون له صفة التأييد، فهو يتناول المصالح الجماعية لا الفردية كما في الإقطاع^(٦).

(١) يُنظر: مطالب أولي النهي، الرحبياني، ٤ / ٢٧٨ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، طباعة ذات السلسل، الكويت، ط٢، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٣ م، ٢ / ١٠٧.

(٣) ابن عابدين: (تقدمت ترجمته).

(٤) رد المحتار، ابن عابدين، ٢ / ٢٦٦ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١١٩، الموسوعة الفقهية، ٣ / ١٠٧ - ١٠٨ (مرجعان سابقان).

(٦) يُنظر: الموسوعة الفقهية، ٣ / ١٠٨ (مرجع سابق).

أما مذهب الفقهاء في وقف الإرصاد:

فقد اتفق الفقهاء من المذاهب الأربع على صحته وجوازه^(١)، ويحسن بيان ذلك بإيضاح بعض التفاصيل المتعلقة بالجواز، مع إيراد بعض النقول المؤكدة لذلك:

الحنفية: ذهبوا إلى صحة الإرصاد بحكم الولاية العامة، وعلى هذا حمل الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد^(٢) وقف خالد بن الوليد أدراعه وأعتاده الوارد في الحديث السابق: «وأما خالد؛ فقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله»^(٣).

فقال عن الحديث: إنه يحتمل أن يكون المراد بتحميس خالد الوقف، فيكون دليلاً على صحة وقف المتنقل، كما يحتمل أن يكون المراد بتحميس خالد الإرصاد، أي: عدم التصرف، ولا يكون وقفاً، وبهذا الاحتمال لا ينهض الاستدلال بالحديث

(١) ينظر: سبل السلام، الصناعي، ١٨٨ / ٣، إعلام الأنام، د. عتر، ص ١٩٠، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١١٩ / ٤، حاشية الجمل، العجيلي، ٥٧٧ / ٣، حاشية الشرواني على التحفة، ٦٧ / ٨، مطالب أولي النهي، الرحيباني، ٣٧٨ / ٤، محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢١ - ١٢٢، الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ٧٦١٤ / ١٠، رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٤٠ (مراجعة سابقة).

(٢) ابن دقيق العيد: محمد بن علي بن وهب بن مطیع، المصري، تقي الدين، المعروف بابن دقيق العيد، القاضي الفقيه الأصولي، ولد بمصر سنة ٦٢٥ هـ، تفقه على المذهب المالكي ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، وصنف في المذهبين، من كتبه: إحكام الأحكام، وشرح مختصر التبريزى، توفي سنة ٥٧٠٢.

يُنظر: (تذكرة الحفاظ، الذبيبي، ١٤٨١ / ٤، الديبايج المذهب، ابن فرحون، ص ٣٢٤) (مراجعة سابقان).

(٣) متفق عليه (تقدم تخریجه).

على صحة وقف المنشول^(١).

أما المالكية: الذين اشترطوا في المنشول أن يكون مملوكاً للواقف ملك عين أو منفعة - وهو ما لا يتحقق في وقف الإمام من بيت المال -؛ فقد جعلوا ذلك من قبل الوكالة عن الواقف، فما يقوم به السلطان هو بوصفه وكيلًا عن المسلمين، فهو وكيل عن الواقف أيضاً.

ولذا فإن بعض المالكية كالقرافي^(٢) والعبدوسي وغيرهما؛ اشترطوا في صحة وقف السلاطين من بيت المال أن يكونوا معتقدين أنهم وكلاء الملك الأصليين، أما إذا وقوه معتقدين ملكيتهم له فيبطل الوقف عند ذلك.

جاء في «حاشية الدسوقي»^(٣) - في سياق الحديث عن الملكية بوصفها شرطاً من شروط المنشول -: «وإن كان الملك بأجرة يصح، فإن قلت: إن وقوهم على الخيرات صحيح مع عدم ملكهم لما حبسوه، قلت: هذا لا يرد على المصنف؛ لأن السلطان وكيل عن المسلمين، فهو وكيل الواقف، وما ذكره من صحة تحبيسهم نقله ابن عرفة عن سماع محمد بن خالد، لكن تأوه القرافي في الفرق على ما إذا حبس الملوك معتقدين فيه أنهم وكلاء الملك، فإن حبسه معتقدين أنه ملوك بطل تحبيسهم، وبذلك أفتى العبدوسى، ونقله ابن غازى في تكميل التقييد»^(٤).

والشافعية: عندما اشترطوا الملك لصحة الوقف، وذلك بأن يكون المنشول

(١) يُنظر: سبل السلام، الصناعي، ١٨٨ / ٣.

- إعلام الأنام، د. عتر، ص ١٩٠ (مرجع سابق).

(٢) القرافي: شهاب الدين من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٣) الدسوقي، ابن عرفة من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١١٩ (مرجع سابق).

مملوكاً للواقف ملكاً تماماً، فقد استثنوا من هذا الشرط: وقف الإمام من بيت المال؛ فإنه يصح وإن لم يكن ما يقفه ليس ملكاً له.

جاء في «معنى المحتاج»: «شرط الموقوف أن يكون مملوكاً قبل النقل... فخرج [بالمملوكة] ما لا يملك، واستثنى من اعتبار الملك: وقف الإمام شيئاً من أرض بيت المال؛ فإنه يصح كما صرّح به القاضي حسين، وإن توقف فيه السبكي، سواء أكان على معين أم جهة عامة، وأفتى به المصنف، وأفتى به أبو سعيد بن أبي عصرون للسلطان نور الدين الشهيد^(١)، متمسكاً بوقف عمر رض سواد العراق، ونقله ابن الصلاح في فوائد حلته عن عشرة أو يزيدون، ثم وافقهم على صحته»^(٢).

وهذا الجواز عند الشافعية يشمل وقف ذلك على جهة معينة أو على طائفة خاصة أو على شخص معين، ولكنه مقيد بشرط ظهور المصلحة في ذلك؛ إذ أن تصرف الإمام منوط بالمصلحة مثل ولد اليتيم، وعليه فلو رأى الإمام المصلحة في تملיך الإرصاد للمرصد إليه جاز ذلك^(٣).

جاء في «حاشية الجمل»: «نعم يصح وقف الإمام من بيت المال، أي: على

(١) نور الدين الشهيد: محمود بن زنكي (عماد الدين) ابن أقستقر، الملقب بالملك العادل، كان من الممالك، ملك الشام وديار الجزيرة ومصر، ولد في حلب ٥١١هـ، وقف كثيراً كثيرة، بني الأسوار على قلاع دمشق، وبنى مدارس كثيرة منها العادلية، مات بعلة «الخوانيق» في قلعة دمشق سنة ٥٦٩هـ، فقيل له «الشهيد»، وقبره في المدرسة النورية بدمشق.

يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ٧/١٧٠) (مرجع سابق).

(٢) معنى المحتاج، الشريبي، ٢/٣٧٧ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: حاشية الجمل، العجيلي، ٣/٥٧٧، حاشية الشرواني على التحفة، ٨/٦٧، حاشية العبادي على التحفة، ٨/٦٧، حاشية البجيرمي على الخطيب، ٣/٤٠٤ (مراجعة سابقة).

معين أو على جهة معينة... والذى أراه أنه يجوز وقفه على شخص أو طائف خاصة...^(١) بل إن العبادى في «شرحه على التحفة» أجاز ذلك حتى على أولاد الإمام.

جاء في «حاشية العبادى»^(٢) على التحفة: «نعم يصح وقف الإمام من بيت المال، ولو على أولاده، خلافاً للجلال السيوطي ومن تبعه»^(٣).

جاء في «حاشية الشروانى على التحفة»: «نعم يصح وقف الإمام... نحو أراضي بيت المال على جهة، ومعين، على المنقول المعتمد، لكن بشرط أن يظهر له في ذلك مصلحة؛ لأن تصرفه فيه منوط بها، كولي اليتيم، ومن هم لو رأى تمليك ذلك لهم جاز»^(٤).

وهذا ما أوضحه النووى في «فتواه»، مساوياً بين الإرصاد وبين ما يشتريه السلطان من بيت المال ثم يقفه بعد ذلك: «مسألة ١٩٣: إذا اشتري السلطان من بيت المال أرضاً أو غيرها ووقفها على شيء من مصالح المسلمين، كمدرسة، أو مارستان، أو رباط، أو خانقاہ، أو زاوية، أو على رجل صالح وذريته ثم على الفقراء، فهل يصح وقفه؟ أو وقف على ذلك أرضاً لبيت المال دون أن يشتريها السلطان؟».

(١) حاشية الجمل، العجيلي، ٣ / ٥٧٦ (مرجع سابق).

(٢) العبادى: أحمد بن قاسم العبادى، القاهري الشافعى (شهاب الدين) عالم فقيه، من تصانيفه: حاشية على جمع الجوامع للسبكي، وحاشية على شرح المنهج، والفوائد المحررات، وغاية الاختصار، في فروع الفقه الشافعى، توفي سنة ٩٩٤هـ.

يُنظر: (معجم المؤلفين، كحالة، ٢ / ٤٨) (مرجع سابق).

(٣) حاشية العبادى على التحفة، ٨ / ٦٧ (مرجع سابق).

(٤) حاشية الشروانى على التحفة، ٨ / ٦٧ (مرجع سابق).

الجواب: نعم يصح وقفه من بيت المال إذا رأى ذلك مصلحة؛ لأن بيت المال لمصالح المسلمين، وهذا منها^(١).

وأوضح الشافعية أن الإرصاد موضوع على التأييد لمن أعطي له، لا يجوز للإمام ولا لغيره تغييره.

جاء في «حاشية العبادي على التحفة»: «يصح وقف الإمام من بيت المال، وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره، وأما ما عمت به البلوى مما يقع الآن كثيراً من الرُّزُق المرصدة على أماكن أو على طائفة مخصوصة، حيث تُغيَّر وتُجعل على غير ما كانت موقوفة عليه أولاً فإنه باطل، ولا يجوز التصرف فيه لغير من عُيِّن عليه من جهة الواقف الأول، فليُتبه له فإنه يقع كثيراً»^(٢).

وأما المحابلة: فقد أجازوا الإرصاد مستدلين بوقف عمر بن الخطاب سواد العراق^(٣) دون أن يقسمه بين المقاتلين، فكان ذلك إرصاداً لا وقاً^(٤).

جاء في «مطالب أولي النهي»: «فلو وقف جائز التصرف^(٥) نحو أرض مصر

(١) فتاوى النووي، ص ١٠٧ (فتاوى الإمام النووي، المسماة المنشورات وعيون المسائل المهمات، تحقيق: عبد القادر عطا، د. ن).

(٢) حاشية العبادي على التحفة، ٨/٦٧، وينظر: حاشية الجمل، العجيلي، ٣/٥٧٦ (مرجان سابقان).

(٣) صحيح البخاري، برقم (٣٤٩٧)، كتاب فضائل الصحابة، باب: قصة البيعة والاتفاق على قتل عثمان (صحيح البخاري، ٣/١٣٥٣) (مرجع سابق).

(٤) ينظر: مطالب أولي النهي، الرحبياني، ٤/٢٧٨ (مرجع سابق).

(٥) جائز التصرف: لا بد أن يستجمع شروطأهلية التبرع، وأن يكون إماماً أو أميراً أو مديراً، فُوضِّع إليه تدبير مصالح المسلمين، أو رجلاً له استحقاق من بيت مال المسلمين، وجُعلت له منفعة عقار معين من بيت مال المسلمين.

كأرض الشام والعراق وكل ما فُتح عنوة، ووقف على المسلمين على نحو مدارس كمساجد وغيرها، إنما هي - أي: الأرض - إرصاد، أي: اعتداد، وإرصاد الأرض: اعتدادها، فكأنه أعدّها لصرف نمائها على الجهة التي عينها^(١).

ويظهر من هذه النقول أن الأدلة التي استند إليها الفقهاء في صحة الإرصاد هي:

١ - فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٢) في سواد العراق، عندما وقفه ولم يقسمه بين المقاتلين^(٣)، فكان ذلك إرصاداً^(٤).

٢ - ما فعله خالد بن الوليد^(٥) حين حبس أدراعه وأعتاده^(٦) إرصاداً لا وقفاً^(٧).

٣ - جواز تصرف الإمام لأنه وكيل عن المسلمين، فهو وكيل الواقف، ووكيل

= يُنظر: حاشية الجمل، العجيلي، ٣ / ٥٧٧، حاشية الشرواني على التحفة، ٣٩٢ / ٥، الموسوعة الفقهية، ٣ / ١٠٩ (مراجعة سابقة).

(١) مطالب أولى النهى، الرحبياني، ٤ / ٢٧٨ (مراجعة سابق).

(٢) عمر بن الخطاب: الصحابي الجليل (تقدمت ترجمته).

(٣) صحيح البخاري (تقدم تخريجه).

(٤) يُنظر: مغني المحتاج، الشريبي، ٢ / ٣٧٧، مطالب أولى النهى، الرحبياني، ٤ / ٢٧٨ (مراجعة سابق).

(٥) خالد بن الوليد: الصحابي الجليل (تقدمت ترجمته).

(٦) متفق عليه (تقدم تخريجه).

(٧) يُنظر: سبل السلام، الصناعي، ٣ / ١٨٨، إعلام الأنام، د. عتر، ص ١٩٠ (مراجعة سابق).

الواقف تصرفه جائز ونافذ^(١).

٤ - الإرصاد يؤمن مصلحة عامة للمسلمين بطريق مشروع، فالمال الموجود في بيت مال المسلمين مصارفه لمصالح المسلمين، والمرصد عليهم من العلماء والقضاة هم من تقوم بهم مصالح المسلمين، فهم من مصارف بيت المال، وعلى الإمام تأمين هذه المصالح^(٢).

- فإذا أرصد الإمام شيئاً من ذلك فإنه لا يصح له أن يغيّر في هذا التخصيص، ويدل على ذلك: «أن الفقهاء وقفوا في وجه الظاهر برقوم عندما أراد تغيير بعض مصاريف الإرصاد، فقد ذكر سراج الدين البلاقيني أن ذلك غير جائز، ما دام المصرف مما يجوز على ولی الأمر سدده، وإن ذلك النظر له وجيه إذا كان المصرف الذي رُصدت له غلات عين لا يزال محتاجاً لهذا الإنفاق، ولم يكن ثمة مصرف أولى منه»^(٣).

* * *

(١) يُنظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤/١١٩ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الموسوعة الفقهية، ٣/١٠٨ (مرجع سابق).

(٣) محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢١ - ١٢٢ (مرجع سابق).

المبحث الثامن

وقف ملك الغير

ما هو الحكم الفقهي فيما لو تصرف إنسان في ملك غيره تصرفًا يزيلاً الملك – ومن ذلك الوقف –، هل ينفذ تصرفه هذا أم لا ينفذ؟ وهل يختلف الحكم فيما لو أجاز المالك الحقيقي هذا التصرف أم لا يختلف؟ .

هذا يتطلب الحديث عن وقف الفضولي مال غيره، ووقف الغاصب للشيء المغصوب، ووقف ما يظهر بعد الوقف أنه مستحق لإنسان آخر غير الواقف (أي: إنه لم يكن لحظة الوقف ملكاً للواقف).

* المطلب الأول - وقف الفضولي مال غيره:

الفضولي في الأصل: هو من يشتغل بما لا يعنيه، أو يعمل عملاً ليس من اختصاصه شأنه، ومنه أطلق اسم الفضولي على من يتصرف في شيء – كأن يعقد عقداً من العقود – دون أن يكون له ولاية، أو وكالة أو وصاية على القيام بذلك، كأن يبيع للغير ويستأجر له دون إذن منه^(١).

وقد اختلف الفقهاء في حكم تصرف الفضولي:

فأجازه الحنفية والمالكية في العقود – كالبيع والشراء – موقوفاً على إجازة

(١) يُنظر: بداية المجتهد، ابن رشد، ٢ / ١٧١ (بداية المجتهد، ابن رشد الحفيدي، مطبعة الاستقامة، مصر، د. ط، د. ت).

الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٥ / ٣٣٣٩ (مرجع سابق).

صاحب الشأن، وأبطله الشافعية والحنابلة حتى ولو أجازه صاحب الشأن^(١). أما في وقف الفضولي : فقد اختلف الفقهاء المجازون لتصرفات الفضولي في البيع والشراء - وهم الحنفية والمالكية - بدورهم في حكم وقف الفضولي مال غيره على رأيين :

* الرأي الأول: يصح وقف الفضولي موقوفاً على إجازة المالك، وإلى هذا ذهب الحنفية^(٢).

مع أنهم اشترطوا في الموقف أن يكون مملوكاً للواقف ملكاً تماماً وقت الوقف، غير أنهم استثنوا من ذلك وقف الفضولي مال غيره، فجعلوه موقوفاً على إجازة صاحب الملك ، فإذا وقف الفضولي شيئاً بلغ صاحب الملك : إن أجازه نفذ وصح وصار وقفاً، وإلا بطل؛ لأن الواقف في الحقيقة ليس الفضولي إنما المالك، وإليه ترجع حقوق الوقف والانتفاع بثوابه^(٣).

أما الفضولي فهو حين يقف شيئاً فإنما يُسندُ الملك لغيره، وهنا ينبغي معرفة إرادة ذلك الغير؛ ولذا فإن الوقف ينعقد موقوفاً على إجازة المالك، سواء وقفه

(١) يُنظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ١٤٨ / ٥ - ١٥٠ ، رد المحتار، ابن عابدين، ٤ / ٥ - ٦ ، بداية المجتهد، ابن رشد، ١٧١ / ٢ ، حاشية الدسوقي، ١٢ / ٣ ، مغني المحتاج، الشريبي، ١٥ / ٢ ، المجموع، التوسي، ٢٨١ / ٩ ، كشف النقانع، ١١ / ٢ ، الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ٤ / ٣٠٩٣ - ٥ / ٣٣٣٩ - ٣٣٤٢. (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥ ، أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ١٢٩ (مرجان سابقان).

(٣) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥ ، أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ١٢٩ ، الوقف، عشوب، ص ١٨ (مراجع سابقة).

الفضولي على أنه يملكه، أو وقه على أنه لا يملكه، فإذا كان المالك لا يملك الإجازة - كأن يكون فاقد الأهلية - فإن الوقف يكون باطلًا^(١).

* الرأي الثاني: لا يصح وقف الفضولي حتى ولو أجزاءه المالك، وإلى ذلك ذهب المالكي، حيث اشترطوا ملكية الموقوف للواقف، واحترزوا بذلك عن وقف الفضولي ومثل ذلك هبته وصدقته فهي باطلة، حتى ولو أجزاها المالك، وسبب تجويزهم بيع الفضولي وإبطال وقه وصدقته أن بينهما فارقاً، وهو أن بيع الفضولي يخرج بعوض، أما وقه وصدقته وهبته بغير عوض.

مع أن بعض المالكية كالخرشي ذهبوا إلى أن وقف الفضولي كبيعه موقوف على إجازة المالك؛ لأن المالك بإجازته يكون الوقف قد صدر منه^(٢).

قال الدسوقي^(٣): «صح وقف مملوك... واحترز بمملوك عن وقف الفضولي؛ فإنه غير صحيح ولو أجزاءه المالك؛ لخروجه بغير عوض، بخلاف بيعه فيصح لخروجه بعوض، ومثل وقف الفضولي: هبته وصدقته وعتقه، فهو باطل ولو أجزاءه المالك، وهو ظاهر كلام المصنف هنا وفي الهبة، وذكر بعضهم أن وقف الفضولي وهبته وصدقته وعتقه كبيعه: إن أمضاء المالك مضى وإلا رُدّ، واختار ذلك القول شيخنا؛ لأن المالك إذا أجاز فعله كان ذلك الفعل في الحقيقة صادراً منه، قال: ويمكن حمل كلام المصنف على ذلك القول بأن يقال: قوله صحيح وقف مملوك، أي: صحيح صحة تامة، فلا تتوقف على شيء، بخلاف غير المملوك؛ فإن

(١) يُنظر: محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١١٩ - ١٢١ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١١٩ / ٤، حاشية العدوبي، ٢٦٣ / ٢ (مرجع سابقان).

(٣) الدسوقي: من المالكية (تقدمت ترجمته).

صحته تتوقف على شيء وهو إجازة المالك، وكذا يقال في قوله الآتي في الهبة:
وصحت في كل مملوك فتأمل^(١).

وجاء في «حاشية العدوي»^(٢): «قال الشيخ سالم السنهوري^(٣): ووقفُ مُلك الغير وهبته، وصدقته، وعتقه باطل، ولو أجازه المالك، وقال بعضهم: أما لو وقع بمال الغير ينبغي أن يكون موقوفاً كالبيع؛ إذ لا يظهر فرق كما ذكره الخرشي»^(٤).

وقد وافق الشيعة الإمامية الحنفية فيما ذهبوا إليه من صحة وقف الفضولي إذا أجازه المالك؛ لأنه كغيره من العقود صدر من صحيح العبارة وأجازه المالك^(٥)، والإجازة هي نفسها التي حصل بها الوقف^(٦).

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١١٩ / ٤ (مرجع سابق).

(٢) العدوي: هو علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، فقيه مالكي مصرى، ولد سنة ١١١٢هـ، كان شيخ الشيوخ في عصره، من كتبه: حاشية على شرح العزية للزرقاني، توفي سنة ١١٨٩هـ.

ينظر: (الأعلام، الزركلي، ٤ / ٢٦٠) (مرجع سابق).

(٣) سالم السنهوري: سالم بن محمد عز الدين بن محمد ناصر الدين المصري المالكي (أبو التجا) فقيه محدث، ولد ٩٤٥هـ، من مؤلفاته: حاشية على مختصر خليل سماها: تيسير الملك الجليل لجمع الشروح وحواشي خليل. كان مفتى المالكية، ولد بسنهور وتعلم في القاهرة وتوفي سنة ١٠١٥هـ.

ينظر: (معجم المؤلفين، كحالة، ٤ / ٢٠٤، الأعلام، الزركلي، ٣ / ٧٢) (مرجعان سابقان).

(٤) حاشية العدوي، ٢ / ٢٦٣ (مرجع سابق).

(٥) ينظر: الروضة البهية، العاملي، ٣ / ١٧٦ (مرجع سابق).

(٦) ينظر: السيل الجرار، الشوكاني، ٣ / ٣٥ (مرجع سابق).

ومع ذلك فقد أوردوا احتمال عدم الجواز؛ لأن عبارة الفضولي لا أثر لها، والتقرب بملك الغير لا يصح^(١)، ثم إن ما يقفه الفضولي ليس ملكاً له، ولا يجوز له التصرف فيه^(٢).

أما الشافعية والحنابلة: فقد وافقوا المالكية، حيث إنهم في الأصل أبطلوا كل تصرفات الفضولي من بيع وشراء^(٣)، وكذلك الوقف.

* الترجيح :

من الموازنة بين هذه الأقوال: نلحظ أن الذين أجازوا وقف الفضولي موقوفاً على إجازة المالك رأيهم أرجح دليلاً؛ حيث إن الواقف في الحقيقة هو المالك، وباستطاعته إبطال هذا الوقف لو أراد ذلك.

ونستطيع أن نلمس فائدة لتدخل الفضولي في هذا الوقف: ألا وهي حثُ المالك وتشجيعه على فعل الخير، وإتمام ما حفَّزه عليه الفضولي من إرادة الخير والثواب له، والمصلحة لغيره من المحتاجين.

أما الذين منعوا وقف الفضولي لملك الغير، فمنهم له ما يُسوغه بقوة لو كان المنع مقتراً على وقف الفضولي لملك الغير دون انتظار إجازة من المالك، ودون أن يكون متوقفاً على هذه الإجازة.

(١) يُنظر: الروضة البهية، العاملية، ١٧٦ / ٣ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: النهاية في مجرد الفقه والفتاوی، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ٣٨٥ - ٤٤٦ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. (النهاية، الطوسي، ص ٥٩٥).

(٣) يُنظر: مغني المحتاج، الشريبي، ١٥ / ٢، كشف النقانع، البهوي، ١١ / ٢ (مرجعان سابقان).

ونستطيع أن تخيل صورة لهذا الوقف، فيما لو وقف إمام مسجد في قرية من القرى بعض العقارات لصرف ريعها وغلتها لصالح المسجد إن أجاز ملاك تلك العقارات، ثم قام بطلب إجازة المالك لتلك العقارات، هنا لا بد أن نلحظ أن المالك سيكونون مدفوعين بتصرف الإمام لجسم ترددتهم ورفع همتهم لإجازة الوقف؛ حيث أصحابوا معنيين ومخاطبين به أكثر من غيرهم.

بخلاف ما لو طلب ذلك منهم ابتداءً، أو ترك الأمر لهم دون طلب منهم، فربما تكاسلت همتهم، وتباطأت إرادتهم عن الإقدام على هذا الوقف.

* * *

* المطلب الثاني - وقف الغاصب للمغصوب :

إن كان الواقف هو الغاصب نفسه؛ فلم يقل أحد من الفقهاء بجواز وقف الغاصب لما غصبه، حتى إن الغراس والأشجار التي يزرعها في الأرض المغصوبة لا يصح وقفها؛ لأنها مستحقة للإزاله وبهذا تكون منافية لشرط الدوام المطلوب توافره في الموقف، وهذا ما نص عليه الحنفية والشافعية^(١)، وألمح إليه المالكية عند الحديث عن عدم صحة وقف ملك الغير^(٢).

وقد نصَّ الحنفية والشافعية على أن الغاصب لا يصح منه وقف العين التي غصبه؛ لأن من شروط صحة الوقف: أن يكون الموقف مملوكاً للواقف حين الوقف، ولو وقفها ثم اشتراها أو دفع قيمتها لصاحبها لا تكون وقفًا؛ لأنها لم تكن

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجمي، ٥/٢٠٣، نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٢/٣٦٠، حاشية الشرواني والعبادي على التحفة، ٨/٧٢ - ٧٣ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: حاشية العدوبي، ٢/٢٦٣ (مراجع سابق).

على ملكه وقت الوقف^(١).

قال ابن نجيم^(٢): «من شرائطه الملك وقت الوقف، حتى لو غصب أرضاً فوقها، ثم اشتراها من مالكها ودفع الثمن إليه، أو صالح على مال دفعه إليه لا تكون وقفاً؛ لأنَّه إنما ملَّكتَها بعد أن وقفها، هذا على أنه هو الواقف»^(٣).

أما المغصوب منه (وهو المالك) لو أراد وقف العين المغصوبة؛ قال بعض الفقهاء كالشافعية: يصح منه ذلك سواء وقفها على الغاصب أم على غيره، سواء أكان هذا الغير قادراً على انتزاع المغصوب من الغاصب أم لا، وعلة الجواز: أنه مالك العين، وليس هناك ما يمنع من وقفه لها، أما عجزه عن صرف منفعتها إلى جهة الوقف حالاً فذلك لا يمنع الصحة^(٤).

جاء في «حاشية الشرواني على التحفة»: «يصح وقفه ولو من عاجز عن انتزاعه»^(٥).

وجاء في «حاشية إعانة الطالبيين»: «ويصح للمالك أن يوقف العين التي غصبت عليه؛ لأنَّها ليس فيها إلا العجز عن صرف منفعتها إلى جهة الوقف في الحال، وذلك لا يمنع الصحة، وإن عجز الواقف عن تخلصه - أي: المغصوب - من

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥، نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٣٦٠ / ٥، الوقف، عشوب، ص ١٧، أحكام الأوقاف، الخَصَّاف، ص ٢٩٢. (مراجعة سابقة).

(٢) ابن نجيم: (تقدمت ترجمته).

(٣) البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥ (مراجعة سابقة).

(٤) يُنظر: حاشية إعانة الطالبيين، الدَّمِيَاطِي، ٢٧٥ / ٣، روضة الطالبيين، النَّوْيِي، ٣١٦ / ٥، حاشية الشرواني على التحفة، ٦٨ / ٨، حاشية العبادي على التحفة، ٦٨ / ٨، حاشية الجمل، العَجَيلِي، ٥٧٦ / ٣ (مراجعة سابقة).

(٥) حاشية الشرواني على التحفة، ٦٧ / ٨ (مراجعة سابقة).

الغاصب، حتى مع ذلك يجوز^(١).

- وبعض الفقهاء كالحنابلة رجح جواز وقف المغصوب من قبل المالك (المغصوب منه)، لكن على الغاصب دون غيره، أو على من هو قادر على أخذه منه. ورواية عندهم بالجواز مطلقاً، وهو قول الحارثي من الحنابلة، ورواية أخرى بالمنع مطلقاً، وهو قول مرجوح في المذهب^(٢).

- جاء في «الفواكه العديدة في المسائل المفيدة» للمنقور^(٣) الحنبلي: «الظاهر: لا يصح وقف مغصوب إلا على غاصبه كالبيع، أو على قادر على أخذه منه، وربما لا يصح الوقف أصلاً، بخلاف البيع، والأول أظهر، قاله شيخنا»^(٤).

- وما ذهب إليه الحنابلة من جواز وقف المغصوب على غاصبه دون غيره، وافقهم عليه الشيعة الجعفرية؛ لأنَّه يتحقق به القبض^(٥).

* الترجيح:

يُلاحظ أنَّ الواقع يتغير من وقه القربة والمثبتة من الله، وهو أمر ينبغي أن

(١) حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي، المنقور، ٢٧٥ / ٣ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الفواكه العديدة، المنقور، ٤١٥ - ٤١٦ / ١ (مرجع سابق).

(٣) المنقور: أحمد بن محمد المنقور التميمي، فقيه حنبلي، له اشتغال بالتاريخ، من أهل نجد، صنف رسالة في تاريخ نجد، دوَّن بها بعض الحوادث من سنة ٩٤٥ - ١١٢٥ هـ جعلها الدكتور عبد العزيز الخويطر ضمن كتابه: تاريخ الشيخ أحمد بن محمد المنقور، وله: الفواكه العديدة في المسائل المفيدة، وجامع المناسك الحنبلية. توفي سنة ١١٢٥ هـ.

يُنظر: (الأعلام، الزركلي، ١ / ٢٤٠) (مرجع سابق).

(٤) الفواكه العديدة، المنقور، ٤٣٨ / ١ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: فقه الإمام جعفر الصادق، مغنية، ٦٥ / ٥ (مرجع سابق).

يُحرم منه من أقدم على إثم الغصب، وفي الوقت ذاته ينبغي أن يكون متاحاً لمن وقع عليه ظلم الغاصب، (أي: المغصوب منه) وهو المالك، وأن يصير منه الوقف حتى ولو لم يمكن الانتفاع بالموقوف لجهة الوقف في الحال، بل يمكن الانتفاع به في المال، ربما لتوية الغاصب أو موته أو قدرة الغير على انتزاعه منه، وربما حين يصبح وقاً تستطيع المؤسسات الوقفية كالوزارات أن تتَّنَزَّعَ المغصوبَ من الغاصب.

* * *

* المطلب الثالث - وقف المستحقُ :

المستحقُ : هو الشيء الذي ظهر أنه مملوك لغير البائع، وعليه فإنه ليس للمشتري أيضاً، بل لشخص آخر ثبت له ملكية ذلك الشيء .
فإذا تبين لنا أن الموقوف لم يكن ملكاً للواقف، وإنما قد استحقه شخص آخر، فإن للمالك الخيار في أن يجيز الوقف - إن كان أهلاً للإجازة، وذلك بأن لا يكون فاقداً للأهلية - وله أن يُبطله^(١).

وبناءً على اشتراط ملك الواقف التام للموقوف، فقد ذهب فقهاء الحنفية إلى أنه إن جاء مستحقٌ واستحق الوقف، فإن الوقف يبطل، وإن كان بناءً فيُهدم حتى ولو كان مسجداً؛ لأنه بوجود المستحق تبين أن الموقوف لم يكن مملوكاً للواقف وقت الوقف؛ ولذا فلم يصح الوقف^(٢).

لكن إن جاء المستحقُ وضَمِّنَ البائع القيمة له صح ذلك الوقف؛ لاستناد

(١) يُنظر: محاضرات في الوقف، أبو زهرة، ص ١٢١ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: كتاب الوقف، عشوب، ص ١٨ (مرجع سابق).

الملك إلى زمن الاستيلاء^(١).

أما إذا لم يضمن البائع القيمة، وبطل الوقف، وأعيد الموقوف لمالكه: فلا يجب على الواقف أن يشتري بالثمن الذي أعيد له عقاراً أو أرضاً ليجعلها وقفاً بدلاً عن ذاك الذي استحقّ؛ لأنّه في الأصل وقف شيئاً لا يملكه^(٢).

أما إذا كان الاستحقاق لنصف الموقوف، سواءً أكان مشاعاً أم معلوماً، فإن المستحقّ يأخذ نصبيه، وما بقي يكون وقفاً، ولا يبطل الوقف على مذهب أبي يوسف من الحنفية^(٣).

قال **الخصاف**^(٤): «الموقوف مستحق: قلت: فإن اشتري أرضاً شراء صحيحاً، وقبضها فوقها وقفأً صحيحاً، وجعل آخرها للمساكين، فاستحقها مستحق فأخذها، ورجع الواقف بالثمن على البائع فأخذه، هل عليه أن يتبع بشمتهما أرضاً فيقفها؟».

قال: ليس عليه ذلك من قبل أنه وقف ما لا يملك.

قلت: فإن استحق نصفها مشاعاً أو معلوماً، فأخذ المستحقّ ما استحقّ.

قال: مما بقي منها فهو وقف، ولا يبطل على مذهب أبي يوسف^(٥).

* * *

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجمي، ٢٠٣ / ٥، الوقف، عشوب، ص ١٧ (مرجع سابقان).

(٢) يُنظر: أحكام الأوقاف، **الخصاف**، ص ٣٥ - ٣٦، الإسعاف، الطرابليسي، ص ٢٤، الوقف، عشوب، ص ١٧ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: أحكام الأوقاف، **الخصاف**، ص ٣٥ - ٣٦ (مرجع سابق).

(٤) **الخصاف**: (تقدمت ترجمته).

(٥) أحكام الأوقاف، **الخصاف**، ص ٣٥ - ٣٦ (مرجع سابق).

المبحث التاسع

فروع أخرى

تتعلق بملكية الموقوف للواقف ملكية تامة

* المطلب الأول - وقف الشيء قبل قبضه:

عدّ الحنفية أن القبض له تأثير في صحة أو عدم صحة بعض صور الوقف،
وبنوا على ذلك الأحكام الوقفية التالية:

١ - المبيع فاسداً: إذا اشتري إنسان من آخر شيئاً شراءً فاسداً ثم وقه؛ يُفرَّق
في الحكم فيُنظر: إن كان وقه قبل قبضه لم يصح، وإن كان بعد قبضه صح، وعليه
القيمة للبائع، وفي حالة ما إذا كان قبل القبض: فإن نَقَدَ الشمن جاز الوقف^(١).
والسبب في صحة وقف المبيع فاسداً بعد القبض: أن المشتري استهلكها
پاخرجها عن ملکه بالوقف^(٢)، والمبيع الفاسد يثبت به الملك بالقبض عند الحنفية
فيصحيح^(٣).

وهذا الحكم لا ينطبق على البيع الباطل؛ لأنّه لا يتغير حكمه بالقبض، وعليه
فلا يصح الوقف^(٤).

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢٠٣ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الإسعاف، الطرا بلاسي، ص ٢٤ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الأحوال الشخصية، الكردي، ص ٢٠٦ - ٢٠٧، الوقف، عشوب، ص ١٧ (مرجع
سابق).

(٤) يُنظر: الإسعاف، الطرا بلاسي، ص ٢٤ (مرجع سابق).

٢ - الموهوب: الموهوب لا يصح للموهوب له وقهه قبل قبضه، حتى ولو قبض الموهوب بعد الوقف^(١)؛ لأن ملك الموهوب له إنما يتم في الهبة بالقبض، وهنا لم يقبض بعد ما وُهب له، فلا يجوز وقهه كذلك^(٢).

ولو وُهبت له أرض هبة فاسدة فقبضها ثم وقها صح الوقف، وعليه قيمتها^(٣)؛ وذلك أيضاً لثبوت الملك فيها بعد القبض^(٤).

قال ابن نجيم^(٥): «ولو وقف المبيع فاسداً بعد القبض صح، وعليه القيمة للبائع، وكذلك لو اتخذها مسجداً، وكذلك لو جعلها مسجداً وجاء شفيعها نقض المسجدية، ولو وقها المشتري قبل القبض: إن نقد الشمن جاز الوقف، وإلا فهو موقوف... وذكر أيضاً أن الموهوب لا يصح وقهه قبل القبض، ولو قُبض بعده»^(٦).

٣ - الموصى له: الموصى له لو وقف الموصى به قبل موت الموصى لا يصح^(٧)، ويظل الموصى به - كالأرض مثلاً - على ملك الموصى له بعد موت الموصى؛ لأنه وقها قبل أن يملكها، فوقه لها باطل^(٨)، وهذا لما هو معلوم أن الموصى له ليس له حق القبول أو الرفض أو الملك للموصى به إلا بعد وفاة

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥/٢٠٣ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصّاف، ص ٢٩٣.

(٣) يُنظر: الإسعاف، الطرابلسي، ص ٢٤ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: الوقف، عشوب، ص ١٧ (مرجع سابق).

(٥) ابن نجيم: (تقدمت ترجمته).

(٦) البحر الرائق: ابن نجيم، ٥/٢٠٣ (مرجع سابق).

(٧) يُنظر: البحر الرائق: ابن نجيم، ٥/٢٠٣ (مرجع سابق).

(٨) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصّاف، ص ٢٩٤ (مرجع سابق).

الموصي لا قبلها.

قال **الخَصَّاف**^(١): «الرجل يوصي لرجل بأرض فيقفها الموصى له قبل موته الموصي: قلت: فما تقول في رجل أوصى لرجل بأرض له، وهي تخرج من ثلثه فلم يمت الموصي، حتى قال الموصى له: قد جعلت هذه الأرض التي أوصى لي بها فلان صدقة موقوفة لله أبداً على المساكين، ثم مات الموصي، وصارت الأرض للموصى له؟».

وقال: لا تكون هذه الأرض وقفاً، وهي مطلقة للموصى له؛ لأنّه وقفها قبل أن يملّكها، فوقفه إليها باطل»^(٢).

٤ - **المرهون**: «لو وقف ما رَهَنَهُ بعد تسليمه صحيحاً، ويجبره القاضي على دفع ما عليه إن كان موسراً، وإن كان معسراً أبطل الوقف وباعه فيما عليه»^(٣).

* * *

* المطلب الثاني - وقف ما كان ثمنه دمأ أو خنزيراً:

يظهر من كلام **الخَصَّاف**^(٤) أن الإنسان إذا اشتري أرضاً أو غيرها، وكان الثمن خمراً أو خنزيراً، ثم وقفها يزول ملكه عنها، وعليه أن يدفع ثمناً للبائع غير ذلك الخمر أو الخنزير، أما إذا كان الثمن ميتة أو دمأ، فالوقف باطل، وعليه أن يردها للبائع.

(١) **الخَصَّاف**: (تقدمت ترجمته).

(٢) **أحكام الأوقاف**، **الخَصَّاف**، ص ١٤٧ (مرجع سابق).

(٣) الإسعاف، الطراويسى، ص ٢٥ (مرجع سابق).

(٤) **الخَصَّاف**: (تقدمت ترجمته).

قال **الخَصَّاف**: «قلت: رجل اشتري أرضاً بخمر أو خنزير، وقبضها فوقها؟».

قال: قد زال ملكه عنها وصارت وقفاً، وعليه قيمتها للبائع.

قلت: فإن اشترتها بميتة أو دم فوقها؟.

قال: الوقف باطل، وترد إلى بائعها^(١).

والفارق بين الحالتين: أن الحنفية قالوا: إن كان الثمن خمراً أو خنزيراً يكون البيع فاسداً لوجود حقيقة البيع؛ لأن الخمر والخنزير مال متقوم عند بعض الكفار، وعند الحنفية هما مالان ليسا بمتقومين شرعاً، أما إذا كان الثمن ميتة أو دماً فالبيع باطل؛ لأنهما ليسا مالاً في دين سماوي، وكذلك عند الحنفية ليسا بمال أصلاً^(٢).

* * *

* المطلب الثالث - وقف مال المرتد^(٣):

يترسخ عن اشتراط كون الموقوف مملوكاً للواقف ملكاً باتاً: أنه عند أبي حنيفة يتوقف وقف المرتد؛ لأن ملكه قد زال عن ماله زوالاً موقفاً، فإن عاد إلى الإسلام نفذ وقفه؛ لأنه تبين أنه وقف ما هو في ملكه وقت الوقف، فالردة كأنها لم تكن بالنسبة لماله.

أما إذا مات أو قُتل على رِدَّته، أو حُكِمَ بِلْحَاقِهِ بدار الحرب، بطل وقفه؛ لأنه تبين أنه وقفَ ما لا يملك، وهذه المسألة ليس فيها رواية عن أبي يوسف، أما محمد

(١) أحكام الأوقاف، **الخَصَّاف**، ص ٣٦ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: بدائع الصنائع، للكاساني، ١٤١ / ٥ و ٣٠٥، رد المحتار، ابن عابدين، ١٠٥ / ٤ - ١٠٨، الفقه الإسلامي وأدلته، د. الرحيلي، ٣٤٥٣ - ٣٤٥٢ / ٥. (مراجعة سابقة).

(٣) يُنظر: الوقف، عشوب، ص ١٨ (مرجع سابق).

فيجوز عنده من المرتد، ويصح منه ما يصح من أهل الديانة التي انتقل إليها؛ لبقاء ملكه كما كان قبل الردة.

أما المرأة التي ارتدت فوقفها صحيح عند أبي حنيفة أيضاً، إلا على حج أو عمرة مما لا يكون قربة عند الديانة التي التحقت بها وعندنا معاً.

* * *

* المطلب الرابع - وقف من عليه دين (حال الصحة أو المرض):

إن كان الواقف عليه دين حال الوقف وهو صحيح الجسم، فهل يباع الموقوف لوفاء الدين؟ .

ذكر الحنابلة فيه خلافاً على قولين:

الأول: يباع حتى ولو كان الدين حادثاً بعد الوقف.

الثاني: لا يباع والوقف صحيح؛ لأن التصرفات المالية كالوقف والصدقة والهبة إذا تصرف بها وعليه دين، ولم يكن حجر عليه، فالمنذهب صحة تصرفه، وإن استغرق ماله في ذلك.

وحيكي قول ثالث في المذهب: أنه لا ينفذ من ذلك شيء إذا طالب الغرماء بالدين، أي: هو متوقف على إجازة الغرماء^(١)، وهو منذهب الحنفية^(٢).

أما إن كان الواقف عليه دين، ولكنه في مرض الموت، ووقف شيئاً من ماله هل يصح؟ .

(١) يُنظر: الفواكه العديدة، المنقول، ١ / ٤٢٥ - ٤٢٦ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٣٧ (مرجع سابق).

- ذهب الحنفية والحنابلة إلى التفريق بين حالتين: فيما إذا كان مستغرقاً أم لا.

- فإذا كان الدين مستغرقاً (أي: محظياً) لماله، فإن وقفه: يتوقف نفاذه على إجازة الدائنين، سواء أحْجِرَ عليه أم لم يحجر عليه، فإذا لم يجيزوا الوقف، بيعَ الموقوفُ ويُنقض الوقف، ويَرُدُّ الدين.

- أما إذا كان الدين غير مستغرق لماله، فوقفه لما زاد عن وفاء دينه صحيح نافذ؛ لعدم مصادمة حق الدائنين^(١).

- فإذا كان الدين على الأب ومات، قام وارثه مكانه، فإن ضِمِّنَ مقدار الدين الذي يثبت على مورثه نفذ الوقف، إما إن كان الوارث معسراً ليس له مال، فإن الوقف يبطل في مقدار الدين، ويصبح فيباقي الزائد عن مقدار الدين^(٢).

قال ابن نجيم^(٣): «من شرائطه الملك وقت الوقف، فلو وقف المريض المديون الذي أحاط الدين بماله، فإنه يباع ويُنقض الوقف»^(٤).

قال الخصاف^(٥): «قلت: فرجل مات وترك أرضاً وابناً ليس له وارث غيره، فوقفها ابنه وفقاً صحيحاً، ثم إن رجلاً أقام بيته أن له على والد هذا الواقف مالاً

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥، مباحث الوقف، الأبياني بك، ١٤ / ١٣، الفواكه العديدة، المتقور، ٤٢٦ - ٤٢٥ / ١، رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٣٧ (مراجعة سابقة).

(٢) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٣٦ (مراجعة سابق).

(٣) ابن نجيم: (تقدمت ترجمته).

(٤) البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥ (مراجعة سابق).

(٥) الخصاف، (تقدمت ترجمته).

يستغرق قيمة الأرض؟ .

قال: يبطل الوقف في ذلك، وتتابع الأرض في دين الميت.

قلت: فإن كان الدين أقل من قيمة الأرض؟ .

قال: يضمن الواقف مقدار الدين الذي ثبت له على والده، وينفذ الوقف.

قلت: فإن كان الابن معسراً ليس له مال؟ .

قال: يبطل الوقف من الأرض بمقدار الدين، والباقي وقف^(١).

و جاء في مباحث الوقف: «الواقف المدين في مرض الموت، إما أن يكون الدين مستغرقاً لجميع المال أو غير مستغرق لجميع التركة، فسواء كان الموقوف عليه وارثاً أو غير وارث، وسواء كان الموقوف أقل من الثالث أو مساوياً له أو أكثر، فالوقف غير نافذ إلا بإجازة الغرماء له.

وإن كان الدين غير مستغرق للتركة نُخرج أولاً منها بمقدار الدين، ونحكم على الباقي حُكمنا على التركة عندما تكون خالية عن الدين.

وإن كان غير مدين أصلاً، وكان الموقوف عليه أجنياً: فإن كان الوقف أقل من الثالث أو مساوياً له، نفذ دون توقف على إجازة الورثة، وإن كان أكثر منه توقف الزائد على إجازتهم، فإن أجازوا نفذ وإنما بطل^(٢).

* * *

(١) أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٣٦ (مرجع سابق).

(٢) مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ١٤ - ١٣ (مرجع سابق).

المبحث العاشر

خلاصة أقوال الفقهاء حول

الأخذ بضابط [ملكية الموقوف للواقف

ملكية تامة] أو عدم الأخذ به ضابطاً للمال الموقوف

من خلال المباحث السابقة، ومما مر في هذا الفصل: نلحظ أن الفقهاء جمِيعاً قد رأعوا هذا الضابط، وأخذوا به بشكل كبير في تطبيقاتهم حول صحة وقف هذا الشيء أو ذلك أو عدم صحة وقفه؛ نظراً لما له من أهمية تحفظ لكل إنسان حق التصرف فيما هو مملوک له، وتنمنعه من التعدي على مال الآخرين تحت أي ذريعة، حتى ولو كانت في ظاهرها قُربة - كالوقف مثلاً..

غير أنها نلحظ أن الفقهاء قد استثنوا حالات معينة، تخرج عن مضمون هذا الضابط، وتسلبه العموم، وتجعله ضابطاً أغلبياً لا كلياً، أي: يؤخذ به لكن ليس دائماً في كل الحالات، وهذا ما يجعله ضابطاً لأغلب حالات الوقف لا كلها، ويجعل خرقه - لعنة ما أو لسبب وجيه - أمراً ممكناً ومتاحاً.

ويُستحسن أن نمر على بعض هذه الاستثناءات في كل مذهب على حدة:
فالحنفية: أخذوا بهذا الضابط في حالة الوقف حال الخيار، فجعلوا صحة الوقف لمن له الخيار؛ لأنَّه هو المالك^(١).

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥، رد المحتار، ابن عابدين، ٣٩٣ / ٣ - ٣٩٥، أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٣٦ و ٢٩٣، الإسعاف، الطراولسي، ص ٢٥، الوقف، عشوب، ص ١٧٠، الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٦١، الأحوال الشخصية، =

- وكذلك أخذوا به في حالة وقف الشيء المستأجر، فأجازوه من المؤجر لأنه هو المالك، ومنعوه من المستأجر لعدم ملكيته له^(١).

- وأخذوا به في حالة وقف المرهون، فأجازوه للراهن لأنه هو المالك^(٢).

- وأخذوا به في حالة وقف المغصوب، فمنعوه من الغاصب لعدم ملكيته له^(٣).

- لكنهم لم يأخذوا به في حالة وقف الفضولي مال غيره: حيث أجازوه موقوفاً على إجازة المالك^(٤).

فمع الإقرار بأنه ليس مالكاً للموقوف، فقد أجازوا منه وقف مال غيره، وإن كانوا قد جعلوه موقوفاً على إجازة المالك، لكن في تجويزهم لهذا الوقف خرقاً لهذا الضابط، حيث صححوا وقف ما ليس بملكه للواقف ملكية تامة، ولو أخذوا بهذا الضابط لأبطلوا وقف الفضولي لمال غيره أصلاً، كما فعل الجمهور، حيث

= الكردي، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ، الفقه الإسلامي وأدلته، د. الرحيلي، ١٠ / ٧٦٣٥ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: الدر المختار، الحصافي، ٣ / ٤٣٧ - ٤٠٠ ، البحر الرائق، ابن نجم، ٥ / ٢٠٥ ، حكم الأوقاف، الخصاف، ص ٢٨٩ - ٢٩٠ ، الفقه الإسلامي وأدلته، د. الرحيلي، ١٠ / ٧٦١٥ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، ٦ / ٨١ وما بعدها (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٥ / ٢٠٣ ، حكم الأوقاف، الخصاف، ص ٢٩٢ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٥ / ٢٠٣ ، حكم الأوقاف، الخصاف، ص ١٢٩ (مرجعان سابقان).

أبطله المالكية حتى ولو أجازه المالك^(١)، وأبطل الشافعية والحنابلة كل تصرفات الفضولي من بيع وشراء وغيرها^(٢)؛ لأنه يتصرف فيما لا يملك.

- أما عند المالكية: فنرى خرم هذا الضابط في حالة وقف الشيء المستأجر، حيث منعه من المؤجر إلا إذا قصد وقفه بعد انتهاء الإجارة، مع أنه مالك له، وأجازوه للمستأجر مدة الإجارة^(٣)، مع أنه ليس بمالك له ملكية عين، بل ما يملكه هو المنفعة.

- وعند الشافعية: نلحظ ترك هذا الضابط في حالة وقف العين المرهونة، حيث إنهم لم يجيزوا للراهن وقفها مع أنه يملكونها، وعللوا ذلك بأن فيه إبطالاً لحق المرتهن^(٤)، مع أن المرتهن ليس بمالك لتلك العين المرهونة.

- وعند الحنابلة: نلحظ خرق هذا الضابط في ثلاث حالات:
 الأولى: الوقف حال الخيار، فلم يجيزوه من أحد الطرفين إلا بإذن الآخر^(٥)، مع أنه يستحيل أن يكون الطرفان مالكين للعين الواحدة ملكاً تاماً في الوقت نفسه.

(١) يُنظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١١٩ / ٤.

(٢) مغني المحتاج، الشريبي، ١٥ / ٢، كشاف القناع، البهوي، ١١ / ٢ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: شرح منح الجليل، عليش، ١١١ / ٨، الشرح الصغير، الدردير، ١٠ / ٤، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١١٩ / ٤، مواهب الجليل، الخطاطب، ٦٢٩ / ٧، الذخيرة، القرافي، ٣١٥ / ٦، جواهر الإكيليل، الأزهري، ٢٠٥ / ٢، جامع الأمهات، ابن الحاجب، ص ٤٤٨، بلغة السالك، الصاوي، ١٠ / ٤ (مراجع سابقة).

(٤) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٧٦١٥ / ١٠، الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٥ - ١٤٦ (مراجع سابقان).

(٥) يُنظر: كشاف القناع، البهوي، ٥١٢ / ٢، الفروع، المقدسي، ٢٢٢ / ٦ (مراجع سابقان).

الثانية: حالة وقف العين المرهونة: فقد وافقوا الشافعية في عدم صحة وقفها من قبل الراهن^(١) مع أنه مالك لها.

الثالثة: حالة وقف المغصوب من مالكه على غير غاصبها^(٢)، فلم يجوزوا ذلك مع أن المغصوب منه مالك للعين، وليس هناك ما ينقص من ملكيته لها.

- ومما سبق نلاحظ أن وجود هذه الاستثناءات وفي كل مذهب، يدل على أن هذا الضابط هو ضابط أغلبي لا كلي، يؤخذ به في أغلب الحالات، لكن يمكن خرقه وعدم الأخذ به في حالات معينة إذا ظهرت علة توسيع ذلك.



(١) ينظر: المغني، ابن قدامة، ٦٢٠ / ٧، الكافي، ابن قدامة، ٣٢٠ / ٢، شرح متهى الإرادات، البهوي، ١٦٨ / ٨، كشف النقانع، البهوي، ٢٤٤ / ٤، مطالب أولي النهي، الرحيماني، ٤ / ٢٨٧ (مراجع سابقة).

(٢) ينظر: الفواكه العديدة، المنقول، ٤١٥ - ٤١٦ / ١ (مرجع سابق).

الفَصْلُ الرَّابِعُ

ضابط (قابلية الموقف أو عدم قابليته للإفراز)

يتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: وقف المشاع.

المبحث الثاني: وقف مالا يقبل نقل الملكية بالبيع ونحوه.

المبحث الثالث: وقف ما في الذمة منفرداً.

المبحث الرابع: وقف الحصص والأسهم في الشركات.

المبحث الخامس: خلاصة ضابط (قابلية الموقف أو عدم
قابليته للإفراز) عند الفقهاء.

الفصل الرابع

ضابط (قابلية الموقف أو عدم قابليته للإفراز)

المبحث الأول وقف المشاع

* تمهيد - مفهوم المشاع:

تعريف المشاع لغة: المشاع من شاع يشيع شيئاً وشيوعاً ومشاعاً وشيوعة، فهو شائع (وسهم شائع وشاع ومشاع: غير مقسوم)، ويقال: في هذه الدار سهم شائع، أي: مشهور متشر، ونصيب فلان في هذه الدار شائع، أي: ليس بمقسوم ولا معزول^(١).

والدار ونحوها مما يملك، إن كان مشتركاً لم يُقسم، يقال: اشتري داره على الشيوع: جعلها مشتركة الملك من غير قسمة^(٢).
اصطلاحاً: المشاع: غير المقسوم^(٣).

وبذا نفهم أننا عندما نتحدث عن وقف المشاع، فإن المشاع يعني العقار أو

(١) تاج العروس، الزييدي، ٤٠٥ / ٥ (تاج العروس، من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزييدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، د. ط - د. ت).

(٢) يُنظر: المعجم الوسيط، ٥٠٣ / ٥ (المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيارات، وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة للتأليف والطباعة والنشر، استانبول، تركيا، ط ٢٠١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م).

(٣) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٣ / ٥ (مرجع سابق).

المنقول المشترك في ملكيتهما بين اثنين فأكثر - سواء أكان مما يحتمل القسمة أم لا يحتملها -، ونصيب كل واحد شائع، ليس بمفروز ولا مقسوم.

فما الحكم لو أن رجلاً وقف حصته من المشاع؟ هل يصح هذا الوقف أم لا؟

قبل الخوض في الحديث عن مذاهب الفقهاء في صحة أو عدم صحة وقف المشاع، لا بد من التفريق بين نوعين من أنواع المشاع:

الأول: المشاع الذي يقبل القسمة: وقد مثل له الفقهاء بـ «نصف الدار، أو نصف البيت الكبير».

الثاني: المشاع الذي لا يقبل القسمة ولا يحتملها: ومثل له الفقهاء بـ «نصف الحمام، ونصف الثوب، ونصف البيت الصغير»^(١).

والفرق بين النوعين: أن النوع الثاني لا يمكن فيه إجبار الشريك على القسمة، بخلاف النوع الأول؛ حيث يُجبر الشريك على القسمة لو أراد الشريك الآخر أو الشركاء الآخرون ذلك^(٢).

وأما مذاهب الفقهاء في وقف المشاع، فهي تحتاج إلى تفصيل يتناول نوعي المشاع:

* * *

* المطلب الأول - وقف المشاع الذي يقبل القسمة:

اختلف الفقهاء في وقف المشاع الذي يقبل القسمة ويحتملها على رأيين:

(١) ينظر: المجموع، النووي، ١٦ / ٢٤٥، رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٤٨. (مرجعان سابقان).

(٢) ينظر: المجموع، النووي، ١٦ / ٢٤٥ (مرجع سابق).

١ - المجizzون: وهم الجمورو من المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية والشيعة الإمامية والزيدية: حيث ذهبوا إلى صحة وقف المشاع إذا كان مما يحتمل القسمة، كالعقار والدار الكبيرة^(١).

أدتهم:

أ - السنة:

حديث وقف عمر بن الخطاب أرضه في خير: «عن ابن عمر رض أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير، فأتى النبي يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله! إني أصبت أرضاً بخير، لم أصب مالاً قطُّ نفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: «إن شئت حبس أصلها وتصدق بها»، قال: فتصدق بها عمر: أنه لا يساع أصلها ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء وفي القربي وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من ولتها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول»^(٢).

وجه الاستدلال: أن حصة سيدنا عمر بن الخطاب كانت مشاعاً في تلك الأرض، وقدرها (مائة سهم)، وهذا ما صرّحت به الروايات الأخرى^(٣)، فدل على

(١) يُنظر: العنایة، البابرتی، ٢١١ / ٦، الذخیرة، القرافي، ٣١٥ / ٦
المهذب، الشیرازی، ٦٤٧ / ٣، المغنی، ابن قدامة، ٦٢٠ / ٧.
الروضۃ البھیۃ، العاملی، ١٧٦ / ٣، فقه الإمام جعفر الصادق، مغنية، ٦٥ / ٥
التاج المذهب، الصنعاوی، ٢٨٣ / ٣ (مراجعة سابقة).

(٢) البخاری ومسلم وغيرهما (تقدیم تخريجه).

(٣) عن ابن عمر أن عمر ملك مئة سهم من خير اشتراها... الحديث، أخرجه البيهقي، كتاب الوقف، باب وقف المشاع (السنن الكبرى، ١٦٢ / ٦) (مراجعة سابق).

أن الشيوخ لا يمنع صحة الوقف، وفيه ردٌ على من أنكر وقف المشاع مطلقاً، وقد ترجم البخاري للحديث: (إذا تصدق أو وقف بعض ماله فهو جائز، وهو وقف الواحد المشاع)^(١).

وجاء في «فتح الباري»: «واستدل بالحديث على وقف المشاع؛ لأن المئة سهم التي كانت لعمر بخيير لم تكن منقسمة»^(٢).

= والنسائي، كتاب الأحباس، باب حبس المشاع برقم (٣٦٠٥) (سنن النسائي، ٦ / ٥٤٢) (مرجع سابق).

- والدارقطني، كتاب الأحباس، باب في حبس المشاع، برقم (٤٢٨٢) (سنن الدارقطني، ٤ / ١١٨) (مرجع سابق).

- وابن ماجه، كتاب الصدقات، باب من وقف، برقم (٢٣٩٧) (سنن ابن ماجه، ٤ / ٦٢) (مرجع سابق)، كنز العمال، البرهان فوري، برقم (٤٦١٥٦)، ٦ / ٨٩٥ (مرجع سابق).

- وللحديث شاهد في البيهقي، فقد روى مسلم البطين أن الحسين بن علي ورث مواريث فتصدق بها قبل أن تُقسم فأجيزت. (السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الهبات، باب ما جاء في هبة المشاع) (السنن الكبرى، ٦ / ١٧١) (مرجع سابق).

(١) يُنظر: فتح الباري، ابن حجر، ٣٩٩ / ٥، شرح النووي على صحيح مسلم، ١١ / ٨٦ (مرجع سابقان).

العناية، العيني، ٦ / ٩٠٠، تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٦
الذخيرة، القرافي، ٦ / ٣١٤، البيان، العمراني، ٨ / ٦٣، كشاف القناع، البهوتى، ٤ / ٢٤٤ (مراجع سابقة).

(٢) فتح الباري، ابن حجر، ٤٠٤ / ٥ (مرجع سابق)، واعتراض عليه بما جاء في تلخيص الحبير: «قوله إن المئة سهم كانت مشاعة، لم أجده صريحاً، بل في مسلم ما يُشعر بغير ذلك؛ فإنه قال: إن المال المذكور يقال له ثمح وكان نخلأ».

- تلخيص الحبير، ابن حجر، ٣ / ٦٧ (مرجع سابق).

ب - القياس:

- على العتق: الوقف إسقاط ملك بالإعتاق، والشيوخ لا يمنع العتق، فكذا لا يمنع الوقف أيضاً^(١)، بل إن الوقف يقبل التجزئة في الموقوف التي لا يقبلها العتق.

جاء في «المبسot»: «ولو وقف نصف أرض أو نصف دار مشاعاً على الفقراء، فذلك جائز في قول أبي يوسف... وهذا لأن الوقف على مذهبه قياس العتق، والشيوخ لا يمنع العتق، فكذلك لا يمنع الوقف، إلا أن العتق لا يتجزأ عنده؛ لما في التجزء من تضاد الأحكام عنده في محل واحد، وذلك لا يوجد في الوقف، فيتحمل التجزء، ويتم على الشيوخ في القدر الذي أوقفه»^(٢).

جاء في الذخيرة: «لا يصح وقف الشائع... قياساً على العتق»^(٣).

- على البيع: البيع عقد يمكن أن يكون على بعض الجملة منفرداً، وكل ما جاز بيعه جاز وقفه^(٤).

= ورد على ذلك في فتح الباري بأنه يحتمل أن ثمغ من جملة أراضي عمر في خير، وأن مقدارها كان مئة سهم من السهام التي قسمها النبي بين من شهد فتح خير، وهذه المئة سهم غير المئة سهم التي كانت لعمر بخير التي حصلها من الغنيمة. يُنظر: فتح الباري، ابن حجر، ٤٠٠ / ٥ (مرجع سابق).

يؤكد ذلك ما جاء في نصب الرأية: أن رواية أبي داود توضح في نص الوصية أن عمر كان له أرض ثمغ، وكان له المئة سهم بخير، كلاهما أوصى بهما. يُنظر: نصب الرأية، الزيلعي، ٤٧٩ / ٣ (مرجع سابق).

(١) يُنظر: البناء، العيني، ٦ / ٩٠٠ (مرجع سابق).

(٢) المبسot، السرخسي، ١٢ / ٣٧ (مرجع سابق).

(٣) الذخيرة، القرافي، ٦ / ٣١٤ (مرجع سابق).

= (٤) يُنظر: الذخيرة، القرافي، ٦ / ٣١٥، المجمع، النووي، ١٦ / ٢٥٠ (مرجع سابق).

- قال البهوتى^(١): «... ولأنه يجوز على بعض الجملة مفرزاً، فجاز عليه مشاعاً كالبیع»^(٢).

وجاء في «المقعن»: «ويجوز وقف المشاع... ولديلنا أن كل عَرَصَة جاز بيعها جاز وقفها كالمفرزة»^(٣).

- على الهبة والإجارة: فهبة المشاع وإجارته جائزة، فكذلك وقفه قياساً على هبته وإجارته^(٤).

حتى الذين لا يجيزون هبة المشاع وصدقته يجيزون وقف المشاع، معللين ذلك بأن الوقف يختلف عن الهبة والصدقة، فالهبة والصدقة يحتاجان إلى قبض؛ لأنهما قد انتقالا من المالك إلى الموهوب له أو المتصدق عليه، بخلاف الوقف؛ فإنه لا ينتقل إلى ملك المالك، وإنما يزول من ملك الواقع إلى الوقف^(٥).

قال الخصاف^(٦): «قلت: فلم أجزت وقف المشاع وأنت لا تجيز هبة المشاع

= المقعن، ابن البناء، ٢ / ٧٧٦، شرح متهى الإرادات، البهوتى، ٤ / ٣٣٣ (مراجعة سابقة).

(١) البهوتى، (تقدمت ترجمته).

(٢) شرح متهى الإرادات، البهوتى، ٤ / ٣٣٣ (مراجعة سابق).

(٣) المقعن، ابن البناء، ٢ / ٧٧٦ (مراجعة سابق).

(٤) يُنظر: دليل الرفاق على شمس الاتفاق، ابن مامين، ٢ / ٣٩٠ (دليل الرفاق على شمس الاتفاق، ماء العينين محمد بن فاضل بن مامين ت ١٣٢٨ هـ، تحقيق، أحمد يكن، طُبع تحت إشراف اللجنة لنشر التراث الإسلامي بين المغرب والإمارات، صندوق إحياء التراث الإسلامي، المغرب، الإمارات، د. ط - د. ت).

(٥) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢٣٤ (مراجعة سابق).

(٦) الخصاف، (تقدمت ترجمته).

ولا صدقة المشاع؟ قال: الوقف مخالف للصدقة والهبة من قبل أن الهبة والصدقة التي يمتلكها غيره تحتاج إلى قبض؛ لأنهما يزولان من ملك الواهب والمتصدق إلى ملك الموهوب له والمتصدق عليه، والوقف لا يحتاج إلى ذلك؛ من قبل أنه ليس يزول من ملك الواقف إلى ملكه مالك ، وإنما يزول من ملكه إلى الوقف فهما مفترقان»^(١).

- على الوقف في غير المشاع (المفرز): الوقف: هو تحبس الأصل وتسبييل المنفعة، وهذا يتحقق في المشاع كما يتحقق في المفرز، يعني أن كلاًًاً منهما يحصل منه الغاية من الوقف، وهي تحبس الأصل وتسبييل الشمرة^(٢).

ت - المعقول :

- القبض ليس بشرط عند أبي يوسف، فكذلك القسمة التي هي فرع عن القبض ووسيلة له، فهي أيضاً ليست بشرط؛ لأنها تتمة القبض الذي بدوره ليس بشرط، فلا يُشترط كون الموقوف مقسوماً مفرزاً، بل يصح مشاعاً ولو كان يحتمل القسمة^(٣)؛ لذا فالخلل في القبض أو التسليم الموجود في وقف المشاع لا يدخل

(١) أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢٣٤ (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: المذهب، الشيرازي، ٣ / ٦٧٤ ، المجموع، النووي، ١٦ / ٢٥٠.

المغني، ابن قدامة، ٧ / ٦٢٠ ، المقفع، ابن البناء، ٢ / ٧٧٦ ، مطالب أولي النهى، الرحيانى، ٤ / ٢٧٦ ، الروضة البهية، العاملى، ٣ / ١٧٦ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٢ ، اللكتوي على الهدایة، ٤ / ٤٣١ .

- العناية، البابرتى، ٦ / ٢١١ ، البناء، العيني، ٦ / ٩٠٠ .

- مجمع الأنهر، دمامد أفندي، ١ / ٧٣٥ .

- أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢١ (مراجع سابقة).

بالوقف، ولا يمنع من صحته^(١).

- المشاع معلوم (غير مجهول)؛ لأن واقفه قد سمي نصف الدار أو ثلثها أو ربعها مثلاً إن كان الموقوف داراً، وكذلك إن سمي سهماً فهو معلوم معروف ما وقع عليه الوقف (محل الوقف)، وإذا كان (محل الوقف) معلوماً جاز الوقف^(٢).

- في وقف المشاع لا يحصل ضرر للشريك لإمكان القسمة^(٣) فيما يحتمل القسمة.

٢ - المانعون: ذهب محمد من الحنفية إلى عدم صحة وقف المشاع فيما يحتمل القسمة، مخالفًا بذلك رأي أبي يوسف من الحنفية، ومخالفًا رأي جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة.

* الأدلة - استدل على رأيه بالأدلة التالية:

أ - القياس:

- على الصدقـة: الوقف صدقة، والصدقـة في المشاع لا تجوز، فذلك الوقف؛ لأنـه بمنزلـة الصدقـة^(٤).

ودليل اشتراط القبض لصحة الصدقـة: ما رُوي عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: إن أبا بكر الصديق نحلـها جدادـعشرين وسقاً من مال بالغـة، فلما

(١) يُنظر: بداعـ الصنائع، الكاساني، ٥/٣٢٩، أحكـمـ الأوقـافـ، الخـصـافـ، صـ ٢١ (مرـجـعـ سابقـ).

(٢) يُنظر: أحكـمـ الأوقـافـ، الخـصـافـ، صـ ٢١ (مرـجـعـ سابقـ).

(٣) يُنظر: الذخـيرـةـ، القرـافيـ، ٦/٣١٥ (مرـجـعـ سابقـ).

(٤) يُنظر: تبيـنـ الحقـائقـ، الزـيلـعيـ، ٣/٣٢٦، أحكـمـ الأوقـافـ، الخـصـافـ، صـ ٢١ (مرـجـعـ سابقـ).

حضرته الوفاة قال: «والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إلي غنى بعدي منك، ولا أعز علي فقراً بعدي منك، وإنني كنت نحلك من مالي جداد عشرين وسقاً، فلو كنت جدديه واحتزتني كان لك ذلك، وإنما هو مال الوارث، وإنما هو أخواك وأختاك، فاقتسموه على كتاب الله»^(١).

قال ابن وهب عبد القاسم بن محمد أن الأرض يقال لها: تمرد، وكانت عنده لم تقبضها^(٢).

- على الهبة والإجارة: الهبة لا تتم في مشاع يتحمل القسمة، وتم في مشاع لا يتحمل القسمة، وكذلك الوقف لا يتم في المشاع الذي يقبل القسمة^(٣).

ب - المعقول:

- الإفراز والتسليم شرط عند محمد؛ لأن أصل القبض شرط عنده، وكذلك ما يتم به القبض - وهو كون الموقوف مقسوماً - والقبض لا يتم في المشاع، وإذا كان القبض والتسليم من شروط الجواز، فالشيوخ يخلُّ بهما؛ لذا فهو يمنع من

(١) أخرجه البيهقي عن عروة بن الزبير عن عائشة، كتاب الهبات، باب شرط القبض في الهبة (السنن الكبرى، البيهقي، ٦ / ١٧٠) (مراجع سابق)، وله شاهد من حديث قتادة بن النضر ابن أنس قال: (نحلني أنس نصف داره، قال: فقال أبو بردة: إن سرئكَ يجوز لك فاقبضه، فإن عمر بن الخطاب قضى في الأحوال أن ما قُبض منها فهو جائز، وما لم يُقْبَض فهو ميراث، قال: فدعوت يزيداً فقسمها) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الهبات، باب ما جاء في هبة المشاع (السنن الكبرى، البيهقي، ٦ / ١٧١) (مراجع سابق).

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ٦ / ١٧٠ (مراجع سابق).

(٣) يُنظر: المبسوط، السرخسي، ١٢ / ٣٧، دليل الرفاق، ابن مامين، ٢ / ٣٩٠ (مراجع سابقان).

صحة الوقف في المشاع الذي يحتمل القسمة^(١).

* ما يتفرع عن اختلاف أبي يوسف (ويمثل رأي الجمهور) من جهة، ومحمد من جهة أخرى:

ينبني على اختلافهما الأمور التالية:

١ - إذا وقف أحد الشريكين حصته من أرض، جاز عند أبي يوسف، فإذا حصلت قسمة للأرض بعد ذلك؛ مما وقع في نصيب الواقف كان وقاً، ولا يحتاج إلى إعادة التلفظ بالوقف فيه، لكن إن وقه ثانياً كان أحوط لارتفاع الخلاف بذلك، حيث يصح بذلك على مذهب محمد أيضاً؛ لتحقق القبض بعد القسمة^(٢).

٢ - إذا وقف كل من الشريكين حصته منفرداً، وجعل لوقفه ناظراً على حدة، وسلمه إليه، صح هذا الوقف عند أبي يوسف؛ لأنَّه لا يشترط القبض ولا التسليم، أما عند محمد فلا يصح لوجود الشبوع وقت القبض، وهو يمنع صحة الوقف عنده؛ لأنَّهما بذلك يكونان صدقتين لا صدقة واحدة^(٣).

٣ - إذا وقف كل من الشريكين حصته على جهة ما، ونصبا على وقفهما والياً أو ناظراً أو قيماً واحداً، فقبض نصبيهما معاً، جاز ذلك الوقف، وصح باتفاق أبي

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٢ / ٥، المبسوط، السرخسي، ١٢ / ٣٧.

- بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩ / ٥، البنية، العيني، ٦ / ٩٠١.

- العناية، البابرتى، ٢١١ / ٦، مجمع الأنهر، داماد أفندي، ١ / ٧٣٥ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: تقييع الفتاوى الحامدية، ابن عابدين، ١٠٨ / ١، الإسعاف، الطرابلسي، ص ٣١ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٣ / ٥، مباحث الوقف، الأیانی بك، ص ١٨ (مرجعان سابقان).

يوسف ومحمد، أما عند أبي يوسف: لعدم اشتراطه للقبض أصلاً، وأما عند محمد؛ فلأن الشيوع وإن كان موجوداً وقت الوقف، إلا أنه متتفق وقت القبض^(١)، حيث يقبحهما الوالي معاً جملة واحدة، وبعد ذلك لا يفتر تفرق جهات الوقف ومصارفه، كالصدقة الواحدة على مصارف متعددة كالغزو والحج والمساكين وابن السبيل^(٢).

٤ - «إذا وقف الشريكان العقار المشترك بينهما جملة، وسلماه إلى قيم يقوم عليه، صع هذا الوقف اتفاقاً؛ لعدم الشيوع وقت الوقف وعنده القبض»^(٣).

ومن هذه المسائل يتضح: أن أبو يوسف يقول بصححة الوقف في المشاع؛ سواء كان الشيوع وقت الوقف أو وقت القبض، أما محمد فقد وافقه في صحة الوقف في حال الشيوع وقت الوقف، وخالفه في الشيوع وقت القبض، فجعله مانعاً من صحة الوقف^(٤).

سبب الخلاف ومنشأه بين الصاحبين:

منشأ هذا الخلاف وسببه بين الفريقين هو: (اشتراط القبض والتسليم) أو عدم اشتراطهما، فلا خلاف بينهما أن القسمة فيما يُقسم هي من تمام القبض^(٥)، وإنما الخلاف مبني على أصل القبض والتسليم، هل هو شرط أم لا؟.

فمن لم يشترطه (أبو يوسف) أجاز وقف المشاع فيما يحتمل القسمة، ومن

(١) يُنظر: مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ١٨ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: المبسوط، السرخسي، ٤١ / ١٢ (مرجع سابق).

(٣) مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ١٨ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: المرجع السابق.

(٥) يُنظر: العناية، البابرتبي، ٦ / ٢١١ (مرجع سابق).

اشترطه (محمد) لم يجُوزه؛ لأن القسمة من تمام القبض، فإذا كان القبض شرطاً عنده، فكذلك تتمه وهي القسمة شرط أيضاً، وهي لا تتم مع الشيوع^(١)؛ ولذا فإن الموقوف يخرج عن ملك الواقف بمجرد اللفظ عند أبي يوسف دون حاجة للقبض، بخلاف محمد حيث اشترط القبض^(٢).

- الفتوى في المذهب الحنفي على رأي من؟ أبي يوسف أم محمد؟.

من قراءة كتب المراجع في المذهب الحنفي نرى اختلافاً في الترجيح والتصحيح والفتوى في هذه المسألة بين أبي يوسف ومحمد، فمنهم من قال بأن الفتوى على رأي أبي يوسف، ومنهم من قال على رأي محمد، وفيما يلي بعض هذه الأقوال:

* من قال بأن الفتوى على رأي محمد:

- جاء في «البنيان»: «قال الولوالجي^(٣) في الفتاوى: مشايخ بلخ أخذوا بقول أبي يوسف، ومشايخ بخارى أخذوا بقول محمد، ثم قال: وبه يُنْتَهى»^(٤).

- وقال ابن نجيم: «وصرّح في الخلاصة من الإجارة والوقف بأن الفتوى على قول محمد في وقف المشاع، وكذا في البازارية والولوالجية وشرح المجمع لابن

(١) يُنظر: اللكتوي على الهدایة، ٤/٤٣١، رد المحتار، ابن عابدين، ٤/٣٦٢.

- مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ١٩ - ١٨ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥/٢١٣ (مراجع سابق).

(٣) الولوالجي: عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق، الفقيه الحنفي، تفقه بلخ، ولد بولوالج سنة ٤٦٧هـ، ومات هناك بعد ٥٤٠هـ، وله الفتاوى المعروفة بـ«الولوالجية». يُنظر:

(الفوائد البهية، اللكتوي، ص ١١١) (مراجع سابق).

(٤) البناء، العيني، ٦/٩٠١ (مراجع سابق).

الملك وفي التحبيس، وبقوله يُفتى، وتبعه في غاية البيان»^(١).

* من قال بأن الفتوى على رأي أبي يوسف:

- جاء في «مجمع الأئمّة»: «وفي الدرر وبعض مشايخ زماننا أفتوا بقول أبي

يوسف، وبه يُفتى»^(٢).

والفتوى بقول أبي يوسف نقلها كثير من المؤلفين في الوقف^(٣).

* ومنهم من جمع بين القولين وصححهما معاً:

- جاء في «الفتاوى الهندية»: «برأي محمد أخذ مشايخ بخارى، وعليه الفتوى، كذا في السراجية، والمتأخرون بقول أبي يوسف أنه يجوز، وهو المختار، وكذا في خزانة المفتين»^(٤).

وبذل نخلص إلى نتيجة، وهي أن القولين في المذهب مصححان.

* حالة مستثنية من خلاف أبي يوسف ومحمد:

بما أن في المسألة قولين مصححين، وخالف الترجيح بينهما، وهي أمر من المجتهد فيه؛ التي يقطع الخلاف فيها (قضاء القاضي)، فقد اتفق المتأخرون من الحنفية على أن القاضي إذا قضى بصحمة المشاع أو ببطلانه ارتفع الخلاف^(٥)، أما

(١) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٣ (مرجع سابق).

(٢) مجمع الأئمّة، داماد أفندي، ١ / ٧٣٥ (مرجع سابق).

(٣) مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ١٩، الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٣ (مرجعان سابقان).

(٤) الفتاوى الهندية، ٢ / ٣٦١ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٧، البنية، العيني، ٦ / ٩٠١.

القاضي فيجوز له القضاء والإفتاء بأحدهما، فإذا فعل صار متفقاً عليه كسائر المختلف فيه، وذلك يشمل القاضي الحنفي وغيره^(١).

علماً أن القاضي الحنفي إذا حكم بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد لم يكن حاكماً بخلاف مذهبة؛ لأن إمام المذهب أبا حنيفة لم يقل بأحد القولين، لكن لما كان قول أصحابه غير خارج عن مذهبهم، صح حكم مقلده بذلك القول.

والمراد بخلاف مذهبة: خلاف أصل المذهب، كالحنفي إذا حكم على مذهب الشافعي، أما إذا حكم الحنفي بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الإمام أبي حنيفة، فلا يكون حكماً بخلاف المذهب.

وهذا الكلام يفيد أن أقوال أصحابه لا تخرج عن مذهبهم، فقد نقل عنهم أنهم ما قالوا قولًا إلا وهو مروي عن الإمام^(٢)، وبأيهمَا حكم القاضي (بالصحة أو البطلان) صح حكمه ونفذه، فلا يسوغ له ولا لقاضٍ غيره أن ينقض هذا الحكم^(٣).

* المناقشة والترجيح في وقف المشاع الذي يقبل القسمة:

دليل الجمهور - وهو الحديث المتفق عليه - دليل قوي، يؤيد ما ذهبوا إليه ويقوى حجتهم، غير أن الكاساني^(٤) من الحنفية اعترض عليه: «بأنه يحتمل أن عمر

= - تقييح الفتواوى الحامدية، ابن عابدين، ١/١٠٨، الإسعاف، الطرابلسي، ص ٣١ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٥/٢١٨.

(٢) يُنظر رد المحتار، ابن عابدين، ٤/٣٦٢ (مراجع سابق).

(٣) يُنظر: الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٣ (مراجع سابق).

(٤) الكاساني: من الحنفية، (تقدمت ترجمته).

وقف مئة سهم قبل القسمة، ويحتمل أنه وقفها بعد القسمة، وإذا ورد الاحتمال فلا يكون الحديث حجة مع الشك والاحتمال، على أنه إن ثبت أن الوقف كان قبل القسمة فيُحمل على أنه وقفها شائعاً ثم قُسمت وسلمت، وقد رُوي أنه فعل كذلك، وهذا جائز كما لو وهب مشاعاً ثم قسم وسلم^(١).

ماعدا ذلك من الأدلة فهي خاضعة للرأي والقياس والاجتهاد، ولعل هناك قوة في الاستدلال من هذه الناحية من قتل الطرفين.

ولذا فإننا في الترجيح نعمد إلى ما فيه ترغيب للناس في الوقف، وهو جهة بِرٌّ معروف، فنراه في قول الجمهور ومعهم أبو يوسف.

«قال القاضي أبي عاصم: قول أبي يوسف من حيث المعنى أقوى، إلا أن قول محمد أقرب إلى موافقة الآثار، ولما كثر المصحح من الطرفين، وكان قول أبي يوسف فيه ترغيب للناس في الوقف، وهو جهة بر، أطبق المتأخرون من أهل المذهب الحنفي على أن القاضي الحنفي يُخَيِّر بين أن يحكم بصحة أو بطلان الوقف، حتى وإن كان الأكثر على ترجيح قول محمد»^(٢).

* * *

* المطلب الثاني - وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة:

١ - المجizzون: وهم الجمهور من الحنفية، والمالكية في قول راجح، والشافعية، والحنابلة، والشيعة الإمامية، والزيدية^(٣): ذهبا إلى صحة وقف المشاع

(١) بدائع الصنائع، الكاساني، ٥ / ٣٣٠ (مرجع سابق).

(٢) الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٣ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٦، مجمع الأئم، داماد أفندي، ١ / ٧٣٥.

فيما لا يتحمل القسمة، كالحمام والبيت الصغير والثوب وحصة سيارة وغير ذلك كالبئر والرحي والحانوت.

* أدلةهم :

١ - القبض الذي اشترطه البعض (محمد من الحنفية) يسقط تماماً (التسليم) عند عدم الإمكان، وذلك يكون فيما لا يتحمل القسمة؛ لأنَّ لو قسم قبل الوقف لفات الانتفاع به، فاكتُفي بتحقيق التسليم في الجملة^(١)، وهذا ما دعا (محمد من الحنفية) إلى موافقة الجمهور في صحة وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة، وقد سبق أن منعها حينما كانت القسمة ممكنة.

٢ - القياس :

- على الهبة: مما لا يقبل القسمة لا يضره الشيء^(٢)، كالشيوخ في الهبة لا يمنع جوازها؛ لأنَّه يتلاشى بالقسمة؛ ولذا فإنَّ القسمة فيها لا تكون حيازة^(٣).

= - الشرح الكبير، الدردير، ١١٨ / ٤، البيان، العمراني، ٦٣ / ٨ .

- كشف النقانع، البهوي، ٢٤٣ / ٤، الفروع، المقدسي، ٥٨٣ / ٤ .

- الروضة البهية، العاملي، ١٧٦ / ٣ ، شرائع الإسلام، الهذلي، ص ١٦٧ .

- البحر الرخار، المرتضى، ١٥١ / ٥ ، التاج المذهب، الصناعي، ٢٨٣ / ٣ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: شرح فتح القدير، ابن الهمام، ٢١١ / ٦ (مراجع سابق).

(٢) يُنظر: تبيين الحقائق، الزيلعي، ٣٢٦ / ٣ ، البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٢ / ٥ .

- العناية، البابرتى، ٢١١ / ٦ ، المبسوط، السرخسي، ٣٧ / ١٢ .

- مجمع الأئمَّة، دامَاد أفندي، ١ / ٧٣٥ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: المبسوط، السرخسي، ٣٧ / ١٢ ، الأموال التي يصح وقفها، د. الزحيلي، ص ١٥

(مراجع سابقان).

- على الصدقة: التي تسلم للفقير وتصبح مملوكة له، لا يمنع الشيوع فيها من الصحة، فكذلك الوقف الذي هو (صدقة موقوفة)، لا يملكها الموقوف عليه إلا إذا كانت منفعة الموقوف صدقة على الموقوف عليه^(١)، والصدقة لا تتم في مشاع يقبل القسمة، وتتم في مشاع لا يقبل القسمة، فكذلك الوقف يجوز في مشاع لا يقبل القسمة^(٢).

- على البيع: يصح وقف البعض قياساً على صحة بيع البعض^(٣)، وقبضه كقبض المبيع في توقيه على إذن المالك والشريك^(٤).

٢ - المانعون: ذهب المالكية في قول راجح أيضاً إلى عدم صحة وقف المشاع الذي لا يتحمل القسمة، وقولهم هذا هو أحد قولين مصححين مرجحين في المذهب^(٥).

- جاء في «الشرح الكبير»: «وأما ما لا يقبل القسمة فيه قولهان مصححان مرجحان»^(٦).

- قال الدسوقي المالكي^(٧): «صح وقف مملوك ولو مشتركاً شائعاً فيما يقبل

(١) يُنظر: البناء، العيني، ٩٠١ / ٦ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: المبسوط، السرخسي، ٣٧ / ١٢ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: مطالب أولي النهي، الرحبياني، ٢٧٦ / ٤ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: فقه الإمام جعفر الصادق، مغنية، ٦٥ / ٥ ، اللمعة الدمشقية، العاملي، ١٧٦ / ٣ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ١١٨ / ٤ ، حاشية الدسوقي، ١١٤ / ٤ ، أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. سراج، ص ٧١ (مراجع سابقة).

(٦) الشرح الكبير، الدردير، ١١٨ / ٤ (مرجع سابق).

(٧) الدسوقي، (تقدمت ترجمته).

القسمة، ويُجبر عليها الواقف إن أرادها الشريك، وأما ما لا يقبلها ففيه قولان، وعلى الصحة يُجبر الواقف على البيع إن أراد شريكه، ويُجعل ثمنه في مثل وقهه^(١).

- قال أستاذنا الدكتور وهة الزحيلي^(٢): «لم يجز المالكية وقف الحصة الشائعة فيما لا يقبل القسمة؛ لأنه يُشترط الحوز عندهم لصحة الوقف، وهذا أحد قولين مرجحين في المذهب»^(٣). وقال أيضاً: «صحّ المالكية وقف ما لا يقبل القسمة في قول راجح، ويُجبر الواقف على البيع إن أراد شريكه، ويُجعل ثمنه في مثل وقهه»^(٤).

* أدلةهم :

- إذا كان الموقوف يتحمل القسمة يجوز الوقف لعدم تضرر الشريك، فهو إن كرّه قاسماً بعد الوقف، وإلا فله ردُّ الوقف؛ لأنَّه لا يقدر على البيع لجميعها^(٥)، أما إذا كان لا يتحمل القسمة فلا يصح؛ لتضرر الشريك وعدم إمكانية المقاسمة إن أراد الشريك ذلك.

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١١٨ (مرجع سابق).

(٢) د. وهة الزحيلي، (تقدمت ترجمته).

(٣) الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٣ (مرجع سابق).

(٤) رؤية اجتهدية، الزحيلي ص ٤٨، الأموال التي يصح وقفها، د. الزحيلي، ص ١٥ . وقال أيضاً: «المالكية، لا يجوز عندهم وقف الحصة الشائعة فيما لا يقبل القسمة؛ لأنَّ شيوخ الموقوف في غيره قد يحول دون استغلاله، وقد يكون مثاراً للمنازعات، والمالكية اشترطوا أن يكون الموقوف مملوكاً لا يتعلّق به حق الغير». (الفقه والإسلامي وأداته، د. الزحيلي، ١٨٦ - ١٨٧) (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: الذخيرة، القرافي، ٦ / ٣١٤ (مرجع سابق).

- شيوخ الموقوف فيما لا يقبل القسمة في غيره قد يحول دون استغلاله، وقد يكون مثاراً للمنازعات والخصومات، والمالكية اشترطوا في الموقوف ألا يتعلق به حق الغير^(١).

- المالكية اشترطوا الحوز والإفراز في الموقوف إذا كان غير قابل للقسمة^(٢).

أما قولهم الأول، وهو الذي يصح وقف ما لا يقبل القسمة، فإن الواقف عندها يُجبر على البيع إن أراد شريكه ذلك، ويُجعل ثمن الموقوف المشاع في مثل ما وقه، سواء أكان عيناً أم منفعة^(٣).

المناقشة والترجح: نلاحظ من الموازنة بين أدلة الطرفين قوة أدلة الجمهور، والتي اعتمدت على القياس بشكل كبير، بينما تفتقر أدلة المالكية إلى القوة والمستند، فأدلةهم قائمة على الاحتمال البعيد، الذي قد لا يوجد، وإن وُجد فلا يؤثر على الحكم الأصلي؛ وللذا نلاحظ أنهم قد وافقوا الجمهور، وليس في قول ضعيف، إنما في قول راجح أيضاً كما سبق^(٤).

ومن أجل ذلك فقد نقل صاحب «الجواهر» الإجماع على صحة وقف المشاع،

(١) يُنظر: الفقه والإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٨/١٨٦ - ١٨٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٣ - ١٦٢ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ٤/١١٨، حاشية الدسوقي، ٤/١١٨، الذخيرة، القرافي، ٦/٣١٤، رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٤٨ (مراجع سابقة).

(٤) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ٤/١١٨، رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٤٨، الأموال التي يصح وقفها، د. الزحيلي، ص ١٥، أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. سراج، ٧١ (مراجع سابقة).

وأن نصوص التصدق بالمشاع مستفيضة أو متواترة^(١).

بل إن الشوكاني^(٢) زاد في ذلك، ورأى أن صحته لا تحتاج إلى كثرة أدلة، فقال: «الأصل عدم المانع، وقد طوّل جماعة الكلام في وقف المشاع استدلاً ورداً، وكل في غير طائل، وهكذا تتضح الصورة التي ذكرناها، وهي وقف جميع المال وفيه ما لا يصح؛ لأن وجود ما لا يصح وقفه فيما تناوله الوقف لا يصلح أن يكون مانعاً لصحة وقف ما يصح وقفه، فيصبح ما يصح ويبطل ما يبطل»^(٣).

رأي القانون في وقف المشاع:

أ - فيما يحتمل القسمة: القانون المصري (رقم ٤٨ لعام ١٩٤٦م) أخذ برأي أبي يوسف - والذي يمثل رأي جمهور الفقهاء - في جواز وقف المشاع القابل للقسمة على جهة خيرية كمستشفى أو مدرسة؛ وذلك لأنه يمكن القضاء على النزاع والخلاف إذا حصل عن طريق القسمة والإفراز^(٤).

(١) ينظر: فقه الإمام جعفر الصادق، معنیة، ٥ / ٦٥ (مرجع سابق).

(٢) الشوكاني: محمد بن علي بن عبد الله، الشوكاني، الصنعاني، الفقيه المجتهد المفسر الأصولي المفتى، ولد بهجرة شوكان (من بلاد اليمن) سنة ١١٧٣هـ، ونشأ بصنعاء، وحفظ القرآن، تولى قضاة صنعاء ويقي فيها قاضياً حتى مات، صنف ١١٤ كتاباً، منها: نيل الأوطار وفتح القدير وإرشاد الفحول. توفي سنة ١٢٥٠هـ.

ينظر: (البدر الطالع، الشوكاني، ٢١٤ / ٢، الأعلام، الزركلي، ١٩٠ / ٨) (مرجعان سابقان).

(٣) السيل الجرار، الشوكاني، ٣١٥ / ٣ (مرجع سابق).

(٤) ينظر: أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. سراج، ص ٧١ - ٧٢.

- الوصايا والوقف، د. الزحيلي، ص ١٤٤ (مرجعان سابقان).

بـ - فيما لا يحتمل القسمة: منع القانون وقفه أخذًا برأي المالكية . والسبب في أخذ القانون بهذا الرأي والعدول عن مذهب الأحناف فيما أشارت إليه المذكورة التفسيرية: أنه قد دلت الحوادث على أن الشيوخ بين وقفين ، أو وقف وملك ، فيما لا يقبل القسمة كثيراً ما يعطى مصالح الوقف ، وقد تنجم عنه مضار عديدة ، ومتنازعات كثيرة ، قد تؤدي إلى خراب الوقف ، وقد تباع العين المشتركة بناءً على طلب الشرك المقاومة ، ولا تتوافق الظروف الملائمة لصرف المال المتحصل من ثمن الوقف في شراء وقف بديل ؛ ولذا فمن المصلحة أن يمنع وقف الحصة الشائعة في العقارات التي لا تقبل القسمة^(١) .

ولذا «ومنعاً للمنازعات ، وتقليلًا للخصومات بالقدر المستطاع ، وُضعت أحكام وافية لتوثيق الوقف وأثاره ، ومنع وقف المشاع فيما لا يقبل القسمة إلا في حالات استثنائية ، لا يتربّ على الشيوخ فيها ضرر»^(٢) .

وقد استثنى القانون حالتين أجاز فيها وقف الحصة الشائعة فيما لا يقبل القسمة ؛ لأنهما لا تفضيان إلى منازعات ، وهاتان الحالتان هما :

الأولى: أن يكون باقي الحصة الشائعة موقوفاً أيضاً ، وتحدّد الجهة الموقوف عليها في الحصتين ، فلو أن رجلاً وقف حصته على الشيوخ ، فالطريقة لتصحيحها هي أن يقف الشرك الآخر حصته الشائعة حتى يكون العقار كله خالصاً لجهة الوقف .

الثانية: أن تكون الحصة الشائعة مخصصة لمنفعة عين موقوفة أخرى ، كالجرار الموقوف لأراضي وقفية ، وكذلك سائر الآلات المخصصة لذلك ، فإذا وقف إنسان

(١) يُنظر: أحكام الوقف في الفقه والقانون ، د. سراج ، ص ٧١ - ٧٢ (مرجع سابق) .

(٢) نظام الوقف في تشريعاته المتعددة ، د. بهنسي ، ٤ / ٢٤ (مرجع سابق) .

ما نصيبيه في مثل هذه الآلات التي تنتفع بها الأراضي الموقوفة، صح هذا الوقف على الرغم من شيوخه وكون الآلة لا تقبل القسمة^(١).

وقد جاء النص على هذا في المادة الثامنة من القانون المصري (٤٨ لسنة ١٩٤٦) : «ولا يجوز وقف الحصة الشائعة في عقار غير قابل للقسمة، إلا إذا كان الباقى منه موقوفاً، واتحدت الجهة الموقوف عليها، أو كانت الحصة مخصصة لمنفعة عين موقوفة»^(٢).

* * *

* المطلب الثالث - تطبيقات تتعلق بوقف المشاع :

الشيوخ في المنقول :

لا نجد من الفقهاء الذين أجازوا وقف المشاع من اشتراط أن يكون المشاع في العقار دون المنقول، بل نجد من صرّح بأن الحكم هو ذاته للعقار والمنقول.

- جاء في «حاشية العجيري على الخطيب»: «يصح وقف المشاع كنصف دار، أو نصف عبد، وهذا راجع للعقار والمنقول»^(٣).

- وجاء في «معنى المحتاج»: «يصح وقف مشاع من عقار أو منقول، ولا يسري إلى الباقى»^(٤).

وفي «الروضة البهية، واللمعة الدمشقية»: «الحكم في المنقول وغيره لا يتوقف

(١) ينظر: الوصايا والوقف، د. الرحيلي، ص ١٤٤ و ١٦٢ (مرجع سابق).

(٢) نظام الوقف في تشريعاته المتعددة، د. بهنسي، ١١ / ٤ (مرجع سابق).

(٣) حاشية العجيري على الخطيب، ٢٠٥ / ٣ (مرجع سابق).

(٤) معنى المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢ (مرجع سابق).

على إذن الشريك»^(١).

وهذا أيضاً ما يفهم من إطلاق الفقهاء الكلام عن وقف المشاع دون التفريق في الحكم بين العقار والمنقول، وهذا الإطلاق يفهم منه الشمول.

أما القانون المصري (٤٨ لعام ١٩٤٦ م) : «فقد أجاز وقف المنقول مطلقاً، ولم يشترط إفرازه وتمييزه، ويتبين هذا من الإطلاق الوارد في المادة الثامنة؛ حيث جاء بالنص على أنه يجوز وقف العقار والمنقول، ويضاف إلى ذلك أن الاستثناء الوارد في المادة فيما يتعلق بالعقار، ومنع وقف ما لا يمكن قسمته لا اختصاص له بالمنقول، فيدل هذا الإطلاق الذي لم يرد في المادة ما يقيده على أن وقف المنقول جائز مطلقاً، سواء على الشيوع أو الإفراز»^(٢).

وقف العلو دون السفل :

الحديث عن وقف المشاع الذي لا يحتمل القسمة - والذي أجازه الجمهور بخلاف المالكية^(٣) - يقودنا إلى الحديث عن صورة تطبيقية لذلك نجدها في وقف العلو دون السفل، أو السفل دون العلو.

وصورة ذلك : أن يكون لرجل سفل دار ولآخر علوها أو العكس، فيقف

(١) الروضۃ البهیۃ، العاملی، ١٧٦ / ٣، اللمعۃ الدمشقیۃ، العاملی، ١٧٦ / ٣ (مرجعان سابقان).

(٢) أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. سراج، ص ٧٢، وينظر: نظام الوقف في تشريعاته المتعددة، د. بهنسی، ١١ / ٤ (مرجعان سابقان).

(٣) ينظر: تبیین الحقائق، الزیلیعی، ٣٢٦ / ٣، الشرح الكبير، الدردیر، ٤ / ١١٨ .
- البيان، العمراني، ٦٣ / ٨ ، کشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٤٣ .
- شرائع الإسلام، الهنلي، ص ١٦٧ (مراجع سابقة).

أحدهما نصيبيه دون الآخر، هل يحق له ذلك؟ .

يلاحظ أن الشافعية صرّحوا بجواز وقف العلو دون السفل ، والسفل دون العلو^(١) ، حتى ولو كان ذلك السفل أو العلو الموقوف سِيَّخْذُ مسجداً^(٢) .

واستدلوا على ذلك : بأنهما عينان يجوز وقفهما معاً، فجاز وقف أحدهما دون الآخر قياساً على العبددين .

واستدلوا أيضاً : بعموم أدلة جواز وقف المشاع السابقة ، وبنوا على ذلك جواز وقف جزء من الدار أو علوها أو سفلها ، وكذلك جواز وقف دار على جهتين ؛ لأن يقفها على أولاده وعلى المساكين ؛ لأنه إذا جاز وقف الجزء جاز وقف الجزأين .

قال النووي^(٣) : «يجوز وقف علو الدار دون سفلها ، وسفلها دون علوها ؛ لأنهما عينان يجوز وقفهما ، فجاز وقف أحدهما دون الآخر كالعبددين»^(٤) .

وقال أيضاً : «وقف عمر كان مشاعاً ، ولأنه عقد يجوز على بعض الجملة مفرزاً فجاز عليه مشاعاً كالبيع ، وكل عَرَصَة يجوز بيعها جاز وقفها كالمفرزة ، ولأن الوقف تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة ، وهذا يحصل في المشاع كحصوله في المفرز ، ولا نسلم اعتبار القبض .

إذا ثبت هذا فإنه يجوز أن يوقف جزءاً من داره أو علوتها أو سفلتها ، وكذلك إذا وقف داره على جهتين مختلفتين ؛ مثل أن يقفها على أولاده وعلى المساكين أو

(١) يُنظر : روضة الطالبين ، النووي ، النموذج ، ٥ / ٣١٥ (مرجع سابق) .

(٢) يُنظر : حاشية إعانة الطالبين ، الدمياطي ، النموذج ، ٣ / ٣١٥ (مرجع سابق) .

(٣) النووي ، من الشافعية (تقدمت ترجمته) .

(٤) المجموع ، النووي ، النموذج ، ١٦ / ٢٤٨ (مرجع سابق) .

على جهة أخرى سواهم؛ لأنه إذا جاز وقف الجزء مفرداً جاز وقف الجزأين^(١).

أما المالكية: فقد أجازوا وقف العلو دون السفل، أو السفل دون العلو، لكنهم أعطوا الشريك صلاحية إبطال الوقف؛ لأنه قد يتضرر بذلك، لذا فالوقف عندهم موقوف على إذن الشريك.

قال القرافي^(٢): «وإن كان علو لرجل وسفل لآخر، لصاحب العلو رد تحبيس السفل؛ لأنه لا يجد من يصلاح له السفل إذا احتاج إليه، ومن حقه أن يحمل له علوه، ولصاحب السفل رد تحبيس العلو؛ لأنه قد يخلق فيسقط عليه، ولا يجد من يصلح، وتحبيس شرك من حائط فهو كما تقدم في الدار»^(٣).

الشيوخ في المضاربة:

يمكن أن نتخيل مسألة يجري فيها المشاع في المضاربة ذكرها الخصّاف^(٤) في كتابه «أحكام الأوقاف»، ملخصها يتمثل في وقف رب المال نصيبه بعد أن دفعه للمضارب، واشترى به داراً أو ضيّعة، وأجاب عن ذلك:

بأنها إن كانت تساوي نصيبه من رأس المال تماماً جاز، وإن كانت تزيد قيمتها عن رأس ماله جازت في مقدار ماله وحصته من الربح، حتى وإن كان فيه ضرر على المضارب؛ لأنه شريك.

وهذا يخرج على قول أبي يوسف في صحة وقف المشاع؛ لأن الدار أو

(١) المجموع، النموي، ١٦ / ٢٥٠ (مرجع سابق).

(٢) القرافي، من المالكية (تقدمت ترجمته).

(٣) الذخيرة، القرافي، ٦ / ٣١٤ - ٣١٥ (مرجع سابق).

(٤) الخصّاف، من الحنفية (تقدمت ترجمته).

الضياعة لو كانت لاثنين فوقف أحدهما نصيبيه لجاز ذلك، وهذه الحالة مثلها.

قال في «أحكام الأوقاف» ما نصه: «قلت: فما تقول في رجل دفع إلى رجل مالاً مضاربةً، وأمره أن يشتري بذلك ما رأى شراؤه وبيعه، فاشترى بالمال ضياعة أو داراً، فوقفها رب المال وفقاً صحيحاً؟».

قال: إن لم يكن فيها فضل من رأس المال فالوقف جائز، وهي خارجة عن المضاربة، وإن كان فيها فضل من رأس المال جاز الوقف في حصة رب المال منها، وهو مقدار رأس ماله وحصته من الربح في قول أبي يوسف رحمه الله؛ لأن أبي يوسف يجيز وقف المشاع.

قلت: في هذا ضرر على المضارب، قال: وإن كان فيه ضرر على المضارب من قبل أنه شريك رب المال في الضياعة، ألا ترى أن ضياعة بين رجلين، لو أن أحد الرجلين وقف حصته منها أن ذلك جائز في قول أبي يوسف؟.

قلت: وكذلك لو أن رجالاً له ضياعة بأسرها، فوقف نصفها أو ثلثتها مشاعاً؟
قال: الوقف جائز»^(١).

هذه المسألة تتفرع عن الحديث عن وقف المشاع الذي يقبل القسمة، وعليه فمذاهب الفقهاء فيها ينبغي أن تكون موافقة لما قالوه في وقف المشاع الذي يتحمل القسمة - حيث أجازه الجمهور موافقين رأي أبي يوسف من الحنفية، ومنعه (محمد من الحنفية)^(٢) - ولعل هذا ما دفع الخصّاف للتصریح باسم أبي يوسف دون محمد

(١) أحكام الأوقاف، الخصّاف، ص ٢٩١ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: العناية، البابرتى، ٢١١ / ٦، تبيين الحقائق، الزيلعى، ٣٢٦ / ٣.

= المبسوط، السرخسي، ٣٧ / ١٢، الذخيرة، القرافي، ٣١٥ / ٦.

في هذه المسألة .

الشيوخ في المسجد:

نفريعاً على اختلاف الفقهاء في صحة وقف المشاع فيما لا يقبل القسمة، فقد اختلفوا في وقف المشاع في المسجد والمقبرة .

صورة ذلك: إذا كان الموقوف - الذي فيه المشاع - داراً أو أرضاً، فإنه يمكن للموقوف عليه والشريك الانتفاع بالأرض أو الدار بالمهابية؛ بأن يكون لكل منهما حق الانتفاع بالأرض أو الدار يوماً أو شهراً مثلاً، يتتفع بعده الطرف الآخر بالأرض أو الدار المدة ذاتها .

لكن إذا كان الموقوف - الذي فيه المشاع - مسجداً أو مقبرة، فهل يمكن أن يتتفع الموقوف عليه والشريك بالمسجد أو المقبرة كل على حدة؟ وهل يمكن أن تتحقق المهامبة في ذلك بأن تكون الأرض مسجداً يوماً ومصنعاً يوماً آخر مثلاً؟ أو تكون المقبرة سنة لدفن الموتى وسنة أخرى للغراس والزراعة؟ .

فيما يلي مذاهب الفقهاء في ذلك مع أدلةهم وما يبني على أقوالهم من أحكام:
أولاً - الحنفية: بالرغم من أنهم أجازوا وقف المشاع فيما لا يحتمل القسمة باتفاق أبي يوسف ومحمد^(١)، غير أنهم لم يجزوا وقف المشاع في المسجد والمقبرة فيما لا يقبل القسمة للأدلة والأسباب التالية:

= - المذهب، الشيرازي، ٣ / ٦٧٤ ، المغني، ابن قدامة، ٧ / ٦٢٠ .

- الروضة البهية، العاملبي، ٣ / ١٧٦ ، التاج المذهب، الصناعي، ٣ / ٢٨٣ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: شرح فتح القدير، ابن الهمام، ٦ / ٢١١ ، البحر الرائق، ابن نجم، ٥ / ٢١٢ .

- مجمع الأئمَّة، داماد أفندي، ١ / ٧٣٥ (مراجع سابقة).

أ - قال الله تعالى : « وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا » [الجن : ١٨].

وهذا يعني أن المسجد خالص لله ، والشيوخ فيه يضر بالخلوص ، ويقاء الشركة يمنع الخلوص لله ، فلا يتم الوقف على الشيوخ فيما لا يتحمل القسمة إذا كان مسجداً أو مقبرةً.

ب - لو جاز ذلك لوقعت الحاجة إلى المهايأة بين الشركين (الموقوف عليه والشريك الذي لم يوقف نصيه) ، وكيف تتصور المهايأة في المسجد والمقبرة؟ . فالمسجد هل يعقل اتخاذه للصلوة في وقت ثم وبنتيجة المهايأة يتنتقل ليصبح إصطبلأ - مثلاً - في وقت آخر؟ والمقبرة هل يعقل أن تُتَخَذَ لِتُقْبَرُ فيها الموتى سنة ، ثم تنتقل بحكم المهايأة إلى أرض مزروعة وينبئش منها الموتى؟ . إذا أجزنا المهايأة هنا فستكون قبيحة ، وتوادي إلى تضاد الأحكام ، وهذا يمنع صحة الوقف ، بخلاف المهايأة في غير المسجد والمقبرة؛ لأنه يمكن عند ذلك أن يستغل الموقوف ، وتُقسَّم الغلة بين صاحب الملك ومستحق الوقف على قدر الملك ، ويكون الوقف صحيحًا لا قبح فيه ، ولا يؤدي إلى تضاد الأحكام^(١) .

ثانياً - المالكية : لم يتعرض المالكية لهذه المسألة؛ لأن الكلام فيها فرع عن تصحيح وقف المشاع فيما لا يتحمل القسمة - الذي أجازه الجمهور ومنعه المالكية كما سبق أن ذكرنا^(٢) - .

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٣، الهداية، المرغيناني، ٤ / ٤٢٣.

المبسוט، السرخسي، ١٢ / ٣٧، تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٦.

- البناء، العيني، ٦ / ٩٠١، العناية، البابرتبي، ٦ / ٢١١.

- الجوهرة النيرة، العبادي، ١ / ٢٣٤ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣ / ٣٢٦، الشرح الكبير، الدردير، ٤ / ١١٨.

وقد روى البخاري بإسناده على أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ ببناء المسجد، فقال: «يا بنى النجار! ثامنوني بحائطكم هذا»، قالوا: والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله^(١).

ووجه الاستدلال: ما ترجم له البخاري لهذا الحديث بقوله: «باب إذا أوقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز»^(٢).

«فقد قال ابن المنير في المตواتري على تراجم أبواب البخاري: جوَّد البخاري في الترجمة، وإنما عدل عن قوله: إذا وقف المشاع؛ لئلا يدخل فيه وقف أحد الشركاء حصته، ومالك رحمة الله لا يمضي على الشريك إن كانت لا تنقسم جبراً لضرر الشريك الآخر بالحبس، فالترجمة بوقف الجماعة للمشاع بينهم تخلص المسألة»^(٣).

أي: إن الإمام البخاري جعل ترجمة هذا الحديث - الخاص بالمسجد - (وقف الجماعة للمشاع)؛ ليُخرج بذلك وقف الأفراد لحصتهم إذا كانت مشاعاً مع

= - البيان، العمراني، ٦٣/٨ ، كشاف القناع، البوطي، ٤/٢٤٣ .

- البحر الزخار، المرتضى، ٥/١٥١ (مراجع سابقة).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب إذا أوقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز، برقم (٢٦١٩)، وفي كتاب المساجد، باب هل تُبْنِي قبور مشركي الجاهلية ويُتَحَذَّزُ مكانها مساجد؟ برقم (٤١٨)، وباب حرم المدينة برقم (١٧٦٩) (صحيح البخاري ٢/٩٣٦) (مراجع سابق).

(٢) صحيح البخاري، ٢/٩٣٦ .

(٣) فقه الإمام البخاري، أبو فارس، ٢/٤٧٨ (فقه الإمام البخاري، د. محمد عبد القادر أبو فارس، دار الفرقان، عمان - الأردن، ط١ ، ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م).

وجود شركاء آخرين لم يوقفوا نصيبيهم؛ لأن الإمام مالك لا يجيز ذلك إن كان الموقوف لا يتحمل القسمة.

ثالثاً - الشافعية والحنابلة: يصح وقف المشاع مسجداً حتى ولو كانت الحصة الموقوفة مسجداً قليلة، وهذا الحكم لا يختلف سواء كان الموقوف مسجداً هو الأقل أو الأكثر، خلافاً للزرκشي^(١) ومن تبعه^(٢).

ويترتب على صحة وقف المشاع مسجداً - عند الشافعية والحنابلة القائلين بذلك - الأحكام التالية :

١ - ثبوت حكم المسجد في الحال عند التلفظ بالوقف، وبناءً عليه فإنه يحرُمُ المكت فيه على الجنبِ والسكران، ومن عليه نجاسته تتعدى؛ تغليباً للجزء الموقوف على الجزء المملوك^(٣).

وأفتى البارزي بجواز المكت فيه ما لم يُقسم، واستدل على ذلك : بأن الجنب يجوز له حمل المصحف مع الأمتعة - وهو يعني أن المصحف مشاع في الأمتعة -، فيقاس عليه مشاع المسجد في الأرض كلها. لكن السبكي ردَّ على ذلك بأن جواز حمل الجنب للمصحف إذا كان مع الأمتعة مقيد بحالة ألا يكون المقصود من الحمل هو المصحف.

(١) الزركشي، محمد بن بهادر، من فقهاء الشافعية (تقدمت ترجمته).

(٢) يُنظر: حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٥ - ٢٧٦، شرح متى الإرادات، البهوي، ٤ / ٣٣٣ - ٣٣٤ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: مغني المحتاج، الشريني، ٢ / ٣٧٨، نهاية المحتاج، الرملي، ٥ / ٣٥٩.
- كشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٤٣، الفروع، المقدسي، ٤ / ٥٨٢.

فإن قيل: إنه ينبغي ألا يحرم المكث إذا كان الموقوف مسجداً هو الأقل؛
قياساً على عدم حرمة حمل التفسير للمحدث إذا كان القرآن فيه أقلَّ حروفاً من
التفسير.

فإن الجواب على ذلك: أن المسجدية هنا شائعة في جميع أجزاء الأرض غير
متميزة، بخلاف القرآن؛ فإنه متميز عن التفسير، ولما كان التفسير هو الأكثر، كان
الباقي تابعاً له حكم الأكثر^(١).

٢ - ماذا عن الاعتكاف فيه؟ وصلاح تحيه المسجد فيه؟ والتبعاد عن الإمام؟
وغيره من أحكام المسجد؟.

أ - الاعتكاف: لا يصح الاعتكاف في المسجد المشاع مع غيره؛ لأن
الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد الخالص^(٢) إلا إذا أذن مالك المنفعة^(٣).

ب - تحيه المسجد: تصح فيه تحيه المسجد^(٤)؛ لأن في تركها انتهاك لحرمة
المسجد، فتُطلب التحية ممن يدخله^(٥).

ت - التبعاد عن الإمام: لا يجوز فيه التبعد عن الإمام أكثر من ثلاثة

(١) يُنظر: معني المحتاج، الشرييني، ٢/٣٧٨، حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٣/٢٧٥ - ٢٧٦. (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: حاشية البجيرمي على الخطيب، ٣/٢٠٥، العبادي على التحفة، ٦/٧٠ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٥/٣٥٩، الشرواني على التحفة، ٨/٧٠ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٥/٣٥٩، حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٣/٢٧٥ (مرجعان سابقان).

(٥) يُنظر: العبادي على التحفة، ٨/٧٠ (مرجع سابق).

ذراع بين المصلين^(١).

٣ - وجوب قسمته: تجب القسمة هنا؛ لأنها الطريق المتعين للاستفادة بالموقف، حيث لا يمكن الاستفادة به بدونها^(٢).

وإيجاب القسمة هنا فوراً لأنه لا يمكن الاستفادة بالمسجد عن طريق المهايأة^(٣) - كما سبق -؛ لأنها قبيحة، كأن يكون الموقف مسجداً في يوم، وإصطبلأ في آخر^(٤).

هذا إن أمكنت القسمة، لكن إن تعذررت القسمة، كأن يجهل مقدار حصته، فماذا يصنع؟ .

الحكم أنه يبقى على شيوخه، ولا يبطل الوقف، لكن يُنظر إلى حق الاستفادة الشريك بحصته، فينتفع به بما لا يتعارض مع حرمة المسجد، كالصلاة فيه والجلوس

(١) يُنظر: نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٣٥٩ / ٥، حاشية البجيرمي على الخطيب، ٢٠٥ / ٣.
- حاشية إعنة الطالبين، الدِّمِيَاطِي، ٢٧٥ / ٣ - ٢٧٦ (مراجعة سابقة).

(٢) حاشية إعنة الطالبين، الدِّمِيَاطِي، ٢٧٥ / ٣، معنى المحتاج، الشَّرِيبِي، ٣٧٨ / ٢ (مراجعة سابقان).

(٣) المهايأة: تنقسم إلى زمانية ومكانية: الزمانية هي أن يتتفق كل واحد من الشركين على التعاقب بجميع العين المشتركة مدة متساوية لعدة استفادة صاحبه، أو بنسبة حصته كاستعمال كتاب هذا أسبوعاً والأخر مثله. أما المكانية: فهي أن يُخصص كل من الشركين ببعض المال المشترك بنسبة حصته، كدار يتتفق أحدهما بجزء منها والأخر بجزء آخر منها. (يُنظر: بداية المجتهد، ابن رشد، ٢٦٦ / ٣، تبيين الحقائق، الرياغي، ٢٧٦ / ٥، الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٤٧٧٩ / ٦ وما بعدها) (مراجعة سابق).

(٤) يُنظر: نهاية المحتاج، الرَّمْلِي، ٣٥٩ / ٥، حاشية إعنة الطالبين، الدِّمِيَاطِي، ٢٧٥ / ٣ - ٢٧٦. (مراجعة سابقة).

ل فعل ما يجوز فعله في المسجد - كالخياطة مثلاً - بالقدر الذي لا يزيد عن ملكيته، ولا يجوز له المكث فيه وهو جُنْب، ولا أن يجامع زوجته^(١).

هذا إن تعذر القسمة، أما إذا كانت ممكناً فالقسمة واجبة - كما سبق -، سواء كانت قسمة إفراز أو قسمة رد أو تعديل^(٢).

وقال العبادي في «حاشيته على التحفة»: «لعل هذا إذا لم تكن القسمة إفرازاً، أما إذا كانت إفرازاً فلا إشكال فيها؛ لأن قسمة الوقف من المطلق جائزة حيث تذبذب مطلقاً ولو غير مسجد»^(٣).

ولابد من التنويه إلى أن الزركشي^(٤) أجاز المهايأة هنا، وقد رُدَّ عليه بأن هذا بعيد؛ إذ لا يمكن أن يكون مسجداً في يوم وغير مسجد في يوم^(٥).

* * *

* المطلب الرابع: أولاً - الشيوخ الطارئ والمقارن:

لو وقف إنسان عقاراً كاملاً كجميع الدار مثلاً، وأخرجها من يده، ثم ظهر مستحق له ملكية في جزء من هذا العقار أو الدار كالربع أو النصف أو الثلث ونحو

(١) ينظر: الشبراملي على النهاية، ٥ / ٣٥٩، العبادي على التحفة، ٨ / ٧٠ (مرجع سابقان).

(٢) ينظر: حاشية البجيري على الخطيب، ٣ / ٢٠٥ (مرجع سابق).

(٣) العبادي على التحفة، ٨ / ٧٠ (مرجع سابق).

(٤) الزركشي، من الشافعية (تقدمت ترجمته).

(٥) ينظر: نهاية المحتاج، الرملي، ٥ / ٣٥٩، حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٥ - ٢٧٦ (مرجعان سابقان).

ذلك، فهل يبطل الوقف في الجزء المستحق فقط؟ أم يبطل في الكل؟ أم لا يبطل في شيء من ذلك؟ .

و هنا نبحث المسألة تفريعاً على اختلاف أبي يوسف (ويمثل رأي جمهور الفقهاء) ، ومحمد في وقف المشاع الذي يحتمل القسمة .

- أما أبو يوسف : فإن الوقف عنده يبطل في الجزء المستحق فقط ، ولا يبطل فيباقي؛ لأنّه يجيز الوقف غير المقبول ، فكذلك غير المقسم من باب أولى؛ لأنّ القسمة من تمام القبض ، فهو يجيز المشاع ابتداء ، فكذلك المشاع بقاءً من باب أولى^(١) .

جاء في «المبسوط» : « ولو استحق بعضه مشاعاً وأخذه المستحق ، لا يبطل فيباقي عند أبي يوسف ؛ لأنّه يجيزه مشاعاً ابتداء فبالأولى بقاء»^(٢) .

ورأي أبي يوسف هو المعبر عن رأي الجمهور الذين وافقوه في جواز وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة كما تقدم^(٣) .

- وأما محمد قد فرق بين الشيوع الطاري والشيوع المقارن ، وبنى على كل فيها حكمًا مختلفًا عن الآخر .

- ومثال الشيوع المقارن : هو هذه المسألة التي نحن بصدده البحث فيها ،

(١) ينظر : المبسوط ، السرخسي ، مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ٧٤٠ - ٣٧ / ٤١ - ٤١ ، مجمع الأنهر ، داماد أفندي ، ١ / ١٢ - ٣٧ / ٤١ .
- أحكام الوقف ، الخصاف ، ص ٢٣٤ ، الإسعاف ، الطرابلسي ، ص ٢٥ (مراجع سابقة) .

(٢) المبسوط ، السرخسي ، ١ / ٣٧٠ وما بعدها (مراجع سابق) .

(٣) ينظر : العناية ، البابرتى ، ٦ / ٢١١ ، الذخيرة ، القرافي ، ٦ / ٣١٥ ، المذهب ، الشيرازي ، ٣ / ٦٧٤ .

- المغني ، ابن قدامه ، ٧ / ٦٢٠ ، فقه الإمام جعفر الصادق ، مغنية ، ٥ / ٦٥ (مراجع سابقة) .

فمحمد يُبطل الوقف في الجزء المستحقٌ وفي الباقي أيضاً بعد الاستحقاق للأسباب التالية:

أ - الشيوع مقارن للقبض: لأن حق المستحقٌ كان ثابتاً في الموقوف حال الوقف؛ ولذا فإن القبض لم يتم، وهو شرط عند محمد؛ لذا فإن الوقف يُبطل في الباقي أيضاً لانتفاء شرط القبض.

ب - قياساً على الهبة المشاعة؛ لأن الشيوع مقارن للقبض^(١).
ت - بظهور المستحقٌ يتبيّن أن الوقف باطل في القدر المستحقٌ؛ لأنه لم يكن ملكاً للواقف يومئذ، ولم يُجزه المالك، أما القدر المملوك للواقف لو جاز وقفه ابتداءً لكان شائعاً فيما لا يتحمل القسمة، وهذا لا يجوز.

ولا فرق عند استحقاق الجزء الشائع بين أن يكون القدر المستحقٌ كثيراً أو قليلاً؛ لأن المانع من الجواز هو الشيوع، وهو يتحقق باستحقاق جزءٍ قلَّ ذلك أو كثُر^(٢).

- فماذا يصنع بالباقي الذي بطل فيه الوقف عند محمد؟^(٣).

(١) يُنظر: البناء، العيني، ٦ / ٩٠٢ - ٩٠٣ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: المبسوط، السرخسي، ١٢ / ٣٧ (مرجع سابق).

(٣) قال أستاذنا الدكتور وهبة الزحيلي: «أما إذا استحق جزء منه فإن الوقف يُبطل في مذهب الحنفية؛ لظهور أن الشيوع كان مقارناً، ولا يُبطل في المذاهب الأخرى» (رؤى اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٣٢ - ٣٣) (مرجع سابق).

وفي هذا تعبير عن مذهب الحنفية برأي محمد، دون الأخذ بالاعتبار رأي أبي يوسف الذي أجازه في الباقي حتى ولو كان الشيوع مقارناً.

قال الخصّاف: «قلت: أرأيت إذا وقف الرجل أرضاً له وقفًا صحيحًا، فاستحق نصفها =

يرجع الباقي إلى الواقف إذا كان على قيد الحياة، وإلى وارثه إذا كان قد توفي^(١).

أما عند أبي يوسف - فكما سبق - يستمر الباقي وقفًا^(٢)، حتى وإن بطل في الجزء المستحق.

ومثال الشيوع الطاري: ما لو رجع الواهب في بعض الهبة - كالنصف مثلاً - بعد قبض الموهوب له، أو لو رجع الوارث فيما زاد عن الثلث بعد أن وقف الواقف في مرض موته ما لا يتسع له الثلث، وعلى ذلك فلا تؤخذ مما زاد على الثلث إلا بإذن الوارث.

فما الحكم عند ذلك؟ هل بطل في الكل؟ أم في الجزء المستحق فقط؟.

الجواب: إنها تصح في الباقي اتفاقاً، أما عند أبي يوسف فلعدم اشتراط القبض والقسمة عنده، وأما عند محمد فلأنه يعُد ذلك شيوعاً طارئاً؛ لأن حق الوارث إنما يثبت في المال بعد وفاة مورثه، فإذا أبطله في القدر الذي له إبطاله فيه يقتصر على ذلك القدر، ويتبين أن ابتداء الوقف لم يكن في الجزء الشائع؛ لأن الشيوع في ذلك طاري^(٣).

وهذا حال الرجوع في بعض الهبة؛ لأنه صح في الكل لعدم الشيوع وقت

= مقسماً أو مشاعاً؟ قال: ما بقي منها من شيء فهو وقف جائز على مذهب أبي يوسف» (أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢٣٤) (مراجع سابق).

(١) ينظر: تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣٢٦ / ٣، المبسوط، السرخسي، ٣٧ / ١٢ (مراجع سابقان).

(٢) ينظر: المبسوط، السرخسي، ٤١ - ٣٧، ١٢، أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢٣٤ (مراجع سابقة).

التصرف، وإنما طرأ الشيوع بعده، فلا يضر ذلك، بخلاف الشيوع المقارن^(١). والخلاف السابق هو فيما إذا كان الجزء المستحق مشاعاً، أما لو كان الجزء المستحق متميزاً محدداً، فإن الوقف لا يبطل باتفاق فيباقي؛ لعدم الشيوع فيما بقي؛ لأن المستحق مميز فيما بقي.

مثاله: داران وفهمما فاستحقت إدعاهما، فإن الأخرى تظل وقفاً، ولا يضرها استحقاق الأولى، وكذلك لو وهب دارين فرجع في واحدة، أو تصدق بدارين فاستحقت إدعاهما، فإنه في الحالتين تظل الأخرى على حالها دون أن تتأثر بالأولى؛ لأنها تجوز هبتها والتصدق بها ووقفها ابتداء دون الأخرى، فكذلك الحال انتهاء تجوز دون الأخرى^(٢).

- جاء في «تبين الحقائق»: « ولو استحق بعض الوقف شائعاً بطل في الكل عند محمد؛ لأنه تبين أن الوقف كان شائعاً، فيعود الكل إليه أو إلى ورثته، بخلاف ما إذا وقف في مرضه ثم مات ولم يخرج من الثالث، رجعت الورثة في البعض شائعاً أو رجع هو في بعض الهبة كذلك، حيث لا يبطل الوقف ولا الهبة؛ لأن الشيوع طاريء بعد صحته في الكل لعدم الشيوع وقت التصرف، وإنما طرأ بعده فلا يضر، ولو استحق جزء معين لم يبطل فيباقي لعدم الشيوع، ولهذا جاز في الابتداء دون ذلك الجزء، وعلى هذا الهبة والصدقة المنفذة»^(٣).

(١) ينظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٥/٢١٣، المبسوط، السرخسي، ١٢/٣٧، تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣/٣٢٦، البناء، العيني، ٦/٩٠٢ - ٩٠٣، اللكنو على الهدایة، ٤/٤٢٣، الجوهرة النيرة، العبادي، ١/٢٣٤ (مراجعة سابقة).

(٢) ينظر: المراجع السابقة كلها، الجزء والصفحة. نفسها.

(٣) تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣/٣٢٦ (مراجعة سابق).

حكم الجهالة في مقدار حصة الوقف أو صفتها:
إذا وقف إنسان حصته من عقار أو أرض ولم تكن معلومة المقدار أو الصفة، هل يصح وقفها؟.

صرح الشافعية بجواز وقف المشاع حتى وإن جُهل مقدار حصة الوقف أو صفتها، مستدلين بعموم أدلة جواز وقف المشاع - التي سبق الحديث عنها -^(١)، وقد تكررت منهم عبارة نصّها: «يصح وقف المشاع وإن جُهل قدر حصته أو صفتها»^(٢).

وقد سبق أن الجهالة في مقدار الحصة الموقوفة مشاعاً لمسجد لا تمنع الشريك من الانتفاع بالمسجد بما لا ينافي حرمته؛ كالصلاحة فيه والخياطة على الأصح^(٣).

جاء في «حاشية العبادي على التحفة»: «فإن تعذرت [القسمة]، لأن جُهل مقدار الموقوف بقي على شيوخه، ولا يبطل الوقف، والأقرب أن يقال: أن يتفع فيه الشريك حينئذ بما لا ينافي حُرمة المسجد؛ كالصلاحة فيه والجلوس لما يجوز فعله في المسجد كالخياطة»^(٤).

وقد ذكر **الخصاف**^(٥) مسألتين تدلان على صحة وقف المشاع حتى وإن جُهل

(١) يُنظر: المذهب، الشيرازي، ٦٧٤ / ٣، المجموع، النووي، النموي، ١٦ / ٢٥٠ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: المجموع، النووي، ١٦ / ٢٥٠، نهاية المحتاج، الرَّمَلِي، ٣٥٨ / ٥، حاشية الشرواني على التحفة، ٨ / ٧٠، حاشية إعانة الطالبين، الدِّمَاطِي، ٢٧٥ / ٣ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: حاشية الشبراملي على النهاية، ٣٥٩ / ٥، حاشية العبادي على التحفة، ٧٠ / ٨ (مرجعان سابقان).

(٤) حاشية العبادي على التحفة، ٧٠ / ٨ (مرجع سابق).

(٥) **الخصاف**، من الحنفية (تقدمت ترجمته).

مقدار حصته أو صفتها:

الأولى: إن وقف قطعة من بستانه، ولم يحدد تلك القطعة، وكان البستان في بعضه نخل وبعضه لا نخل فيه، جاز ذلك الوقف، وتكون قطعة شائعة وفقاً من جميع البستان، ويدخل في هذه القطعة نصيبها من النخل^(١).

الثانية: لو شهد شهود على إنسان أنه وقف جميع حصته من هذه الأرض، وقالوا: إن حصته منها الثلث، فظهر أن حصته النصف أو أكثر من الثلث؟ أو قال إنسان أو صيّت بثلث مالي لفلان - وهو ألف درهم -، فوجد أن ثلث ماله يساوي ألفي درهم؟ أو قال أو صيّت لفلان بحصتي من هذه الدار وهي الثلث، فوجدنا حصته النصف؟.

في كل الحالات السابقة: لا يعتبر ما ذكره من تحديد مقدار حصته؛ كونه قد جهل مقدارها، وتكون صحيحة في المقدار الحقيقي الذي ظهر أنه هو مقدار حصته، أو هو قدر الثلث أو النصف الحقيقي.

بخلاف مسألة البيع: فيما إذا باع رجل جميع حصته وقال: هي الثلث، ثم ظهر أن حصته أكثر، لم يكن للمشتري إلا الثلث الذي سماه، والفرق بين البيع وبين ما سبق من الوصية والوقف: أن البيع قد أخرج حصته عن ملكه بعوض ومقابل، (وهو الثمن المسمى لقاء الملك)، أما الوصية والوقف فهو تبرع بلا مقابل، فهو هنا كأنه غلط في معرفة مقدار حصته، فلو وجدنا حصته أكثر مما سمي كانت كلها للموصى له أو للموقوف عليه^(٢).

(١) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصّاف، ص ٢٣٥ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصّاف، ص ٢٣٣ (مرجع سابق).

ثانياً - قسمة المشاع الموقوف:

عند الحديث عن قسمة المشاع لابد من التفريق بين حالتين: الأولى: قسمة المشاع إذا كان البعض وقفاً والبعض الآخر ملكاً، والثانية: إذا كان الكل وقفاً.

أ- إذا كان بعض المشاع ملكاً والبعض الآخر وقفاً: ذهب أبو يوسف من الحنفية، والمالكية، الشافعية، والحنابلة: إلى جواز قسمة المشاع، ويُجبر عليها الواقف إن أرادها الشريك.

أما أبو حنفية فقد ذهب إلى عدم جواز القسمة ووجوب المهايأة.

وفيما يلي تفصيل آراء المذاهب مع الأدلة:

- الحنفية: تجوز قسمة المشاع عند أبي يوسف إذا كان الوقف مشاعاً وطلب الشريك القسمة؛ لأن القسمة تميز للحقوق وإفراز وتعديل الأنصباء^(١)، وكيفية المقادمة عنده أن يبيع ما يبقى ثم يقسمان، فإذا لم يبيع ورفع الأمر للقاضي كي يأمر إنساناً بالقسمة معه جاز ذلك.

فلو كانت له دور وأرض بينه وبين آخر، فوق نصيبيه، ثم أراد أن يقاسم شريكه ويجمع الوقف كله في أرض أو دار واحدة، جاز ذلك، فإن كانت الأرض أو الدار تساوي تماماً نصيبيه من الوقف جاز دون دفع دراهم من أحد، أما لو كانت الدار تزيد عن حصته من الملك فإنه يدفع لشريكه من الدرارم ما يجعل الدار خالصة له، وما اشتراه بالدرارم يكون ملكاً له لا وقفاً.

وأما إن كانت الدار تنقص عن حصته من الملك، فأعطاه الشريك الدرارم،

(١) ينظر: الجوهرة النيرة، العبادي، ٢٣٦ / ١، مجمع الأئمّة، داماد أفندي، ٧٤٠ / ١، مختصر مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ١٩ وما بعدها (مراجعة سابقة).

فلا يصح عند ذلك؛ لأنَّه يكون قد باع للشريك جزءاً من الوقف، وهو غير جائز^(١).
 هذا إذا كان قد وقف نصيبيه من عقار مشترك بينه وبين آخر، أما إن كانت نصف عقار خالص له ليس معه شريك، فإنَّ الذي يقاسمها هو القاضي، أو يبيع الباقي من نصيبيه إلى رجل، ثم يقاسم المشترك، ثم يشتري ذلك منه أو لا يشتري؛ لأنَّ الواقف لا يجوز أن يكون مقاسماً ومقاسماً معه في آن واحد خشية التهمة والمحاباة لنفسه^(٢).
 - أما أبو حنيفة: فلا يُقسم عنده ويتهابون، وإذا رفعوا الأمر إلى القاضي ليتقاسموا أمراًهما بالمهابيَّة^(٣).

- أما محمد فلقد ورد ما يدلُّ أنه مع أبي يوسف خلافاً لأبي حنيفة.
 جاء في «الفتاوى الهندية»: «ثم فيما يحتمل القسمة إذا قضى القاضي بصحته طلب بعضهم القسمة؛ لا يُقسم عند أبي حنيفة ويتهابون، وعندَهُما يُقسم»^(٤).
 وجاء في «الإسعاف»: «ثم إذا طلبنا القسمة من القاضي؛ قال أبو حنيفة: لا تُقسم، ويأمرهما بالمهابيَّة، وقالا: يُقسم إذا كان البعض ملكاً والبعض وقاً»^(٥).
 والظاهر من هذا الكلام موافقة محمد لأبي يوسف في جواز وقف المشاع الذي يقبل القسمة؛ لأنَّ محمد لا يجيز وقف المشاع فيما يحتمل القسمة^(٦) إلا إن

(١) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٣ / ٥، الإسعاف الطرابلسي، ص ٣١ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الجوهرة النيرة، العبادي، ٢٣٦ / ١، مختصر مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ١٩ وما بعدها (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: الفتاوى الهندية، ٣٦١ / ٢، الإسعاف، الطرابلسي، ص ٣١ (مرجع سابق).

(٤) الفتاوى الهندية، ٢ / ٣٦١ (مرجع سابق).

(٥) الإسعاف، الطرابلسي، ص ٣١ (مرجع سابق).

(٦) يُنظر: المبسوط، السرخسي، ٣٧ / ١٢، تيسين الحقائق، الزيلعي، ٣٢٦ / ٣، دليل الرفاق، =

أجازه القاضي وحكم به^(١)، وهو ما يؤكده التخصيص السابق في الفتوى الهندية^(٢). جاء في «الجوهرة النيرة»: « وإنما خصَّ أبا يوسف لأنَّ عنده يجوز المشاع »، وذلك بعد أن ذكر قول أبي يوسف في جواز المقاومة^(٣). وجاء في «البحر الرائق»: « وهذا قول أبي يوسف، أما على قول محمد فلا يأتي »، وذلك بعد ذكر المقاومة عند أبي يوسف^(٤).

المالكية: تجوز عندهم القسمة فيما يقبل القسمة لعدم تضرر الشريك، وإن أراد قاسِمَ بعد الوقف، وإلا فله ردُّ الوقف لأنَّه لا يقدر على بيعها كلها، وفي حالة ما إذا أراد المقاومة فإنَّ الواقعَ يُجبرَ عليها^(٥).

وأما فيما لا يقبل القسمة؛ فقد سبق القول أنَّ عند المالكية قولين مرجحين في وقف المشاع فيما لا يقبل القسمة، وعلى القول بالصحة فإنَّ الواقعَ يُجبرَ على البيع إنَّ أراد الشريك و يجعل الثمنَ في مثل وقهه^(٦).

الشافعية: تجب عندهم القسمة سواء كانت قسمة إفراز أو رد أو تعديل^(٧)؛

= ماء العينين، ٢ / ٣٩٠ (مراجعة سابقة).

(١) يُنظر: تبيين الحقائق، الريلعي، ٣٢٧ / ٣، البناء، العيني، ٦ / ٩٠١، تبيين الفتوى الحامدية، ابن عابدين، ٢ / ٣٦١ (مراجعة سابقة).

(٢) يُنظر: الفتوى الهندية، ٢ / ٣٦١ (مراجعة سابقة).

(٣) الجوهرة النيرة، العبادي، ١ / ٣٢٦ (مراجعة سابقة).

(٤) البحر الرائق، ابن نجيم، ٥ / ٢١٣ (مراجعة سابقة).

(٥) يُنظر: الذخيرة، القرافي، ٦ / ٣١٤ (مراجعة سابقة).

(٦) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ٤ / ١١٨ (مراجعة سابقة).

(٧) يُنظر: حاشية البجيرمي على الخطيب، ٣ / ٢٠٥ (مراجعة سابقة).

لأنها الطريق المتعين للانتفاع بالموقف في بعض الحالات كوقف المسجد حيث لا تتمكن المهايأة^(١).

الحنابلة: إن أراد الواقف أو الشريك القسمة فذلك مبنيٌ على نوع القسمة، هل هي بيع أو إفراز حق؟

الصحيح أنها إفراز حق؛ ولذا فإنه يُنظر: إن لم يكن فيها ردًّا جازت القسمة، وإن كان فيها ردًّا من جانب أصحاب الوقف جازت أيضاً؛ لأنَّ شراء شيء زائد عن الوقف من الملك المطلق لا من الوقف، أما إن كان الرَّدُّ من قبل صاحب الملك المطلق (الشريك غير الواقف) فلا يجوز؛ لأنَّ في ذلك شراء وبيع لبعض الموقف، وهو غير جائز.

ومتي جازت القسمة في الوقف، وطلب أحد الشركين (الواقف وشريكه) أو (ولي الوقف والشريك) القسمة فإنَّ الآخر يُجبر عليها؛ لأنَّها لا تتضمن ضرراً عليه، ولذا فهي واجبة^(٢).

ب - أما إذا كان الكل وقاً:

قال الحنفية تجوز القسمة إذا أراد الواقفون ذلك:

قال الخصاف^(٣): «قلت: أرأيت الرجلين تكون بينهما الأرض، فيوقف كل واحد منهما حصته منها وهو النصف على قوم معلومين؟».

قال: الوقف جائز.

(١) يُنظر: نهاية المحتاج، الرَّملي، ٥/٣٥٩، حاشية إعana الطالبين، الدِّمياطي، ٣/٢٧٥ - ٣٧٦ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: المغني، ابن قدامة، ٧/٦٢٣ - ٦٢٤ (مرجع سابق).

(٣) الخصاف، من الحنفية (تقدمت ترجمته).

قلت: فهل لهما أن يقسموا هذه الأرض، فيفرد كل واحد منها ما وقف؟.

قال: نعم.

قلت: فإن كانوا وقفها جميعاً على وجوه سمّيّاها ثم أرادا قسمتها؟.

قال: فلهمما ذلك، ويُفرِّدُ كل واحد منها ما وقف من ذلك، فيكون في يديه يتولاه ويصرف غلته في الوجوه التي سبَّلَه فيها»^(١).

ج - أمّا قسمة ما وُقف من قبل واقف واحد على مستحقي الوقف:

بما أن الوقف حبس العين عن تملّكها لأحد، وتسبيل غلتها وثمرتها ومنفعتها؛ لذا فإن قسمة الموقوف بين الموقوف عليهم قسمة تَمَلُّك لا تجوز.

وإنما الجائز أن يُقسم بينهم قسمة مهابيأة (زمانية أو مكانية):

فالزمانية: كأن يستمر كل واحد منهم الموقوف فترة زمنية محددة بطريق التناوب.

والمكانية: كأن يأخذ كل منهم قطعة من الأرض ليزرعها لنفسه مدة، يأخذها بعد ذلك غيره وهكذا.

لكن ذلك مشروط بقابلية الموقوف لهذه القسمة، ورضى المستحقين للوقف جميعاً بهذه المهاميأة، ومع ذلك فهي غير لازمة، فلمن رضي أن ينقض ذلك إن أراد^(٢).

* * *

(١) أحكام الأوقاف، الخصّاص، ص ٢٣٤ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الفتاوي الهندية، ٢ / ٣٦١، مختصر مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ٢٠ - ٢٢ (مرجع سابقان).

المبحث الثاني

وقف ما لا يقبل نقل الملكية بالبيع ونحوه

* تمهيد:

نعرض في هذا البحث لوقف ما لا يقبل نقل الملكية من شخص إلى آخر بالبيع ونحوه؛ لأنَّه غير مفروز (كالحمل في البطن)، أو لأنَّه غير مقدور على تسليمه (كالطير في الهواء)، لا من حيث عدم ماليته فذلك مما سبق الحديث عنه في الفصل الأول من هذه الرسالة تحت عنوان (ماليَّة الموقوف)، ولا من حيث عدم إمكانية نقله من مكان لأخر كالعقار بخلاف المنسوب، فذلك أيضاً سبق الحديث عنه في الفصل الثاني تحت عنوان (التأييد في الموقوف).

- وقف ما لا يقبل نقل الملكية:

اشترط الحنفية والشافعية والحنابلة^(١) في الموقوف: أن يكون مملوكاً لصاحبه ملكاً قبل النقل بالبيع ونحوه، ولا يصح وقف ما لا يقبل النقل من ملك شخص إلى آخر.

ولعل أهم الأمثلة التي ذكرها الفقهاء لهذا الحكم هو وقف الحمل منفرداً، ووقف أم الولد^(٢).

(١) يُنظر: البناء، العيني، ٦/٢١٨، الحاوي الكبير، الماوردي، ٧/٥١٧، مغني المحتاج، الشربيني، ٢/٢٧٧، الكافي، ابن قدامة، ٢/٣٢٠ (مراجعة سابقة).

(٢) يُنظر: البناء، البابرتى، ٦/٢١٨، نهاية المحتاج، الرَّمَلِي، ٥/٣٥٧، الإنفاق، =

أما وقف الحمل منفرداً بمعزل عن أمه فلا يصح؛ لأن الوقف تمليله منجز، لا يصح في الحمل وحده لعدم تعيين ما في الذمة، فحمل الناقة - مثلاً - لا يجوز بيعه، فكذا لا يجوز وقفه^(١).

أما لو وقف الحيوان (الأم) فيصبح وقف الحمل تبعاً لأمه^(٢).

يؤيد ذلك القاعدة الأصولية: «يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في الأصل». جاء في «العنابة»: «ولا يجوز وقف ما لا يجوز بيعه كحمل الناقة والجارية؛ فإنه لا يجوز بيعه فكذا وقفه أيضاً»^(٣).

وقال الشيرازي^(٤): «ولا يجوز وقف الحمل؛ لأنه تمليله منجز فلم يصح في الحمل وحده كالبيع»^(٥).

وجاء في «معنى المحتاج»: «من شروط الموقف قبول التقل: فخرج أم الولد والحمل؛ فإنه لا يصح وقفه منفرداً، وإن صح عتقه، نعم إن وقف حاملاً صح

= المرداوي، ٩ / ٧ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: العنابة، البابرتى، ٢١٨ / ٦، المهدب، الشيرازي، ٦٧٣ / ٣، حاشيتنا قليوبى وعميرة، ١٠٠ / ٣، كشاف القناع، البهوتى، ٤ / ٤ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: البيان، العمرانى، ٨ / ٦٢، حاشية إعانة الطالبين، الدمياطى، ٢٧٥ / ٣، حاشيتنا العبادى والشروعانى على التحفة، ٨ / ٦٧، الشبراملىسى على النهاية، ٥ / ٣٥٧، شرح منتهى الإرادات، البهوتى، ٤ / ٢٣٥، الإنصاف، المرداوى، ٧ / ٩، كشاف القناع، البهوتى، ٤ / ٢٤٤، الكافى، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠ (مراجع سابقة).

(٣) العنابة، البابرتى، ٦ / ٢١٨ (مراجع سابق).

(٤) الشيرازي: (تقدمت ترجمته).

(٥) المهدب، الشيرازي، ٣ / ٦٧٣ (مراجع سابق).

فيه تبعاً لأمه»^(١).

وقال ابن قدامة^(٢): «ولا يصح وقف حمل منفرد»^(٣).

* الأمثلة التي يمكن أن تلحق بما لا يقبل البيع في حكم وقفه:

في إطار الحديث عما لا يجوز بيعه، يذكر الفقهاء أمثلة مقارنة للمثالين السابقين (الحمل في البطن وأم الولد)، فهل تلحق بهما في عدم صحة الوقف، كما ألحقت بهما في عدم صحة البيع؟ الظاهر أنها كذلك لاشراكهما في العلة.

من هذه الأمثلة: بيع (اللبن في الضرع - المسك في الفأرة - النوى في التمر - الملاقح - المضامين - المَجَر - المحاقلة - المزاينة - حبل الحبلة - بيع المعدوم)^(٤).

(١) مغني المحتاج، الشرييني، ٢ / ٣٧٧ (مرجع سابق).

(٢) ابن قدامة: (تقدمت ترجمته).

(٣) الكافي، ابن قدامة، ٢ / ٣٢٠ (مرجع سابق).

(٤) الملاقح: ما في بطون وهي الأجنة، أو ما في بطون إناث الإبل، فكانوا في الجاهلية يبيعون الجنين في بطن الناقة.

- المضامين: ما في أصلاب الفحول، وظهور الجمال، فكانوا في الجاهلية يبيعون ما يضر به الفحل في عام أو أعوام.

- المَجَر: ما في بطن الناقة، أو القمار والمحاقلة والمزاينة.

- حبل الحبلة: إنتاج التاج، أي: أن تنتج الناقة ثم تحمل التي نتجت فيها، كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزار إلى حبل الحبلة، فنهاهم النبي ﷺ. ينظر (المغني، ابن قدامة، ٥ / ٢٨٤ - ٢٨٦) (مرجع سابق).

- وقد نهى النبي ﷺ عن عَسْب الفحل وضراب الجمل.

= صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب عسب الفحل برقم (٢١٦٤)، ج ٢ / ٧٤٤.

وهي إما بيع لمعدوم، أو لمعجوز التسليم، وهي بيع باطلة باتفاق أئمة المذاهب الأربعة^(١).

وقد ألمح الشيعة الإمامية بذلك وقف الطير في الهواء والسمك في الماء فلا

= سنن النسائي في كتاب البيوع، باب بيع ضراب الجمل برقم (٤٦٨٤)، ج ٧ / ٣٥٦.

سنن الترمذى في كتاب البيوع، باب كراهة عسب الفحل برقم (١٢٧٣)، ج ٣ / ٣٧٠.

وسنن أبي داود في كتاب البيوع، باب عسب الفحل برقم (٣٤٢٩)، ج ٣ / ٢٦٧.

وسنن ابن ماجه في كتاب التجارات، باب النهي عن الكلب وعسب الفحل برقم (٢١٦٠)، ج ٣ / ١٩.

والحاكم في المستدرك كتاب البيوع، ٤٢ / ٢ (مراجع حديثة سابقة).

(١) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. الزحيلي، ٣٤٩٦ / ٥ - ٣٤٩٧ (مراجع سابق).

- والمزاينة: بيع الربط على التخل، والعنب على الكرمة بشرط مقطوع، بالحذر والتخمين.

- والمحاقةلة: بيع الحنطة في سبلها بمثيلها بالحذر والتخمين.

وهي بيع لا تصح باتفاق أئمة المذاهب الأربعة، للنهي عنها في الأحاديث الآتية:

١ - «نهى النبي ﷺ عن بيع المجر».

أخرجه البيهقي في السنن، كتاب البيوع، باب النهي عن حبل الحبلة برقم (١٠٦٤٦)، ٥ / ٣٤١ (مراجع سابق).

٢ - «نهى النبي ﷺ عن بيع المضامين والملاقيع وحبل الحبلة».

٣ - «نهى النبي ﷺ عن بيع حبل الحبلة» عن ابن عمر:

- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الغرر وحبل الحبلة برقم (٣٦٣٠) - ٢١٣٧ (مراجع سابق).

- أخرجه مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر برقم (١٥١٣)، ٣ / ١١٥٣ (مراجع سابق).

يصح وقفهما لعدم إمكانية قبضهما وتسليمهما^(١).

وقد عرفت بعض البلدان الإسلامية قديماً أنواعاً من الوقف لا يكون الموقف موجوداً بعد، ومع ذلك فهي جائزة، ففي ميدان الحاصلات الزراعية، عُرف وقف نسبة من المحصولات الزراعية، دون أن يتعلّق الوقف بذات الأرض، وقد سُمي هذا النوع من الوقف باسم (العقر الموقوف) في العراق^(٢).

وقد عرف أهل دمشق وقف الماء المتجدد، حيث يكون لشخص الحق بكمية متكررة من ماء النهر، فيجسّسها على جهة بـ" عامه"^(٣).

وقد ذكر بعض المعاصرین صوراً للأوقاف التي يمكن أن تلحق بوقف المعدوم الذي لا يقبل البيع، غير أنها جائزة الوقف، وهي:

«وقف الأعيان المتكررة... فالمؤسسة تعيش عمراً يتتجاوز عمر مالكيها والقائمين عليها معاً... فإذا قامت مؤسسة بتجسيس جزء عيني من منتجاتها على وجوه البر، إما على أساس منتجات يوم بعينه أو شهر معين متكررين، أو على أساس نسبة محددة من مجموع منتجاتها؛ فإن ذلك وجه من وجوه البر الذي يتخد نموذج الصدقة الجارية، ولا يخرج عن كونه صورة مستجدة من صور الوقف.

ويمكن أن يكون مثل هذا الوقف منصوصاً عليه في عقد الشركة نفسها، فينص

(١) يُنظر: الروضة البهية واللمعة الدمشقية، العاملية، ١٧٥ / ٣ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: ورقة عمل الوقف في العراق، في إدارة وتشمير ممتلكات الأوقاف، عدنان نادر عبد القادر، تحرير حسن عبدالله الأمين، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٩٩٤م، ص ٣٨١ وما بعدها.

(٣) يُنظر: الوقف الإسلامي، د. قحف، ص ١٨١ (مرجع سابق).

عقد تأسيس شركة الألبان مثلاً على وقف إنتاج أسبوع من كل سنة على وجوه البر، يوزع على الفقراء والمساكين أو دور العجزة والأيتام . . .

ومثل هذا الوقف يمكن أن يكون مؤيداً، لأن المؤسسة نفسها مؤيدة، فيمكن من إنتاجها تحقيق معنى التأييد.

ويمكن أن يكون جارياً متكرراً لمدة محددة، لعشر سنوات أو لخمسين سنة، حسب رغبة أصحابه . . . ولا يتعلّق هذا الوقف بأي جزء من أصول الشركة وموجوداتها، وإنما هو وقف لجزء من إنتاجها فقط، فهو نوع من وقف المعدوم الممكّن الوجود الذي لم يكن موجوداً عند إنشاء الوقف»^(١).

* * *

(١) الوقف الإسلامي، تطويره، إدارته، تنميته، د. قحف، ص ١٨٠ - ١٨١ (مرجع سابق).

المبحث الثالث

وقف ما في الذمة منفرداً

يندرج هذا المبحث تحت ضابط (قابلية الموقوف أو عدم قابليته للإفراز) من حيث إمكانية إفراز الموقوف في الذمة عن أشباهه وأمثاله، وتعيينه ليتم الانتفاع به وبقائه من قبل المستحقين للانتفاع به.

كما يتعلّق هذا المبحث بشرط (المعلومة في الموقوف)، ومدى تأثير العجالة فيه على صحة الوقف، وإن كانت حقيقة هذا الشرط تتعلق بركن «الصيغة» أكثر من تعلقها بركن «الموقوف»؛ حيث إن تحديد الموقوف أو عدم تحديده أمر ينبع عن كيفية التلفظ بصيغة الوقف، ولا علاقة له بنوع الموقوف وطبيعته من عقار أو منقول أو غير ذلك، وهذا ما دفعني لعدم الخوض في شرط (المعلومة في الموقوف) ضمن هذه الرسالة.

الذمة: «هي محل اعتباري في الشخص، تقع فيه الديون أو الالتزامات»^(١).
وقف ما في الذمة: هو أن يقف إنسان شيئاً غير معين - كثوب مثلاً أو فرس -،
بأن يقول: وقفت ثوباً أو فرساً، ولا يمكن تعينه^(٢)، سواء كان في ذمته أو ذمة غيره،
કأن يكون له في ذمة غيره ثوب أو فرس بسلٍم أو نحوه^(٣)، فما حكم وقفه؟ .

(١) الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ٤ / ٢٨٨٨ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ٧ / ٥١٧ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: حاشية العبادي على التحفة، ٨ / ٧٠، مغني المحتاج، ٢ / ١٧٨ (مرجع سابقان).

اشترط الحنفية والشافعية والحنابلة والشيعة الزيدية في الموقوف أن يكون عيناً معينة، فلا يصح عندهم وقف ما في الذمة، كأن يقول: وقفت داراً أو ثوباً في الذمة، سواء كان في ذمته أو ذمة غيره^(١)، إلا إذا التزم بالنذر^(٢).

وكذلك لا يصح ما لو قال: وقفت أحد هذين الفرسين، أو إحدى هاتين الدارين؛ لأنه لم يعين الموقوف^(٣)، كما لا يصح أن يقول وقفت شيئاً أو جزءاً من مالي؛ لأن الشيء يتناول القليل والكثير^(٤)، بخلاف ما لو قال: وقفت داري أو أرضي، وهي مشهورة معروفة، فيصح الوقف حتى ولو لم يذكر حدودها استغناءً بشهرتها عن تحديدها^(٥).

(١) ينظر: روضة الطالبين، النووي، ٣١٥ / ٥، حاشية إعابة الطالبين، الدمياطي، ٣٧٤ / ٣، حاشية الشروانى على التحفة، ٦٦ / ٨، حاشيتنا قليوبى وعمير، ٩٩ / ٣، شرح متهى الإرادات، البهوتى، ٣٣٥ / ٤، المغني، ابن قدامة، ٦٢٠ / ٧، البحر الزخار، المرتضى، ١٥١ / ٥ (مراجع سابقة).

(٢) ينظر: المجموع، النووى، ٢٤٨ / ١٦، معنى المحتاج، الشريبي، ٣٧٨ / ٢ (مرجعان سابقان).

(٣) ينظر: الوسيط، الغزالى، ٢٤١ / ٤، مغني المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢.

الكافى، ابن قدامة، ٣٢١ / ٢، الإنصاف، المرداوى، ٦ / ٧ (مراجع سابقة).

(٤) ينظر: البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٥ / ٥، مختصر مباحث الوقف، الأبيانى بك، ص ١٢، الوقف، عشوب، ص ١٧، الأحوال الشخصية، د. الكردى، ص ٢٠٦، فقه الإمام جعفر الصادق، مغنية، ٦٥ / ٥ (مراجع سابقة).

(٥) ينظر: فتح الcedir، ابن الهمام، ٢١٥ / ٦، البحر الرائق، ابن نجيم، ٢١٧ / ٥، رد المحتار، ابن عابدين، ٣٦١ / ٤، الذخيرة، القرافي، ٢٤٤ / ١٠، الفروع، المقدسى، ٥٨٤ / ٤، الإنصاف، المرداوى، ٦ / ٧، الإسعاف، الطرابلسى، ص ٢٤، الوقف عشوب، =

ولم يشترط غيرهم ذلك، وهذا ما نص عليه المالكية من جواز وقف ما في الذمة^(١).

وتوسط الشيعة الإمامية فقالوا: بعدم جواز وقف ما في الذمة إلا إذا قُبض الموقوف، فيجوز عند ذلك^(٢).

وبهذا فقد تحصل لدينا ثلاثة مذاهب:

١- مذهب المانعين: وهم الشافعية والحنابلة والشيعة الزيدية، وقد استدلوا على منعهم بالأدلة التالية:

١- الوقف إزالة ملك عن عين، وما هو في الذمة لا يوجد فيه ملك عين^(٣).

٢- يُشترط في الموقوف أن يكون معيناً محدداً^(٤).

٣- الوقف إبطال لمعنى الملك على وجه القرابة، فلا يصح في مطلق غير محدد كثوب ودار قياساً على الصدقة والعتق^(٥).

٤- المقصود من الوقف - وهو الانتفاع بالموقوف - لا يمكن تتحققه في الذمة

= ص ١٧ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ٤ / ١٨٨، حاشية الدسوقي، ٤ / ١١٨ (مرجعان سابقان).

(٢) يُنظر: اللمعة الدمشقية، العاملية، ٣ / ١٧٣ - ١٧٤ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: مغني المحتاج، الشريبي، ٢ / ٣٧٨، الناج المذهب، الصناعي، ٣ / ٢٨٤ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: الإنقاض، الشريبي، ٣ / ٢٠٥ (مرجع سابق).

(٥) يُنظر: المذهب، الشيرازي، ٣ / ٦٧٣، المغني، ابن قدامة، ٧ / ٦٢٠ (مرجعان سابقان).

ما لم يتعين، ولا يمكن تسليمه والإخبار عليه^(١).

٥ - القباس على البيع والهبة في أنه تمليك منجز، لا يصح في عين غير معينة^(٢).

لكن قد يرد عليه: أن البيع يصح سلماً في عين غير معينة^(٣).

ب - مذهب المتوسطين: فالشيعة الإمامية وإن قالوا بعدم صحة وقف ما في الذمة لعدم وجوده خارجاً، لكنهم قالوا: إن قبض الموقوف جاز وقفه؛ لأن ما وجد في الوقف غير ما كان في الذمة^(٤).

ج - مذهب المجيزين: وهم المالكية والشوکانی^(٥).

ف عند المالكية: لو التزم بأن ما سينيه في المكان الفلاني وقف، ثم بني فيه، فيلزم ما التزمه، ولا يحتاج لإنشاء وقف جديد لذلك، إلا إذا عمم فقال: كل ما أملكه في المستقبل فهو وقف، فلا يلزم عند ذلك^(٦).

وأما الشوکانی فقال: «لا ينبغي أن يكون تعليق تعينه في الذمة... مانعاً من الصحة، فإنه إذا قال: وقف أرضاً من الأراضي التي أملكها كان متقرباً واقفاً بمجرد

(١) يُنظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٧ / ٧ (مرجع سابق).

(٢) يُنظر: البيان العماني، ٦٣ / ٨، كشاف القناع، البهوتی، ٢٤٤ / ٤ (مرجع سابقان).

(٣) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدله، د. وهبة الزحيلي، ٣٦٢٦ / ٥ (مرجع سابق).

(٤) يُنظر: اللمعة الدمشقية، العاملي، ١٧٣ / ٣ - ١٧٤ (مرجع سابق).

(٥) الشوکانی: محمد بن علي، الفقيه المجتهد (تقدمت ترجمته).

(٦) يُنظر: الشرح الكبير، الدردير، ٤ / ١٨٨، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤ / ١٨٨ (مرجع سابقان).

صدور هذا منه، وبعد ذلك: التبيين إليه في أي أرض أراد من أملاكه.
ومن زعم أن في هذا الوقف مانعاً يمنع من صحته فالدليل عليه، وإن لم يكن
إلا مجرد الرأي المبني على الهباء، فرأيه رد عليه»^(١).

* * *

(١) السيل الجرار، الشوكاني، ٣١٥ / ٣ (مرجع سابق).

المبحث الرابع

وقف الحصص والأسهم في الشركات

حين نتحدث في هذا المبحث عن وقف الحصص والأسهم في الشركات، فإننا نعني بها أنواعها الثلاثة:

١ - الحصص والأسهم في العقار.

٢ - الحصص والأسهم في العروض من المنقول.

٣ - الحصص والأسهم في النقود.

وقد أعطى الفقهاء لهذه الحصص والأسهم حكماً واحداً (من حيث الجواز وعدمه) دون تفريق بين أنواعها السابقة، وهو ما درجنا عليه في هذا المبحث في الحديث عن وقفها، مع ملاحظة أن حكم وقف هذه الحصص والأسهم يتقييد بحكم وقف هذه الأنواع الثلاثة خالصة دون حصص أو أسهم (عند الفقهاء).

- فالذين أجازوا وقف العقار فقط، فإن جواز وقف الحصص والأسهم يقصد به عندهم ما كان حصةً أو أسهماً في العقار دون غيره من المنقولات.

- والذين أجازوا وقف المنقول من العروض (الاستعمالي فقط)، فإن جواز وقف الحصص والأسهم يقصد به عندهم ما كان حصةً أو أسهماً في العقار أو المنقول من العروض.

- والذين أجازوا وقف النقود، فإن جواز وقف الحصص والأسهم يقصد به عندهم ما كان حصةً أو أسهماً في عقار أو منقول من العروض أو نقود.

* تعريف الحصة ومفهوم الأسهم:

الحصة: هي النصيب، وتحاصل القوم: اقتسموا حصصهم^(١).

مفهوم الأسهم: تعريف الأسهم لغة: الأسهم جمع سهم، وهو في اللغة يطلق على معان متعددة، منها: النصيب^(٢) والحظ^(٣) والشيء من الأشياء.

- واصطلاحاً: «الأسهم»: عبارة عن صكوك متساوية القيمة، غير قابلة للتجزئة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية، وتمثل حقوق المساهمين في الشركات التي أسهموا في رأس مالها^(٤).

- «وفي المعنى التجاري: يُطلق على الحصة التي يقدمها الشريك في شركة المساهمة، وهي تمثل جزءاً من رأس مال الشركة، أو الصك الذي يُعطى للمساهم إثباتاً لحقه في رأس المال مال الشركة، والمعنى الثاني هو المقصود في التعامل التجاري»^(٥).

(١) المعجم الاقتصادي الإسلامي، د. أحمد الشريachi، دار الجيل، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

(٢) يُنظر: لسان العرب، ابن منظور (باب الميم، فصل السين)، ١٢ / ٣٨، المصباح المنير، الفيومي، ١ / ٣٩٨، المعجم الوسيط، ٤٥٩ / ١ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: القاموس المحيط، الفيروزأبادي، ٤ / ١٣٤ (مراجع سابق).

(٤) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٣ / ١٨٣٨ (مراجع سابق).

(٥) يُنظر: أحكام الأسواق المالية (الأسهم والسنادات)، د. هارون، ص ٣٠، المعاملات المالية المعاصرة، شير، ص ١٦٣ (مراجع سابقان).

- الأسهم والسنادات، عبد العزيز الخياط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، عمان، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ص ١٨.

- القانون التجاري المصري، د. ثروت عبد الرحيم، دار النهضة العربية ١٩٨٤ م، فقرة ٦٤٠، ص ٤٣٢.

* المطلب الأول - وقف الحصص :

أجاز الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة: وقف الحصص والأسهم، وإن كانوا قد تفاوت آراؤهم حول اشتراط المعلومية أو عدم اشتراطها في تلك الحصص والأسهم.

* فالحنفية: اشترطوا عدم الجهة في مقدار الحصص أو الأسهم الموقوفة، إلا إذا وقف جميع حصته أو أسهمه من هذه الأرض أو الدار مثلاً، ولم يُسمّ السهام، جاز استحساناً^(١).

وبناءً على مذهب الحنفية:

١ - «لو قال: وقفت جميع حصتي من هذه الأرض، ولم يبيّن سهامه، صح استحساناً؛ لأنهما معلومة في الواقع، ولو زاد بعد ذلك: (وهي الثالث)، فتبيّن أنها النصف، فالنصف كله وقف؛ لأن قوله: (وهي الثالث) لئن خالف الواقع صار لغواً، فكأنه لم ينطق به»^(٢).

٢ - إن جحد الواقف أنه أوقف، ثم جاءت ببينة فأثبتت الوقف ومقدار حصته، فإن القاضي يحكم بالوقف، وإن شهد شهود بأنه أقر بالوقف ولم يعرفوا مقدار صحته، فإن القاضي يلزمه ببيان مقدار حصته.

والقول قوله، وإن مات فقول وارثه، فما أقرّ به حكم به القاضي وألزمته بوقفه،

= - القرض المصرفي، د. البنا، ص ٤٨٧ (مراجع سابق).

(١) ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩ / ٥، البحر الرائق، ابن نجيم، ٢٠٣ / ٥، مختصر مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ١٢ (مراجع سابقة).

(٢) الوقف، عشوب، ص ١٧ (مراجع سابق).

فإن ثبت أن حصته أكثر من ذلك حكم بما ثبت وصح عنده^(١).

* ومثال ذلك :

لو شهد الشهود على أنه وقف جميع حصته من هذه الأرض، وهي تساوي الثلث منها، فظهر أن حصته هي النصف أو أكثر من الثلث، فإن حصته كلها تكون وفقاً لا الثالث فقط، حتى ولو كانت أكثر مما شهد به الشهود؛ قياساً على الوصية، فلو أوصى بحصته لرجل وقال: هي الثالث، فظهر أن حصته النصف، كان للموصى له النصف.

بخلاف البيع، فلو أنه باع رجلاً جميع صحته من الأرض، فظهر أن حصته أكثر من الثالث، لم يكن للمشتري إلا الثالث الذي سماه.

والفرق بين الوصية والبيع أن البيع أخرج العين عن ملكه بعوض، أما الوصية فقد أخرجت العين عن ملكه بغير عوض، فكان كما لو أنه غلط في مقدار حصته^(٢).

* والشافعية: أجازوا وقف الموقوف حتى وإن جهل مقدار حصته أو صفتها^(٣).

* أما الحنابلة: فقد أجازوا وقف الحصص والأسهم، واشترطوا أن تكون معلومة بالنسبة، وتكررت عبارتهم: «ويعتبر أن يقول: كذا سهماً من كذا سهم»^(٤).

(١) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢٣٢، الإسعاف، الطرابلسي، ص ٣١ (مرجع سابقان).

(٢) يُنظر: أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢٣٢ (مرجع سابق).

(٣) يُنظر: حاشية إعنة الطالبين، الدمياطي، ٢٧٥ / ٣، مغني المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: كشف القناع، البهوتى، ٢٤٣ / ٤، شرح منتهى الإرادات، البهوتى، ٣٣٣ / ٤ =

- وعمدة الجمهور في جواز وقف الأسهم والحقوق: هو وقف عمر بن الخطاب رض لأرضه التي كانت بخير، والتي كان مقدارها مئة سهم مشاعاً، بعد أن استشار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فـيم يفعل بها فأشار عليه بذلك^(١).

* * *

* المطلب الثاني - وقف الأسهم في الشركات:

قد لا يمكن رأس المال الخاص من تمويل مشروعات زراعية وصناعية وتجارية كبرى، والتي تحتاج إلى أموال ضخمة، كالشركات المساهمة؛ ولذا فقد ظهر في العصر الحديث طريقة تجزئة رأس المال الكبير بما يسمى بالأسهم، والتي يدفع قيمتها مئات أوآلاف الناس^(٢).

أولاً - ميزات الأسهم:

- ١ - متساوية القيمة الاسمية: فلا يجوز إصدار أسهم بقيمة مختلفة، والقيمة الاسمية هي المدونة في الصك، وعلى أساسها يحسب مجموع رأس مال الشركة.
- ٢ - أنها غير قابلة للتجزئة: لا تمثل في شكل كسور حين يشترك أكثر من واحد في ملكية سهم أمام الشركة.
- ٣ - أنها قابلة للتداول بالطرق التجارية دون حاجة لحالة من قبل الشركة؛ لذا فالأسهم تشكل حصصاً في شركة أموال^(٣).

= الفروع، المقدسي، ٤ / ٥٨٢ (مراجعة سابقة).

(١) متفق عليه (تقدّم تخرّجه).

(٢) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٣ / ١٨٣٧ (مراجعة سابق).

= (٣) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ٣ / ١٨٣٨ - ١٨٣٩ (مراجعة سابق).

٤ - يُعدُّ حاملها شريكاً في الأرباح، ويتحمّل من الخسارة بقدر حصته من الأسماء في الشركة.

٥ - ويعُدُّ شريكاً في رأس مال الشركة، يقتسم الأرباح ويتحمل الخسارة مع باقي الشركاء بقدر أسهمه^(١). الفرق بينها وبين السندات:

١ - صاحب السهم شريك في رأس مال الشركة، وصاحب السند يُعدُّ دائناً للشركة.

٢ - صاحب السهم يحصل على أرباح عندما تحقق الشركة الربح، على قدر حصته من الأسماء، وصاحب السند يتلقى فائدة ثابتة سنوياً، سواء أربحت الشركة أم لا.

٣ - صاحب الأسهم يتحمل الخسارة عندما تخسر الشركة على قدر حصته، وصاحب السند لا يتحمل خسارة الشركة.

٤ - السهم يمثل حصة في الشركة، والسند يمثل ديناً على الشركة.

٥ - العلاقة بين صاحب السهم والشركة علاقة مضاربة، والعلاقة بين صاحب

= - القانون التجاري، د. أحمد محرز، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨٦ - ١٩٨٧، فقرة ٢٩٧ - ٢٩٨، ص ٦٣٠ وما بعدها.

- المبادئ القانونية للشركات التجارية، د. سميمحة القليبي، ود. أحمد حسان الغندور، دار النهضة العربية، د. ت - د. ط، ص ١٣٤ - ١٣٥.

- القرض المصرفي، د. البناء، ص ٤٨٧ (مرجع سابق).

(١) القرض المصرفي، د. البناء، ص ٤٨٧ (مرجع سابق)، الشركات، د. سميمحة القليبي، دار النهضة العربية، طبع سنة ١٩٨٣ م، ص ٣٧٦.

السند والشركة علاقة مديونية بفائدة ثابتة^(١).

ثانياً - تكييفها الشرعي وحكم التعامل بها:

تكييفها الشرعي: صاحب الأسهم لا يعرف مقدار ما سيربح، ولا حتى مقدار الخسارة إن حدثت، إلا بعد أن تُجري الشركة حساباً دوريًا، وهو شريك في الربح حسب حصته من رأس المال، كما أنه يتحمل من الخسارة على قدر أسهمه، ويقابل ذلك في الفقه الإسلامي (شركات المضاربة)، والتي تقوم على مبدأ الغُنم بالغرم، والتي أجازها الشارع^(٢).

حكم التعامل بها: التعامل بالأسهم يبعاً وشراءً جائز شرعاً؛ تأسيساً على أن الأصل في المعاملات الحلال والإباحة، ولأنَّ هذه المعاملة تقوم على مبدأ صحيح وهو (الغُنم بالغرم)، حيث تقضي بأنَّ المساهم ينال حصته من الربح، وعليه حصته من الخسارة إن حدثت، وليس في هذه المعاملة رياً محظوظاً. وهذا هو قول جماهير الباحثين والفقهاء المعاصرین^(٣).

(١) يُنظر: الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ١٨٣٩ / ٣.

- القرض المصرفي، د. البناء، ص ٤٨٩ - ٤٨٨، الشركات، د. سمحة القليبي، ص ٣٧٦
البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، ص ١٨٥، أحكام الأسواق المالية (الأسهم والسنادات)، د. هارون، ص ٣٠ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: الفتوى الإسلامية، شلتوت، ص ٣٥٥، القرض المصرفي، د. البناء، ص ٤٨٨
(مرجع سابقان)، الميسر في الفقه الإسلامي، نخبة من أساتذة قسم الفقه بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة، بحث د. عبد العزيز محمد عزام، رأي الفقه في بعض الشركات المستحدثة، مطبعة جامعة الأزهر ١٩٩٨ م، ص ١٥٧.

(٣) الفقه الإسلامي وأدله، د. الزحيلي، ١٨٤١ / ٣، الفتوى الإسلامية، شلتوت، ص ٣٥٥ =

- ١ - أن تكون الأسهم صادرة عن شركة ذات أغراض استثمارية مشروعة، ولا تتعامل مع بنوك ربوية إقراضًا ولا اقتراضًا.
- ٢ - أن تكون صادرة عن شركة معروفة مشهورة بالنزاهة وسلامة تعاملاتها، لا يترتب على التعامل معها أي محظوظ من ربا وغدر وجهالة.
- ٣ - من أنواع الأسهم ما لا يجوز التعامل به، كالأسهم الممتازة التي تمنع أصحابها فائدة سنوية أو أرباحاً زائدة على غيره من المساهمين^(١).

ثالثاً - وقف الأسهم في الشركات:

إن تكيف الحصص والأسهم الشرعي: إما أن تُعد عروضاً تجارية، أو تمثل نصيب الشريك في موجودات الشركة.

وعلیه فيجوز بيعها وشراؤها في العمليات التجارية العادلة والغورية^(٢)، وعلى

الشركات، الشيخ علي الخفيف، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٩٦ - ٩٧ =
(مراجع سابقة)، التكافل الاجتماعي في الإسلام، الشيخ محمد أبو زهرة، مجمع البحوث
الإسلامية، ط ٢، ١٩٧١م، ١٨٤ / ٢، القرض المصرفى، د. البنا، ص ٤٨٩ ، الأسهم
والسندات، د. الخليل، ص ١٩٢ ، المعاملات المالية المعاصرة، شبير، ص ١٦٧ ، فقه
الزكاة، د. القرضاوى، ١ / ٢٢٥ (مراجع سابقة).

(١) يُنظر: المعاملات المالية المعاصرة، شيرير، ص٢٠٨ ، القرض المصرفي ، د. البناء، ص٤٩١
 المعاملات المالية المعاصرة، السالوس، ص١٤٠ - ١٤١ ، المعاملات المصرفية ورأي
 الإسلام فيها، العربي، ص٤٦ ، الربا والقرض ، د. أبو سريع ، ص١٠١ ، أحكام الأسواق
 المالية (الأسهم والسنادات)، د. هارون، ص٣٢٦ (مراجعة سابقة).

(٢) يُنظر: الفتاوي الإسلامية، شلتوت، ص ٣٢٧، فقه الزكاة، د. القرضاوي، ١ / ٢٢٥.

ذلك فإن وقفها ينطبق على وقف العين المملوكة لإنسان واحد ملكاً خالصاً، دون شركاء يملكون أسهماً وحصصاً فيها.

ولا يمنع من هذا الجواز أن تكون حصة الواقف أسهماً محدودة لا أعياناً كاملة؛ لأن جمهور الفقهاء أجازوا وقف الحصص والأسهم، حتى إنه إذا وقف جميع أسهمه ولم يُسمّ السهام جاز استحساناً عند الحنفية^(١)، وكذلك إن جُهل مقدار أسهمه عند الشافعية^(٢).

أما المحنابلة فاشترطوا أن يذكر كذا سهماً من كذا سهم^(٣).

وقد ذكر أستاذنا الدكتور وبة الزحيلي^(٤) صورة لمسألة جديدة تتعلق بطبيعة الوقف المعاصر.

- وهي: وقف أسهم في وقف جماعي كيف ينعقد الوقف؟ وهل يرجع فيه؟

= الأسهـم والـسندات وأـحكامـها فـيـ الـفقـهـ الإـسـلامـيـ، دـ.ـ الـخـلـيلـ، صـ ١٨٨ـ - ١٩٢ـ (مـرـاجـعـ سابـقـةـ).

(١) يُنظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩ / ٥، البحر الرائق، ابن نجم، ٢٠٣ / ٥، مختصر مباحث الوقف، الأبياني بك، ص ١٢ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٢٧٥ / ٣، مغني المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢ (مرجعان سابقان).

(٣) يُنظر: كشاف القناع، البهوتى، ٢٤٣ / ٤، شرح متى الإرادات، البهوتى، ٣٣٣ / ٤، الفروع، المقدسي، ٥٨٢ / ٤ (مراجع سابقة).

(٤) د. وبة الزحيلي (تقدمت ترجمته).

- وأجاب: بأنه يمكن معالجتها بأن يقف الواقف أسهماً في المؤسسة الوقفية القائمة أو المتوقع قيامها كمصنع مثلاً^(١).

رأي القانون في وقف الحصص والأسهم في الشركات:

جاء في «أحكام الوقف في الفقه والقانون» ما نصه:

«إذا كانت الحصة الشائعة الموقوفة أسهماً في شركات مالية زراعية أو صناعية أو تجارية، فإن هذه الأسهم تُعد من قبل المشاع الذي لا يقبل القسمة؛ لأن قوانين الشركات المساهمة لا تجيز إفراز أي سهم منها.

وقد أجاز القانون المصري لعام ١٩٤٦م وقف هذه الأسهم، على الرغم من أن أموال هذه الشركات قد تكون عقاراً أو منقولاً أو خليطاً من ذلك؛ لأن القانون يجيز وقف المنقول.

وإنما أخذ القانون بجواز وقف الأسهم استثناءً مما أخذ به من منع وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة؛ لأن الشيوع في الأسهم لا يخشى منه ضرر، ولا يؤدي إلى نزاع؛ حيث إن قوانين الشركات تتضمن تنظيم العمل بها، ومحاسبة القائمين على النشاط فيها، وهو ما يؤدي إلى إمكان الانتفاع بالموقوف على الوجه المناسب.

وقد جاء في المادة (٨) من القانون المصري لعام ١٩٤٦م: (يجوز وقف حصص وأسهم شركات الأموال المستغلة استغلالاً جائزاً مشروع).

وهذا يعني أيضاً أن الشركات التي تستغل أموالها استغلالاً غير مشروع،

(١) ينظر: رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٣١ - ٣٢ (مرجع سابق).

الشركات التي يكون من أهدافها استثمار الأموال عن طريق الربا، فإنه لا يجوز وقف حصصها وأسهمها طبقاً لما جاء في المذكورة التفسيرية للمادة^(١).

* * *

(١) أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. سراج، ص ٧٢ - ٧٣.

ويُنظر: نظام الوقف في تشريعاته المتعددة، د. بهنسي، ٤ / ١١، رؤية اجتهادية، د. الزحيلي، ص ٣٢ (مراجع سابقة).

المبحث السادس

خلاصة أقوال الفقهاء في ضابط

(قابلية الموقوف أو عدم قابليته للإفراز)

نلاحظ من دراسة المباحث السابقة في هذا الفصل أن الفقهاء لم يلتزموا في تطبيقاتهم الوقافية بهذا الضابط التزاماً تاماً، وأن جمهور الفقهاء لم يأخذوا بهذا الضابط، فيما أخذ به البعض أحياناً وتركه أحياناً أخرى.

- فمذهب جمهور الفقهاء في وقف المشاع الذي يقبل القسمة هو جواز وقفه، ذهب إلى ذلك المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف والشيعة الإمامية والزيدية^(١).

ومن منع جواز وقفه هو محمد بن الحنفية^(٢)، لكنه وافقهم في جواز وقفه إذا حكم القاضي بالجواز^(٣)، أو إذا كان الشيوع طارئاً لا مقارناً^(٤).

(١) يُنظر: العناية، البابرتى، ٦ / ٢١١، الذخيرة، القرافي، ٣٤٥ / ٦، المذهب، الشيرازى، ٦٧٤ / ٣، المعني، ابن قدامة، ٦٢٠ / ٧، التاج المذهب، الصنعاني، ٢٨٣ / ٣ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: المبسوط، السرخسى، ٣٧ / ١٢، البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٢ / ٥، تبيان الحقائق، الزيلعى، ٣٢٦ / ٣، أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢١ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: تبيان الحقائق، الزيلعى، ٣٢٧ / ٣، البناء، العينى، ٩٠١ / ٦، تنقیح الفتاوى الحامدية، ابن عابدين، ١٠٨ / ١، الإسعاف، الطرابلسى، ص ٣١ (مراجع سابقة).

(٤) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٣ / ٥، البناء، العينى، ٩٠٢ / ٦ - ٩٠٣، اللكتوى على الهدایة، ٤ / ٤٢٣، الجوهرة النيرة، العبادى، ١ / ٢٣٤ (مراجع سابقة).

ووافقهم كذلك في جواز وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة^(١).

- وفي وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة: أجاز جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة والإمامية والزيدية وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة^(٢)، ومنعه المالكية في قول راجح، لكنهم في الوقت ذاته وافقوا الجمهور في جوازه في قول راجح أيضاً^(٣).

- وفي وقف ما لا يقبل نقل الملكية: أخذ جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة بهذا الضابط، فلم يجيزوا وقف الحمل في البطن منفرداً^(٤)؛ لأنه غير مفروز، ولا يتحقق هذا الضابط، غير أنهم أجازوا وقف الحمل تبعاً لأمه^(٥)، وكذلك أجاز الفقهاء وقف الماء وهو من المعدوم ساعة العقد؛ لأنه يتجدد شيئاً فشيئاً^(٦).

(١) يُنظر: شرح فتح القيدير، ابن الهمام، ٢١١ / ٦، تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣٢٦ / ٣٠، المبسوط، السرخسي، ٣٧ / ١٢ (مراجع سابقة).

(٢) يُنظر: تبيان الحقائق، الزيلعي، ٣٢٦ / ٣٠، البيان، العماني، ٦٣ / ٨، الفروع، المقدسي، ٤ / ٥٨٣، الروضة البهية، العاملي، ٣ / ١٧٦، البحر الزخار، المرتضى، ١٥١ / ٥ (مراجع سابقة).

(٣) يُنظر: الشرح الكبير الدردير، ١١٨ / ٤، حاشية الدسوقي، ١١٨ / ٤ (مرجعان سابقان).

(٤) يُنظر: البناء، العيني، ٢١٨ / ٦، الحاوي الكبير، الماوردي، ٥١٧ / ٧، معنى المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢، الكافي، ابن قدامة، ٣٢٠ / ٢ (مراجع سابقة).

(٥) يُنظر: حاشيتا العبادي والشرواني على التحفة، ٦٧ / ٨، كشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٤٤ (مرجعان سابقان).

(٦) يُنظر: البحر الرائق، ابن نجم، ٢١٦ / ٥، حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٣ / ٢٧٥، الإنصاف، الماوردي، ١١ / ٧ (مراجع سابقة).

- وفي وقف ما في الذمة: أجاز المالكية ذلك، وألزموا الواقف بوقف ما التزمه في الذمة^(١)، وإن كان الشافعية والحنابلة والزيدية قد منعوا ذلك؛ لعدم تعين ما في الذمة^(٢)، ووافقهم في ذلك الشيعة الإمامية، غير أنهم توسعوا؛ فقالوا بجواز وقف ما في الذمة إذا قُبض الموقوف^(٣).

- وفي وقف الحصص والأسهم: فقد أجاز جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة وقف الحصص والأسهم^(٤)، ويكتفي أن يقول: وفت كذا سهما^(٥)، أو وفت حصتي، حتى وإن جهل مقدارها عند الشافعية^(٦)، وكذلك تصح في جميع حصته عند الحنفية، حتى ولو ظن الواقف أن حصته أقل منها^(٧). ولذا فإن القانون المصري أيضاً أجاز وقف الأسهم في الشركات^(٨)، بالرغم

(١) ينظر: الشرح الكبير، الدردير، ١١٨ / ٤، حاشية الدسوقي، ١١٨ / ٤ (مرجعان سابقان).

(٢) ينظر: مغني المحتاج، الشريبي، ٣٧٨ / ٢، المعني، ابن قدامة، ٦٢٠ / ٧، التاج المذهب، الصناعي، ٢٨٤ / ٣ (مراجع سابقة).

(٣) ينظر: اللمعة الدمشقية، العاملي، ١٧٣ - ١٧٤ (مرجع سابق).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ٣٢٩ / ٥، مغني المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢، شرح منتهى الإرادات، البهوي، ٤ / ٣٣٣ (مراجع سابقة).

(٥) ينظر: كشاف القناع، البهوي، ٤ / ٢٤٣، الفروع، المقدسي، ٤ / ٥٨٢ (مرجعان سابقان).

(٦) ينظر: حاشية إعana الطالبين، الدمياطي، ٢٧٥ / ٣، مغني المحتاج، الشريبي، ٣٧٧ / ٢ (مرجعان سابقان).

(٧) ينظر: أحكام الأوقاف، الخصاف، ص ٢٣٢، الإسعاف، الطراولسي، ص ٣١ (مرجعان سابقان).

(٨) ينظر: نظام الوقف في تشريعاته المتعددة، د. بهنسي، ١١ / ٤.

- أحكام الوقف في الفقه والقانون، د. سراج، ص ٧٢ - ٧٣ (مرجعان سابقان).

من منعه وقف المشاع^(١).

وبهذا العرض الموجز لآراء الفقهاء حول تطبيقات هذا الضابط : نرى أنه ضابط اشتراه البعض ، بخلاف جمهور الفقهاء الذين لم يأخذوا به في كثير من هذه التطبيقات .

ولذا فهو لا يصلح أن يكون ضابطاً كلياً ، وإنما هو قيد جزئي يؤخذ به حين تكون المصلحة داعية إلى ذلك ، كدفع الخصومات والنزاعات ، ويترك حين يكون في تركه مصلحة عامة لا يتربّ عليها ضرر ، حتى لا يكون مانعاً من الوقف دون مسوغ .



(١) ينظر: نظام الوقف في تشريعاته المتعددة ، د. بهنسي ، ٤ / ٢٤ .
- أحكام الوقف في الفقه والقانون ، د. سراج ، ص ٧١ - ٧٢ (مرجعان سابقان) .

خاتمة

* النتائج والتوصيات:

من خلال دارسة هذه الفصول السابقة نخلص إلى نتائج مهمة تتعلق بضوابط المال الموقوف.

أولاًً - مقاصد الفقهاء من ضوابط المال الموقوف:

حين وضع الفقهاء ضوابط وشروط لمال الموقوف، أرادوا من ذلك تحقيق الأهداف التالية:

١ - انطباق حكم الوقف على ما تم بذلك بنية ذلك، وترتيب الآثار الصحيحة للوقف على الموقوف، وتمييزه عن الصدقة (المنفدة) التي تُعطى للفقير لمرة واحدة، على خلاف الوقف الذي يراد منه الدوام والاستمرار ليتحقق معنى الصدقة (الجاربة).
فعدم تحقيق شروط الوقف في الموقوف يُرتب عليه آثاراً هامة، منها أنه يبقى على ملك صاحبه حال الحياة، ويكون لوارثه بعد الممات، ومنها أن الزكاة واجبة فيه على مالكه، وغير ذلك من أحکام الملك الخاص بالمالك.

٢ - تحقيق النفع الدائم والمستمر بالموقوف، والذي يحقق معنى الجريان؛ ولذا فقد اشترطوا التأييد في الموقوف، ومنع البعض (الحالفية) وقف المنقول والحيوانات، ومنع الجمهور وقف ما يُنتفع به باستهلاكه كالطعام والنقود؛ ذلك أنه لا يتحقق هذه الغاية، بخلاف العقار الموضوع على التأييد، ويتحقق معنى الاستمرار المقصود من الوقف.

٣ - منع التزاعات وقطع الخصومات التي قد تنتج عن اختلال بعض شروط الموقوف، ومن ذلك منع محمد من الحنفية وقف المشاع الذي يقبل القسمة، ومنع الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة وقف ما لا يمكن تسليمه كالحمل في البطن، ومنع الشيعة وقف الطير في الهواء والسمك في الماء لعدم إمكانية قبضهما.

٤ - درء المفسدة: التي قد تنتج عن أنواع من الموقوفات التي تأخذ شكل البر والإحسان، وهي في باطنها وحقيقة نوع من أنواع الشر والإثم الذي حرمه الشارع. ومن ذلك: منع جمهور الفقهاء وقف آلات اللهو والمعازف المحرام، ومنع أبو حنيفة ومحمد والشافعية في الأصح والحنابلة في الصحيح وقف الكلب حتى ولو كان معلماً؛ لأن منفعته غير مباحة إلا للضرورة، ومنع الشافعية والحنابلة وقف كتب التوراة والإنجيل وكتب البدعة والضلال والإلحاد والزنادقة؛ لما يترتب عليها من مفسدة، رغم أنهم أجازوا وقف الكتب.

٥ - تحقيق الانتفاع بالموقوف: والتأكد أنه - وعن طريق الضوابط الموضوعة - سيؤدي إلى انتفاع الموقوف عليه بالموقوف؛ لأنه هو المقصود من الوقف. ولذا فقد أجاز الشافعية والحنابلة والإمامية والزيدية وقف الحيوان الصغير؛ لأن له منفعة تُرجى في المستقبل، وأجاز الشافعية والحنابلة وقف الثور للإنزاء، حتى ولو لم تُجز إجارته؛ لأنه يحقق نفعاً للموقوف عليه، وأجاز المالكية وقف الكلب حتى ولو لم يعذّوه مالاً؛ وذلك لأنه يتحقق منفعة، وأجاز الحنفية وقف الحقوق والمنافع تبعاً، وهي لا تتحقق صفة التقوم عندهم.

ثانياً - أراء الفقهاء في أهم الضوابط للموقوف:

١ - ضابط (مالية الموقوف): اشترط جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية

والحنابلة المالية والتقوم في الشيء الموقوف، لكنهم خرقوا هذا الضابط في بعض الأحيان.

فالحنفية: أجازوا وقف الحقوق تبعاً - كحق الارتفاع -، وهي لا تتحقق صفة المالية عندهم، وأبطلوا وقف الكلب، وهو يتحقق صفة المالية عندهم.

والملكية: وإن قالوا بأن الكلب ليس بمال فقد أجازوا وقفه، وهذا يعني عدم اشتراط المالية في الموقوف.

والشافعية والحنابلة: فهم وإن عدوا الحقوق أموالاً منعوا وقفها، وأجازوا وقف الفحل للضراب مع أن منفعته لا تتحقق التقويم عندهم، فلا يجوز استئجاره لذلك.

ولذا فإن المرجح ألا تكون (المالية) ضابطاً للموقوف، وأن يكون الضابط البديل هو (المنفعة)، فحين تتحقق المنفعة في الموقوف عيناً كان أم حقاً مجرداً يصح الوقف، كوقف منافع الآلات الصناعية، وحق التأليف، وبراءة الاختراع، وعدم صحة وقف ما لا نفع فيه كالخنزير والميتة، ومن باب أولى ما كان الانتفاع به محراًً كآلات اللهو والمعازف.

٢ - ضابط: (التأييد في الموقوف): التأييد الذي اشترطه جمهور الفقهاء، لا يمكن تحقيقه بدقة في شيء من الموقوفات، بما في ذلك العقار الذي جعله الفقهاء مثلاً للموقوف الذي يحقق شرط التأييد؛ لأن الواقع لا يحيل خروج هذا العقار عن صلاحيته للانتفاع؟.

فهو عرضة للزلازل والبراكين والفيضانات، أو التلوث بالنفايات الصناعية التي تُخرجه عن صلاحيته للانتفاع به.

وقد وردت أدلة صريحة وصحيحة في جواز وقف المنشآت، كالكراع والسلاح وغير ذلك مما جرى العرف بوقفه، وهذه المنشآت آيلة - بحكم طبيعتها - للانهاء، ولا تتحقق شرط التأييد، إنما تتحقق تأييداً نسبياً هو المطلوب عند الشافعية والحنابلة.

ويمكن - بصور قديمة وحديثة - الانتفاع من بعض المنشولات (التي منع جمهور الفقهاء وقفها لأنها لا تتحقق صفة التأييد) انتفاعاً يحقق معنى التأييد.

كالانتفاع من النقود الموقوفة بالمضاربة بها، وصرف ربحها للفقراء مع بقاء أصل المال موقوفاً، وكذلك الطعام ليُسلَف لمن يحتاج إليه ثم يرد بدلـه.

لذا فهذا الضابط ينبغي الأخذ به صورةً معنىً؛ لأن يُقبل وقف ما يتحقق التأييد شكلاً كالعقار، وأن يُقبل وقف ما يتحقق التأييد معنىً؛ كالطعام يُسلف ويُرد بدلله، والنقود يضارب بها ويُرد أصلها.

أما ما لا يحقق التأييد معنى كالصدقة (المتفذة) التي تُعطى للفقير لمرة واحدة، فلا ينطبق عليها حكم الوقف، بل تنظمها أحكام الصدقة.

٣- ضابط (ملكية الموقوف للواقف ملكية تامة): أخذ الفقهاء بهذا الضابط بشكل كبير في تطبيقاتهم حول صحة وقف هذا الشيء أو ذاك أو عدم صحة وقفه، لكنهم استثنوا حالات معينة تسلب العموم عن هذا الضابط، وتجعله ضابطاً أغلبياً لا كلياً.

فالحنية: أخذوا به في الوقف حال الخيار، ووقف المستأجر، والمرهون، والمغصوب فجعلوا حق الوقف للملك.

لكنهم لم يأخذوا به حالة وقف الفضولي مال غيره، فأجازوه موقوفاً على إجازة المالك.

والملكية: خرموا هذا الضابط في وقف الشيء المستأجر، حيث منعوه من المؤجر وهو المالك، وأجازوه للمستأجر مدة الإجارة، وهو لا يملك الموقوف ملكية تامة، بل يملك منفعته.

والشافعية: تركوا الأخذ به حالة وقف العين المرهونة، فلم يجيزوا للراهن وقفها مع أنه مالك للعين.

والحنابلة: خرقوا هذا الضابط في الوقف حال الخيار، فلم يجيزوه من أحد الطرفين إلا بإذن الآخر، وهو ما يسلب الملكية عن الطرفين، وحالة وقف العين المرهونة، فلم يجيزوا وقفها من الراهن مع أنه مالك العين المرهونة.

وحلّة وقف المغصوب من مالكه على غير غاصبه، فلم يجيزوا ذلك رغم ملكية المغصوب منه للمغصوب.

كل هذه الاستثناءات تدل على أن هذا الضابط أغلبي لا كلي، يمكن خرقه في حالات معينة إذا ظهرت علة تسوغ ذلك.

٤ - ضابط (قابلية الموقوف أو عدم قابليته للإفراز): جمهور الفقهاء في كثير من التطبيقات لم يتلزموا بهذا الضابط، وأخذ به البعض أحياناً وتركه أحياناً أخرى.

فالجمهور (من الحنفية والملكية والشافعية والحنابلة) أجازوا وقف المشاع الذي يقبل القسمة، ومنعه محمد، لكنه وافقهم في جواز وقفه إذا حكم القاضي بالجواز، أو إذا كان الشيع طارئاً لا مقارناً، ووافقهم كذلك في صحة وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة.

والجمهور أيضاً أجازوا وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة، ومنعه الملكية في قول راجح، لكنهم وفي قول راجح أيضاً وافقوا الجمهور في جواز وقفه.

وأما وقف ما لا يقبل نقل الملكية بالبيع ونحوه؛ لأنَّه غير مفروز أو غير مقدور التسليم أو لأنَّه معروم؛ أخذ جمهور الفقهاء بهذا الضابط فلم يجيزوا وقف الحمل منفرداً، غير أنَّهم استثنوا وقف الحمل تبعاً لأمَّه، ووقف الماء وهو معروم ساعة الوقف يتجدد شيئاً فشيئاً.

وفي وقف ما في الذمة: أجازه المالكية، ووافقهم الشيعة الإمامية فيما إذا قُبض الموقوف، وإنْ كان الشافعية والحنابلة والزيدية قد منعوا ذلك أخذناً بهذا الضابط.

وفي وقف الحصص والأسهم في الشركات: أجاز جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة وقف الحصص والأسهم، وهي لا تتحقق إفرازاً كاملاً يحقق ضابط الإفراز في الموقوف.

وعلى ما تقدم: فإنَّ جمهور الفقهاء لم يأخذوا بهذا الضابط، وإنما هو قيد جزئي يؤخذ به حين تقتضي المصلحة ذلك، كدفع الخصومات والتزاعات، ولا يؤخذ به في كل الحالات، وإنَّما كان مانعاً للكثير من صور الوقف الجائزة.

وبعد مناقشة هذه الضوابط نقترح أن يكون ضابط الموقوف هو: [أن يكون متتفقاً به (حالاً أو مالاً) ولو لم يكن مالاً، عقاراً كان أو منقولاً (استعماليًا واستهلاكيًا)، عيناً كان أو منفعة، مشاعراً كان أو مقسوماً، حصة وأسهماً أو ملكاً خالصاً].

وثالثاً - نختم بعض التوصيات:

- ١ - من خلال ترجيح جواز وقف النقود: نقترح إنشاء مؤسسة وقفيَّة مهمتها استقبال واستثمار النقود الموقوفة، وتوظيفها عن طريق المضاربة بما لا خطر فيه، وصرف الأرباح للجهات المستحقة للوقف.

ومن مهامها أيضاً الإشراف على إقراض الفقراء من هذه النقود، على أن يردوها بعد حين لتدفع إلى غيرهم، وهم بال الخيار إن شاؤوا ضاربوا بها وأعادوا أصل المال، أو افترضوها لتسير شؤونهم على أمل السداد في وقت يتوقع فيه حصول مردود للفقير كمحصول أرض زراعية، أو حصيلة راتب عمل أو غير ذلك.

وكل هذه الحالات السابقة تحقق ضابط التأييد في الموقوف معنى لا شكلاً؛ لأن كل الصور السابقة تهدف إلى إبقاء رأس المال ثابتاً دائمًا ليستفاد منه على الدوام.

٢ - من ترجيح جواز وقف المنقول بأنواعه المختلفة: نوصي بإنشاء مؤسسة وقفية مهمتها استلام وإعارة تلك المنقولات لمن يستحقها من أدوات وثياب وغير ذلك.

بل وربما وصل الحال إلى حافلات النقل لاستخدامها مدرسة تعليم شرعي في نقل طلابها، أو لاستخدامها لنقل المرضى في المستشفيات، أو العاجزين في دور العجزة، على أن تبقى موقوفة، وأن يُخصص ريع وقفـي - إما عن طريق متبرعين، أو عن طريق استثمار تلك المنقولات بتأجيرها مدة زمنية محددة وصرف المال المتحصل من غلتها ثمناً - لما تتطلبـه من إصلاح وتجهيز ونفقة كوقـد وغيره.

٣ - من ترجـح جواز وقفـ الحـيوانـات: نقترح إقامة (حـديـقة حـيـوانـ) وـقـفـية، تحـويـ فيـ دـاخـلـهاـ الحـيـوانـاتـ المـوقـفـةـ - معـ مـراـعاـةـ ضـوابـطـ ذـلـكـ منـ تـقـديـمـ الغـذـاءـ وـالـرـعـاـيـةـ الـلـازـمـةـ لـهـاـ -، يـدـخـلـهاـ الفـقـراءـ وـطـلـابـ الـعـلـمـ الشـرـعـيـ بـرسـومـ رـمزـيـةـ أوـ مـجـانـاـ لـدورـ العـجزـةـ وـالـأـيـتـامـ، وـيـدـخـلـهاـ الأـغـنـيـاءـ بـرسـومـ مـقـبـولـةـ تـصـرفـ فيـ مـصـلـحةـ الـحـيـوانـاتـ المـوقـفـةـ منـ غـذـاءـ وـرـعـاـيـةـ .

٤ - يمكنـ لـمـؤـسـسـةـ وـقـفـيـةـ ضـخـمـةـ أنـ تـحـصـصـ مـكـاتـبـ عـلـمـ لـتـقـاسـمـ

الاختصاصات في الموقوفات لاستقبالها وإدارتها على أحسن وجه. على المثال

التالي :

١ - لجنة استقبال الموقوفات العينية (المنقولات)، والإشراف على إعارتها وإصلاحها.

٢ - لجنة استلام ورعاية وحماية العقارات الموقوفة (أراضي - دور - بساتين - حوانين).

٣ - لجنة مختصة بوقف الحقوق والمنافع، (منافع الآلة الصناعية - حقوق التأليف وحق الابتكار -) تُعني بالإشراف على تنظيم الوثائق والعقود اللازمة، بما يكفل حماية الحقوق الموقوفة وانتفاع جهات الوقف بها، وحمايتها من كل وجوه التعدي المادية والمعنوية.

٤ - لجنة مختصة باستلام النقود الموقوفة، واستثمارها لصالح جهات الوقف، أو إقراضها لهم، وضمان استمرارها وبقاء أصلها بمراقبة وجوه استخدامها والانتفاع بها، واستثمارها مراقبة تحفظ أصلها ليدوم الانتفاع بها.

٥ - من الضابط الذي وضعه (الشافعية والحنابلة) في عدم صحة وقف كتب الإلحاد والضلالة والفسق والزنادقة:

نوصي بمراقبة المكتبات الوقفية وإخلائهما من كل ما يمس العقيدة الإسلامية بسوء، وكذلك إخلائهما مما قد يُؤَسِّس فيها من المجالات والرسوم والصور التي يكون فيها استهزاء بشعيرة من شعائر الدين، أو كشف للعورات والمفاتن، مما يؤدي إلى المفسدة عوضاً عن المصلحة المتواخة من وقف الكتب.

٦ - نوصي بتخفيف القيود والضوابط الموضوعة على جواز وقف نوع من

الموقوفات، خصوصاً إذا كان هذا الضابط أو القيد لا يستند إلى دليل قوي صريح، يخوله منع وجه من وجوه البر.

وإعادة النظر فيما يردد الفقهاء قديماً من ضوابط لا تستند إلى أدلة قوية، ولا تتمتع بالتطبيق العملي في مجال الوقف، حتى من الذين وضعوها واشترطوها أنفسهم.

٧ - نوصي بجواز وقف الأسهم في الشركات؛ لما تمثله من أهمية في عصر تطور السوق المالية، خصوصاً وأن أدلة جواز التعامل بها قد اتفق عليها جمهور الباحثين المعاصرين، وعددها عروضاً تجارية يجوز بيعها ورهنها، فكذلك وقفها.

٨ - تختلف أنواع الموقوفات وتتعدد، وتختلف أهميتها بالنسبة للموقوف عليهم حسب الزمان والمكان والظروف المحيطة، فربما يكون وقف الحيوانات مثلاً في قرية ما، يشكل انفراجاً لأزمة الفقراء في تلك القرية وهو ما لا يتحققه وقف عقار مثلاً، وربما كان وقف التقادم في بيئه تنشط فيها التجارات الرابحة، يشكل حلأً لمشكلات الفقر في تلك البيئة.

وعليه: فيتضح الواقعون باختيار نوع الموقوف الذي يحقق أكبر فائدة ممكنة، تتناسب مع البيئة وحاجات فقرائها ومساكينها.

كما ننصح المؤسسات الوقفية بإبراز أهمية أنواع الموقوفات لفاعلي الخير، وحثهم على هذا النوع أو ذاك، وفق ما يتحقق أكبر مصلحة مرجوة للقراء.



الفهرس العامة

* فهرس الآيات.

* فهرس الأحاديث والآثار.

* فهرس الأعلام المترجمة.

* فهرس المفردات الفريبية.

* فهرس المراجع.

* فهرس المحتويات.

فهرس الآيات

الآية	الصفحة	السورة ورقم الآية
﴿أَلَيْرَبِ يَأْكُلُونَ الْيَوْمَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَلُنَ مِنَ الْمَيْنَ﴾	٢١٥	[٢٧٥] [البقرة: ٢٧٥]
﴿يَكَاهُهَا الَّذِينَ مَاءَمُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَبِيبَتِ مَا كَسَبْتُهُ وَمِمَّا أَخْبَيْتَ الْكُمَّ مِنَ الْأَرْضِ﴾	٣٣	[٢٦٧] [البقرة: ٢٦٧]
﴿لَنْ تَسْأَلُوا الْيَرْحَقَ شَيْقُوا مِنْ شَيْقُوا وَمَا شَيْقُوا مِنْ شَيْقُوا فَإِنَّ اللَّهَ يُوَلِّ عَلِيْمَ﴾	٣٠ ، ٤	[٩٢] [آل عمران: ٩٢]
﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتَ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي يَكُونُ مُبَارَّاً وَمُدَى لِلْعَلَمِيَنَ﴾	٤٥	[٩٦] [آل عمران: ٩٦]
﴿وَكَاهُهَا الَّذِينَ مَاءَمُوا أَوْفُوا بِالْعُهُودَ أَجَلَتْ لَكُمْ بِهِيَةَ الْأَنْتَرِ إِلَامِيَّلَ عَلَيْكُمَّ﴾	٢٥٩	[١] [المائدة: ١]
﴿يَسْتَأْلُونَكَ مَاذَا أَجَلَ لَكُمْ قُلْ أَجَلَ لَكُمُ الْأَطْبَيْتُ وَمَا عَمَّشَتْ مِنَ الْجَوَارِجَ مُكْلِبِيَنَ﴾	١١٥	[٤] [المائدة: ٤]
﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكُمْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَدَدْتُمُ الْأَنْتَنَنَ كَفَرَرَهُمْ بِإِطْعَامِ عَشَرَةِ مَسْكِيَنَ﴾	٢٢٠	[٨٩] [المائدة: ٨٩]
﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْحَيْثُ وَالْطَّيْبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَذَهُ الْحَيْثُ﴾	٢١٦	[١٠٠] [المائدة: ١٠٠]
﴿أَنْفَرُوا خَفَافًا وَنَسَّا لَوْ جَهَدُوا بِأَنْوَلِكُمْ وَأَنْشِكُمْ فِي سَيْلِ اللَّوَ﴾	٥٤	[٤١] [التوبَة: ٤١]

الآية	الصفحة	السورة ورقم الآية
﴿لَأَنَّا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَمِيلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْنَفَةِ فَلُؤْمَهُمْ وَفِي الْإِقَابِ وَالْغَنِيمَةِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ﴾	٢١٧	[التوبه : ٦٠]
﴿وَالآنَعَمَ خَلَقَهُمْ كُمْ فِيهَا دَافٌ وَمَنْفِعٌ وَمِنْهَا أَكْثَرُونَ﴾	٢٥٩	[النحل : ٥]
﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَ الْكُمْ إِنَّ بَلَرَمَ تَكُونُوا بِذِلِّيْسِهِ لِأَيْشِقِ الْأَفْسِ﴾	٢٥٩	[النحل : ٧]
﴿وَلَأَنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ لِعْرَةٌ شَقِيقَكُمْ مَمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْسٍ وَدَرَبَّاتِنَا خَالِصَاتِ اسْبَاعًا لِلشَّدِيرِينَ﴾	٢٥٩	[النحل : ٦٦]
﴿ثُمَّ كُمْ مِنْ كُلِّ الشَّعَرَتِ فَأَسْلَكِ شَبَلَ رَوِيْكِ ذَلِلَ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا سَرَابٌ مُخْلِفٌ لَوْنَهُ فِي هِيَ شَفَاهُ النَّاسِ﴾	٢٥٩	[النحل : ٦٩]
﴿وَتَحْسِبُهُمْ يَقْتَلُوهُمْ رُوْهُ وَتَقْبِلُهُمْ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الْشِّمَاءِ وَكُلُّهُمْ رَئِسُطُ ذَرَاعِيْهِ﴾	١١٤	[الكهف : ١٨]
﴿وَجَعَلْنَا لَيْلَ الْمَاءَ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يَوْمَنُونَ﴾	٢٣٣	[الأنبياء : ٣٠]
﴿وَلَأَنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ لِعْرَةٌ شَقِيقَكُمْ مَمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِي هَا مَنْفِعٌ كَثِيرٌ وَمِنْهَا أَكْثَرُونَ ⑥ وَعَيْنَاهَا وَعَلَ الْفَلَكِ تَحْكُمُونَ﴾	٢٥٩	[المؤمنون : ٢١ - ٢٢]
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِئُ لَهُوَ الْحَكِيدُثُ يُضْلَلُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يَضْرِبُ عَلِيِّرَ وَيَتَخَذُهَا هُرْزَا﴾	١٠٠	[لقمان : ٦]
﴿مَنْ لَرَبِّيْدَ قَصِيَّاً شَهَرَتِنِيْنِ مُسْتَأْعِيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَسَاءَلَ مَنْ لَرَبِّ يَسْتَطِعُ فَأَطْعَامُ سَيِّدِنَا مُشَكِّنَنا﴾	٢٢١	[المجادلة : ٤]
﴿وَأَنَّ الْمَسْكِنِيَّ اللَّهُ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾	٤٢٤	[الجن : ١٨]
﴿إِنَّمَا تُطْعَمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا يُرِيدُنِكُمْ جَرَاهُ لَا شُكُورًا﴾	٢٢٠	[الإنسان : ٩ - ١٢]



فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	طرف الحديث أو الآخر
٩٤ ، ٨٦ ، ٣٣	- إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلات: صدقة جارية . . .
١١٢	- إذا ولَّ الكلب في إناء أحدكم فليُرِّقْه . . .
١١١	- أربع كلهن فاسق يُقتلن في الحِلْ وَالحرَم . . .
٢٣٩	- اشتري عثمان بتر رومة . . .
٣٩٩ ، ١٥٣ ، ٣٨ ، ٣٤	- أصحاب عمر بن الخطاب أرضًا من أرض خير . . .
١٢١	- أغْرِمَ عثمان رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً . . .
١١٤	- الكلب الأسود شيطان .
١١٨	- أمر النبي ﷺ بقتل الكلاب إلا كلب صيد . . .
٤٢٥	- أمر النبي ﷺ ببناء المسجد فقال: يا بني النجار . . .
١٧١	- أمرت عائشة بثياب الكعبة أن تُبَاع . . .
٤٠٤	- أنَّ أبا بكر نَحَلَ عائشة جداد عشرين وسَقَّاً . . .
٣٧	- أن النبي ﷺ جاء ببيع الحُبُس . . .
٢٨٦	- أن النبي ﷺ غَضِيبٌ حين رأى مع عمر صحيفة . . .
٢٢١	- أنَّ رجلاً سأَلَ النبي ﷺ: أيُّ الإسلام خير؟ . . .
٣٩٩	- أنَّ عمر مَلِكَ مِثَة سهم من خير اشتراها . . .
١٥٥	- تصدق أبو بكر الصديق بداره بمكة على ولاده . . .

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر
٢٦١ ، ١٨٠ ، ١٦٩	- جَعَلَ أبو معقل ناصِحةً في سبيل الله . . .
٣٠٢	- خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وابداً بمن تعول . . .
١٢٣ ، ١٠٩	- زَجَرَ النبي ﷺ عن ثمن الكلب والسنور . . .
١٢٤ ، ١٠٩	- شُرُّ الکسب مهْرُ الْبَغْيِ وثمن الكلب . . .
١٢٠	- قَضَى عبد الله بن عمرو في كلب صيد قتله رجلٌ بأربعين درهماً.
٣١	- كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً . . .
١١٣	- لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة .
٣٦	- لا حَبْسَ عن فرائض الله .
١٠١	- ليكونن من أمتي أقوام يستحلون العِزْرَ والحرير . . .
١٥٢	- ما ترك النبي ﷺ إلا بغلته البيضاء وسلامه . . .
١٧٧	- ما رأه المسلمون حَسَنًا فهو عند الله حَسَنٌ .
٢٦٠ ، ٣٤	- من احتبس فرسًا في سبيل الله إيماناً بالله . . .
٣٥٨	- من أحيا أرضاً ميتة فهي له .
٣٥٨	- من أعمَرَ أرضاً ليست لأحد فهو أحَقُ بها .
١١٨ ، ١١١	- من أمسكَ كلباً فإنَّه ينقص كل يوم من عَمَلِه قيراط .
٣٠٢	- نفقة الرجل على أهله صدقة . . .
١٢٣ ، ١٠٨	- نَهَى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ومهر الْبَغْيِ . . .
٤٤٣	- نَهَى النبي ﷺ عن عَسْبِ الفحل وضرابِ الجمل .
٢٧٣	- نَهَى النبي ﷺ عن عَسْبِ الفحل .
٤٤٤	- نَهَى النبي ﷺ عن بيع المَحْرَ.

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر
٤٤٤	- نهى النبي ﷺ عن بيع المضامين والملاقيح . . .
١١٠	- نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ، وإن جاء يطلب ثمن الكلب . . .
، ٢٦٤ ، ١٨٠ ، ١٦٨	- وأما خالد فقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله . . .
٣٦٥ ، ٢٦٨	
٣٦٧	- وقفَ عمر سواد العراق . . .
١٥٤	- وقفَ الأرقم بن أبي الأرقم داره على الصفا . . .



فهرس الأعلام المترجمة

الصفحة	العلم
٢٨٩	- ابن النديم
٢٣٤	- ابن الصلاح
١١٧	- ابن القاسم
٢٥٠	- ابن البناء
١٩٠	- ابن الهمام
١٨٣	- ابن بطوطة
٢٠٦، ١٢٨	- ابن تيمية
٩٨	- ابن حجر
١٥٩، ٩٥	- ابن حزم
٣٦٥	- ابن دقيق العيد
١١٥	- ابن رشد
١٧٤	- ابن الرفعة
٢٣٨	- ابن الزاغوني
١٧٦	- ابن عابدين
١٠٠	- ابن عباس
١٦٧، ١٠٤	- ابن قدامة

الصفحة	العلم
٦٤	- ابن نعيم
١٥٥	- أبو بكر الحمبدي
٢٧٨	- أبو جعفر الهنداوي
١٦٣	- أبو حامد الإسفرايني
٢٦	- أبو حنيفة
١١٤	- أبو ذر الغفاري
٢٢٠	- أبو السعود
٢٨٥	- أبو شجاع
٣١	- أبو طلحة
٢٧٨	- أبو الليث السمرقندى
١٠٨	- أبو مسعود الأنصاري
٢٩٣	- أبو منصور الأزهري
٣٣	- أبو هريرة
١٩٨	- أبو يوسف
٢٩٦	- أحمد باشا تيمور
٢٩٥	- أحمد زكي باشا
١٥٤	- الأرقم بن أبي الأرقم
١٦٩	- أم معقل الأسدية
٣١	- أنس بن مالك الأنصاري
١٩٧	- الأنصاري (من أصحاب زفر)

الصفحة	العلم
١٦٧	- البجيرمي
١١٩	- البخاري
١٦٧	- البهوتى
٢٨٥	- البيجورى
١٥٥	- البيهقى
١٠٩	- جابر بن عبد الله
١٩١	- الجمل
٢٣٦، ١٢٨، ١١٨	- الحارثى
٢٩٥	- الحاكم بأمر الله
١٠٠	- الحسن البصري
٢٩٥	- حسن حسني باشا
٢١٩	- الحصكى
٧٤	- الخطاب
١٨١	- خالد بن الوليد
٢٩٤	- الخديوي إسماعيل
١١٧	- الخرقى
٧٢	- الخصاف
١٧٠	- الخلال
٧٥	- خليل
٨٥	- الدرىنى

الصفحة	العلم
٧٤	- الدسوقي (ابن عرفة)
١٠٩	- رافع بن خديج
١٩٢	- الرَّمْلِي
١٥٤	- الزبير بن العوام
١٩٥	- زُفَر
١٩٣	- الزركشي (محمد بن بهادر)
١٩٣	- الزركشي (محمد بن عبدالله)
٢٧٩	- الرَّبِيعي
٣٧٦	- سالم السنهوري
١٧٣ ، ١٣١	- السبكي
١١٦	- سحنون
١٥٦	- سعد بن أبي وقاص
٣٧	- الشافعي
٢٣٥	- الشرواني
٤١٦	- الشوكاني
١٨٨	- الشيرازي
١٥٨	- الطرابلسي
١١١	- عائشة
٢٩٦	- عارف حكمت
٣٨	- عبدالله بن عمر

الصفحة	العلم
٣٦٨	- العبادي
٣٧٦	- العدوي
١٧٠	- علقة
٢٨٣	- علي الأجهوري
٢٣٨	- عثمان بن عفان
١٥٥	- علي بن أبي طالب
٢٩٥	- علي باشا إبراهيم
٣٨	- عمر بن الخطاب
١٧٥	- العيني
٩٨	- الغزالى
١٥٨	- قاضي خان
٨٥	- القرافي
١٦٧	- الكاساني
٧٣	- اللقانى
١٧٢	- الماوردي
١٠٠	- مجاهد
١٦٤	- محمد أبو زهرة
١١٦	- محمد بن الحسن
٢٧٧	- محمد بن سلمة
٢١٨	- مصلح الدين

الصفحة	العلم
٣٨٠	- المنقور
١٢٥	- النسائي
٢٧٨	- نصر بن يحيى
٣٦٧	- نور الدين الشهيد
٢٦٧	- نور الدين عتر
٣٤	- النروي
٤٠٨	- الولوالجي
٨٨	- وحبة الزحيلي
٢٨٩	- ياقوت الحموي



فهرس المفردات الغريبة

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٢٧٥ ، ٢٣٠	الرِّبَاط	٨٥	الابتکار
٣٣٥	الرِّبع	٣٤٣	أراضي الحَوْز
٤٩	الزاوية	٣٦٣	الإِرْصاد
٨١	السُّفل	٤٥٤	الأسهم
٩٥	الاسم التجاري	٣٥٧	الإِقطاعات
١٩٨	صاحب البحَر	٣٢	بَنْجَ بَنْج
١٩٨	شَرْبَلَلِيَّة	١٧٠	بدنة
٣٠١ ، ١٩٦ ، ١٩٣	صاحب المحيط	٣١	بَرْحَاء
١٣٨	السَّنَدَات	٨١	التعلّى
٢٤٧	الصَّنَدَل	٤٩	التَّكِيَّة
٢٤٤	الطرفاء	٣٦٩	جائز التصرف
٦٧	العقار	٨١	حق المُرور
٩٥	العَلَمَة التجارِيَّة	٤٤٣	جبل الجبلة
١١١	القِيرَاط	٤٥٤	الحَصَّة
٦٧	القيمي	١٠١	الحرَّ
٢٤٧	الكافور	١٩٨	الخانية
١٢١	الكلب المعلم	١٩٨	الخلاصة
		٣٣٦ ، ٧٦	الخلُو'

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٠١	المعاذف	٦٣	المال
٤٤٣	الملاقيع	٦٦	المتقوم
١٩٨	المنح	٦٧	المثلي
١٧١	المتنقل	٤٤٣	المَجَر
٤٢٨	المهابية	٨١	المجرى
٢٤٧	النُّدُ	٣٨١	المستَحْقُ
١٩٦	النهر	٨١	المسيل
١٧٠	وَيْلَكَ	٣٩٧	المشاع
		٤٤٣	المضامين



فهرس المراجع

أ- الكتب العامة والتخصصية:

- ١- الاتصالات والمواصلات: في الحضارة الإسلامية، يوسف أحمد الشيراوي، طباعة رياض الزين للكتب والنشر، بيروت، ط ١، هـ ١٤١٢ / مـ ١٩٩٢.
- ٢- أحكام الأوقاف: أحمد بن عمر الشيباني المعروف بالخصف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، هـ ١٤١٩ / مـ ١٩٩٩.
- ٣- أحكام الوقف: في الشريعة الإسلامية، محمد الكبيسي، بغداد، مـ ١٩٧٧، د. ط، د. ن.
- ٤- أحكام الوقف: في الفقه والقانون، د. محمد سراج، طباعة سعد سماك للنسخ والطباعة، القاهرة، د. ط، هـ ١٤١٢ / مـ ١٩٩٣.
- ٥- أحكام الأسواق المالية: (الأسهم والسنادات) ضوابط الانتفاع بها في الفقه الإسلامي، د. محمد صبرى هارون، دار الفقائس، الأردن، ط ١، هـ ١٤١٩ / مـ ١٩٩٩.
- ٦- الأحوال الشخصية: (الأهلية، الوصية، الوقف، الترکات)، د. أحمد الحجي الكردي، منشورات جامعة دمشق، ط ٧، هـ ١٣٢١ / مـ ٢٠٠١.
- ٧- إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالى، تحقيق: صدقى جميل العطار، دار الفكر، بيروت، د. ط، هـ ١٤١٥ / مـ ١٩٩٥.
- ٨- الاختيار: لتعليق المختار، عبدالله بن محمود بن مودود الموصللى الحنفى، دار المعرفة، بيروت، د. ط، د. ن.
- ٩- الأدلة الرضية: متن الدرر البهية، في المسائل الفقهية، محمد بن علي بن محمد الشوكانى، تحقيق: محمد بن صبحي حلاق، دار الندى، بيروت، ط ١، هـ ١٤١٣.
- ١٠- أسد الغابة: في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري،

- ١٠ - ت، هـ، تحقيق: علي بن محمد معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، هـ١٤١٥ / م١٩٩٤ .
- ١١ - الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، م٢٠٠٠، د. ط.
- ١٢ - الاستيعاب: في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد البر، دار الجيل، بيروت، ط١، هـ١٤١٢ / م١٩٩٢ .
- ١٣ - الإسعاف: في أحكام الأوقاف، إبراهيم بن موسى بن علي الطرابلسي الحنفي، دار الرائد العربي، بيروت، د. ط، هـ١٤٠١ / م١٩٨١ .
- ١٤ - الأسهم والسنادات: وأحكامها في الفقه الإسلامي، د. أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي، السعودية، الرياض، د. ط، هـ١٤٢٤ .
- ١٥ - الأسهم والسنادات: عبد العزيز الخياط، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، عمان هـ١٤٠٩ / م١٩٨٩ .
- ١٦ - إسهام الوقف: في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، فؤاد عبدالله العمر، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط١، هـ١٤٢٠ / م٢٠٠٠ .
- ١٧ - أنسى المطالب: شرح روضة الطالب، ذكريا بن محمد الأنصاري، دار الكتاب الإسلام، د. ط، د. ت.
- ١٨ - الأشباء والنظائر: السيوطي، المكتبة التجارية، القاهرة، هـ١٣٥٩ .
- ١٩ - اشتراكيه الإسلام: مصطفى السباعي، الدار القومية للطباعة والنشر، ط١، هـ٢٠٠٠ .
- ٢٠ - الإصابة: في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ط١، هـ١٤١٢ .
- ٢١ - إعلاء السنن: التهانوي، دار العلوم الإسلامية، باكستان، د. ط، د. ت.
- ٢٢ - الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمتعربيين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، ط٣، بيروت هـ١٣٨٩ / م١٩٦٩ .
- ٢٣ - إعلام الأنام: شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، أ. د. نور الدين عتر، مكتبة دار الفرفور ومكتبة دار اليمامة، دمشق، ط٧، د. ت.

- ٢٤ - **الإقناع**: الخطيب الشرييني، ومعه حاشية البجيري، دار المعرفة، بيروت، د. ط، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- ٢٥ - **الأم**: محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ.
- ٢٦ - **الأموال التي يصح وقفها: وكيفية صرفها**: وهبة الرحيلي، دار المكتبي، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٢٧ - **الأمة المسلمة**: ماجد عرسان الكيلاني، العصر الحديث للنشر والتوزيع، ط٢، ١٣٩٢هـ / ١٩٩٢م.
- ٢٨ - **الإنصاف**: في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد، تأليف: علاء الدين علي ابن سليمان المرداوي، تحقيق: محمد حسين إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، ١٩٩٧م.
- ٢٩ - **الأوراق النقدية**: في الاقتصاد الإسلامي، د. أحمد حسن، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٢٢هـ.
- ٣٠ - **أوقاف المسلمين**: في بيروت في العهد العثماني، حسان حلاق، المركز الإسلامي للإعلام والإنماء، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٣١ - **الأوقاف والحياة الاقتصادية**: في مصر في العهد العثماني، الهيئة العلمية المصرية للكتب، القاهرة، د. ط، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- ٣٢ - **الأوقاف والسياسة**: في مصر، إبراهيم غانم البيومي، دار الشرق، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ٣٣ - **الأوقاف والحياة الاجتماعية**: في مصر، محمد أمين (١٢٥٠هـ - ١٥١٧م)، دار النهضة العربية، القاهرة، د. ت، د. ط.
- ٣٤ - **الأوقاف فقهاً واقتصاداً**: د. رفيق يونس المصري، دار المكتبي، دمشق، ط١، ١٩٩٩م.
- ٣٥ - **الأوقاف الخيرية**: داعم أساسى لموارد الجمعيات، د. يحيى اليحيى، د. ت، د. ط.
- ٣٦ - **الأوقاف والحياة الاقتصادية**: في مصر (في العهد العثماني)، د. محمد عفيفي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٤٤، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩١م.

- ٣٧ - البحر الرائق: ابن نجيم: شرح كنز الدقائق، زين الدين بن نجم الحنفي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، هـ١٤١٣ / م١٩٩٣ .
- ٣٨ - البحر الزخار: الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن عبيد المرتضى، دار الكتاب الإسلامي، د. ت، د. ط.
- ٣٩ - البحر المحيط: بدر الدين محمد بن بهادر عبدالله الزركشي الشافعي، تحقيقه: لجنة من الأزهر، دار الكتبية، ط١، هـ١٤١٥ / م١٩٩٤ .
- ٤٠ - بدائع الصنائع: في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، تحقيق: درویش، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط١، م١٩٩٧ .
- ٤١ - بداية المجتهد: ابن رشد الحفيد، مطبعة الاستقامة، مصر، د. ت، د. ط.
- ٤٢ - البداية والنهاية: إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيخ، دار الحديث، القاهرة، ط٥، هـ١٤١٨ / م١٩٩٨ .
- ٤٣ - البدر الطالع: بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني هـ٧٩٤، طبع دار إحياء الكتب العربية، ط١، القاهرة هـ١٣٧٧ / م١٩٥٨ .
- ٤٤ - البديل الإسلامي: للفوائد الربوية المصرية، د. عاشور عبد الجود، دار النهضة العربية، إيداع، م١٩٩٠ .
- ٤٥ - البرق اللئاع: فيما في المعنى من اتفاق وافتراق واجتماع، لابن قدامة المقدسي هـ٦٣٠، إعداد: عبدالله البارودي، دار الجنان، بيروت، ط١، هـ١٤٠٦ / م١٩٨٦ .
- ٤٦ - بلغة السالك: لأقرب المسالك، أحمد الصاوي، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، هـ١٤١٥ / م١٩٩٥ .
- ٤٧ - البناءية: شرح الهدایة، أبو محمد محمود بن أحمد العینی، دار الفكر، بيروت، ط٢، هـ١٤١١ / م١٩٩٠ .
- ٤٨ - البيوع الشائعة: وأثر ضوابط المبيع على شرعيتها، د. محمد توفيق رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، ط٥، هـ١٤٣٠ / م٢٠٠٩ .

- ٤٩ - **نَاجُ الْمَرْوِسُ**: من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د. ت، د. ط.
- ٥٠ - **النَّاجُ الْمَذْهَبُ**: لأحكام المذهب، أحمد بن قاسم العنسى الصناعي، مكتبة اليمن، د. ت، د. ط.
- ٥١ - **النَّاجُ وَالْكَلِيلُ**: المَوَاقِعُ، مطبوع بهامش مواهب الجليل، تحقيق: ذكرياء عمران، دار عالم الكتب السعودية، طبعة خاصة، هـ ١٤٢٣ / م ٢٠٠٣ .
- ٥٢ - **تَارِيخُ الْجَزَائِرِ الْقَاتِفِيِّ**: (١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م) أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، هـ ١٤١٨ / ١٩٩٨ .
- ٥٣ - **تَبَيِّنُ الْحَقَائِقِ**: شرح كتز الدقائق، تأليف: فخر الدين عثمان بن علي الزبيدي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، أعيد طبعه بالأوفست عن المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، هـ ١٣١٣ .
- ٥٤ - **تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ**: بشرح المنهاج، الهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، هـ ١٤١٦ .
- ٥٥ - **تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ**: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، د. ط.
- ٥٦ - **تَحْفَةُ الْفَقَهَاءِ**: السمرقندى، تحقيق: محمد الكتانى، دار الفكر، دمشق، د. ت، د. ط.
- ٥٧ - **الْتَّحْقِيقُ فِي أَحَادِيثِ الْخَلَافِ**: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، أبو الفرج، تحقيق: سعد عبد الحميد محمد السعدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، هـ ١٤١٥ .
- ٥٨ - **تَذْكِرَةُ الْحَفَاظِ**: الإمام أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي هـ ٧٤٨، تصوير إحياء التراث العربي عن طبعة وزارة المعارف الحكومية بالهند، د. ت.
- ٥٩ - **تَلْخِيصُ الْحَبِيرِ**: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: عبدالله هاشم العياني المدنى، مدينة النشر، المدينة المنورة، د. ط، هـ ١٣٨٤ / م ١٩٦٤ .
- ٦٠ - **التَّفْرِيعُ**: أبو القاسم ابن الجلاب، تحقيق: حسين الدهمانى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، هـ ١٤١٧ / م ١٩٩٧ .
- ٦١ - **تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ**: ابن حجر أحمد بن علي، دار الرشيد، دمشق، ط ١، هـ ١٤٠٦ / م ١٩٨٦ .

- ٦٢ - التكافل الاجتماعي في الإسلام: عبدالله ناصح علوان، دار السلام، القاهرة، د. ط، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٦٣ - التكافل الاجتماعي في الإسلام: الشيخ محمد أبو زهرة، مجمع البحوث الإسلامية، ط٢، ١٩٧١م.
- ٦٤ - تنقية الفتوى الحامدية: محمد أمين الشهير بـ(ابن عابدين)، دار المعرفة، بيروت، د. ت، د. ط.
- ٦٥ - تنقية تحقيق أحاديث التعليق: ابن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، د. ط.
- ٦٦ - التنمية في الإسلام: إبراهيم العسل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ٦٧ - تهذيب الأسماء واللغات: الحافظ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي هـ ٦٧٦، طبع إدارة الطباعة المتبربة بمصر، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت د. ط، د. ت.
- ٦٨ - الجامع لأحكام القرآن: أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عرفان العشا وصدقى جميل، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- ٦٩ - جامع الأصول: في أحاديث الرسول، المبارك محمد بن أحمد بن الأثير الجزري، دار الفكر، بيروت، تحقيق: د. الأرناوطي، ط٢، ١٩٨٣م.
- ٧٠ - جامع الأمهات: جمال الدين ابن الحاجب المالكي (٥٧٠ - ٦٤٦)هـ، تحقيق: الأخضر الأخضرى، دار البيامة، دمشق وبيروت، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٧١ - جامع العلوم والحكم: ابن رجب الحنبلي، دار الخير، دمشق، د. ت، د. ط.
- ٧٢ - جواهر الإكيليل: صالح الأزهري، تحقيق الطيب الهاوالي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٧٣ - الجوادر المصيّنة: عبد القادر أبو الوفا، دار الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.
- ٧٤ - الجوهرة النيرة: محمد بن علي العبادي، المطبعة الخيرية، د. ت، د. ط.

- ٧٥ - حاشية إعانة الطالبين: على حلّ ألفاظ المعين، عثمان شطا الدمياطي، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ٧٦ - حاشية البعيرمي: على الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د. ط، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٧٧ - حاشية البيجوري: على شرح ابن القاسم، تحقيق: عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٧٨ - حاشية الخرشي: على مختصر خليل، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الخرشي، دار الفكر، د. ت، د. ط.
- ٧٩ - حاشية الدسوقي: على الشرح الكبير، محمد بن عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ٨٠ - حاشية الرشيدى: على نهاية المحتاج، مطبوع بهامش نهاية المحتاج للرملي، المكتبة الإسلامية، لصاحبها: رياض الشيخ، د. ت، د. ط.
- ٨١ - حاشية الشبراملسي: على نهاية المحتاج، مطبوع بهامش نهاية المحتاج للرملي، المكتبة الإسلامية، لصاحبها: رياض الشيخ، د. ت، د. ط.
- ٨٢ - حاشية الشرواني: على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ضبطه وصححه الشيخ عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ٨٣ - حاشية العبادى: على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ضبطه وصححه الشيخ عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ٨٤ - حاشية العدوى: على الصعيدي العدوى، دار الفكر، بيروت، د. ت، د. ط.
- ٨٥ - حاشيتنا قليوبى وعميرة: على تحفة المحتاج، أحمد سلامة القليوبى وأحمد البرلسى عميرة، دار إحياء الكتب العربية، د. ت، د. ط.
- ٨٦ - حاضر العالم الإسلامي: شكيب أرسلان، تأليف لوثر وسب ستورارد، دار الفكر، ط٤ ١٩٧٢م نقله إلى العربية عجاج نويهض.
- ٨٧ - الحاوي الكبير: الماوردي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

- ٨٨ - **الحجّة**: على أهل المدينة، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: مهدي الكيلاني، عالم الكتب، بيروت، د. ط، هـ ١٣٨٩ / م ١٩٦٩، عن مطبعة المعارف الشرقية بالهند.
- ٨٩ - **الحركة الإسلامية**: ومسألة التغيير، راشد الغنوشي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، هـ ١٤١٣ / م ١٩٩٣.
- ٩٠ - **الحضارة الإسلامية**: عبد الرحمن حسن جبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط١، هـ ١٤١٨ / م ١٩٩٨.
- ٩١ - **الحق**: ومدى سلطان الدولة في تقيده، الدكتور: فتحي الدرني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، م ١٩٧٧.
- ٩٢ - **حكم الإسلام في شهادات الاستثمار**: وصناديق التوفير وودائع البنوك، عبد الرحمن زعير، دار الحسن، د. ت، د. ط.
- ٩٣ - **حلبة الأولياء**: وطبقات الأصفياء، الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني هـ ٤٣٠، تصوير عن مطبعة السعادة بمصر هـ ١٣٥٠ / م ١٩٣٢.
- ٩٤ - **خاتم النبيين**: محمد أبو زهرة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ت، د. ط.
- ٩٥ - **خزائن الكتب القديمة**: في العراق، كوركيس عواد، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، م ١٩٨٦ / هـ ١٤٠٦.
- ٩٦ - **الخلاصة**: خلاصة تهذيب الكمال من أسماء الرجال، الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الانصاري هـ ٩٢٣، مطبعة الفجالة الجديدة بمصر، نشر مكتبة القاهرة، د. ت، د. ط.
- ٩٧ - **دراسة في العمران الحضاري**: (مدينة صيدا) من خلال وثائق محكمتها الشرعية، (مدينة صيدا) (١٨١٨ - ١٨٦٠ م)، غسان منير سنو، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، هـ ١٤٠٨ / م ١٩٨٨.
- ٩٨ - **دراسات في الكتب والمكتبات الإسلامية**: (المكتبة المملوكية) عبد اللطيف إبراهيم، القاهرة، هـ ١٣٨٢ / م ١٩٦٢، د. ط.

- ٩٩ - دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامية، بيروت، ط١، هـ١٤٢١ / م٢٠٠١.
- ١٠٠ - دراسات في تاريخ التربية عند المسلمين: محمد منير سعد الدين، دار بيروت المحرورة، بيروت ط١، م١٩٩٨.
- ١٠١ - درر الحكم: شرح غرر الأحكام، محمد بن فرموزا (منلا خسرو)، دار إحياء الكتب العربية، د. ت، د. ط.
- ١٠٢ - الدرر الكامنة: في أعيان المئة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ت٨٥٢ هـ، تحقيق: محمد سيد جاد المولى، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧ م.
- ١٠٣ - الدر المختار: شرح تنوير الأ بصار، محمد الحصكفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: م١٩٩٨ م.
- ١٠٤ - الدراسة: في تخريج أحاديث الهدایة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل، تحقيق: عبدالله هاشم اليماني المدنی، دار المعرفة، بيروت، د. ت، د. ط.
- ١٠٥ - دليل الرفاق: على شمس الاتفاق، ماء العينين بن محمد بن فاضل بن مامين، ت١٣٢٨ هـ، تحقيق: أحمد يكن، طُبع تحت إشراف اللجنة لنشر التراث الإسلامي بين المغرب والإمارات، صندوق: إحياء التراث الإسلامي (المغرب والإمارات) د. ت، د. ط.
- ١٠٦ - دور الوقف: في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، د. محمد الأرناؤوط، دار الفكر، دمشق، ط١، هـ١٤٢١ / م٢٠٠٠.
- ١٠٧ - الدياج المذهب: في معرفة أعيان علماء المذهب، القاضي برهان الدين إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمرى، مصر، ط١، هـ١٣١٥.
- ١٠٨ - الذخيرة: شهاب الدين القرافي، تحقيق: محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، م١٩٩٤ م.
- ١٠٩ - الذيل على طبقات الحنابلة: الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب هـ٧٣٦ - هـ٧٦٥، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، هـ١٤٢٥ / م٢٠٠٥.

- ١١٠ - الرِّبَا والقرض: في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة بالأوضاع الاقتصادية المعاصرة) د. عبد الهاדי أبو سريح) كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دار الاعتصام، د. ط، ١٩٨٥م.
- ١١١ - الرِّبَا: ومواجهة تحديات العصر، د. خديجة النبراوي، دار النهار، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ١١٢ - رحلة ابن بطوطة: ابن بطوطة، شرحه وكتب حواشيه: طلال حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، د. ط.
- ١١٣ - ردُّ المحتار: على اللُّدُر المختار، محمد أمين (ابن عابدين) تحقيق: محمد صبحي حلاق وعامر حسين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ١١٤ - رؤية اجتهادية: في المسائل الفقهية المعاصرة للموقف، د. وهبة الزحيلي، دار المكتب، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ١١٥ - روضة الطالبين: وعمدة المفتين، يحيى بن شرف النووي، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١١٦ - الروضة البهية: في شرح اللمعة الدمشقية، زين الدين بن علي العاملي الجيعي، دار العالم الإسلامي، بيروت، د. ت، د. ط.
- ١١٧ - الروض المربع: بشرح زاد المستقنع، منصور بن يونس البهوتبي، تحقيق: محمد عبد الرحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١١٨ - سبل السلام: شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل اليمني الصناعي، تحقيق: زمرلي وإبراهيم الجمل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ١١٩ - سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: بشار معروف، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ١٢٠ - سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: عزت عبيد الدعايس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- ١٢١ - سنن الترمذى: أبو عيسى بن سورة، تحقيق: مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.

- ١٢٢ - ستن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني، علّق عليه: مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦ م.
- ١٢٣ - السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، د. ط.
- ١٢٤ - سنن النسائي: بشرح السيوطي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- ١٢٥ - السياسات المالية: دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، د. منذر القحف، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- ١٢٦ - سير أعلام النبلاء: الذهبي، تحقيق: شعيب أرناؤوط، دار الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- ١٢٧ - السير الكبير: محمد بن الحسن الشيشاني، تحقيق: محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.
- ١٢٨ - السيل الجرار: المتذلق على حدائق الأزهار، الشوكاني، تحقيق: محمد حلاق، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢١ هـ.
- ١٢٩ - شجرة النور الزكية: العلامة محمد بن محمد مخلوف، تصوير بالأوفست عن الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٤٩ هـ.
- ١٣٠ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي ابن العماد الحنبلي، دار الفكر، طبعة القدسية، القاهرة، ١٣٥٠ هـ.
- ١٣١ - شرائع الإسلام: في مسائل الحلال والحرام، جعفر بن الحسن الهنلي (المحقق: المحلي) مؤسسة مطبوعات إسماعيليان، د. ت، د. ط.
- ١٣٢ - شرح البهجة: زكريا بن محمد بن زكريا الأنباري، على البهجة لزين الدين الوردي، المطبعة الميمينية، د. ت، د. ط.
- ١٣٣ - شرح منح الجليل: عليش، دار الفكر، بيروت، ط١، د. ت.
- ١٣٤ - شرح سنن ابن ماجة: عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات، حلب، ط٢، ١٤٠٦ هـ / ١٩٩٦ م.

- ١٣٥ - الشرح الصغير: محمد بن أحمد الدردير، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
- ١٣٦ - الشرح الكبير: محمد بن أحمد الدردير، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٩٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- ١٣٧ - شرح معاني الآثار: أحمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩ هـ.
- ١٣٨ - شرح النووي على صحيح مسلم: يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- ١٣٩ - شرح متنى الإرادات: المسمى (دقائق أولى النهى بشرح المتنى) منصور بن يونس البهوي، تحقيق: عبدالله تركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
- ١٤٠ - شرح الزركشي على مختصر الخرقى: عبدالله الزركشي، مكتبة العيكان، الرياض، تحقيق: عبدالله الجبريني، ط١، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
- ١٤١ - شرح اللکنوي على الهدایة: تحقيق: نعيم أحمد، منشورات: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط١، ١٤١٧ هـ.
- ١٤٢ - الشركات في الشريعة الإسلامية: عبد العزيز الخياط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
- ١٤٣ - الشركات: د. سمحة القليوبى، دار النهضة العربية، طبع سنة ١٩٨٣ م.
- ١٤٤ - الشركات: الشيخ علي الخفيف، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢ م.
- ١٤٥ - شركة المساهمة: في النظام السعودي، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، محمد صالح، ط١، ١٩٤٩ م.
- ١٤٦ - شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسن البهيفي، تحقيق: محمد السعيد بسيونى زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ.
- ١٤٧ - شمس العرب تسطع على الغرب: زيغريد هونكى، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٨، ١٩٩٣ م.

- ١٤٨ - صحيح البخاري: تحقيق: د. مصطفى البغدادي، دار العلوم الإنسانية، دمشق، ط٢، هـ١٤١٣، مـ١٩٩٣.
- ١٤٩ - صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري النسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، د. ت، د. ط.
- ١٥٠ - صناعة الكتاب المخطوط: عند المسلمين، د. عبد الفتاح غنيمة، دار الفنون العلمية، الإسكندرية، د. ط، مـ١٩٩٤.
- ١٥١ - الضوء الالامع: السخاوي، مكتبة القديسي، القاهرة، هـ١٣٥٣، د. ط.
- ١٥٢ - ضوابط المصلحة: في الشريعة الإسلامية، د. محمد سعيد رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، هـ١٤٠٢، مـ١٩٨٢.
- ١٥٣ - طبقات الحنابلة: القاضي أبو الحسين، محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي هـ٥٥٢٦، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، هـ١٣٧١، مـ١٩٥٢.
- ١٥٤ - طبقات الحنفية: عبد القادر أبو الوفا، الرسالة، ط٢، هـ١٤١٣.
- ١٥٥ - الطبقات السننية: في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الدار الغزي هـ١٠٠٥، تحقيق عبد الفتاح الحلو، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، هـ١٣٩٠، مـ١٩٧٠.
- ١٥٦ - طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، هـ١٤٠٧، مـ١٩٨٧.
- ١٥٧ - طبقات الشافعية الكبرى: الناجي السبكي، مصر، هـ١٣٢٤، د. ط.
- ١٥٨ - طبقات الشافعية: الشيرازي، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، بيروت، د. ت، د. ط.
- ١٥٩ - طبقات الشافعية: عبد الرحيم الأسنوي هـ٧٧٢، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، هـ١٤٠٧، مـ١٩٨٧.
- ١٦٠ - الطبقات الكبرى: أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري هـ٢٣٠، طبع دار صادر، بيروت، لبنان، هـ١٣٨٠، مـ١٩٦٠.

- ١٦١ - العدة: شرح العمدة، في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- ١٦٢ - عمدة القاري: شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث، بيروت، د. ت، د. ط.
- ١٦٣ - فتاوى ابن تيمية: (الفتاوى الكبرى)، تقي الدين ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، د. ط.
- ١٦٤ - فتاوى ابن رشد: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي ت ٥٢٠ هـ، تحقيق: المختار التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- ١٦٥ - الفتاوى الإسلامية: محمد شلتوت، دار الشروق، ط١٢، ١٩٨٤ م.
- ١٦٦ - فتاوى الإمام التوسي: المسمى (المشورات وعيون المسائل المهمات) تحقيق: عبد القادر عطا، د. ت، د. ط.
- ١٦٧ - فتاوى الرملاني: شهاب الدين أحمد بن أحمد الرملاني، المكتبة الإسلامية، د. ت، د. ط.
- ١٦٨ - الفتوى الهندية: المسمة (الفتاوى العالمية) جماعة من علماء الهند، وبهامشها: فتاوى قاضي خان، الفرغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
- ١٦٩ - فتح الباري: بشرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز عبدالله ابن باز، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
- ١٧٠ - فتح الرحيم: على فقه الإمام مالك، محمد بن أحمد الشنقيطي، تحقيق: أحمد بن عبد العزيز الحداد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
- ١٧١ - فتح العلي المالك: محمد علیش، دار المعرفة، بيروت، د. ت، د. ط.
- ١٧٢ - الفتح المبين: في طبقات الأصوليين، الشيخ عبدالله مصطفى المراغي، ط٢، بيروت، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.
- ١٧٣ - فتوحات الوهاب: بتوضيح شرح منهج الطالب مختصر منهاج الطالبين للنحو، المعروف بـ (حاشية الجمل)، سليمان بن منصور العجيلي المصري الجمل، دار الفكر، د. ت، د. ط.

- ١٧٤ - الفروع: شمس الدين المقدسي، أبي عبدالله محمد بن مفلح، مراجعة: عبد الستار فراج، عالم الكتب، بيروت، ط٤، هـ١٤٠٥ / مـ١٩٨٥ .
- ١٧٥ - فضل الكلاب: على كثير من لبس الثياب، أبو بكر محمد بن خلف بن المرزيان، تحقيق: إبراهيم يوسف، دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ت، د. ط.
- ١٧٦ - الفقه الإسلامي المقارن: د. محمد فتحي الدرني، منشورات جامعة دمشق، ط٧، هـ١٤١٧ / مـ١٩٩٨ .
- ١٧٧ - الفقه الإسلامي المقارن: د. حمزة حمزة، منشورات جامعة دمشق، د. ط، هـ١٤٢٣ / مـ٢٠٠١ .
- ١٧٨ - الفقه الإسلامي وأدله: د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط٤، هـ١٤١٨ .
- ١٧٩ - فقه الإمام البخاري: د. محمد عبد القادر أبو فارس، دار الفرقان، عمان - الأردن، ط١، هـ١٤٠٩ / مـ١٩٨٩ .
- ١٨٠ - الفقه الحنفي وأدله: أسعد الصاغرجي، دار الكلم الطيب، دمشق، ط١، هـ١٤٢٠ .
- ١٨١ - فقه الإمام جعفر الصادق: محمد جواد مغنية، دار الجود، بيروت، ط٤، هـ١٤٠٢ / مـ١٩٨٢ .
- ١٨٢ - الفقه على المذاهب الخمسة: (الأربعة + المعرفية)، محمد جواد مغنية، دار الجود، بيروت، ط٧، هـ١٤٠٢ / مـ١٩٨٢ .
- ١٨٣ - فقه الزكاة: د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢١، هـ١٤١٣ / مـ١٩٩٣ .
- ١٨٤ - فقه المعاوضات: د. أحمد المحجى الكردي، مطابع مؤسسة الوحدة، منشورات جامعة دمشق هـ١٤٨٢ / مـ١٩٨٢ .
- ١٨٥ - الفوائد البهية: اللكتني الهندي، دار الأرقام، بيروت، ط١، هـ١٤١٨ .
- ١٨٦ - الفواكه العديدة: في المسائل المفيدة، أحمد بن محمد المتقدور التميمي النجاشي، منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، بإشراف: زهير الشاويش، ط١، هـ١٣٨٠ .
- ١٨٧ - القاموس المحيط: محمد الفيروز أبادي، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت، د. ط.

- ١٨٨ - القانون التجاري: د. علي جمال الدين، دار النهضة العربية، ١٩٩٠ م، د. ط.
- ١٨٩ - القانون التجاري المصري: د. ثروت عبد الرحيم، دار النهضة العربية، د. ط، ١٩٨٤ م.
- ١٩٠ - القانون التجاري: د. أحمد محزز، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨٧ / ١٩٨٦ م.
- ١٩١ - القرض المصرفي: دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، د. محمد علي محمد أحمد البنا، درا الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
- ١٩٢ - قضايا فقهية معاصرة: محمد برهان سنهلي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٨ م.
- ١٩٣ - قضايا فقهية معاصرة (١): د. محمد سعيد رمضان البوطي، الفارابي، دمشق، ط٥، ١٩٩٤ م.
- ١٩٤ - قضايا فقهية معاصرة (٢): د. محمد سعيد رمضان البوطي، الفارابي، دمشق، ط١، ١٩٩٩ م.
- ١٩٥ - قواعد الأحكام: العز بن عبد السلام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د. ط، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.
- ١٩٦ - الكافي: ابن قدامة، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
- ١٩٧ - الكتاب المصنف: في الأحاديث والآثار، عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية، بومباي، الهند، د. ت، د. ط.
- ١٩٨ - كشف المخدرات: والرياض المزهرات، شرح أخصر المختصرات، عبد الرحمن البعلبي
- ١١٩٢ ، منشورات المؤسسة السعیدیة، الیاض، صاحبها مهند السعید، د. ت، د. ط.
- ١٩٩ - کفاية الأحیا: في حل غایة الاختصار، الحصني، دار الكتب العلمية وطبعه عیسی البابی الحلبی، د. ت، د. ط.
- ٢٠٠ - الکنی والألقاب: تأليف الشیخ عباس القمی، مؤسسة الوفا، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- ٢٠١ - کنز العمال: في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين الهندي البرهان فوري، تحقيق: بكري حيانی وصفوة السقا، منشورات مكتبة التراث الإسلامي، حلب، ط١، ١٣٩٧ هـ / ١٩٩٧ م، طبع المطبعة العربية، حلب.

- ٢٠٢ - اللباب: في شرح الكتاب، عبد الغني الغنيمي الميداني، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٩٣ م.
- ٢٠٣ - لسان العرب: جمال الدين بن مكرم بن منظور الإفرقي المصري، دار صادر، بيروت، ط٦، ١٩٩٧ م.
- ٢٠٤ - مبادئ القانون التجاري: دراسة مقارنة، د. زهير كريم، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٥ م.
- ٢٠٥ - المبادئ القانونية للشركات التجارية، د. سمحة القليوبى، ود. أحمد حسان الغندور، دار النهضة العربية، د. ت، د. ط.
- ٢٠٦ - المبسوط: شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة، بيروت، د. ط، ه١٤٠٦ / ١٩٨٦ م.
- ٢٠٧ - مجمع الأنهر: شرح ملتقى الأبحر، داماد أفندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، د. ط.
- ٢٠٨ - مجمع الزوائد: ومنع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، د. ط، ه١٤١٢ / ١٩٩٣ م.
- ٢٠٩ - المجموع: شرح المذهب، النووي، والتكميلة بقلم: بخيت المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، السعودية، د. ت، د. ط.
- ٢١٠ - محاضرات في الوقف: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ه١٣٩١ / ١٩٧١ م.
- ٢١١ - المحلى: بالأثار، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، دار الفكر، د. ت، د. ط.
- ٢١٢ - مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازى، مطبعة الهند، د. ت، د. ط.
- ٢١٣ - مختصر تفسير ابن كثير: إسماعيل بن كثير الدمشقى، تحقيق: محمد علي الصابونى، دار الفكر، بيروت، د. ت، د. ط.
- ٢١٤ - مختصر مباحث الوقف: محمد زيد الأبيانى بك، مدرس الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية، مطبعة البوسفو بشارع عبد العزيز بمصر، ط١، ه١٣٣٣ / ١٩١٤ م.
- ٢١٥ - المدخل الفقهي: القواعد الكلية، والمؤيدات الشرعية، د. أحمد الحجى الكردى، منشورات: جامعة دمشق، ط٧، ه١٤٢١ / ٢٠٠١ م.

- ٢١٦ - المدونة الكبرى: مالك بن أنس الأصبهني، رواية سحنون التنخلي، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٢١٧ - المستدرك: على الصحيحين، الحاكم النسابوري، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، د. ط.
- ٢١٨ - مستند الإمام أحمد بن حنبل: تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقوسى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- ٢١٩ - مستند الدارمي: المعروف بـ: (سنن الدارمي) عبدالله بن بهرام الدارمي، تحقيق: حسين الداراني، دار المغنى، الرياض، ودار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢٢٠ - مشكلة الفقر: وكيف عالجها الإسلام، د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٢٢١ - مطالب أولي النهى: في شرح غایة المتهى، مصطفى بن سعد بن عبدة الرحبياني، المكتب الإسلامي، د. ت، د. ط.
- ٢٢٢ - معالم الإيمان: في معرفة أهل القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأسيدي الدباغ ت٦٩٦هـ، علّق عليه: عيسى التوكхи، تحقيق: محمد ماضور، تونس، المكتبة العتيقة، د. ط، ١٩٨٧م.
- ٢٢٣ - المعاملات المالية المعاصرة: في ميزان الفقه الإسلامي، د. علي أحمد السالوس، دار الاعتصام، ط٢، ١٩٩٢م.
- ٢٢٤ - المعاملات المالية المعاصرة: في الفقه الإسلامي، د. محمد عثمان شبير، دار النفائس، الأردن، ط٣، ١٩٩٩م.
- ٢٢٥ - المعاملات المصرفية: ورأي الإسلام فيها، د. محمد عبدالله العربي، مجتمع البحوث الإسلامية، د. ط، ١٩٧٢م.
- ٢٢٦ - المعتمد: في فقه الإمام أحمد بن حنبل، جمع نيل المأرب للشيباني ومنار السبيل لابن ضوئان، أعلّه: علي سلطة جي ومحمد وهبي سليمان، تدقير: محمد الأرناؤوط، دار الخير، دمشق، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

- ٢٢٧ - معجم الأدباء: ياقوت بن عبدالله الحموي، ت ٦٢٦هـ، راجعته: وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأخيرة، منقحة ومطبوعة وفيها زيادات، القاهرة، مطبوعات دار المأمون، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٨هـ/١٣٥٧م.
- ٢٢٨ - المعجم الاقتصادي الإسلامي: د. أحمد الشريachi، دار الجيل، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٢٢٩ - معجم البلدان: ياقوت بن عبدالله الحموي، ت ٦٢٦هـ، تحقيق: أمين الخانجي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩١٦هـ/١٣٢٤م.
- ٢٣٠ - معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٢٣١ - المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وغيره، المكتبة العلمية، طهران، د. ت، د. ط.
- ٢٣٢ - المغني: عبدالله بن قدامة، تحقيق: تركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
- ٢٣٣ - المغني عن حمل الأسفار: في تخريج ما في الإحياء من أخبار، زين الدين عبد الرحيم العراقي، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٢٣٤ - مغني المحتاج: إلى معرفة ألفاظ المنهاج، محمد الخطيب الشربيني، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ٢٣٥ - مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي: محمد بن علي القرى، دار حافظ، ط٣، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ٢٣٦ - المقدمات الممهّدات: محمد بن رشد القرطبي، ت ٥٢٠هـ، تحقيق: سعيد عراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د. ط، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٢٣٧ - المقنع: في فقه الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين بن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت، د. ط.
- ٢٣٨ - المقنع: شرح مختصر الخرقى، الحسن بن عبدالله بن البنا ٣٩٦ - ٥٤٧١هـ، تحقيق: عبد العزيز البعيimi، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ٢٣٩ - المكتبات في الإسلام: محمد ماهر حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٩٩٤م.
- ٢٤٠ - ملتقى الأبحر: تأليف: إبراهيم بن محمد الحلبي، ت ٩٥٦هـ، تحقيق: وهبي سليمان غاويجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- ٢٤١ - منتهى الإرادات: الفتوي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢٤٢ - منح الجليل: شرح مختصر خليل، محمد علیش، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- ٢٤٣ - منحة الخالق: على البحر الرائق، ابن عابدين، مطبوع بهامش البحر الرائق، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ٢٤٤ - من رواع حضارتنا: مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٢٤٥ - المنهاج القويم: ابن حجر الهيتمي، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.
- ٢٤٦ - المذهب: في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق الشيرازي، تحقيق: د. محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق والديار الشامية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ٢٤٧ - مواهب الجليل: محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب، تحقيق: زكريا عمارات، دار عالم الكتب السعودية، طبعة خاصة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- ٢٤٨ - الموطا: تأليف: مالك بن أنس، أبو عبدالله الأصبحي، رواية محمد بن الحسن، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩١م.
- ٢٤٩ - المواقف: في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، شرح وعناية: عبدالله دراز، فهرست: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- ٢٥٠ - ميزان الاعتدال: في نقد الرجال، الحافظ المؤرخ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ٥٧٤٨هـ، تحقيق علي محمد البجادي، طبع عيسى البابي الحلبي بمصر، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٦٣م.
- ٢٥١ - الميسر: في الفقه الإسلامي، نخبة من أساتذة قسم الفقه بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة، بحث: د. عبد العزيز محمد عزام (رأي الفقه في بعض الشركات المستحدثة) مطبعة جامعة الأزهر، د. ط، ١٩٩٨م.
- ٢٥٢ - نصب الراية: جمال الدين الزيلعي، تحقيق: أيمن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

- ٢٥٣ - نظام الوقف في تشريعاته المتعددة: في أحكام الوقف، المستشار: عبد الفتاح إبراهيم بهنسى، رئيس محكمة الاستئناف، مع المذكرات الإيضاحية لتلك التشريعات، مطبعة ومكتبة الإشعاع القانونية الإسكندرية، مصر، د. ت، د. ط.
- ٢٥٤ - نظرية الأجور: في الفقه الإسلامي، دراسة تحليلية مبتكرة لفقه المعاملات المالية، د. أحمد حسن، دار أقرأ، سوريا، دمشق، ط١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
- ٢٥٥ - نظريات التنمية السياسية المعاصرة: نصر محمد عارف، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- ٢٥٦ - النظم الإسلامية: صبحي الصالح، دار العلم للملائين، بيروت، ط٦، ١٩٨٢ م.
- ٢٥٧ - النظم المستعبد: ابن بطال الركيبي، مطبوع بهامش المذهب للشيرازي، مطبعة البابي الحلبي، مصر د. ت، د. ط.
- ٢٥٨ - نفع الطيب: من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ، ت ١٠٤١ هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.
- ٢٥٩ - النهاية في غريب الحديث: المبارك بن محمد الجزري، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- ٢٦٠ - النهاية في مجرد الفقه والفتاوي: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، ٣٨٥ - ٤٦٥ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- ٢٦١ - الهدایة: شرح بداية المبتدى، برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، تحقيق: محمد تامر وحافظ حافظ، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠ م، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- ٢٦٢ - ورقات جزائرية: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠ م.
- ٢٦٣ - ورقة عمل عن الوقف في العراق: في إدارة وتنمية ممتلكات الأوقاف، عدنان نادر عبد القادر، تحرير: حسن عبدالله الأمين، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جلة، ١٩٩٤ م.

- ٢٦٤ - الوسيط: في المذهب، محمد الغزالى، أبو حامد، تحقيق: محمد تامر وأحمد إبراهيم، دار السلام النورية، مصر، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ٢٦٥ - الوصايا والوقف: في الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ٢٦٦ - الوصايا والوقف: والمواريث في الشريعة الإسلامية، عبد الودود السرينى، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- ٢٦٧ - الوصايا والوقف: في الفقه الإسلامي، محمد كمال الدين إمام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٩م.
- ٢٦٨ - وفيات الأعيان: ابن خلkan، مصر، ١٣١٠هـ، د. ط.
- ٢٦٩ - الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، د. منذر قحف، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢٧٠ - الوقف الإسلامي: أحمد الريسونى، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، د. ط، ٢٠٠١م.
- ٢٧١ - الوقف: ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، د. سليم هاني منصور، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٢٧٢ - الوقف وبنية المكتبة العربية: د. يحيى محمد بن جنيد الساعاتي، مركز الملك الفيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٢٧٣ - الوقف: عبد الجليل عشوب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢٧٤ - الوقف الخيري: بين الأمس واليوم، الشيخ صالح الحصين، الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، د. دار للنشر.
- ٢٧٥ - الوقف في الفكر الإسلامي: محمد بن عبد العزيز بن عبدالله، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د. ط، ١٩٩٦م.
- ٢٧٦ - الوقف ودوره: في تنمية المجتمع الإسلامي، محمد الدسوقي، وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى لشؤون الإسلامية، العدد ٦٤، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٠م.

- بـ- الدوريات والمجلات والموسوعات والندوات:
- ٢٧٧ - سلسلة كتاب الرياض، الرياض، العدد ٣٩، ١٩٩٧ م، مؤسسة اليمامة.
 - ٢٧٨ - سلسلة قضايا إسلامية، العدد ٨٩، القاهرة، رجب ١٤٢٣ هـ، سبتمبر ٢٠٠٢ م.
 - ٢٧٩ - سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٤٤٢، ١٩٩١ م، الهيئة العامة للكتاب.
 - ٢٨٠ - سلسلة أعلام العرب، العدد ٢٩، ١٩٤٦ م.
 - ٢٨١ - مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٢٣٠ (١٩٨٩ / ٩).
 - ٢٨٢ - مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٤ (٢٠٠١ / ١٢).
 - ٢٨٣ - مجلة كلية الآداب، جامعة الأزهر، مج ٢، ديسمبر ١٩٥٨ م.
 - ٢٨٤ - مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ٢٤١ (٢٠٠١ م).
 - ٢٨٥ - مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد ٢٤٤ (٢٠٠٠ م).
 - ٢٨٦ - مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد ١٧٢ (١٩٩٥).
 - ٢٨٧ - مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد ١٥٥ (١٩٩٤).
 - ٢٨٨ - مجلة أوقاف الأمانة العامة للأوقاف، الكويت العدد ١ (٢٠٠١ / ١).
 - ٢٨٩ - المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد ٩ - ١٠ ، (١٩٩٤ م).
 - ٢٩٠ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الرابعة، العدد الرابع، جدة، ١٤١٨ / ٥١٩٩٨ م.
 - ٢٩١ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثالث، جدة، ١٤٠٩ / ٥١٩٨٨ م.
 - ٢٩٢ - ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مكة (١٨ - ١٩ شوال ١٤٢٠ هـ).
 - ٢٩٣ - ندوة مؤسسات الأوقاف في العالم العربي الإسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣ م.
 - ٢٩٤ - ندوة إحياء الوقف في الدول الإسلامية، جامعة قناة السويس، (بور سعيد ٧ - ٩ مايو ١٩٨٨).

- ٢٩٥ - ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي (١٤ - ٢٠ مايو ١٩٩١م)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط ١٩٩٧م. تحرير منذر قحف.
- ٢٩٦ - ندوة أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم (١٩٩٦م) المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت - لندن ١٩٩٧م).
- ٢٩٧ - ندوة نظام الرقف والمجتمع المدني في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ١، م ٢٠٠٣.
- ٢٩٨ - الندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الإسلامي في الهند عام ١٩٩٧م. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، م ٢٠٠١.
- ٢٩٩ - ندوة (نحو دور تنموي للوقف) ١ - ٥/٣ / ١٩٩٣م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- ٣٠٠ - جريدة القبس الكويتية تاريخ ٥/١ / ٢٠٠٧.
- ٣٠١ - الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، طباعة ذات السلسل، الكويت، ط ٢، هـ ١٤٠٤ / ١٩٨٣.



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	الإهداء
٧	مقدمة
٩	الدراسات السابقة
١١	أهداف الدراسة
١٣	صعوبات البحث
١٥	منهج البحث
١٧	خطة البحث

الفصل التمهيدي

(حقيقة الوقف وبيان أهميته)

* المبحث الأول (حقيقة الوقف) : تعريف الوقف وبيان مشروعيته وصفته وأركانه	٢٥
المطلب الأول: تعريف الوقف	٢٥
المطلب الثاني: مشروعية الوقف	٣٠
المطلب الثالث: صفة الوقف وأركانه وملكيته	٣٦
* المبحث الثاني: أهمية الوقف ودوره وما آلت إليه في الوقت الحاضر	٤٥
تمهيد: الوقف عبر التاريخ	٤٥
المطلب الأول: أهمية الوقف ودوره	٤٦
المطلب الثاني: مشكلات الوقف وما آلت إليه في الوقت الحاضر	٥٧

الصفحة	الموضوع
--------	---------

الفصل الأول

ضابط (مالية الموقوف)

٦٣	* البحث الأول: حقيقة المال وبيان أقسامه
٦٣	المطلب الأول: مفهوم المال لغةً واصطلاحاً
٦٥	المطلب الثاني: أقسام المال
٦٨	المطلب الثالث: مصدر مالية الأشياء عند الفقهاء
٧١	* البحث الثاني: وقف المنافع
٧١	المطلب الأول: مذاهب الفقهاء في وقف المنافع
٧٨	المطلب الثاني: التطبيقات المعاصرة في وقف المنافع
٩٧	* البحث الثالث: وقف ما ليس بمتقون شرعاً
٩٨	المطلب الأول: وقف آلات اللهو (المعازف والمزامير وغيرها)
١٠٦	المطلب الثاني: وقف الكلب (وما يلحق به)
١٣٨	المطلب الثالث: وقف السننات وشهادات الاستئمار
١٤٣	* البحث الرابع: خلاصة أقوال الفقهاء في ضابط المالية
١٤٣	المطلب الأول: أقوال الفقهاء
١٤٥	المطلب الثاني: المناقشة والترجيح

الفصل الثاني

ضابط التأييد (أو الانتفاع بالموقوف مع بقاء العين)

١٥١	* البحث الأول: وقف العقار
١٥١	مدخل: مفهوم العقار
١٥١	المطلب الأول: آراء الفقهاء في وقف العقار

الصفحة	الموضوع
١٥٢	المطلب الثاني: أدلة أدلة أدلتهم
١٥٨	المطلب الثالث: ما يدخل مع الأرض في الوقف
١٦٥	* المبحث الثاني: (وقف المتنقل)
١٨٤	المطلب الأول: وقف النقود
٢٢٠	المطلب الثاني: وقف نماذج من المنقولات التي قد يتسع بها باستهلاكها
٢٥٩	المطلب الثالث: وقف الحيوانات
٢٧٦	المطلب الرابع: وقف الكتب
٢٩٩	* المبحث الثالث: خلاصة آقوال الفقهاء في (ضابط التأييد في الموقوف)
رابع	
ضابط (ملكية الموقوف للواقف ملكية تامة)	
٣٢١	* المبحث الأول: الوقف حال الخيار
٣٢١	المطلب الأول: ملكية المبيع والثمن حال الخيار
٣٢٢	المطلب الثاني: الوقف حال الخيار
٣٢٦	المطلب الثالث: الترجيح
٣٢٩	* المبحث الثاني: وقف المستأجر
٣٢٩	المطلب الأول: وقف المستأجر من قبل المؤجر
٣٣٣	المطلب الثاني: وقف المستأجر من قبل المستأجر
٣٣٩	المطلب الثالث: المناقشة والترجح
٣٤٣	* المبحث الثالث: وقف أراضي العوْز
٣٤٩	* المبحث الرابع: وقف الحر نفسه
٣٥٣	* المبحث الخامس: وقف المرهون

الصفحة	الموضوع
٣٥٧	* المبحث السادس: وقف الإقطاعات
٣٦٣	* المبحث السابع: وقف الإرصاد
٣٧٣	* المبحث الثامن: وقف ملك الغير
٣٧٣	المطلب الأول: وقف الفضولي مال غيره
٣٧٨	المطلب الثاني: وقف الغاصب للمغصوب
٣٨١	المطلب الثالث: وقف المستحقُ
٣٨٣	* المبحث التاسع: فروع أخرى تتعلق بملكية الموقوف للواقف ملكية تامة
٣٨٣	المطلب الأول: وقف الشيء قبل قبه
٣٨٥	المطلب الثاني: وقف ما كان ثمنه دماً أو خنزيراً
٣٨٦	المطلب الثالث: وقف مال المرتد
٣٨٧	المطلب الرابع: وقف من عليه دين (حال الصحة أو المرض)
٣٩١	* المبحث العاشر: خلاصة أقوال الفقهاء حول الأخذ بضابط [ملكية الموقوف للواقف ملكية تامة]

الفصل الرابع

ضابط (قابلية الموقوف أو عدم قابليته للإفران)

٣٩٧	* المبحث الأول: وقف المشاع
٣٩٧	تمهيد: مفهوم المشاع
٣٩٨	المطلب الأول: وقف المشاع الذي يقبل القسمة
٤١١	المطلب الثاني: وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة
٤١٨	المطلب الثالث: تطبيقات تتعلق بوقف المشاع
٤٢٩	المطلب الرابع: أولاً: الشيوخ الطارئ والمقارن

الصفحة	الموضوع
٤٣٦	ثانياً: قسمة المشاع الموقوف
٤٤١	* المبحث الثاني: وقف ما لا يقبل نقل الملكية بالبيع ونحوه
٤٤٧	* المبحث الثالث: وقف ما في الذمة منفرداً
٤٥٣	* المبحث الرابع: وقف الحصص والأسهم في الشركات
٤٥٥	المطلب الأول: وقف الحصص
٤٥٧	المطلب الثاني: وقف الأسهم في الشركات
٤٦٥	* المبحث الخامس: خلاصة أقوال الفقهاء في ضابط (قابلية الموقوف أو عدم قابلية للإفراز)
٤٦٩	* خاتمة
٤٦٩	النتائج والتوصيات
٤٧٩	أولاً: مقاصد الفقهاء من ضوابط المال الموقوف
٤٧٠	ثانياً: آراء الفقهاء في أهم الضوابط للموقوف
٤٧٤	ثالثاً: بعض التوصيات

الفهرس العام

٤٨١	فهرس الآيات
٤٨٣	فهرس الأحاديث والآثار
٤٨٧	فهرس الأعلام المُترجمة
٤٩٣	فهرس المفردات الغربية
٤٩٥	فهرس المراجع
٤٩٥	أ - الكتب العامة والتخصصية

الصفحة	الموضوع
٥١٧	ب - الدوريات والمجلات والموسوعات والندوات
٥١٩	فهرس المحتويات

